

٢١٧٤
١٠ ك

(ايفضاح الاصلاح)، كلاهما تأليف ابن كمال باشا،
أحمد بن سليمان - ٩٤٠ هـ . كتب في القرن
الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٢ x ١٦ سم

٢١ س

١٢٩ ق

نسخة حسنة ، بأولها وأثنائها وآخرها
نقص ، خطها تعليق حسن .

٦٩٨٧

الكشاف : ٥٧

الاعلام ١ : ١٣٠

أ- المؤلف

١- المذهب الحنفي

ب- تاريخ النسخ .

٥١١٤١٦

1922

1947

٢١٧٤
١٠ ك

(ايفضاح الاصلاح)، كلاهما تأليف ابن كمال باشا،
أحمد بن سليمان - ٩٤٠ هـ . كتب في القرن
الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٢ x ١٦ سم

٢١ س

١٢٩ ق

نسخة حسنة ، بأولها وأثنائها وآخرها
نقص ، خطها تعليق حسن .

٦٩٨٧

الكشاف : ٥٧

الاعلام ١ : ١٣٠

أ- المؤلف

١- المذهب الحنفي

ب- تاريخ النسخ .

٥١١٤١٦

راضية رشتة انكر لوقه او جيني جيمه كوين طهره و خوشي
 اش مكنول و موت رمضان خريفك، يكرمي، بنجي كو بازار
 كونه طوي و خوشي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٩٨٧ - ٥/١٤١٦
 العنوان: (مخطوطات)
 المؤلف: ابن خلدون
 تاريخ النسخ: القرن الخامس عشر الهجري
 اسم الناسخ:
 عدد الأوراق: ١٢٩
 ملاحظات:

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٩٨٧ - ٥/١٤١٦
 العنوان: (كتاب في اللغة)
 المؤلف:
 تاريخ النسخ: الى ديوان عمر البري
 اسم الناسخ:
 عدد الأوراق: ١٢٩
 ملاحظات:

ومن أمان الحكم إليها أو استقامت ما وراة والأول المحصل منها بدونه لأن اليد اسم للعضو
الذي لا يقطع من اللحم فتوجب دخول الغاية تحت الغاية وسبح ربي الرحمن سبحه في اللغة
أمر أن اليد على الشيء السائل أو الملتصق لا يذبح ذكره صاحب الفصول في الشرح أصابة البلى
سواء كان المصاب عضو أو غيره كالحنف والسبت ووجهها وسواء كانت الأصابع باليد
أو غيرها يرشدك إلى أن آفة لو أصاب راسه أو خفه ماء المطر قدر المفروض اجزؤه مسح باليد
أو لم يمسح وشروط صحة المسح أن لا يكون البلى مستعلا كما شرطه صحة الغسل أن لا يكون الماء
مستعلا فلا يصح المسح ببلل باخذه من عضو مسوح كان أو مغسولا وكذا البلى ينجي في يده
بعد المسح وأما الذي ينجيها بعد الغسل فقال الحكم الشهيد لا يجوز المسح بها أيضا وخطأه عما
المشايخ لما ذكره محمد في مسح الحنف أنه إذا توضع ثم مسح على الحنف بيته بنيت على كفه بعد
الغسل جازو الصحيح ما قاله الحكم فقد نقى الكفر في جامع الكبير على الرواية عن ابن حنبل وإلى
بولس من استعلا أنه إذا مسح راسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز إلا بما وجد به لأنه قد
تطهر مرة وأعلم أن العلماء قد اختلفوا في مقدار المفروض من الرأس فمن أصحابنا فيه ثلاث روايات
في ظاهر الرواية مقدار ثلث أصابع من اليد مطلقا وفي اختلاف زفر ويعقوب مقدار ربع الرأس وهو
قوله زفر وذكر الشيخ أبو الحسن الكوفي والشيخ أبو جعفر الطوسي مقدار الناصية وقال مالك
ما لم يمسح جميع الرأس أو أكثره لا يجوز وقال الشافعي إذا مسح مقدار ما يستحي ما سحا جازو الصحيح
جواب ظاهر الرواية كذا في النخبة فالبا عند مالك صلة كذا قوله في مسحها بوجوهكم وعند الشافعي
للتبعض وعندنا للصفاق ومن رام زيادة تفصيل وتحقيق فعليه بطالعة شرحنا للبدائنة
وسنة أثر صيغة الجمع على صيغة المفرد تنبيها على استغناء كل منها دللا وحكما أما الأول فظاهر
عند من تأمل في البدائنة وسائر الكتب المطلقة وأما الثاني فلأن ما يترتب على فعل السنة وتركتها من
الثواب والعقاب يترتب على فعل كل منها وتركتها منفردة كانت أو مجمعة مع أخواتها وليس الأمر
في الزم في كذا لأن فرض الوضوء مجموع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس لأن كل منها فرض مستقل

مستقل يترتب على فعله تركه حكم الفرض ولذلك أثر فيه صبغة المفرد ومن لم ينه هذه الدققة
الأنفة سلك في الموضوعين مسلك الأفراد والسنة ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وجه العباد
مع الشركة في الجملة هذا هو المشهور في هذه المسطوعة الكتب وفيه قصور لأن ما واطب
عليه الخلفاء الراشدون أيضا من السنة الأبركة إلى ما قاله صاحب البدائنة في التراجم
والأصناف أنها سنة لأنه واطب عليها الخلفاء الراشدون من وقال في النهاية والدليل على
كون الأمور أنها سنة قوله لم عليكم سنتي وسنة خلفاء الراشدون من بعده البدائنة
بالسنة قولا وبغسل يديه فعلا والتنبيه على أن البدائنة تقع لكل منهما حقيقة لا إضافة
إحداهن الجبره المعطوف وانما ترك قولهم مستيقظ تنصيصا على ما هو المختار و
هو عدم اختصاص سنته البدائنة بغسل اليد بالمستيقظ وانما ترك قولهم قبل ادخالها
إلى الماء فليعلم أنهم اختصاصا سنتها بوقت الحاجة إلى ادخالها إلى الماء بناء على أن المنعوم
معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليد وأما غسل الفم ففرض فلا إشارة
إلى هذا المعنى قال في البدائنة بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره إلى رسيغيم الرسخ
موصول الساعد بالكتف ثلث والسواك والمضمضة بمياه لم يقل ثلثا مع أنه اختصوه في الدلالة
على العدد المسنون أظهر لما عباره المياه من الإشارة إلى أن السنة التثليث بتجديد
الماء لا مطلق التثليث بتجديد الماء لا مطلق التثليث والتثليث ههنا ممكن بدون التجديد
بمخالف ما تقدم لكون الماء مستعلا بالانقضاء عن العضو المغسول ولذلك اكتفى ثم يذكر
العدد والاستثناء بمياه كمر قوله بمياه لأن السنة عندنا بتجديد الماء لكل منهما خلافا
لشافعي أعلم أن المضمضة ليست غسل النعم وكذا الاستنشاق ليس غسل الأنف بل
هو عبارة عن إدارة الماء في الفم وهو عبارة عن جذب الماء بالنفس نفث على ذلك في فصل
الحناء يرمي من غاية البيان فمن بدلها بغسل الفم والأنف لم يصيب وتخليل الحنيفة والأصابع
هذا إذا كان الماء أصلا إلى خلل الأصابع بدون التخليل وأما إذا لم يصل بدونه فهو

حتى ينظم الموضع الذي سقط عليه حكم التطهير في العلم انهم اختلفوا في الخارج من غير
السيطين فقالوا انما اذا خرج من وساله عن ركعتين فينقض الوضوء وان لم يخرج
لا ينقضه وقالوا في بعضه كما خرج من وساله اول سبيل وقالوا لا ينقضه سواه اول سبيل
كذا في شره الطحاوي وفي قوله وساله عن ركعتين فينقضه وقالوا ان المدا من السبلان ههنا
السبلان عن الخرجه ثم ان الرواية محذوفة عن اصحابنا فان المعتبر بقوة السبلان ان يكون
الخارج بحيث يحقق قوته ان سبيل ينقضه في الخرجه ان لم يمنع مانع سواء وجد السبلان
بالفعل الى موضع يجب تطهيره اول يوجد كما اذا مسح خرقة ثم وثم فاذا تقرر هذا فنقض
بصورة الفصد غير وارو الفصد الى النقص عنه بعرف قوله الى ما يطهر عن التعلق بقوله
ساله الى قوله خرجه تعسف بارو بل تعرف كذا اذ ينقض الوضوء به ذكره الزاهد
في شره مخترع الضرورة فلا ينقض دودة خرجت من جرحه لانها طاهرة وما عليها من البلة
قليلة وانما قال من جرحه لانها اذا خرجت من الدبر او القبل ينقض لا من ان البلة الخارجة
معها منهما ينقض وان كانت قليلة وحكم سقط منه اي من الجرحه فان المثلثان مندرجتان
تحت مفهوم قوله ناقضه ما خرج من السبلين ان كان نجسا وقدر ان المفهوم محتر
في الروايات اتفاقا فحقها عند الذكر ان يذكرها من مصدرتين باء التفرع والتبني وتامر قفا
اي ما يخرجه بقوة نفسه لا بقوة الزقاق ان اخرج الزقاق بان كان غالبا عليه او سواها
الا ان اصغره وعينه مرة كان او طحا او علقا ان ملأ الغم وهذه الصبيح على ما نقص عليه
في الجامع الصغير ان لا يمكنه الاسك الابكفم وشقة لا بلغا اصلا قليلا كان او كثيرا متقيا
كان من الجوف او نازلا من الركن خلا فلا بد من المرتقى اذا كان ملأ الغم وهو جبر الا
في المجلس ومحمد السبيل يحج ما قاء قليلا قليلا او بالسبب الغثيان فان كان بغثيان
واحد يحج عنه وان كان في مجلس والا فلا وعندنا يوسف ان كان في مجلس واحد يحج وان لم
يحج بغثيان واحد والا فلا وما ليس محدث يحج لقلته ليس يحس بكس الجيم وهو لا يكون طاهرا

طاهر الا يكون طاهرا تنقش بالخرق القام والركعتين الا ان كان من غير وضوء لا ينقض
ولا يحج عليه في قوله قل لا يجد فينا او في غيرهما الآية لا الا ينقض الا طاهرا لا في البيت
وبغية من الحرج من الماطن في قوله لا ينقض الا طاهرا الا ان كان من غير وضوء لا ينقض
اذا سأل عن ركعتين في قوله لا ينقض الا طاهرا الا ان كان من غير وضوء لا ينقض
وتم البصيرة فليس بذلك لان امر السبلان وخرجه كغيره انما يورث على سبيل الخرجه وقبيلته فلا يصح
لا يشهد لانه المذكور ونوم مكثي وذكره المكثي انما يحكم بالسطح في الطريق الاولى الى ما هو مستند
الى شيئا لو ازيل اي ذكر البني سقط فالمراد من الاتكا هو الاستناد لا ما قيل انه وضع
اليدين على الركبتين او على اليدين لان النوم على هذا الوجه ايضا لا ينقض الوضوء الا اذا وجد
الاستناد الى شيئا لو ازيل سقط فنقض على ذلك في شره الطحاوي والاعطاء وهو مرض معروف
والجنون عا ان يبله كان والفرق بينهما ان العقل بالاعطاء لا يصير مغلوبا وبالجنون مسلوبا
والسكر يولس بداخل هذا الاعطاء لما عرفت ان مرض السكر ليس بمرض واحد على ما اختاره
الصدر الشهيدان لا يفرق الرجل من المرأة وقته بانه عدا كان او سهوا نائما كان او يقظا
يقظا نائما وبه اخذت المتأخرين احبنا طاهرا وهذا ان يسبحا نفسه وجبراه ذلك في خلاف في
انتفاء الوضوء بالتهمة في صلوة مطلقه اي ذات ركوع وسجودا اصلها سواء ركع وسجد
سجد او اوى احذر ثم انه لا يلزم ان يكون حال الركوع والسجود والمبالغة الفاحشة
هذه ان بنات الزفجان والآلة مشقة ومن زاد على هذا بنات ناس البدن مجزوين فقد جاوز
عن الحد خلافا لمحمد لاسن المرأة والذكر خلافا لث في هذا الوجه يحسب النظر الجلي واما هو
يحسب النظر الدقيق فهو ان هذه ما قيدت زايدين على مطلق غسل الغم والانت على ما قربانه
فلا ينبغي عن ذكره قوله وعنده البدن ركن الغسل اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالة عليه
من البدن من غير جرحه مرة واحدة حتى لو بقيت لمصته لم يصبها الماء لم يتم الغسل وان كان سبفر
لان المأمور به تطهير البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن اسالته

لعمركم ان العلم لا يوطى بل لا ينزاع ولا يترك المنة فذكره في التفتيح وفي الظهور وحيث
عطفت فما فليعلم من حيث المنة كانه قال لا فرق بين الخنثى كذا وبين الجمعة الى الصلوات
على ما هو ظاهر ولا يوطى ولا يترك المنة ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك
ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك
فما يباين بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز
بالكت لم يقل بطول المكث لان المياه متفاوتة بعضها بتغير في اذنة مدة وقدر الطول
يؤثر في تغير الحكم عند تغير سعة وعلم اذا انتن الماء فان علم ان ننته للنجاسة لا يجوز
به الوضوء والا يجوز حملنا ان ننته بطول المكث او غير احد او صافه اي الطعم
او اللون او الرائحة والتغير في الحقيقة في الاولين دون الاخيرين فلا بد من المصير
الى عموم المجاز وانما قال احد او صافه احراز اعم من كل الخلاف بشي طاهر كالتراب والبرك
فائدة التفصيل بانه ان الحكم لا يختلف بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا
اخر كالزعفران وبما جازا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا اختلفوا
بتبنيته او ورق فيه نجس لم يبرأ منه اى طعم اولونه او رائحته فان قلت من باب طلاقة
بتشاول المرئ وغيره والحكم المذكور مخصوص بالكت قلت اكنى بدلالة قوله لم يبرأ منه على
ان المراد ما لم يبرأ منه فانه النجس اذا كان مرئيا يبرأ الحكم عنه نفسه لا على اثره قال
صاحب التحفة اما اذا وقع في الماء اما ان يكون جاريا او ركدا فان كان جاريا ان
ان كانت النجاسة غير مرئية فانه لا ينجس ما لم يتغير لونه او طعمه او رائحته وان كانت مرئية
مثل الجيفة وخوفا فان كان النهر كبير افا انه لا يتوضا من كسل الجانب الذي وضعت فيه
النجاسة ولكن يتوضا من الجانب الآخر لانه متيقن بوصول النجاسة الى الموضع الذي
يتوضا منه وان كان النهر صغيرا حيث لا يخبره بالجيفة بل يخبره الماء عليها ان كان نجسا
عليها جميع الماء فانه لا يجوز التوضي به من كسل الجيفة لانه نجس جميع الماء والنجاسة

والنجاسة لا يطرأ بها بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز
كان يجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز بجوز
وذا البزايخ ايضا على هذا التفصيل وبهذا المتبع ملأ من قول واذا واذا واذا واذا واذا واذا واذا واذا واذا واذا
النهر ويجوز الماء فوضوا كان كان كان كان كان كان كان كان كان كان
والا والا والا والا والا والا والا والا والا والا
كالبط فان موته نجس كالسكر والصفرة بكسر الهمزة وما ليس له دم سائل
كالبقي والذباب لانعدام النجس وهو الدم المسفوف وفيه خلاف الشافعي
وحديث وضوء الذباب في الطعام حجة عليه لا بما اعترف الرواية بالنظر كانهم ابوا
عن اطلاق اسم الماء عليه اجماعا لقصوره عن حد الماء المطلق ولذلك لا يجوز التوضي
به من شجر او ثمر اما ما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء كما لا شربة واخل نظيره ما اعترف
من الشجر والثر شراب الرياس معطر من الشجر وشراب التفاح مثلا معطر من
الثمر ولا يباين الى طبعه وسواله في السيلان بغلبته غير اجزاء كما بالا بالا بالا بالا بالا بالا بالا بالا بالا بالا
بالطبع معه اى مع الغيرة وهو ما لا يقصد به النظافة كما لمق انما شرط ان لا يكون ذلك
الغيرة ما يقصد بخلطه النظافة لانه لو كان من جنس ما يقصد بخلطه النظافة كما لا شك
والصابون يجوز ان يتوضا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا
اذرع عشرة اذرع ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا
كانت النجاسة مرئية لا يتوضا من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر وان كانت غير
مرئية يتوضا من جميع الجوانب وكذا من موضع غسله قال في السنة التقدير بعشرة
عشرة لا يرجع الى اصل شرعي يعتمد عليه وكانه لما قال لا يرجع الى اصل شرعي كاستشعر
ان يتكلم ولا يقال بل يرجع الى اصل شرعي وذلك ان التقدير به بناء على قوله
عم من حذر براء فله حوله اربعون ذراعا تداركه بزيادة قوله يعتمد عليه

تبيين الأصل المتفق وبشكل الزيادة انه قد رفع ما قبل علم من الحديث المذكور ان الشرع اعلم
في الشرع عدم ستراته التجلية انما ظاهره الا ان فيه تكلم السراية في الماء على السراية الا ان
ولا وجه له ولقد احسن صاحب الهداية حيث قال ان ذكر التقدير بوضوح على الناس ولا يمان
استعمل القرية فالسبب اقامة القرية لانها قد توجد ولا يقام القرية فلا يحقق الاستعمال او
رفع حدث اعلم ان بهنا اختلافات الاول في انه باي بصير الماء مستعملا فعند الشيخين
باصد الامر من المذكورين وعند محمد بالاول فقط وعند زفر والى في ذلك فقط قال في الهداية
هذا الاختلاف لم ينقل عنهم نعمنا لكن مسالكهم تدل على ثم قال لو اغتسل المحدث او وضأ
للبر وصار الماء مستعملا عند الشيخين وزفر والى في لوجود ازالة الحدث خلافا لغير
لعدم اقامة القرية وهذا القول فيه مزعج في ان ال في لا يقول بان شرائط النية في ازالة
الحدث نعم قال في صحة الوضوء الذي هو شرط الصلوة ومن لم يفرق بين المقامين قال
ازالة الحدث لا يتحقق الا بنية القرية عند بناء على شرائط النية في الوضوء والاختلاف
انما في انه متى بصير مستعملا ذكر كثير من المشايخ وهو قول سفيان الثوري انه لا يكون مستعملا
حتى يستقر مكانه ارضا كان او انا او كذا المستعمل لانه في حوز التباب عنه تعذر تحققت
الضرورة وفي الهداية الصحيح انه كما زابل العضو صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل
الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده ولا يذهب عليك ان هذا التعليل انما ينتهي على اصل
من قال انه ظاهر غير طهور كما ان التعليل الاول انما ينتهي على اصل من قال انه نجس
والاختلاف الثالث في حكم فضة سونجس بجلسته غليظة وعند اهل يوس نجس
بجلسته خفيفة وعند محمد طاهر غير مطهر كذا ذكره مشايخ ماوراء النهر ابنتوا فيه خلافا
بين الثلاثة وقال مشايخ العراقي طاهر غير طهور عند اصحابنا وذكره الخففة وغيره
وقال في الغاية وهو اختيار المحققين من مشايخ ماوراء النهر قال الكسبي جاني عليه
الغنى وفي البدايع ان الامة قد اجتمعت على ان من كان في السفر ومعه ماء يكتفي

فيلزم

واحد المهر والتفقه في البدايع والربا بكارها بوثية او حرج او حرج او حرج
او زنا بغيرها الحكم المذكور للسكره قالا اذ ازال البكرتها بالزنا لا يكون لها حكم البكره
قوله الشافعي ايضا وقوله يارود في اي النكاح عند السيد ابن ابلون في الخبر اولى من
قوله سكت لان الزوم يدعي عليها لزوم العقد وهي تكرر القول للسكر وفيه خلاف لغيره
ويقبل بينة على سكونها لانه زور وعواه بالحكم كذا قالوا ولا خفاء فيه انما الخفاء في
وجه بقول البينة على السكوت وهو امر عديم على ما نفق عليه قاضي خان في شرحه الجامع
الصغير وعلل به في ترجيح بينة الروا على بينة على السكوت عند قيامها بما ولا خلف
في ان لم يتم خلافا لهما فانه خلف عند سمانه النكاح ولا يخلف عنده على ما سياتي في كتاب
الدعوى وللولى النكاح الصغير والصغيرة ولو تبا خلافا في وقد مر التفصيل
فيه ثم ان كان هو الاب او الجد عند عدم الاب او عدم ولايته لزوم اي العقد فيه
ولو يغبين فاحسن او بغير كفوا اشار الى ذلك في لزوم العقد بغيبين فاحسن او من خبر
كفوا او كان العاقد ابا او جدا ههنا صاحب الهداية بقوله جاز في كل عليهما وصرا به
صاحب البدايع حيث قال واما النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفا في فيه
ليست بشرط بدونه بدونه عند انا كما انها ليست بشرط الجواز عنده انتهى وفيما ذكر
خلاف لهما ولو كان المرونة غيرهما اي غير الاب والجد لا يصح النكاح ان كان من غير كفوا
او يغبين فاحسن ومن ومن انه يقع ولكن ثبت حق الفسخ فقدوم والا اي ان كان من
كفوا بلا يغبين فاحسن فلما اختلفا في صحة النكاح ولكن لا يلزم هذا عند خلافا لا يوجب
وانما لم يقل فلما فسح لان الفسخ حكم القاض على ما سياتي حين بلغا علما بالنكاح او حين
علما به بعد اي بعد البلوغ ان لم يبلغا علما به فان العلم بالنكاح شرط وسكوت البكر
رضائنا ايضا لان سكوت البكر جعل رضائنا ثبوت اصل النكاح فلان يجعل رضائنا ثبوت
وصف الزوم اولى ولا يمتد حيزا الى اخر المجلس لانه ما ثبت بانبات المرونة بل لزوم

اي قال في النكاح
انما يثبت بالعلم
او بالرضا
او بالسكوت

الخلل في بطلان الرضا بسكوته دليل الرضا وان جملته بآي بالجنار شرط العلم بصل
 الظاهر لا يمكن من الصف الاب والولي بنفذه فعدت ولم بشرط العلم بالجنار
 لانها تنفرد لمعرفة الاحكام والدار والاعلم فلم تعد بالجنار بخلاف المعتق فان خياره
 ثابت بآيات المولى وهو الاعتاق فيعتبر فيه المجلس فيستدلى آخره كما في خيار الخيرة ثم انها تعد
 بالجنار بثبوت الجنار لان الامة لا تنفرد لمعرفة الاحكام وخيار الغلام واليتيم لا يبطل
 بالسكوت لعدم كونه دليل الرضا، نعم حقما انما لم يقل لا يبطل بل الرضا صريح او دلالة
 لانه مشرك بينهما وبين البكر لا عرف ان جنار البكر بالسكوت لدلالة الرضا ولا بالقيام
 عن المجلس لان سبب جنار البلوغ عدم الرضا فيبقى ما لم يوجد الرضا كجنار العيب وخيار
 الاجازة في عقد الغضوي ولولا دلالة القيام على الرضا وبطلانه على قيام البكر لان القيام
 دليل الرضا بل لان السكوت المثار له دليل الرضا وشرط القضاء والفسخ من بلوغ فلا
 يبطل العقد ما لم يقض به القاضي لو مات احدهما قبل القضاء ورثه الآخر كما سياتي
 بخلاف لو كان النكاح بعد البلوغ فرد حيث يبطل بركة لان ثم اصل العقد موقوف
 فيبطل بركة من توفقت على اجازته وهرنا العقد كان نافذا فلا يبطل بمجرد الرد ما لم يثاكد
 بالقضاء لان جنار البلوغ مختلف فيه وسببه باطن وخفي وهو قصور شفقة المولى
 في ان الرد ابطالا حتى الآخر فلا ينفرد به ثم انه لما كان جنار البلوغ شاملا للذكر والانثى
 فذكر الفعل تجلبا له عليها بخلاف جنار العتق فانه مخصوص بالانثى ولذلك آتت الفعل فيه
 حيث قاله لا من عتقت اي لا يفسخها فان المعتقة اذا اختارت الفقة بخيار العتق
 يبطل النكاح ولا يتوقف على قضاء القاضي ووجه الفرق ان جنار العتق اذا كان الزوال
 عبدا متفق منصوص عليه وسبب هذا الجنار ظاهر وهو زيادة الملك عليها كما ينفرد برفع
 اصل الملك بعد الحرية حتى لا يجوز النكاح بدون رضا كذا في نفوذ برفع الزيادة الا انها
 لا تملك دفع الزيادة الا بدفع ما كان لان النكاح لو وقع بعد عتقها لا يزيل الا بثلث

يستغنى بها
 بحكمه المولى

فطالما كانت فكلت رافع ما كان ثانيا فمما لا دفع الزيادة لا مفسدة اقل ان المرأة ان
 كانت دافعة للزيادة فهي مبطله حق الزوجه فاذا تزوج جانب المرأة قلنا ان الزوجه
 رضى بهذا الفرز حيث تزوجه تزوجه الامة باختيارها ولو تزوجه صغيرة تزوجه غيرها
 الاب والجد واما المرأة فلم تكن بهذا الفرز لانها لا اختيار لها في النكاح فان مات
 احدهما قبل التوفيق بلغ من جنار البلوغ او لا ورثه الآخر لتوقف زوال النكاح الذي
 هو سبب الارش على قضاء القاضي والمولى مطلقا انما قال مطلقا كيلا يتوهم ان المراد
 ولي الصغير والصغيرة فامة بغيره سببا ذكره العصبية سببته كانت او سببته
 فان مولى العتاق عصبته من جملة العصبات المتقدمة على الام وذوي الارحام فذكره
 الذخيرة وعندنا في اولاد ابنا لغير الاب والجد فذكره شره الطحاوي على ترتيب الارش
 والحجب بين اولاد الام الابن وابن الابن وان سفل ولكن لا يتصور هذا الا في المعتوه
 والمعتوه ثم الاب واب الاب وان علا هذا عنده خلافا لهما في المعتوه والمعتوه
 فاختاره المعتوه والتفصيل يطلب من الحقايق ثم الاخوة الا الا من الام ثم
 بنوه وان سفلوا ثم اعمام الجد لذلك الرجاء فالراجح والرجحان بقوة القداية
 فيقدم الاعيان على العلل ثم مولى العتاق يستوي فيه المذكر والمؤنث ثم عصبته
 المولى وانما زاد قوله والحجب لان ترتيب الارش وحده لا يقدم الابن على الاب
 بل موجه ان يقدم الاب ضرورة انما اذا اجتمع باخذ الاب فرضه او لا ثم ياخذ
 الابن ما بقي منه واما اذا اعتبر معه ترتيب الحجب يقدم الابن على الاب لانه
 تجب الاب حجب نقصان ضرورة انه ياخذ معه اقل مما ياخذ منفردا عنه ولذا
 بهذا الاعتبار قد خفي وجه نكاح الزيادة على كثير من ذوي الاختيار فما سقطوا
 بشرط التكليف واسلم الارش فلا ولاية مع الاختلاف في الملة لم يقل والغلام
 في قوله سلم دون كافر اذ لا دلالة فيه على ان الاسلام مانع عن ولاية الكافر

ثم الام ثم ذوى الارحام الاقرب قالوا قرب وهذا قول الحنفية خلافا لمحمد وقوله ابو
مصنوب ذكر الطحاوي قوله مع الحنفية وذكر الكوفي والطيالسي والقنوري قوله مع
محمد والاصح ان مع الام ثم مولى الموالات ثم السلطان ثم القاضى ثم ذوى الرحم
الاقرب قالوا قرب قالوا في الخلاصة نقلا عن شريفة الثاني الاقرب من ذوى الارحام
الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم الاخت لاب
وام ثم لاب ثم لام ثم لا ولا دهن ثم العات ثم الاحوال ثم الخالات ثم بنات
الاعمام والجدة الفاسداوى من الاخت عند الامم ثم قاله ويصح بما ذكره في
الام مقدمة على الاخت انتهى ومن هنا بين ان المراد من ذوى الرحم ههنا غير
المراد منه في الفرائض وان من قال ثم الام ثم الاخت لاب وام لم يصب ثم مولى
الموالات لانه وارث مؤخر عن ذوى الارحام فكذا في المولات وليس من شرطه
ان لا يكون له وارث نعم هو شرط كون مولاه وارثا له ووليا واذا عدم الى
الولى فالولاية الى الامام لم يقل ثم الامام لانه ليس من الاولياء وينوب عنه القاضى
وثايبه فلا ولاية للقاضى في تزويج الصغار الذين لا ولى لهم بخلاف من السلطان
وللبعيد التزويج بغيبة القريب ما لم ينتظر اى مدة لم ينتظر الكفو الى طبع الجرحه
اعلم ان للبعيد ولاية التزويج عند غيبة القريب غيبة منقطعة وهذه عند زفر
ان يغيب بحيث لا يعرف مكانه لا نقطاع خبره ولعلنا فيه واقاويل اصحها
ان ينتظر الكفو الى طبع مجى الجرحه وعليه الفتوى كذا في الحقايق وفي التبيين واختار
اكثر المشايخ الشهر لانه اعدل الاقاويل والصحيح ثلثة ايام وهو ثلثة ميرة سفر
وبه يفتى وفي الواضحات واختار اكثر المشايخ الشهر وهو مروي عن ابي يوسف
ومحمد ويعتبر الكفو في النكاح نسباً قديماً بانه ثمة هذا الاعتبار فقرش اسم
قبيلة وهو اولاد نفرين كانه بعضهم كفول لبعض ولا يابشر فضل نسب بنى فاشتم ههنا

حيثما ذكرنا سائر العرب اى ما عدا قريش لقريش المقابلة بعضهم كفول لبعض الانبياء
فانهم لحسناتهم لا يكونون كفوا العامة العرب فذكر في الهداية والاعتبار
المذكور مخصوص بالعرب لان الجمع ضيقوا انسابهم ولذلك قال وفي الجمع مسلاما
فلم ينفه عن كفول لذي اب فيه ولا ذواب فيه لذي ابوين فيه فكفول لذي ابا
فيه لان له الاسلام نسب صحيحا فان اصل النسب في التعريف الى الاب ونحوه الجدة
فلا يشترط اكثر من ذلك وحرية هذا ايضا حق الجمع فانهم كانوا يفتخرون به دون
النسب فليس عبد او معتق كفوا لحرته اصله ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوين
حرين وديانة هذا يعنى الفرقيين عند الشيخين هو الصحيح فليس فاسق كفوا للبنت
صالح وان لم يعلن بهذا اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابي الفضل وما لا فالحاج
عن المهر المعجل والنفقة ليس كفوا لاحد ولو كانت فقرة والقادر عليها كفول ذات
اموال عظيمة هو الصحيح لان المال عاود رابع فلا جرحه كثرته وحرمة عن كل من احبها
فيه روايتان اظهر روايتي ابي حنيفة لانه لا يعتبر الكفاة في الحر والحرر روايتي
ابى يوسف ومحمد انه يعتبر في الحقايق في بكم او حجام او كمن ساد او دياره ليس كفوا
لعطار او بزاز او صراف وبه يفتى ان نكحت باقل من مائة اى مهر مثلها فطلعت
الاعراس حتى يتم او يفرق وقال لا اعتراض عليه لان المهر حقها ولهذا كان لها
ان تبطل فلان تنقضها اولى وله ان المهر الى عشرة دراهم حق الشرع فلا يجوز
التنقبص منه شرعا والى مهر مثلها حق الاولياء ولانهم يعتبرون بذلك فلهم من حصة الى
تمامه والاستيفاء حقها فان شئت قبضه وان شئت وبسته ووقف لكاه فضولي
من احد الجانبين او فضولي من الجانبين على الاجازة اى اجازة من له الحق ويتولى
طرفي النكاح اى الايجاب والقبول واحد فيقوم عبارة الواحدة مقام العبارتين
على ما عرفت فيسبق ليس بفضولي من جانب اعلم ان الواحد اذا كان وكلا منهما

فقال زوجهها اياها كان كذا وهو عا انما ان يكون اصيلا او وليا او اصيليا او كلبا
او وليا من الجانبين او وليا من جانب واحد ولا يجوز ان يكون فضولا كما
اذا كان اصيلا وفضولا او وليا من جانب واحد وفضولا من آخر او كلبا من جانب
وفضولا من آخر او فضولا من الجانبين والماء مورثا في امرأة تخالف بنتي حماتها
فلا يلزم له نكاح واحدة منهما ان عقدت واحدة ويلزم نكاح الاولى دون الثانية
ان عقدت واحدة وانما قلنا لا يلزم دون لا يصح لانه صحيح انعقد موقوف حتى لم ان يجز
نكاحهما او نكاح احدهما ايها شرا وانما لم ينقد عليه لعدم رضا فقوله صاحب الهداية
تعيين التفريق ليس بذاك لان نكاح امة خلافا لهما والمراد بان امة الغير لانه اذا زوجت
امة نفسها لا ينقد عليه اتفاقا لانه منهم فيه ولا فرق بين ان يكون الامير او غيره
باب المهر اقله عشرة دراهم مفروضة كالت او غير مفروضة بخلاف نصاب
الرقه وقال الشافعي كل ما يجوز اخذ العوض عنه يصلح مهر اعنده لا عندنا فيجب ان
يكون دونها وقال زفر السمي فاسدة ولها مهر مثلهما والمسمى ان يسمى فوضها بعد
وطي او خلوة صححت وسببا تنسبه او موت احدهما ونصفه بطلاق قبل ذكره اي قبل
وطي او خلوة صحيحة هذا الحكم غير مخصوص بالطلاق بل يتم الفرقة من قبل الزونا بسبب
مخطوكة الردة والاباء عن الاسلام وتقبيل ابنتها شهوة ذكره في شرع الطي وكه
والمثال الثاني فقل ان يكون موطى نكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه ومخروجه من هذا
الدين من الخلل وهو محرر وبهذا العبد فهو حر ويخرج دابة لم يبين جنسها ولم يبالغ
في وصفه اي في وصف الثوب وتعليم الزمان وخدمته الزونا الحر لها سنة احرز بقيد
الحر عن العبد ليس ببي انما اذا كان عبدا يصح ويحب الخدمة وفي تزويج بنته من غير تزويج
بنته او اخته منه معاوضة بالعقد بين اي حال كونه التزويج تعويضا بهذا العقد بذلك
العقد وبذلك العقد بهذا ولزمه مهر مثلهما في الجميع عند وطى او خلوة او موت احدهما

مطلوب في قوله
او كلبا من
الاجانب

احدهما وسنة لا تدر على نصف اي نصف المهر ولا ينقص عن خمسة اي خمسة دراهم
وبعبرها لانه الصحيح خلافا للكرخي فانه قال بعبرها لهما وهي دريخ ودرج ودرج وطخه
بطلاق قبل وطى او خلوة فيها اي في الصورة المذكورة بعد قوله وضع النكاح وفي
خدمة الزونا العبد لهما اي يجب الخدمة في النكاح كخدمة الزونا لهما وللنفقة
بكر الواسي اليه اذنت وليها بالتزويج بلا مهر وبفتحها اي في فوض وليها ان
يتزوجها بلا مهر ما تراصنا او فوض لها بان رافعة الى القاض ففرض لها مهر
فان لها ان ترافعه الى القاضي ذكره الترمذاني ان وطئت او خلعت به او مات
والمتعة ان طلعت قبل وطى او خلوة ولا خلاف فيه لك في ذكره في الحقائق و
ما زيد على المهر يجب خلافا لفرق وهو قول الشافعي وبسقط بالطلاق قبله اي قبل
الوطى حقيقة او كفا ولو زاد مهر بعد المسمى في حال التاكيد بناكروني حال
التقصيف لا يتقصف بل يتقصف الاصل وضع خطها عنه اي خط المرأة عن الزونا
المهر كذا او بعضها وانما خذله للذلة على هذا السعي وخطوة بلا مانع وطى حيا او
شرعا او طبعيا كما مر من سواء كان في الزونا او في الزوجة انما لم يقل يمنع الوطى
لانفرامه كالمسبق وهذا نظير المانع الحسي وصوم رمضان واحرام لغزير او نقل
وحين ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وثالث عاقل هذا نظير المانع الطبيعي
ذكره البدائع ومن اورد الحيض والنفاس مثلا للمانع الطبيعي فلم يدرك ان
المناسب للفصل بين الموانع واظهار الكفاية كل منهما مفرد الى الاخرين في المنع
ايراد مثلا لا يوجد فيه الامانع الطبيعي تؤكد اي يؤكد المهر واعلم ان المراد بالخلق
اجتماعهما بحيث لا يكون معهما عاقل وشروط صحتهما ان لا يكون لمانع من الوطى
حيا او شرعا او طبعيا وعدم علم الزونا بانها امرأة من الموانع الشرعية اذ
يمنع عنه حكم الشرع والاثمان عن اطلاع الغير عليها غير معتبر في مفهوم الخلق

العبد

في قوله
او كلبا من
الاجانب

وانما هو شرط صحته ما ثبت عليه فيما تقدم كخلوة محبوب او عتيق او خفي او
صائم فضاء في الاصح ونزرا في رواية قال في التبيين والصحيح انه لا يمنع
صحة الخلوة لعدم وجوب الكفارة بالانفساء ووجه احدى المحس المتقدمة لا
والصلوة كالصوم فرضا ونفلا وجب العدة في الكل اى في جميع ما ذكره وان
لم تنص الخلوة في بعضها احتياطا الا اذا فسدت الخلوة بالغجر عن الجماع
حقيقة ذكره فان في الجامع الصغير وجب المتعة لطلقة لم توطأ
ولم يستلم لها مهر وبسبب لمن سواها الامن ستي لها وطلقت قبل واطى هذا
على اختيار القدوري ذكره في منزله مخفرا كذا في رواية ما في التحفة الا انه مخالف
لما في المبسوط والحرف فانه مرها فيما بالاسجاب في حق المستثناة ايضا وما
ذكره مشكلات القدوري انها اربعة واجبة كما تقدم اراد به المتعة لطلقة
لم توطأ ولم يستلم لها مهر وسبب وجوبه في طلقها بعد الدخول ولم يستلم لها مهر او ستم
وهي التي طلقها بعد الدخول وقد ستم لها مهر او الرابعة ليست بواجبة ولا ستم
ولا سبب وجوبه في طلقها قبل الدخول وقد ستم لها مهر لان نصف المهر قام في
حقه مقام المتعة وان قبضت الفاسية ثم وهبت له وطلقت قبل واطى
حقيقة كانت او حكما رجع بنصفه لانه يجب عليها ان تترده نصف المهر بالطلاق
قبل الدخول ولم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه لان الف في درهما كان او دنارا
لا يتعين في العقد كذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا
اذا كان المهر مكيلا او موزونا اخره الذمة لعدم تعينها وان لم يقبضه او
قبضت نصفه ثم وهبت الكل او ما بقي او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعده
لا اهل لاجل جميع عليها شي وانما لا يجب عليها شي في الصورة الاولى لان حكم الطلاق
فيه الدخول ان يستلم له نصف المهر وقد حصل والمرأة لم تافد شي لردده بخلاف المسئلة

المسئلة السابقة واما انه لا يجب عليها شي في الصورة الثانية والثالثة والرابعة
فلما ذكرنا واما انه لا يجب في الصورة الخامسة فلما وهبت العرض
لم تافد شي قبض المهر لان العرو من متعته وان تكبح بالمتعة ان لا يخرجها او
لا يتزوجه عليها او بالف ان قام بها وبالفين ان اخرجها فان وفي في الاول
واقام في الثاني فلما الف عند اثبتا الثلثة خلافا لفرقها الا في مثلها هذا قوله
فان الشرط الاول لا يصح عنده دون الثاني وقال الشرحان صحيحان وقال زفر
كلهما فاسد لكن في الثاني لا يراى ادعاء الفين ولا ينقص عن الف لانها تمام على
ان يراى المهر على الفين ولا ينقص عن الف وان تكبح بهذا او بهذا اى تكبح باحد
الشئين واحدهما كترقية مني الاخر فلما مر المثلان كان بينهما والاختصاص لودونه
والاخر لو فوته فممنه حكم المساواة بطريق الدلالة ولو طلقت قبل واطى قبضت
الاختصاص اجماعا الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة وذكر قاض
فان في فتاواه وان تكبح بدين الصدين واحدهما حر فلها الصبر فقط ان ساوى
عشرة من الدراهم وان شرط البكارة ووجد ثيبا لزم الكل وصح امرها فدرس
وثوبه روى بالغ في وصفه او لا ومكيل وموزون وبين جنس لا صفة ويجب
الوسط وخبر بينه وبين قيمته وان بين جنس المكيل والموزون ووصفه فذا كان
ولا يجب شي بلا واطى في عقد فاسد وان خلا اراد الخلوة العرفية اذا احتمل
للشعبة مع فاد العقد وان واطى فمهر المثل لا يراى ادعاء المستمى اى ان كان مهر المثل
ساويا للمسمى او اقل فمهر المثل واجب وان كان اكثر فلا يجب الزيادة ويثبت
النسب ان وجد اقل مدة الحلى ومدة من دخوله عند محذوبه بقية وعندهما يعتبر
من وقت النكاح ومهر مثلها مهر مثلها شمع في بيان مهر المثل فاحد المكرمين مبتدأ والمراد
منه المصطلح والآخر خبر والمراد اللغوي من قوم ايرانية بلدة وقت العقد سنة

وجاءوا ما لا عقلا وديننا وبكارة وضد فان لم يوجد منهم في الاجاب الامر اما
وقالها الا اذا كانا من قوم ابيها بان كانت امها بنت عم ابيها مثلا وصرح ضمان ولها
مرة ولو صغيرة لان حقوق العقد بنا راجعة الى الاصل والولي سفير ومعتبر
فاعتبار الضمان لا يكون مطالب بالخلات البيع وتطالب اياها كانت زكاه المسئلة
القائمة ولو ادى رجوع الزوجة الى ضمن بامر والافلا لانها من مسائل الكفالة
وتعلم بانها ولو لها منعة من الوطى والسفر والتنفقة لا سقط به اي بذلك المنع
لانه حق ولو بعد ووطى برضا خلافا لهما لهما ان المعقود عليه كلم قد صار سلب اليه
بالوطى الواحدة وكذا بالخلوة فلم يبق لها حق المنع ولم ان كل وطى تعود عليها
فتسلم البعض لا يوجب تسليم الكل قبل اخذ ما بين تجيلة النظر متعلق بقوله ولها
منعة كلا او بعضا المعجل دست يمان والمؤجل كابين كبر في او قد ما يعجل بغيرها
من مهر مثلها عر فاخر مفدر بالبرج والمحسن ان لم يبين اختياره الفقيه ابو الليث
وعليه الفتوى ذكره في الخلاصة لان المعروف كالمزوط وان شرط تجيل الكل
في العقد وجب التجيل لان الثابت بدلالة العرف انما يعبر اذا لم يوجد التفرع بخلافه
والسفر والخروج الى جنة وزادة املها بلا اذنه قبل قبضه اي قبل قبض المعجل لا بعد
والا لهما المنع لبعض الكل اي ان لم يبين المعجل والمؤجل وهذا تفرع بما علم بطريق المفهوم
من قوله او قد ما يعجل الى قوله ان لم يبين وقابدة النبي بقوله في المختار على انه يختلف
اختار المتأخرون هذا بناء على المتعارف وان كان اصل المذهب اه لها المنع لاحد الكحل
اذا لم يبين قدر المعجل والمؤجل لانه ما له واجب بالعقد والاصل في امثاله الخلو ل
ولا لواجب كل لوجعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي في فتاواه انه لا
يصح قال في تاليله اذا جعل مؤجلا اما وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم
قالوا يصح وهو الصحيح كذا في الخلاصة وله السفر با بعد ادائه اي بعد ادائه ما بين

40
بن تجيلة او قد ما يعجل بغيرها فان ظهر الرواية وقبل لا وبه اخي الفقيه ابو الليث ومحمد بن
سليمان ما حكى عنه ابو جعفر الهندواني وهو اختيارنا القاسم ومن تبعه ولم ذلك
اي تغلبا فيما دون مدة اى مدة السفر وان اختلفا في المهر في اصله يجب مهر المثل اي اختلفا
فقال احداهما لم يستمهر وقال الآخر قد سعى فاه اقام البينة تقبل بينته وان لم يتم فالقول
قول المتكسر مع بينته فان نكل ثبت النسبة وان حلت تجب مهر المثل بالاتفاق من اصحابنا
وهو المراد من قوله اجماعا ومن وهم ان الخليف هنا بناء على اصله انه لم يفقد وهم لانه
لا يترك الاختلاف في المهر ما ياتي في كتاب الدعوى وفي قدره حال قيام النكاح العقول
اي مع اليقين لمن شهد له مهر المثل ليس لا يجابه بل معرفة من شهد له الظاهر واذا قام
بينته قبلت شهادته لم مهر المثل اولها فقبوله في الاولى لدفع اليقين لانه على ما شهد
له الظاهر ومن تقبل لدفعه وفي الثانية لا ثبات الخط من مهر المثل ومنه لا ثبات الزيا
في الاولى ولدفع اليقين في الثانية او لم يشهد لواحد منهما وهذا ظاهر وان اقام ما بينته
ان شهد له وبينته ان شهد له لان البينات شرحت لا ثبات ما هو خلاف الظاهر و
اليقين شرحت لابقاء الاصل على حاله والاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل فلهذا تدعى
خلاف ذلك بينته او لا لم يشهد لواحد منهما بان يكون اكثر مما يدعيه الزوجة واول
ماتدعيه المرأة نازرا في الصحيح لاستعمالها في الدعوى والاثبات ثم تجب مهر المثل كل
وتجبر فيه الزوجة بين دفع الدراهم والزيادة وان لم يتم اصلا اي لم يكن لواحد منها بينة
تخالفانها بها لكل لزم دعوى صاحبها وان خلفا يجب مهر المثل بعضه وهو قدر ما اقر
الزوجة على انه سمي لاتفاقهما عليه وبعضه وهو الزاير حكم مهر المثل وفي الطلاق قبل الوطى
حكم منعة المثل فاه كانت مساوية لنصف ما يدعيه الرجل واول منه فالقول له وان كانت
مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها وان اقام بينة قبلت شهادته لم
اولها وان اقام ما بينته ان شهد له وبينته ان شهد له وان كانت بينتها فله ما مر

ان حكم المثل ويجب تعذر المثل ثم وموت احد صاحبه تمام الحكم وبعد موتها من القدر
 القول مع البين لورثته ولا يستثنى القليل المستكر خلافا لما يوسع وعند محمد حكم مهر
 المثل كذا في الحائرية واصله لم يقض شي لان موتها يدل على انفراق افرانها ثم من بعد
 القاض من المثل ولا يذهب عكس كلام القاض كلامه محل نظر قد برر وقال قضى بمهر المثل
 وبه يقضى وان بحث اليها شيئا فقلت بديه وقال مد في القول له اي مع البين فان
 فالبعوث قائم بها ان تزوجه وترجع بما يقع من المهر ذكره في التنجيس الا فيما تنبت الاكل
 كالجوز والحل المشوي قال الفقيه بوالسبب المختار انه ينتظر ان كان من مائة البيت
 سوى ما يجب على الزوجه فالقول له وان كان من مائة كان واجبا عليه كالحار
 والدرع ومائة البيل فليعلم بان يحسب من المهر لان الظاهر يكذب وان كان في ذمة
 او حرجي حريمه ثم انه في دار الحرب عينه او بلامر تخطي في المهر والسكوت وذا جازني
 دينهم اي الحال ان النكاح بلا ميتة وبلامر جازي عندهم بحث لا يجب شيئا وانما اعبر
 بهذا القيد لانه لم يجر في دينهم النكاح على ميتة او بلامر على الوجه المذكور لا يكون الحكم
 ما ذكره فوطيت او طلقت قبله او مات فلا مهر لها وان نكحها مخمرا او خنزير عين ثم اسلم
 او اسلم احد مناهما فلها ذلك وانه غير عين بقيمة الخنزير ومهر المثل لان الخنزير عندهم مثلي كالحق عندنا
 ولا يحل اخذه فاجاب القيمة فيها يكون اعراضا عنها واما الخنزير من ذوات القيمة
 عندهم كالشاة عندنا فاجاب القيمة فيها يكون اعراضا عنه فيجب مهر المثل كتحقيقا
 لغير الاعراض **باب** **نكاح الرقيق والكافر** ونكاح العن
 والمكاتب والمذنب وهم المولى لم يذكر الامة لاندر اجزا تحت العن وام العبد بلا اذن
 السيد موقوف ان اجاز نفقه وان رد بطل وان نكح بلا اذن بلا اذن فالمر عليه
 ويوقع العن من كذا دين التجارة والاخر ان اي المكاتب والمذنب لا يسعيان فيؤدي
 من كسبه وقوله اي قول المولى لو احدث منهم تزوجه بغير اذن طلقها رجعية اجازة



اجازة لان الطلاق الرجعي يقضي ببقاء النكاح لا طلقا او قارنا لان رتبة العقدون
 رتبة يستي طلاقا وهو البقي حال العبد المتزوج او ذمة لعبد بالثاني يوم جازيه وفاسده
 خلافا لما يبيع فيه بغيره من نكحها فاسد ابعدا ذمة فوطيتها ولو نكحها الا لو نكحها نكاحا
 ثانيا او اخرى بعد نكاحها صحيحا وقت على الاجازة لانها لا اجازة بل كذا اي بالثاني في العقد
 ولو زوجه عبد المأذون المليون صح وسأوت عن مالها فمهرها غير متخي وزعم مهر مشكها وفي
 العقد المتخي وزعمه لانهم لم يباخذه بعد استيفاء لهم حقوقهم ان يني وانما لم يقبل في مهر
 مشكها اذ يحتل ان يكون المستحق اقل منه ومن زوجه امته لا يجب عليه بثوتها وهذا ان تحلى
 بينها وبينه ولا يستحقها كذا افترقا الخفاف في شريكة كتاب النفقات ولم يعبر فيه كذا
 التحلية في مشكله وتخدم والزوجه بطيها ان تفرها لكن لا نفقة ولا سكن الا بها الا لا يجب
 واحد منهما على الزوجه والنبوة وان نكحتا ثم رجعت الى الرجوع وسقطت الى النفقة
 بالرجوع ولو خدته بلا استخار امه الا ان خدمت المولى بلا استخار امه بعد النبوة لا يسقط
 النفقة عن الزوجه واعلم ان النبوة المستندة الى المولى ما هو المصطلح المار تفسير اللغوية
 فلا وجه لما قيل ان لست واما الباعث ان يكون الزوجه من ذكرك ولد النكاح عبيده وامه جيرا
 اربابا لا جيرا رهنا انه لو باشر النكاح بغير رضاه ينفذ وكذا قبلت نفسها قبل الوطى
 المهر الا ان لا تأخذ شيئا فكل المهر لانه تحليل بالعدم وسوغ غير معتبر لان جنابة المهر
 على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا فتا به موتها حقت انقضا للمولى امه فطهرها قبله
 اي قبل الوطى لان مقتضى المبدل قبل التسليم فيجوز بيعه المبدل وما قبل لا يحل بالعتق اخذ
 المهر مجزئيا بالحكم لا يصح وجرا لان مشركه بينا فطهرها قبل الوطى وقطعها بعده فلا يصح
 التمسك بها مقام النكاح بينهما وانما قال قبله لان بعد الوطى المهر واجب وزوجه الامه بغير
 باذن سيده لان نكح الحق المولى وهو حصص الولد الذي هو ملكه بشرط رضاه وخيرت
 امه ومكاتبه عتقت تحت حر او عبد لان الجنا لا زوايا والمكاتب حليها وهذا المعنى لا يخلت

يكون حر او عبدا ولا يملك بغيره ملك بغيره فاختاره فجعل له الخيار ملكا بغيره فلا
 يستعمل بالتعليل بعد تعليل صاحب الرق وان لم يتخلف فيما اذا كانت تحت الحر بناء على
 ان الطلاق يعتبر عنده بالرجاء فلا يوجب علة الجناح او ازداد الملك والحديث المذكور حجة
 عليه امة كمن لم يلا اذن فعنت نفذ ولم يخير لانا قد رويت لان موجبه ان لا يكون للملكية
 ايضا جازا روقد مر ان لها فذلك لان النفقة بعد العتق فلا يتحقق زيادة الملك كما اذا
 زوجت نفسها بعد العتق وما سمي للسيد وان زاد على مهرها ولو طبت فعنت وان
 اولا اي قبل الوطى فلها ومن وطئ امة ابنه والاب حر ملك مسلم انما لا يزا لان لو كان عبدا
 مكاتب او مجنون او كافرا لا يبيع دعوتة فوله ساقا وجاهت نسبة ان كانت امة في ملك الابن
 من وقت العتق الى حين الرجوع وصارت ام ولد له وعليه قيمتها لا عرف لا يشترط في ذلك
 دعوتة الشبهة ولا فيه ولدا لان العتق حر النكاح الملك عليه واجد فيه اي في الحكم المذكور
 لا ياب عندهم ولا يات سواها فان ذكرا عتق او رفته او جنونه او كونه وبشرط ان يثبت
 ولا يثبت من وقت العتق الى وقت الدعوة وان كان كرها ان كان امة الابن حر ولم يهرم ولم يوجب
 مهورا لا يثبت له ولدا حر بغير امة او براءة الابن حر ولم يهرم ولم يوجب مهورا فان امة
 ملكه ويثبت له الولد يعتق على اجتهاد فسد نظرا حره فان لم يهرم لم يوجبها اعتقه عني بالن
 ففقد سقط المهر وجعل للمولى ان خلافا لفرقة قال لا يثبت النكاح لعدم الملك واصلا لان
 العتق يقع عن الامر عند ائمتنا الثلاثة وعند زفر يقع عن الامور لان هذا الكلام خرج باطلا
 لان طلب الاعانة من غير الملك لغوا اذا احتاق فيما لا يملك ابن آدم فيقع العتق عن الامور
 والولاء لها لان عتق عليها ويقع عن كفارتها لو نوت الكفاية بذلك الاعانة وان قالت ذلك
 بلا بد له ان قالت اعتقه عني ولم يملك بالان لم يثبت والولاء للسيد هذا عند ما قال ابو حنيفة
 هذا الاول سواء له ان الملك ثبت بشرط الاعانة كما في الاول الا ان العتق وان كان
 بشرط البرية اذ كان قد سقط عنا لثبوت ضمنا كما ان العتق وركن البيع فيما ثبت

ثبت مفضلا وقد سقط فيما ثبت ضمنا والشرط احيى بالسقوط من الركن لانه فوته ولها ان
 العتق ضلع حسني فلا يدخله ضمن العتق وانا بدخلة ضمنه الحكمي الحسي وقيل لا العتق
 الحسي باطل لانه يحتمل السقوط في صورة النكاح والعتق الحسي في الرتبة لا يحتمل السقوط
 محال فان لم يسل المنة وجب بلا شبهة وادعى عدة كما في معتقون ذلك اقر عليه وان اسلم
 الزوجه ان الحرمان فرق بينهما والطفل مسلم ان كان احدا بوجه مسلم او لم يسم هذا اذا لم
 يثبت المداور كان الطفل في دار الاسلام وولم يولد في دار الحرب وفي العكس لا يبيعه
 ولده وكنى ان كان بين مجوسي وكنى لان المجوسي شتم من الكفاية فكونه كفاية انظر
 وفي اسلام زوجه المجوسية او امارة الكافر مجوسيا كان او كفاية بيا يعرف الاسلام على الاخر فان
 اسلم نكاحه والافرق لا فرق بين ان يكون المقر صبيته امير او بالغا لان اذ كانت معتقة فكذا
 اباؤه وهذا اي التفريق طلاق ولو كان الزوجه صبغرا لو اني لا لو ايت لان الطلاق لا يكون
 من النساء ولا مهر منها في اباؤه بالالموطاة لم يذكر حكم المهر في اباؤه الكفاية ببيان كونه طلاقا فان
 قد علم حكم المهر المطلقة ولو كان ذلك اي اسلام زوجه المجوسية وامارة الكافر في دارهم لم يثبت حتى
 يتحقق لكفاية او عتق ذلك اشهر ان لم يتحقق قبل اسلام الاخر ولو لم يسم زوجه الكفاية في دارهم لم يثبت
 بنسبها الدارين لا بالاسم خلافا لما في فان سبب الفرقة عنده السبي دون تبين الدارين
 فلو فرقة احد هما اليك مسلم او اخره مسييا بانه وان سببا معا لا ومن اخرجت اليك مسلمة
 او ذمية وكذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية بانه بلا عدة الحربية اذا خرجت اليك
 مهاجرة بانه من زوجها بالاجابة ولا عدة عليها عنده خلافا لهما وهذا الخلاف يتحقق في الحاكم
 والحاكمة وجوب العدة وعدم وجوبها اما ان يمل مجوز حكم الحاكم عنده مع عدم العلم في ظاهر
 الرواية لا يجوز ذكره في الحكم بقا نفل عن بسوط شيخ الاسلام واراد ان يملك منها نسخ عاجل و
 وبعض مشايخ يملح وسر تفردوا بقولهم بعدم وقوع الفرقة حسب الباب المعصية وعامهم
 يقولون يقع النسخ ولكن بحسب النكاح لزوجها الاول بعد الاسلام لان المقصود كحصول

بذكره في غير ما ذكرنا من نواحيه من الموطوءة كل مرة سواء كانت الردة منها أو غيره
نصفه لو ارتد ولا شيء لو ارتدت وبني النكاح ان ارتد معها لم يلزمها ما فيها ان
اسلم احدهما قبل الآخر **باب القسم** يقع القات وسكون السين
مصدر قسم الشيء فانقسم وبكسر واحد الانقسام بفتح العين والياء والجر
والعقبة والياء والياء بكسر الهمزة والواو والياء بكسر الهمزة والواو
قسم في السفر فيمن شاء والفرقة اولى عندنا وعند الشافعي بفتح وان تركت
قسم في السفر ففتح وان رجعت جاز **باب الرضا** بكسر الراء وفتحها هو
لغة معن اللبن من الثدي وشرا معن الرضيع من ثدي الامه لانه لا يحسن
بالانسان في وقت مخصوص وينبغي ان يزاوم في معناه ليشمل صورة الاسقاط
وغير ذلك ثبت بمقتضى وما في معناه في حولين ونصف هذا عندنا وعند حماد بن حنبل وعند
زفر بنه احوال الاجرة امومة الرضعة للرضيع وابوة من له اللبن له ان الرضيع في حرم منه ما يحرم
من النسب الا ان شبعه اما كان او اختا لان امه من النسب تكون امه او موطوءة ابيه
وكل من حرم ولا يكون من الرضا وهو شامل لثلاث صور لا يفي على ما قلنا من هذا ما قلنا
عندنا لا حاجة الى الاستئذان بل لا وجه له لان ما لا يحرم من الرضا في الصور المستثناة لا يحرم
من النسب ايضا والحمة الموجودة فيها انما هي من جهة المصاهرة لا من جهة النسب ولذلك ورد
في الحديث في الحديث بلا استئذان **واخت** ولده **اخت** الولد من النسب اما البنت واما
بنت الموطوءة ولا يكون من الرضا لقولنا ان البنت لا يعلق في الحظر نظر فان اخت الولد من
النسب يجوز ان لا يكون واحدة منها في ذلك كانت ثابتة النسب من اثنين صورته ان يرد
الشركان ولد الامه المستثناة فانه يكون بنت كل واحد منهما اخت ولد الاخر وليست
بنته ولا بنت موطوءة ووجه ولده واما نفسه او موطوءة ولا يكون من الرضا واما ثقيف
اصلا ابا كان ذلك الاصل واما ما ويشمل هذا ام عمة وام عمة وام خالة وام خالة وام بؤلا

اخت

وام بؤلا جدته او موطوءة حرة الصحيح او حرة الفاسد ولا يكون من الرضا ع وشبه
الصور الثلث في جميع ما ذكر للرجل او هذه النساء المذكورة لا حرم للرجل اذا
كانت من الرضا وكل اخت شعبة رضا عما كان محل نكاحه من الاب
لاخت من امه كل لا حمة من ابيه ورضيعا ثديا كان واخت اراد الشبهة الحرة
ولذلك لم يقل كما هو في هذا لم يقل قد علم مطلق من قوله فحرم منه ما يحرم من النسب
الا انه ذكر موطوءة لما ذكر بعده لانه اشار بالبن وحكم خلط لبنها بما او دواء اولين
اخرها اولين شاة بالغلبة وبطعام الحلي اي حكم خلط لبنها بطعام الحلي كما في
لبن رجل اذا مضى صبي لبن رجل لا يثبت به الرضا واحتمل ان صبي لبنها
وحرم بلبن البكر والميت وان ارضعت امراة رجل فربما رضية حرم ما عليه
اي على ذلك الرجل ولا امر لكبيره ان لم توطأ وللرضعة نصفه ان كان لها مطلق نصف
المتعة ان لم يكن لها مستى ورجع الزوجه به على المرضعة ان قصدت الف والافلا
كتاب الطلاق هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح الاصل فيه عندنا
الحظر والاباحة للحاجة وعند الشافعي الاصل فيه الاباحة فان قيل انه ما موربه
فان يكون محظورا قلنا الامر به لا يفي الحظر فان المحظور قد رخص بصيغة الام
حتى لا يقع في محظور فوقع كما كنه في اليمين سنة من حيث العدد والحق وهو
طلقة فعلق في طهر لا وطى فيه لم يقل احد بكبره منه بخلاف الحسن فان فيه خلاف المالك
وحسن وطلقة لغير الموطوءة ولو في حيف والموطوءة تحريم الثلث في اطرافها لا وطى
فيها فحين يحسن ويجوز تعريفها في طهر واحد اذا تخلل بينهما رجعة او طهر واستمر
في غير الشهر حتى من لا تحصى بمنزلة الطهر وقال مالك هو بدعة لا يباع الا
واحدة وحل طلاقهن عقيب الوطى خلا لزم السنة في الطلاق من حيث العدد
يسوة فيما المذخور به وغير المذخور به قال في الهداية والحسن هو طلاق السنة

تقع واحدة وان نوى مع شئتين فقلت وكذا في شئتين يقع الثلث مع شئتين ولا يلحق في
شئتين سواء نوى القرب او الظرف او لم ينو وعند زفر يقع الثلث ان نوى القرب وفي من
بنا الى الشام واحدة رجعية وقال زفر في بانية وجر الطلاق في بانية او في مكة او في الدار
اي يقع في الحال في هذه الصور وان عني به التعليق بصدق ديانته لا فقتنا وعلق في اذا دخلت
مكة او في داره او يقع عند الفجر ان طلق عند او في غد ويصح بنية الاخر اي اخر النهار
في مكة فقط مراده في القضاء واما ديانته فيصدق فيها وهذا عنده وقال لا يصدق فيها
فقتنا ويصدق ديانته وعند اولهما في اليوم غذا او غذا اليوم يعني اذا قاله انت طالق
اليوم غذا اليوم يعتبر الوقت المذكور اولا حتى يقع في الاول في اليوم وفي الثاني في غد ولغا
انت طالق قبل ان تزوجك وانت طالق امس لمن تكلم اليوم لانه كسره الى عالم معروفة
منافية لما كونه الطلاق فيلغو ويقع الآن فمن تكلم قبل امس لانه ما كسره الى حالة منافية
ولا يمكن تصحيح اخبار ايضا فقلت ان شاء الله والاشاء في الحالى وفي انت
طالق قلت ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم اطلقك وكنت يقع حالا انما قاله وكنت
لانه اذا قاله موصولا انت طالق عقيب قوله انت طالق قلت ما لم اطلقك في بنية خلاف
لزفر قاله عند يقع ثلث تطبيقات ذكره في شرحه الطي وي والفراق بين البر والحنث
لا يظهر في انت طالق ما لم اطلقك ولذلك فبده بالثلاث وفي انت طالق ثنتين انما ذكره ليظهر
ثمة وموت الاجرة دون الاولى ولم يقع ثلثا اذ لا يمتشي ما ذكره في القيلس الا في ذكره ما لم
اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة معناه قال ذلك موصولا به والقياس ان يقع الحثان
فيقتضيان ان كانت موصولا به وهو قول زفر وفي ان لم اطلقك قبل موت احدهما وفي النوادر لا يقع
بموتها لان الياس انما يقع بموت فوجد الشرط عند انقضاء محل الطلاق وفي الصحيح ان موت
كونه لانها اذا اشرفت على الموت فقد بقي من جوتها ما لا يسع الشك بالطلاق وذا العذر من
الزمان حاله لو وقع المعلق لانه يستغنى عن زمان التكم فوجد الشرط والملك قاب والمحل باق

لا يمتشي ما ذكره في القيلس الا في ذكره ما لم

باق واذا واداما بلا بنية كان عنده وعند ما كنى اي قال انما تطلق
قبل موت احدهما وقال لا تطلق كما سكت لان كلمة اذا الموت فصار بمنزلة
مكة وله انه يستعمل في الشرط ايضا فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال
وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق بالشك والاحتمال لا يقال اذا
تروى كان الاحتمال في الوفاء تخليبا لجانب الحرمة لانا نقول ترجح
بالاصل وهو انها في عصمة بيقين فلا تطلق بالاحتمال كما اذا شئت في
الوصف والحديث يرجح بالاصل وان كان الاصول الحث لا الوضوء وهو
نية الوقت او الشرط فكنيت اي يقع الحال في الاول وقبل موت احدهما ان
واليوم للنهار مع فعل ممتد والوقت المطلق مع فعل لا يمتد الممتد عندهم ما صح فيه
ضرب المدة وغير الممتد مالم يقع فيه ذلك والتفويض من الاول لانه يقع ان يقال
جعلت امرك بيدك يوما وشهرا وبصير الامر بيدي في ذلك الزمان دون غيره
والطلاق من التام حتى لو قلنا شرا كان ذلك المرة لغوا وكانت المرة مطلقة
فعند الشرط ليل الاخير امرك بيدك يوم يقدم زيد ويطلق في يوم اخر وجب
فانت طالق اعلم ان اليوم يذكر ويراد به النهار خاصة ويذكر ويراد به مطلق
المطلق الوقت فينت اول الليل والنهار والصابط فيه انه اذا قرن بفعل ممتد يراد
به النهار واذا قرن بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت والرس فيه ان ظرف
الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظه فيكون معيارا له كقولنا صمت السنة مثلا
ما اذا تعلق به بلفظه كقولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا فیراد
باليوم النهار وان كان غير ممتد كان المعيار غير ممتد فیراد به مطلق الوقت
ثم اختلف عباراتهم فيما اذا يعتبر الامتداد وعدمه فالجمهور من المهداية
في هذا الفصل ان المعيار الفصل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في المثال

لا يمتشي ما ذكره في القيلس الا في ذكره ما لم

كان المعيار ممتدا

الثاني والمذكور في آيات الهداية ان المعتبر الفطر الذي اصنف اليه اليوم وهو
 التزويج في المثال المذكور وقال في المتن من مات محرم حيث لم تختلف الجواب
 لتوافق المتعلق به والمضاف اليه الاستداد وعدمه واذا اختلف مثل امره
 بيده يوم يقوم زيد فقد انفقوا على المعتبر يوم تعلق به الفطر لاما اضيف
 اليه حتى لو قدم ليلالا لا ينفذ الامر بيده لان كون الامر باليد مما يعتد به ارجح
 في ان طالق ثنتين مع عتق سيدة كل وانما قال كل دون اياك كيلا يتعين
 المعنى الجازي للعتق وهو الاعتاق فان المراد بقوله على وجه يتنظم المعنيين
 للعتق لعدم الفرق في الجواب على ما فهم عنه صاحب الهداية لو اعتق اذا قال رجل
 لزوجة الامة انت طالق ثنتين مع عتق سيدة كل واعتزها سيدة طلقت ثنتين
 ويملك الزوجه الرجعة لانه على التلقين بالاعتاق والمعلق بوجه بعد الشرط
 فيوجد التلقين بعد الاعتاق كما انه ارسل في ذلك الوقت منارنا للعق الذي هو حكم الاعتاق
 فتصير حرة ثم يقع عليها الطلاق الذي هو حكم التلقين بعد الحرية فلا يحرم به حرمة
 غليظة لا يقال ان كل يوم اقيم بين جنسين للفران فكيف بقصور ما ذكرتم لانا نقول
 قد تذكر لنا خبر ايضا قال الله تعالى فان مع العسر يسرا فيعمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى
 الشرط ونشره الطحاوي ان كل يوم اذا اقيم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط
 وعند محي عند تعلق عتقها وتلقينها محي لا يقع اذا قال المولى لامة اذا جاء غد
 فانت حرة فتألف بزوجه اذا جاء غد فانت طالق ثنتين في الغد وقع العتق والطلاق
 ولا يملك الزوجه الرجعة لان الطلاق والعتاق تعلقا بشرط واحد وهو تجي الغد فيقع
 معا عند محي فكيف ان العتق صادفها وهي امة فكذلك الطلاق صادفها وهي امة والامة
 حرم حرمة غليظة بتلقينين بخلاف المسئلة الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على
 وقوع العتق كما نوه لعدم صحته بل ما ذكرناه آنفا خلافا لحديثه رواية ابن حنبل الكبير

انما هو المعتبر الفطر الذي اصنف اليه اليوم وهو التزويج في المثال المذكور وقال في المتن من مات محرم حيث لم تختلف الجواب لتوافق المتعلق به والمضاف اليه الاستداد وعدمه واذا اختلف مثل امره بيده يوم يقوم زيد فقد انفقوا على المعتبر يوم تعلق به الفطر لاما اضيف اليه حتى لو قدم ليلالا لا ينفذ الامر بيده لان كون الامر باليد مما يعتد به ارجح في ان طالق ثنتين مع عتق سيدة كل وانما قال كل دون اياك كيلا يتعين المعنى الجازي للعتق وهو الاعتاق فان المراد بقوله على وجه يتنظم المعنيين للعتق لعدم الفرق في الجواب على ما فهم عنه صاحب الهداية لو اعتق اذا قال رجل لزوجة الامة انت طالق ثنتين مع عتق سيدة كل واعتزها سيدة طلقت ثنتين ويملك الزوجه الرجعة لانه على التلقين بالاعتاق والمعلق بوجه بعد الشرط فيوجد التلقين بعد الاعتاق كما انه ارسل في ذلك الوقت منارنا للعق الذي هو حكم الاعتاق فتصير حرة ثم يقع عليها الطلاق الذي هو حكم التلقين بعد الحرية فلا يحرم به حرمة غليظة لا يقال ان كل يوم اقيم بين جنسين للفران فكيف بقصور ما ذكرتم لانا نقول قد تذكر لنا خبر ايضا قال الله تعالى فان مع العسر يسرا فيعمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط ونشره الطحاوي ان كل يوم اذا اقيم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط وعند محي عند تعلق عتقها وتلقينها محي لا يقع اذا قال المولى لامة اذا جاء غد فانت حرة فتألف بزوجه اذا جاء غد فانت طالق ثنتين في الغد وقع العتق والطلاق ولا يملك الزوجه الرجعة لان الطلاق والعتاق تعلقا بشرط واحد وهو تجي الغد فيقع معا عند محي فكيف ان العتق صادفها وهي امة فكذلك الطلاق صادفها وهي امة والامة حرم حرمة غليظة بتلقينين بخلاف المسئلة الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق كما نوه لعدم صحته بل ما ذكرناه آنفا خلافا لحديثه رواية ابن حنبل الكبير

الكبير عنه فانه قال يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة
 الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه بعض المباحات فيكون في وقوعه
 بطوئا وتأخر لان في الطلاق ايضا رجوع الى الحالة الاصلية وسرعة الوقوع
 في الامر المستحسن وبطوئه في غير المستحسن امر تحسلي لان قوله انت حرة او قوله
 انت حرة او جزم من قوله انت طالق ثنتين والمعلق كما لم يسل عند الشرط فيكون كان
 المولى والزوجه امر سلا في ذلك الوقت فيقع او جزم القولين او لا وهو العتق وتعد
 كحرمة بالاتفاق اخذ بالاحتياط ويقع بانما حكم باين او عليك حرام ان نوك لانا
 من طالق وان نوك خلافا لك في وانت طالق واحدة او لا خلافا لحديثه او مع مولى
 او مع مولى ولا طلاق بعد ما ملك احدهما صاحبه او شققت لوقوع الفرقة بينهما بملك
 الرقة والطلاق يستدعي قيام النكاح ولا يلزم على هذا الحكم ان اشتري زوجته
 حيث لا يقع الفرقة بينهما لانا لان لم ملكا بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح
 وبانت طالق بهذا يشتر بالاصبع يقع بعدده اي بعدد الاصبع والاصبع يذكر ويؤتى
 ويعتبر المشورة لان الاشارة يقع بالمشورة من دون المضمومة للعرف والسنة فلو
 نوك الاشارة بالمضمومة بعد ديانة لا فقتا ولو اشارة بغيره فالمضمومة بقي
 ههنا احتياط اخر وهو ان يكون رأس الاصابع نحو الخاطب فالوجه ان كل ما قيل
 ان كان شرعا عن ضم فالعبرة بالنشر وان كان ضمنا عن نشر فالعبرة للضم فانهم وبانت
 طالق باين وقال في يقع رجعا اذا كان بعد الدخول او انت طالق لاند
 الطلاق او الفحشاء او الخبث او سوءا او طلاق الشيطان او البدعة او كما يجمل
 وقال ابو يوسف يكون رجعا الاصل عند ائنيقة ان من شبه الطلاق بشئ اي شئ كان
 يقع باينا او لم يذكر وعند ابو يوسف ان ذكر العظيم يكون باينا والا فلا اي افة
 كان المشبه بما يوصف بالعظيم عند الناس يقع باينا والا فهو رجعي وقيل محرم الاول

وقيل مع الثاني لو كان او ملاء البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عرضية بلانية
ثلاث سواء لم ينو عددا او نوى واحدة او اثنتين ثم ان هذا في الحرة اما في الامة فنحن
بنزله الثلث واحدة بائنة الا اذا نوى اثنتين احداهما بقوله طالق والاخرى بقوله بربا او بقوله
البيتة فانه يقع ثنتان بائنتان ذكره الهرازمي ومعه ثلث ويصح بعد ذلك بالطلاق انما
نراد قوله من كيلة يبرأ النقص بما اذا اقتصر على ذكر الطلاق ولم يذكر معه فانه
يصح واحدة وليس وقوعها بعد دلائل فيلغوا طالق لومات قبل ذكر العدد و
ومعنى اذا طلق ثلث قبل الوطى وان فرق الطلاق بان يقال انت طالق واحدة واحدة
او يقال انت طالق طالق طالق او يقال انت طالق انت طالق انت طالق بائنة بالاولى ولم
يصح الثانية ولا الثالثة في قوله انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة بائنة اما البينة
فلو وقع الطلاق قبل الوطى واما عدم وقوع الثانية فلهذا عدم توقيت صدر الكلام
على آخره حيث عدم المعنى فصار كل واحد اياها على واحدة وبانت طالق واحدة قبل واحدة
او بعد واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلة فلما وقعت لم يبق للثانية محل وبانت
طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان اما في قوله
وبعد فلان الواحدة الاولى هي التي يوقتها في الحال وصفت بالبعدية فانقضت وقوع
واحدة متقدمة عليها لكن لا قوة له على الثانية في الزمان الما في يقع في الحال فيكون الواحدة
الاولى والثانية متقاربتين واما في مع ومعه فظاهر وقوع الموطوءة ثنتان في كل ما لقيام الحلية
بعد وقوع الاولى وبانت طالق واحدة وواحدة او فواحدة اي او قال انت طالق واحدة
فواحدة ان دخلت الدائر ثنتان لو دخلت الدائر ثنتان وواحدة ان قدم
شرطه اي قال ان دخلت الدائر فانت طالق واحدة وواحدة فعند تقدم الشرط
يصح واحدة وهذا غير الموطوءة فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بوطء
الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب ومذاخره واما عند ما يقع ثنتان

وقصص

واحدة م

ثنتان بلا فرق بين صورتي العطف بالواو والعطف بالفاء فيما ذكر
الكرخي وذكر الفقهاء ابو الليث انه يقع واحدة بالافتاء في الكا وكذا بنة
ما لم يوضح له واحدا وغيره فلا يطلق الابنية او لا الطالة فان ولا لا
الحال اقوى من النية لانها ظاهرة والنية باطنة ثم ان المراد من ولا لا طالة
ما يقع ولا لا الطالة على المستغنى عليه باذن الملك المتعال فان قلت يشكك
هذا ببعض الصور فانه ولا لا الطالة لا تكفي فيما يصح رقا فان الطلاق
لا يقع في حال مذاكرة الطلاق بخلاف اخرى (وهي وقوى بل يوقف على
النية قلت صلاحية لاركانت معارضة طالة مذاكرة الطلاق فلم يبق دليل
في تلك الصورة المذكورة فاليه عن ولا لا الطالة ولذلك توقيت فيها على النية
واسد اعلم حقيقة الطال ومنها احده وسببه رحى وانت واحدة وبها
يصح واحدة رجعية يعني لا يقع بهذا الثلثة الا واحدة رجعية ولو نوى ثلثا
او اثنتين كانا الفرج اذا لم يذكر المصدر روي فيها كانت بائنة بنة بنة حرام
جك على غار بك خلية ربة الحق باهلك وبعتك لا يهلك ووهبتك لا يهلك كركك
فارتكك انت حرة تنفخ بخري كسنة اغزه اخرى قوى ابني الازوان
يصح واحدة بائنة ان نواه وقال الشافعي يقع بما سواه الثلثة الاول رجعي
او الثنتين وقاله زفر تقع ثنتان ان نواه وثلث ان نواه وفي احده ثلث
مرات يعني في قوله لاراة احده احده احده لو نوى بالاول طلاقا وعمر
حيضا صدق وان لم ينو غير ثلث فثلث هذه المسئلة على اثني عشر وجها تفصيلها
يطلب من المخطولات واعلم ان الظاهر مما ذكر وقوع الطلاق باكتفاء كل
عند ولا لا طالة وليس كذلك فان وقوع بعض منها دون بعض وبيان ذلك
ان الاحوال ثلثة حال مطلقة وهي حال الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة

الغضب والكنايات ثلثة اقسام قسمها يصح جوابا ولا يصح ردا ولا شتما وهي
 ثلثة الفاظ امره بيده اختاره اعتداه ومرادها وقسم يصح جوابا وشتما
 ولا يصح ردا وهي حنة الفاظ خلية وبرية بنته باين حرام ومرادها وقسم يصح
 جوابا ورقا ولا يصح سبنا وشتمه وهي حنة الفاظ اخري اذ هي اعرف
 قومي تغني ومرادها في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بنية لاحاله
 ثم انما لا يكتفي في امره بيده وفي اختاره ببل لا بد معها من اختيار المرأة نفسها
 والقوله قوله مع عينة في عدم النية في حالة مذكره الطلاق وهو ان سأل المرأة
 طلاقا او سأل اجنبي يقع في الفقه بكل لفظ لا يصح لرد وهو القسم الاول والثاني
 ولا يصح قوله مع عينة لان الظاهر ارادة الجواب لانها لا يصح ان للرد
 وفي حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصح للسب والرد وهو القسم الثاني والثالث لان
 تحمل الرد والشتم ولا ينافيه حالة الغضب ويتبع بكل لفظ لا يصح لهما بل يصح للجواب
 فقط وهو القسم الاول الظاهر **باب التفويض** ممن قبل لها طلقت نفسها
 او امره بيده او اختاره بنية الطلاق تطليقا مجليا على ما علمت به فلو خيرها ولم تسبح
 او كانت غائبة فلها الخيار على ما علمت الا اذا كان التفويض موقفا وبمضي الوقت
 قبل ان تعلم وان طاله قاله الحاكم الشهيد في الحناء وان تقاول يوما او اكثر ما لم تقم
 فان المجلس وان لم يتبدل بمجرى القيام الا ان الخيار يصح به لانه بدل على الاعراض
 وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية او لم يعمل ما يقطع انما ذكره في اوج كيف بقوله لا
 بعده لان المجلس لا يتبدل بحقيقة بل حكم ثم ان ما ذكره اخص مما قيل او يعمل لا يكون
 من جنس ما مضى فلا يرد عليه ما اورد على هذا من انما اذا شربت ماء او لبست ثوبا
 بوجد على ليس من جنس ما مضى من ان لا يبطل به خياره وجلس القايم واتكأ القاعد
 وقعود المنكبة ودعاء الاب للشورة وشهود شهدهم قال في الحبط فان لم يجد

جدا اذ يدعو بالشهود فقامت لدعوتهم ولم تحول من مكانها لم يبطل خياره لانه
 مضطرة للاسئاف وان تحولت قيل وقبله ومن مهنا تبين ان قوله ما لم تقم ليس
 على اطلاقه ووقف دابة من ركبها لا يقطع وفكها كيتها وسيرد ابنتها كسيرة اي لا
 يتبدل المجلس بحركة الفكر ويتبدل بسير الدابة قال في الحبط الا ان تجب من كونه
 لانه لا يكتفي الجواب بسرعة من هذا فلم يوجد تبدل المجلس على ان اتحاد المجلس
 انما اعتبر بصير الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد الاتصال وفي اختاره لا
 يصح بنية الثلث بل تبين ان قالت اخترت نفسي واختاره نفسي وشروط ذكر النفس
 كذا في المثال المذكور او ما يقوم مقامها كذا في المثال الا في ذكره من احدهما لان وقوع
 الطلاق بلفظ الاختيار عرف بجماع الصحابة وجماعهم في اللفظ المفترقة من احد
 الجانبين وفي اختاره اختياره لوقالت اخترت نفسي لان ذكر الاختيار كذا في النفس
 لان الهاء فيها تنبئ عن الاتحاد واختاره لنفسها هو الذي يتجدد وتبعد اخرى
 وكذا ذكر التطليقة وتكرار اختياره يقوم مقام ذكر النفس ولو كرر اختياره ثلثا
 لا فرق بين ان يذكر الاخيرتين بعطف من واو او قاء او ثم او لم يذكر ذكره التيسر
 فقالت اخترت اختياره فانه يقع الثلث اتفاقا بلا نية انما لم يجز ان النية كونه
 من الكنايات لدلالة التكرار عليه اذ الاختيار حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا
 ثم ان اشتراط النية على ما ذكره الصدر الشهيد والعقابي في شرحه الجامع الصغير
 ولم يترض له محمد بن الجاسم الصغير ولان المبسوط واشترطه في رواية الزيات
 والجامع الكبير وابو المعين النخعي وغيره صرحوا باشتراطه في شرحه الجامع الكبير
 ولو قال طلقت نفسي اخترت نفسي بتطليقه بانته بواحدة هكذا ذكر في المبسوط والجامع
 والزيات وشروحه الجامع الصغير في شرحه صدر الاسلام والهي في الجامع
 الشهيد وشروحه للامام الحلي في شرحه الطحاوي وفتاوى الوكوال في جوابه

او اخترت الاول او الثاني او الاجرة فمقتضى ذلك عند
 وعند ما تطلق واحدة الا ان تقول اخترت اختيارا

الفقد وغيره وذكره الهداية انه يقع واحدة يحكي الرجعة على وفق ما وقع في بعض نسخ
 الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد واحدة بانتهوا ووقع في بعض النسخ غلط
 من الحيات ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختاره في تطبيقه فاختار لنفسها
 تقع رجعية فان قيل قوله امرك بيدك واختاره في تطبيقه فلا يجوز صرفها عنها
 الى غيره قلنا كما قرنه بالمرتع علم انه اراد الرجعي كما لو قرنه بالباين في قوله
 انت طالق باين ذكره التبيين وتكاليفه ما في مقارنات في من الحيات نقلنا عن
 البسوط وهو انه لو قال لها انت طالق ثلثا يقع باين عندها وعند رجعي ولو قال
 امرك بيدك ونوى الثلث فقال اختارت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة يقع جعل الامر
 بيدك كما لا يخبره المسالك كما انما صحه الثلث فانه لا يصح نيته في التخيير وان قال
 طلقت نفسي واحدة او اختارت نفسي بتطبيقه فواحدة بانته ولو قال امرك بيدك اليوم
 وبعد غد لا يدخل الليلة في بطل امر اليوم ان روت وبقي الامر بعد غدا فلا لزوم
 ونه امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليلة فلا يبقى الامر غدا ان روت في يومها لان امر
 واحد فلا يبقى لها الخيارات بعد الرق ولو قال طلق نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلعت
 نفسها تقع رجعية وان طلعت ثلثا ونواه وقصن انما قال ونواه لانها لو طلعت نفسها ثلثا
 وقد نوى الزونة واحدة لم يقع عليها شيء عنده وعندهما تقع واحدة ولو نوى شيئا
 يقع واحدة لانه عدد واللفظ لا يدل عليه الا ان يكون اما ان تكون واحدة او ثلثا او ثلثين
 وتقع بانته نفسي رجعية اما وقوع الطلاق فلا انما بانته من الفاظ فصلت جوابا لقوله الطلاق
 طلق نفسك واما كونه رجعي فلا ان المعقود اليها هو الرجعية وقد اتت بزيادة وصفت
 وهي البينونة فيلحق ذلك والخاتمة الاصل لا تقدم الاصل فلا تغد خلافا لكونه تبعا
 بخلاف قوله طلقت نفسي ثلثا جواب طلق نفسك واحدة فانها تغد خلافا في الاصل لان
 الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الواقع بالعدد وبما خترت نفسي بغيره لانه ليس

الوصف

كذا في المتن
 كما في المتن
 في المتن
 في المتن
 في المتن

فركب وطلق امر في خلافا الى بعض الرجوع
 عند ولا يقيد بالجلد ولا تكيل وفي طلق

من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك لان فيه معنى البين اذ هو تعليق
 الطلاق بتطبيقها واليمين تفرق لان لا يصح الرجوع عنها وليس بتوكيد وبتقيد
 بالجلد لانه تعليق وفي طلق نفسك من حيث لا يتقيد اي بالجلد وفي طلقها ان شئت
 لانه علقه بمشيئة فصار تعليق لا توكيد ولا يرجع الى ليس الزونة ان يرجع عنه كقول
 لا زنا طلق التعليق وقال زفر هو والاول سواء ولو قال طلق نفسك ثلاثا
 فطلعت واحدة فواحدة لانها ملك ابقاء الثلث فتعطل ابقاء الواحدة فثلاثة
 ولا يقع شيء في غير هذا عنده وعند ما يقع واحدة ايضا لانها انت بما ملكته
 وزيادة فيصير ما ملكته وتلغوا الزيادة ولانها انت بغير ما قوض اليها لان
 الثلث خير الواحدة والمعقود اليها واحدة لا ثلث فلم يقع شيء اصلا لانها في الة
 لا متمثلة والواحدة في الصورة الاولى وان كانت غير الثلث لكان تعليق الثلث
 يقتضي تعليق الواحدة فكانت الواحدة معقودة اليها ضرورة واما ما قيل لانه قوض
 عليها ابقاء الواحدة فقصدا لا في ضمن الثلث فيرد عليه انه لا عبرة بهذا والا لما
 وقع واحدة في الصورة الاولى لان ما قوض اليها فيها ابقاء الواحدة في ضمن
 الثلث لا ابقاعا فصار ولو امرت بالباين لم يقع والرجعي لا نفها مما سبق
 من قوله ويصح بانته نفسي رجعية فعلمت ووقع ما امر به ولا يقع في طلق نفسك
 ثلثا ان شئت لو طلعت واحدة لان معناه ان شئت الثلث وهي ابقاء الواحدة
 ما شاءت الثلث فلم يوجد شرط وعكسه لان مشيئة الثلث ليس مشيئة الواحدة
 كما بقاها هذا عنده وقالا تقع واحدة لان مشيئة الثلث هي مشيئة الواحدة يقتضي
 مشيئة الواحدة كما ان ابقاعها يقتضي ابقاء الواحدة فوجد الشرط ولا في انت
 طالق ان شئت فقال شئت ان شئت فقال شئت لان على طلاقها بالمشيئة
 المرسله وهي انت بالمصلحة فلم يوجد الشرط فلم يقع شيء وبطل امر لانها استغلت

بما لا يعينها وإن نوى الطلاق أو ليس في كلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق فبقي قوله
 شئت بهما والنية لا تتعلق في غير المذكور ولا عين البناء لانه انما يبنى على السابق
 اذا اعتبر السابق وبنا قد يطلق لا يستغنى عنها بما لا يعينها فلو قلنا شئت عن ذكر
 الطلاق فلم يقع بشيء قال في الميسر طافه فيلزم ان ينعى ان يقع الطلاق بقوله الزوجة
 شئت لان يمكن ابقاء الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يمكن ابقاءه بمشبه الطلاق وهو
 بهذا اللفظ شئت لانه قد جازى بالوكلاء اكل تعليق بمعدوم ويقع لو علق بقوله
 وانا انت طالق اذا شئت واذا ما شئت ومتى شئت ومثا شئت لا يرتد الامر مرة
 ونطق بمشاة واحدة لا غير وفي كل شئت لها ابقاء واحدة ثم لا التلث
 جميعا ولا التلث بعد زونه آخر قوله ولا التلث بالرفع عطف على ابقاء
 المضاف الى التلث فقد يراد بها ابقاء التلث جميعا ولا التلث وفي حيث
 شئت وابن شئت يتقيد بالجلس وفي كين شئت يقع رجعية ان لم يشاء لم يفل
 وان لم يشاء لان المقام مقام الشرط وكون الوصول على ما افصح عنه صاحب الهداية
 وان شئت كانه زونه بانية او ثلث يقع وان نوى ثلثا وهي واحدة بانية او بالعلب
 ورجعية لان نية ومثيها تعارضت فبقيا ابقاء الاصل هذا عندنا وعندنا
 لا يقع شيء ما لم يشاء رجعية او بانية او ثلثا بشرط ان لا يتخلف ارادة وان لم ينع
 شئت فاشاءت هذا على ما قاله المخالفون جريا على موجب التخيير ولم يرو فيه نص
 عن اصحابنا المتقدمين وفي كين شئت او ما شئت طلعت مائة من ثلثها وان رز
 اردت وطلعت نفسك من ثلث ما شئت لها ان يطلق ما ووزها لثلاث هذا عندنا ووقا لا
 تطلق ثلثا لان كلمة ما تحتمل التعميم وكلمة قد تستعمل للتبيين فيجوز على تخيير الجنس كما اذا قال
 كل من طهاى ما شئت وطلعت من ثلث من ثلث وول ان كلمة من حقيقة في البعض
 وما لتعميم فيجوز بهما وفيما استشهد به تركه البعض لدلالة القرينة وهي اظهر السامع او المعنى

بما لا يعينها وإن نوى الطلاق أو ليس في كلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق فبقي قوله

الصفة وهي المشبهة حتى لو قيل من شئت كان على الخلاف **باب الخلف بالطلاق**
 شرط صحة الملك او الاضافة اليه او الى سببه ارادة او ابا لاضافة الى احد
 تعليق الطلاق وزنه صحت بالاضافة الى الملك خلاف السابق فلا يطلق اجنبية
 قال لها ان كل من كان فانت كذا ففكرها ففكرها خلافا لما لا يلي وتطلق بعد الشرط
 ان قال لزوجه في كل ما لوجود الملك وقت التعليق او قال لاجنبية اه تكل
 فانت كذا ففكرها لوجود الاضافة الى سبب الملك قال في الهداية ويصح بمنزلة
 الاضافة الى الملك والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكله وكله
 ومثما وفيها اي في الفاظ المذكورة ينحل اليمين اذا وجد الشرط حرة
 الا في كل ما ينحل بعد التلث بعينه الحرة وزنه الامتد ينحل بعد الاثنيتين المراد
 باخلاص اليمين بطلانها بطلان التعليق فلا يقع ان تكلها بعد زونه آخر
 خلافا لفرق الا اذا دخلت بعينه كلمة على التزونه نحو كذا تزوجت فانت كذا
 وبزوال الملك بما دون التلث لا ينحل اليمين انما قاله بما دونه التلث لانه
 اذا زال بها ينحل اليمين الا اذا كانت مضافا الى سبب الملك لا ينحل بالثلث
 ايضا لان صحتها باعتبار حكمه بحرث ونحل بعد وقوع الشرط مطلقا الى
 سواء وقوة الملك في ينحل الى جزاء او غير الملك في ينحل الى جزاء فان قاله
 لاهر تران دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاداه برخطها من غير ان يقع التلث
 فيلزم ان يطلقها واحدة ثم يرد خطها بعد انقضاء العدة ثم تزوجها فان دخلها
 بعد ذلك لا يقع شيء لا خلاص اليمين وشرط للطلاق الملك او اثره الى العدة
 وان اختلف في وقوع الشرط سواء كان وجودا ام عدمه فالقوله
 لا يترك وقوع الطلاق ولا غيره للمتمسك بالاصل مهننا والآمال الخرجوا
 في صورت الشرط الموجود والمعدوم فان المتمسك بالاصل في التام هو المرأة

والشخص بان ذكره في التعليق
 ان في التعليق من شرطه ان يكون
 التعليق بان يقع باليمين
 معنى ان يكون مطلقا

الامع جحر لوقا له ان لم اجمع في حبسك فانت طالق السنة ثم قال جامعك
 فان كانت طابعا لقوة لا لا يمكن الانشاء فلا يتم وان كان متطاعا لا يصد
 لا نريد ابطال حكم واقعه في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب
 لان المصنف سبب في طاعة كذا في التبيين فالمسئلة السابقة والى تاتي بعد على
اطلاقها في شرط لا يعلم الا منها صدقت في حقها فاصدقت في ان حصنت فانت طالق
وفلان وان كنت تحبين عذاب اسرافك كذا وعبد حر لوقا قلت حصنت وحب
 وقع طلاقها فقط واعلم ان التعليق بالحبس لا يوجب الا في شئين احدهما
 ان التعليق بالحبس لا يوجب الا في شئين احدهما ان التعليق بالحبس
 يقتصر على المجلس كونه تخييرا حتى لو قامت وقالت احب لا تطلق والتعليق
 بالحبس لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات والى ان كان ذب في الاخبار يطلق
 في التعليق بالحبس لا قلنا في التعليق بالحبس لا يطلق فيما بين وبين استوكا
 في التبيين وان حصنت فانت كذا حكم بالبراءة بعد استمرار الدم ثلثة ايام
 او لا تبيين باستمرار الدم ثلثة ايام ان حصنت فيحكم بعد ثلثة بوقوع الجراء
 في اولها وان حصنت حصة لا يقع حتى تظهر لان الحبس في كل ملة وان صحت
 يوما فانت طالق تطلق حين غربت من يوم صامت بخلاف ان صحت لا تليق
 بمعاير وفروجه الصوم بركن وشرط ولولع طلق بولادة ذكر ونثنين
 بانتي فولدتا ولم يدر الاولة طلقة واحدة قضاء ونثنين بتنزيهاه تعا
 عن مظان الحرمة ومن قاله ديانا يقع فيما بين وبين استوكا فقد اخطا وانقصت
 العدة بوضع الحمل في موضع الكا وانما قال لا يقع به الطلاق لان العدة تنقضي
 بالوضع في الوضع شرط لوقوع الطلاق فيتنافى عن الوضع وقد انقصت
 العدة بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولولع طلاق بشئين يقع ان وجد الكا

الكا في كل سواء وجد الاولة ايضا في خلاف الزفر والاى وان لم
 يوجد الكا في سواء وجد الاولة في اولها فلا وتخير الثلث يبطل تعليقه
 خلا لافرو الشافعي وانما بطل والتخير يبطل التعليق لان تخير مادون
 الثلث لا يبطل التعليق فلولع طلاق الثلث بشرط ثم جاز الثلث ثم عادت اليه
 بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء ومن علق الثلث بوطي زوجته فاولى اى دخل
 ولا عبرة في جواب المسئلة كون الداخل حقا رخصه فقط وان اومى قول
 صاحب المهر اير فلما التقي الحتان لان الوجه المذكور في تقليد صريح فيما قلنا
 ولبت فلا عقر عليه قاله ديوان الادب العقر مهر المرأة اذا وطئت
 عن شبهة والمراد منه مهر المثل وبه فسر الامام العتافي في نزهة الجاهل
 الصغير وكذا لولع طلاق عتق امره بوطئها ولم يصير برحما في الرجعي
 من اخذ محمد وعندنا يوسف يصير برحما جها ولو تزعم ثم اولى يجب
 العقر وكذا رجعة ولوقا ان شاء الله طلاق ان شاء الله حاصلا لم يقع خلا فاما الكا
 وان ماتت قبل الاستثناء ولومات يقع اى قالت انت طالق فاذن الحكم
 بانه شاء اسرافات قبل تمام وفي انت طالق ثلثة الاثنتين تقع واحدة وفي
 الا واحدة ثلثان **بار** طلاق العار عونه بالفار دون المصنف
 لعدم اختصاص حكم الباب به ومن عتق به نظر الى اصله فيه وفرقة
 والفرقة بغير الطلاق حكم قاله الرخوة ولوجاءت الفرقة من المرأة
 في مرضها برودة ورث الزوج منها الذي يصير فارا بالطلاق وتخص بغير
 بالثلث من غالب حال المهر لا كمرضاها ان او صحى كمن اخطا مرض وهو
 صاحب المراسن ذكره في الرخوة وقال هو الصحيح ثم قال هذا في حق الرجل
 فاما المرأة لا يكتفى في الخروج من البيت في حوائجها فلا يعتبر من هذا

تخير في انا منه ما كذا في البيت انا قال
 فارة البيت اذا لا عبرة للقررة ذكره في الرخوة

في حرمها ولكن اذا كانت حيث لا يمكنها المصعود الى السطح فهي حريضة او
 بارز رجلا او قدم ليقتل في قصاص او رجم فلو ابا ان اي من هو كذلك
 عرسا انما قال ابا ان لان بالطلاق الرجعي لا يصير قارا من غير سوا لها
 فما اذا اطلق بسوا لها فلا ترث ومات بذلك السبب او غيره ترث
 خلا فالتا في اعلم ان محل الخلاف غير محصر في الثلث كما توهم فان البابين
 ايضا محل خلاف نفى عليه في المدة وطالب رجعية طلقت ثلثا لان الرجعي
 لا يزيد النكاح فلم يكن بسوا لها راضية لبطان حرمها فترث وحيثما قبلت
 ابن زوجها لان البينة قد وقعت باثنتي قبل قبيلها ومن لا عنها اي
 وقعت المدة بينهما باللعان مرضها سوا كان القذف ايضا المرض او لا وفي
 الاجر خلا فالحمد وانما ترث في هذه الصورة لان المرأة لا بد لها من الخصومة لرفع
 العار عن نفسها فان من قبيل تعليق الطلاق بفعل لا بد لها من ادائها ايضا
 اه حلف في مرض موته ان لا يقر بها اربعة اشهر فلم يقر بها حتى مضت المدة وقعت
 البينة ثم مات كذلك اه ترث هؤلاء كما لم تذكر قبلا ومن قام بها اي بمصالح
 خاره البيت مشكيا محوما قال في الرجعة قال الذي يبي وبزبب في حوائج فليس
 بمريض ولا قار وان كان يشكو من ذلك ويحتمل كذا قال في محذور من هو محصور
 او في من القتل او حبس بقصاص او رجم ليس بفار ان طلق باني وهو كذلك
 لا يرث وكذا المختلف في مخير اختارت نفسها ومن طلق امرضه على ثلث في
 الصحة ومضى المدة ثم اقر لها بدين او او مسمى فلها الاول منه ومن الارث
 قوله من متعلق بالظرف اي بنت لها من الموصي به ومن الارث ما يورثه هذا عند
 وقال لا يجوز اقراره ووصيته من طلق ثلثا بامر مرضه ثم اقر او وصي فان
 لها الاول من ذلك ومن الارث عند امتنا الثلثة خلا فلو ولوعلى الثلث

والمدعى الشرعي

لقد اظهرت

ثلاثا بطلانها او بطلانها ثم في اي من هذه

الثلث بشرط وجود مرضه ان علقه بحيوت او فعل اجنبى المراد من الفعل
 ما يقع الزكاة ترث الا اذا علق في محذور وجود الشرط مرضه لا ترث وان علق
 بفعل نفسه ترث سواء كان التعليق مرضه او لا والفعل له من بركلام اجنبى
 او لا بد له من كمال الطعام وصلوة الظهر وكلام الابوين وان علقها بفعلها فان
 كانا اى التعليق والشرط مرضه والفعل لها من بركلام اجنبى وان لم يكن منه بد
 ترث وان كان اى التعليق في محذور لا ترث الا فيما لا بد لها منه عند التحسين خلا ف
 للتبذير ذكر في الاسلام في بسوط ان الصحيح في هذه المسئلة ما قاله محمد انه لم يوجد
 من الزوجة من بعد تعليق حقه بالملء وان الزوجة الجاهلة الى المباشرة فيستقل بفعل
 البكره انما له كذا لا كراهة في الرجعي ترث في الاحوال كلها وحقق ارها بموته
 في عدتها فان انقضت عدتها ثم مات لا ترث اعلم ان المعينة منها عدة تحجب الرجل
 بها من لا التي تعهد والواجبة بالخلوة الصحيحة ذكر في فصل المهر من الرجعة **باب**
الرجعة هي استيقا النكاح واستدامة الملكة وعلى هذا ينبغي حل الوطأ عندنا وعند
 ان في انشائها من وجه مستيقا فيقول بالحكمة احيا ط ذكر في التحفة
 في العدة بعد الرجوع لا بد من هذا العتيد لان العدة قد تجب بالخلوة الصحيحة بلا دخل
 ولا يصح فيها الرجعة ذكر في الرجعة لا يجوز له ان يعلق لا بعد ان ينتظم حكم النكاح من العدة
 لها لمطلق غير ما ينسب لم يعلق من طلق دون ثلث لان مع اخضاعه صراحة شاملة
 لمن لا رجعة لها كالمختلفة وان ابنت بخور اجعتك وبوطيها وبسرها بشهوة ونظره
 الى زوجها بها اى بشهوة وعذرات في لا تنقض الرجعة الا باللفظ مع العذر عليه
 ونسب استمادها على الرجعة وعندنا كذا وهو احد قولنا ان في كجب الاستماد
 واعلامها بها اى اعلام الزوجة اياها بالرجعة كمالا تقع في المعصية بفعل الحرام ما
 يتزونه بعد انقضاء مدة العدة رجلا آخر بنا على زعمها ان زوجها لم يراجعها وكذا

وكون ذلك الفصل حراما ومعصية شروطة بالعلم نعم كسحق الفاعل بالهذاب شرط
به وهو امر آخر وراء ذلك ومن لم يفرق بين المقامين اعترضنا واجاب فاختار في السوال
وما اصاب في الجواب والله اعلم بالصواب وان لا يدخل عليها حتى يؤخذ ان لم يقصد حجبها
ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدرت منه رجعة وان كذبته فلا ترك المسئلة العالم
ولا يمين عليها عنده لانها من مسائل الدعوى تاتي بموضعها وان قال راجعتك يبربر
الانسان فقالت مجيبة مصنت عرق فلا رجعة والقول قولها مع اليمين عندنا في حقيقة
ذكر الكوفي في تحقيرها ان قلت فعلى هذا اذا نكحت صحت الرجعة والرجعة لا تقع بذاتها قلت
لا تثبت بنكولها بل تثبت به العدة ويمك الرزونة الرجعة من طريق الحكم لا يثبت بها النسب
يثبت بالزواج عندئذ اذ اراة واحدة بالولادة وان لم يثبت النسب بشهادتها
وقال لا تقع الرجعة لانها صادقة وقت العدة اذ هي باقية ظاهرا الى ان تجزى وقد سبقته
الرجعة ومحل النزاع ما لم اجاب بمقتضى بقوله حتى لو كنت ساعته ثم اجابت لا تصدق و
تقع الرجعة اجماعا من المبسوط والبيهلاق في قوله فقالت اذ الفاء للتعقيب من غير
فصل ثم انه لا حاجة الى ان يقال انما تصدق المرأة في النكاح العدة اذ كانت المدة تحمل
ذلك لان اعتبار المدة عندنا دعائها الانقضاء بالحيض واما اذا ادعت الانقضاء
بكتفا فلا حاجة الى المدة والمذكورة في صورة المسئلة معنى العدة مطلقا كما في رزونة امه
اخبر بعد العدة بالرجعة فيها وصدرت سيدة وكذبته فان القول قولها عنده وقال القول
قوله المولى او عكس اه اخبر بالرجعة في العدة بعد انقضائها فصدقت وكذب المولى وفي
هذه الصورة لا تثبت الرجعة بالاتفاق في الصحيح واختلفوا في مصتها فقالت مصنت
وانكره الرزونة والسيد معنى العدة وان انقضت دم آخر العدة بعشرة ايام ولا قل
منها لا حتى تغسل او يمضي قدر ما يسقط الغسل والخروج من آخر وقت وض او يميم
فتصلي ولو نسبت غسل لكل عضو رجوع وفيما دون ذلك لا اعتبار بما دون العضو

٧٨
العضو لكانها اغسلت ومضت عدتها والآلة اختلفت الحكم بالعد والنيابة ولا تخلف
عنه حكم حكم التزويج بل لا حتم له ان يصل الماء الى ذلك الموضع ويجتسب سريعا حتى لو
تبقت بعدم وصول الماء اليه بان تركته عدا لا ينقطع حق الرجعة نفسا على في المحيط
والمراد بما دون العضو ان يبقى لمحة سيرة نحو صبيح او اصبعين ذكره في شربه
الطحاوي ولو طلق ذات حمل او ولد وانكر وطئها فله الرجعة اه لو طلق امراته
وهي حامل او بعد ما ولدت في عصمة وقاله لم اجاب معك سوا كان هذا القول منه
حاله التلقين او بعد فله الرجعة قدمنا ان الرجعة في قوله فله الرجعة الواقعة قبل
وضع الحمل في المسئلة الاولى ومع كونها لم لا لورا جبرها بفتح الرجعة اذ ان صحتها
انما نظرا اذا ولدت لاق من ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحتها
على وضع الحمل لا ينافي صحتها قبله فلا مباحة في الكلام في سبق الى بعض الافواه
وانما تقع الرجعة فيما ذكر من المسائلين مع انكاره الوطئ لان الشرع كذب في
انكاره الوطئ حيث اثبت النسب منه في مهنته وهو ان هذا التكذيب على
تقديره ان لا يكون بين الولادة والنكاح اقل من ستة اشهر وكون الولادة
لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد من المسئلة من قبل آخر
تقديره وان خلاها وانكره انكر الوطئ فلا اه لا يمكن الرجعة اذ لا يكذب الشرع
في انكاره وهو حجة عليه في عدم نكاحه بالوطئ وتاكد المهر بالخلو ليس لانه قبض المعقود
عليه بل لانها سلمت اليه ووجوب العدة احتياطا فلا يكون الغفاء بقاء قضاء بالرجوع
حتى يتأكد المهر فيمكن الرجعة فان طلقها او بعد ما خلاها وانكر وطئها ثم راجعها في وقت
ولاد لاق من ستين يوم من وقت الطلاق صحت اي تلك الرجعة لانه يثبت النسب
اذ هي لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن من المدة فينزله واطبا قبل
الطلاق لا بعد اذ على الكايزو له المهر بنفس الطلاق لعدم الوطئ قبله فيجزم الوطئ

ووجب صيانة المسلم عنه وعلى الاول تنجس الرجعة ولو قاله اذا ولدت فانت طالق فولدت
ثم آخر بطنين وذكر بان يكون بين الولادتين سنة اشهر او اكثر فهو رجعة لانها
طلعت بالولادة الاولى ووجبت العدة فيكون الولد الذي من علوق طارئة منه العدة
لانها لم تقربا نقضاء العدة فيصير رجعا ليكونه الوطى طارعا لولده الذي دليل الرجعة وهذا
مع كون رجعة وانما قاله بطنين لانها اذا كان بطن واحد لا تثبت الرجعة اذ
يكون علوق الولد التي قبل ولادة الاولى وفي كل ولدت وولدت تثبت بطنين يقع
ثلاث والولد التي رجعة كالثلاث وعليها العدة اذ عدة الطلاق الثلاث الواقع بالاول
الثالثة لا يحسن لانها حاصلة او بالاشهر ان لم تر الحيض ودخلت سنة الاكس مطلقا
تستزير لانها حلال الزوجة فالتميز بين الرجعة المسجبة ولا ياب فيها طلاقا
وانما لم يقع في شهر على رجعتها لانها لا تستزير الا في سنة واحدة واما المسئلة الثالثة
ولوطيها فقد علت كما سبق من بيان صحة الرجعة بوطيها ولو كان مباحا بثلاث في
حدتها وبعدها ولا تحل مرة بعد ثلاث ولا اتمه بعد ثنتين في بطلانها غير ذلك ولو امر
الشرط بين الايام دون الانزال ولذلك يكنى وطى المراهقة وهو صبي قارب البلوغ
ويجوز مثل او جلت منه ذكره طلاق القدره والواقعات لو تزوجت المطلقة ثلثا
مجبور وجعلت ثم طلقها فوضعت حملها قبل الزوجه الاول بكتاب صحيح هذا عند الجمهور وهو
الصحيح خلافا للسعيد بن المسيب وداود الظاهري وبنو المبريتي والشيعة والخواري
فانهم لم يشترطوا وطى الزوجه التي وذكى خلاف الاختلاف فلا عبرة به على ما بين في كتاب
النقضاء فان قلت ليست الحرة مستزيرة الى ان يطلقها الزوجه التي وتنقض حدتها قلت
الحكام في الحرة التي بنتها لطلقات الثلاث وهي تنقض عند دخول الزوجه التي فالباقى
بعد ذلك الى ان يطلقها الزوجه التي وتنقض حدتها اخرى تظهر بكتاب الزوجه التي
ولا اختصاص لها بالحلقة الثلاث بل تنجس الاجنبيات كلها على ما بين في كتاب النكاح وعلى

٧٩
وعلى وفق ما وقعت الاشارة في قوله في تنكح زوجا غيره ومن ذهب عليه ما ذكر
من الفرق الدقيق زاد بهنا قوله وبعضى عدة طلاقه او موته ثم ان لم يصب في تخصيص
الطلاق بالذكر فان الحكم في الزوجة بغير طلاق كذلك وعجابه الهداية لم يطلقها او يموت عنها
وفيها قصور آخر حيث جعل نفس الطلاق غاية والغاية معنى عدة الى نفسه فان لم فلا
يحل سيدة فترجع على قوله بكتاب صحيح وكذا الحكم بشرط التحليل والتحليل للمأول
والزوجة التي يهدم ما دون الثلث لما طلقت دونها وعادت اليه بعد اخر عادت
بثلاث خلافا لجمهور وزفر والشافعي والمباني بثلث لو قالت طلقت في عدة محتملة و
غلب على ظنه صدقها حل للمأول قبل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لانه لا بد من
ثلاث حيضين وطهرين واقل مدة الحيض ثلثة ايام واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ولا
يذهب على ان ما ذكر اقل مدة عدة واحدة وفي المسئلة لا بد من عدتين **كتاب**
الايلاء هو طلق حاصلة في النكاح او مصفا البير لا بد من هذا التقييد كقوله يستحل بها
اذا قال لا اجنبية واسرها الا في ثلث اشهر ثم تزوجا قبل مضي شهر فانه ما يتحقق
منه عن وطى الزوجه من الايلاء والايلاء يمنع عن وطى الزوجه مدة اى
مدة الايلاء ومعنى منع عدم الحان وطىها الا بما يار من شيء يشق عليه وهي الحرة اربعة
اشهر ولا اشهر فلا ايلاء لو طلق اقل منها خلافا لابن ابي ليلى فلو قال واسرها الا في ثلث
اولا في اربعة ايام او اربعين فعلى حق او صوم او صدقة او عتق او طلاق فقد
ألى ان قرباء المدة حنت في عتق العبد المحقق خلافا لانه لو كان هو يعقل يمكنه البيع
ثم القربان وما يعقوا لا البيع موهوم فلا يمنع المانع فيه كذا في الهداية وعلى هذا يشك
ما ذكر من ان المولى من لا يمكنه القربان اربعة اشهر الا بشئ يلزمه ويجب الكفارة في الحلف
بانه وفي غيره الجحيم وبذلك يفارق الايلاء بغير الايمان ويسقط الايلاء والاى
اى وان لم يقربا بانتهى واحدة ويسقط الحلف الموقت في لو تكلم ولم يقربا بعد ذلك

لا يبين ما المؤبد حتى لو تكلموا ولم يقرها اربعة اشهر تبين ان نياهم ان تكلموا ولم يقرها اربعة اشهر تبين ثلثا وهذا من قول فقهاء اخرين بان حصة مدة اخرى بعد ثلثا فان بلاء في آخره كذا بعد ثلثا المراسن التي هي القربان وبيع الخلف المؤبد بعد ثلثا لان لم يقرها فلم ينجح اليقين وهذا اذا كان الخلف بغير الطلاق وان كان به فلا يبقى بعد ثلث لان الخبير يعطل التعليق والمص انما لم ينفذ الا بعد التفصيل لانه اعتبر المؤبد الخلف باسلا بالطلاق وان كان اصله على الاطلاق ولا الايلاء فلو قرأ اي لو تكلم بعد زوجه آخر وقربا كقولها الحيين ولا تبين بمعنى مدة اخرى بلاء في سبب الايلاء لعدم بقاء وقوله واسلا اقربك بشهرين وكثيرين بعد شهرين ابلا بخلاف قوله بعد يوم اي بخلاف ما اذا قال واسلا اقربك بشهرين وقال بعد يوم واسلا اقربك بشهرين بعد الشهرين الاولين انما لم يكن موليا في هذه الصورة لان حلقه في اليوم الاول كان على شهرين وفي اليوم الثاني اربعة اشهر الا يوما واحدا واسلا اقربك سنة الا يوما في تفصيل وهو ان اقربا ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر او اكثر صار موليا لسقوط الاستثناء وبقاء المدة والا فلا وقوله بالبقرة واسلا دخل الكوفة واسرته بالانه يمكن القربان من غير شي يلزمه بالخراج من الكوفة ولا ايلاء من مبانة تعدية الايلاء بما باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطى كما في قوله مع الذين يكونون من انهم فالحظي فيها حظي واجنبية تكلم بها بعد ذلك الامتناع ان الملك بان يقول ان تزوجك فواسلا اقربك ذكره في التبيين بخلاف حلقه الرجعي فانها زوجة ولو عجز عن النكاح بالوطى لم يكن باحد مما او صغرة او رتقا او مسيرة اربعة اشهر بينهما فغيره فثبت اليها وقال في الشافعي لا يبيح النكاح بالان اصله اليه ذهب الطحاوي فلا تطلق بعده لو مضت مدة وهو عاجز وان حج قبل مدته ففقيه بوطئه لانه خلف عن الجماع فيستتر فيه عجز المستوجب للمدة وانت على حرام ان توفيه به الطلاق فانتهوا ان توفيه الظهار او الثلث او الكذب فان توفيه خلا فالحمد للظهار وان توفيه الخمر

التحريم او لم ينو شيئا قايلا وقيل هو وكله حتى حرام ومهرجه باوست راست كبرم بروي حرام طلاق بلا نية قال في الهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان تحت كل فرع لانه باشر فلا مباحا وهو النفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاحتساب ان المحض وهو البهر لا يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتبار بنصف الى الطعام والشراب المعروف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية لا سقط اعتبار العموم واذا نوافه كان ايلاء ولا تصرف اليقين عن الماكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وما يحتاجنا لو ايقع به الطلاق من غير نية لطلبه الاستحالة وعليه الفتوى بهذا التفصيل تبين فاد تعليل جواب المشايخ بالعرف ثم قال في الهداية وكذا ينبغي في قوله حرام العرف واختلفوا في قوله مهرجه بدست راست كبرم بروي حرام انه من شرط النية والظاهر انه يجعل طلاقا من غير نية للعرف فالصحيح ان يقيد الجواب ويقول ان نية الطلاق يكون طلاقا مام من غير دلالة فالاولى ان يتوقف ولا يخالف المتقدمين وبه يفتي امام اعظم **كتاب الخلع** الخلع مصدر خلع يخلع اذا قلع وازال واخص من ازال الزوجية بالضم وازالة خيرة بالفتح كما ان التبرك عن قيد النكاح اخص بالطلاق وعما خيره بالاطلاق وهو الشراء طلاق بعوض ذكر صاحب النخبة ماله وان لم يصح مهر الا لاقبل من العشرة ولا بأس به عند الحاجة والواقف به بالطلاق بما لا او على ماله بما يباحه الواقف بالخلع وبالطلاق الصريح اذا كان بعوض يكون باينا ويلزم البهر بقوله وكذا اخذه ان نشز واخذ الفضل يعني الزايد عما وقع اليها من المهر ان نشزت هذا هو المذكور في الاصل وبه اخذ القروية المذكورة في الجاه الصغير انه لا يكون اخذ النكاح ولو خلع وطلق ونحوه لم يجب شي وموضع باينا في الخلع ورجعي في الطلاق لانه لا يطر العوض كان الحائض في الاول

وفي حرمه الدوايح خرافات في حقه كقولهم وطي قلبه التي الكثير لنفسه لوطي الوام فقط التي
 عليه شي آخر من الكفر وغيره بسبب الوطى قبل التكفير وفيه رد جدير فانه قال
 يجب عليه كفارة والنفي فانه قال يجب عليه ثلاث كفارات ولا يأثم تأثما بما كفر والعود الى المذنب
 في نفس الكتاب الموجب على ما هو عليه وطى العود شرط لوجوب الكفارة في الظاهر اجماعا
 غير ان البعض عندنا غرم على وطى المظاهر منها وعندنا في سكوته عن طلاقها في زمان يمكنه الطلاق
 وعندنا على الوطى نفسه ذكره في التيسير وليس هذا في ما ذكره الاظهار اسواء نولية ونولية طلاقا
او ابلا او لم ينوشك ولا يكون طلاقا ولا ابلا وكذا انت على حرام كظهور اجمعي لا يكون مزا ايها
الاظهار على الحد التدبير ولا قلا بوجه ما نولي غير ان عند محر اذا نولي الطلاق لا يكون ظاهرا
 وعندنا لا يكون بكونا جميعا وانت على مطل اجمعي او كأن ان نولي الكفارة او الظاهر محت في نية
وان نولي الطلاق بانت وان لم ينوشك لغا وبانت على حرام كأن ما نولي من طلاق او ظاهرا
وان لم ينوشك فلا يلا عند انا يكون ظاهرا وعند محر ذكر في الهداية وحصل الظاهر بجرح
 فلم يقع من امره ولا من كنهه بل اذا لم يظهر منها ثم اجازت وبانت على كنهه اجمعي لا يجب
 لكل كنية وقال ما كل بكيفية كنية واحدة وهي معنى رتبة وجاز في المسم والمفرد خلافا لث في
 والذكر والانشي والصغير والكبير والام يجوز الام في جميع الكفارات كسختا والقياس
 ان لا يجوز وهو رواية النوادر لان منفعة السج مقصودة وقد فات ذلك بالتميم وجه الاختلاف
 انما بالتميم لم يفت منفعة السج مقصودة اصلا ولهذا يسبح اذا صام انسان في اذنه حتى
 لو كان يحال لا يسبح اصلا لا يجوز لغوات جسد المنفعة كذا في الحاشية والافضل ومقطوع يد ورجليه
 ملاحظ في هذا القيد مفهوم على من قطع يد ورجلهما جانب لا يصح الكفارة ومكان لم يكونا شيئا
 لقيام الرقة مع كل وجه خلافا لث في القيد المذكور قد يجهل على ان مكانا اذى بعض بدل
 لا يصح الكفارة وشركه قربة بنيت كفارة واعانة نصف عبده ثم باقير لا اعانة نصف عبده
 مشتركة ثم باقير عبدهما في لا يجوز لان الاعانة لا تجزئ عندنا فيعتق جزء منه على كله

في قوله
 كونهما

كرفضا معتقلا لا عبده مملكة الا المحقق اذا كان موكرا ضمن نصيب شره فيكون
 عتقا كذا لعبد مملكة الا المحقق بغير عوف فيجزي به وان كان معرا سعي العبد فيكون
 عتقا بعوف فلا تجزئ عن الكفارة ان نقصان مكنه في النصف الآخر لتعذر استنفا
 الرقة فيه ومنه ان نقصان حصل في ملك شره ثم انتقل اليه بالعتمان ناقضا فلا تجزئ
 عن الكفارة بخلاف ما اذا احتق نصف عبده ثم باقير عما تقدم لان ذلك النقصان كذا
 البعض بسبب العتق فحصل من الاداء ولا يمكن ذلك مهما لانه لا اداء قبل الملك فحصل
 الفوق لا يبقا انه ملكه بالعتمان مستندا الى زمان الاعانة فحصل النقصان في ملكه
 بهذا الاعتبار لا تلتحق الاستنفا في المصنوعات يثبت في حق الفاضل والمفوض له
 لانه في حق غيره فلا يثبت في حق الاجزاء من الكفارة ونصف عبده عما تكفي ثم باقير بعد
 وطى من ظاهرها لان المأمور به الاعانة قبل المسبب ولم يوجد لانه اعانة النصف وفيه
 بعد المسبب من عندنا بناء على تجزئ الاعانة على اصله وعندنا تجزئ الاعانة البعض
 اعانة الكل عندنا ومبرر وان ولد وفاتت جسد المنفعة اربد جسد المنفعة المقصودة
 من المالك لا المنفعة مطلقا فلا يرد النقصان بالحجب ولا عي وجبوا لا يعقل احراز
 به على تجزئ وتيقن والمقطوع يد او ايها او رجلاه وان تجزئ العتق صام
 شهرين ولا ليس فيها شهر رمضان ولا خمسة نهي هو ما وان افطر بعد رابعا وغيره او
 وطى اهل البيت فامرنا انما فيه لانها ان كانت غير لا يلزم الاستيناف في الشهرين ليل
 اوها را اراد التنازل في دخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو سهر
 كسرت في الصوم لا الاطعام وان وطى اخلاله سزا عندنا وقال ابو يوسف لا يستأنف
 فيما عدا المفطر وسو الوطى نا راعدا لانه لا يمنع التتابع اذا لا ينسب الصوم والمشرط
 وان كان تقديرا المسبب شرط فنيما ذهب اليه بتقديم البعض وفيما قلتمنا خيرا لكل عتق
 لها ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسبب وان يكون قابلا عتق فزوزة بالنسب ومنه ان الشرط

لا يفتق
 انما
 صدر
 انما
 يفتق

بعدم به فستانت وان تجزعت الصوم اطعم به او غير با حرم لم يقل اونا بساذا لا يفهم
منه اطعام الغير من ماله والكلام فيه مستبين مكين كذا قدر الغطرة او في حقه ظا لا في
فانه لا يجوز دفع القيمة وان عذروا عن شتم واستجهم في كل منها فلو كانوا سبعان قبل
الاكل لم تجز ذكره في التبيين وان قل ما اكلا او اعطى من يروونه ثم واستعبروا واحدا
شهرين جازوا في الشافعي لا بد من التملك كانه الكسوة وفي يوم واحد لشخص واحد قدر
الشهرين لا الا عن يوم وان اطعم سبعة مكين كذا صاعا عن ظهر ربه لم يهرع ومن افطار
وظهر ربه سزا عند ما وقاه محمد بن زرعان الظهاري لانه لم يهرع وقاه بهما والمهرع في اليد
محل لهما فيقع عنهما كما لو اختلف السب او فرق في الدفوع ولهما ان النية في الجنس الواحد
لغزوة الجنين معتبرة واذ اختلفت النية في الجنس الواحد لم يهرع كفارة واحدة لان
نصف الصعاء ادى في المقادير ينجح القصاة ووه الزيادة فيقع عنهما كما اذا نوه صر
الكفارة ككاف ما اذا فرق في الدفوع لانه في الدفعة الثانية في مكين آخر كصوم اربعة
استمر او اطعام مائة وعشرين مكين او اعتا فحجب بها عن ظهر ربه وان لم يهرع واحدا
لو احرل ان الجنين في الظهاري مستحب فلا تجب التعميم وفي اعتا فحجب عنها او صوم
شهرين لانه يعين لانه شاة وان اعتق مؤمنا لا بد من سزا القيد اذ لو كان كافرا
جاز عن الظهاري احسان لان الكافر كفارة القتل فيقع للظهاري ذكره في التبيين عن قتل
وظهر ربه لم تجز عن واحد سزا عند ائتمنا الثلاثة وعند زرعان لا تجز عن احدهما كذا يظهر
ايضا وعند الشافعي تجز عن احدهما في الفضيل وكذا عذروا به بالصوم فقط لا سزا
بالا عنه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بتملكه والكفار عباد فعل الاخر لا يكون
فعله **باب** اللعان في شهادات مؤكداة بالايماة حقوة
باللعان فاية مقام حد القذف في حق ومقام حد الزنا في حقها وعند الشافعي في ايمان
مؤكدات بلفظ الشهادة من قذف بالزنا ووجه العفيفه اي من فعل الزنا على ما وقع

لا يصح
لا يصح

وقع في البداية هو ان لا يكون المقدوف وطى في عمره وطلأ حراما في غير ملك لا تجز فاسد
فاد اجمعا عليه في السلف فانه لا فقد سقطت عفتها سواء كان الوطى موجبا للحد
او لم يكن ومعنى عفتها عن التهمة الزنا سواء لا يكون حراما امة الزنا كولاية ولد ليس
اب محرم ووجوده معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيد المذكور منعنا عن قوله وكان
شاهد على المسلم عن اشتراط كونها من محرم قاذفا والمراد بصلاحتها الشهادة الا بالنية
لا اذا افلا تخبر به الفاسق وذلك ظاهر وكذا لا اعني قاله الامام الحنفية في الجسوط
وكذا لا اعني من اهل الشهادة الا انه لا يقبل شهادته لنقصان ادا له وهو انه لا يجز
بين الشهود له والمستهود عليه الا بالصوت والنقطة ويستدل به شره الطحاوي على كونه
اهلا بان لو قضي القاضي بشهادته جاز ينع فيما يجوز الشهادة عليه بالشهرة والتسامح
صره به في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز العقاب بشهادته اصلنا لو قضى
بشهادته ينفذ القضاة لكن الكلام في الجواز فانه امر وراء النفاذ فاحفظ هذا فانه مما
زاد فيه الاقدام ومنع في ذكره الافهام او لفي ولده لكن لا على وجه يرجع الى انك الرواية
كما اذا قال ليس بابني ولا ابنتي فانه لا يجزى الحد باللعان وطالبت به اي بموجب
القذف لانه ان عجز عن الحجة فانه التحق امر القاضي الزنا باقامة البينة على صدق
مقالته فانه تجز عنها يحكم باللعان فان اتي جس حتى يلاعن او يكذب نفسه بهما غاية افر
ينتهي بالجس عند ايضا واما ان يمين عنه بطلاق او غيره ذكره الامام الحنفية في الجسوط
فيحد لا يجوز العفو والبراء ولا الصلح فان لا عن الاعنت والاجست حتى يلاعن او
تصدق لا يجب عليها الحد بهذا التصديقا ولا ينتفي نسب ولده عنه اذ كان اللعان
بنفيه قاله في شره الطحاوي رجل له امرأة جاءت بولد فنفاه فقال هذا الولد ليس بي
او قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بينهما بوجه من الوجه فانه لا ينتفي النسب
سواء وجب عليه الحد ولا يجب كذا اذا كان من اهل اللعان ولم يتلاعن وان كان هو

ولا يجوز احدهما بحسب الآخر خلاف ذلك في وفاة العيوب الممنوعة من الجواهر والجزام والبرص
والقور والرق وعند محمد ان وجرت زوجها بمجنونا او مجزوما او ابرص فلها حق الزوجة اذا
كان حاله لا يطبق المقام معه ذكره الطحاوي وادعوا زوجته كذلك لانها لا يمكن ادفع الفر
عن نفسه بالطلاق **باب** العدة من الشدة اسم لاجل ضربها لانقضاء ما بقي
من آثار النكاح من اعتدنا وعندك في كل يوم العقل المربص وهو نفس الكف كذا في البداية
لحرة كحسب الزوجة سواء كان بالطلاق او بالفسخ او بالرفع اعلم ان النكاح بعد نكاحه لا يحل
الفسخ عندنا فكل فرق بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار
العقد والفرقة لعدم الكفاءة فسخ وكل فرق بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملاك
الزوجهين لا آخر والفرقة بتقبيلا بين الزوجه وكونه رفع وهذا رفع عندنا لغيره في هذا النكاح
ثلاث حين كوا من فلا عبرة للناقص لا ابتداء ولا انتهاء كما ولد مات عنها مولا او اعتقا لثيقة
السبب والشروط هما الزمان وزوال الموطوءة بشبهة كانه زفت الى غير زوجها فوطئها
او نكاحها فاسد كالكافة بغير شهادة الموت والفرقة بتعلق بالصورته مع الاعلى وجه التورية
ولكن لا يحسن حرة كانت او ام ولد لغيره او كبر لم يقل لم تحسن الحان او كبر او بلغت بالسن ولم
تحسن ثلثة اشهر اى العدة لمن لا يحسن ما ذكره من الاسباب ثلثة اشهر ولو عطف على قوله للفرقة
اربعة اشهر وعشر ولا تخرج حيفتنا ولا تخرج لا تحسن او مات عنها زوجها نصف ما للمحر
وليها من الحرة والامة وان مات عنها صبي ومعه حمله وان كان الموصوفه كالمقتطاة لست به بعض
حلقه ان كان زوجها الميت صبياً فعدتها بوضع الحمل عند الحنفية ومحمد وعبدان يوسن وانما في
عدتها عدة الوفاة لان العدة بالوضع لصيانة الملاء وذلك ثابت بالنسب وهنا لا يثبت النسب
عن الصبي ولها ان قوله في اولات الاحمال اجلهم الآية نزلت بقرآن في الذي يتوفون حكم
الآية ناسخاً له مقدار ما يتناول الآية وهو ما ملقحها زوجها ولم يجلت بغير موت الصبي
عدة الموت لعدم الحمل وقت الموت ولا نسب في وجهه ولا امرأة الفاربا بها بعد الاجل من

معدة الوفاة وعدة العدة وقالا ابو يوسف تعد عدة العدة وهو القيس والرجي
ما للثقل ولما اعتقت في عدة رجب ما لحرة وعدة بابه او موت مالا له وآية ريت الدم
بعد عدة الاشهر ثلثت باحسب كذا ذكر الشيخ ابو الحسن الكوفي وذكر الشيخ ابو الحسن
القدوري انه ما ذكر ابو الحسن ظاهر الرواية التي لم يقدروا فيها للملايس تعد رجباً بل هو على
غالب الثقل لا تملأ رات الدم دل على انها لم يكن آية فلا يقدر بالاستمرار لانها بدله فلا يعتبر
مع وجود الاصل ما على الرواية التي وفقوا للملايس وقتا اذا بلغت ذلك ثم ركبته البه
كان حيفها لدم التي تراه الصغيرة التي لا تحسن مثلاً وكذا قال الحنفية انما في التي
ظننت انها آية فاما الآيسة فارتأه من الدم لا يكون حيفاً قوله بعد عدة الاشهر اى
بعد انقضاء ما يفهم عن ذلك تعليمه القائل لانه يبين ان من ذوات الاقارب كانت
بالشهور ما من حيفته ثم آيسة بالبعد الحيفه التي رأتها نفس عليه في الميسوط حيث قال
لو كانت حيفته ثم آيسة اعتدت بالشهور ثلثة اشهر بعد الحيفه لانها في الاصل
بالبدل غير محكم فلا يبرهن الكسنان ولا مجال للاحتياط وقت الحيفه من العدة من حيث
ان وقت لان الاعتداد بالاستمرارية ليس بآيسة وقتئذ ولا معتدة وطبقت
بشبهة عدة اخرى عندنا خلقتا وحيفت تراه ان بعد الوطئ بالشبهة منها الا من العدة بين
وقال الثالث في انتداهلنا وحمل الخلاف العدة من رطبها اذ لو كانت من واحد تنقضها
عدة واحدة احد قوله في قوله الا فلا تجب العدة بالسبب الكلي اصلاً فلا ينصو بالخلاف
من الميسوط والحانية واذاعت الاولى دعوى الثانية تجب انما صورة اياها الزونية
في منعت حيفته فوطئها هو او غيره بشبهة فعليه عدتان والحيفه الاولى من العدة الاولى
وحيفتنا بعد ما يكون من العدة ثلثة الاولى ولا يبرهن حيفته رابعة لتتم الثانية
وتنقضي عدة العدة والموت وان جهلت بها اى بالفرقة والموت ومبرأاً حيفتها وفي
نكاحها فسد عقيب تفرقة او اظها رغبته ترك الوطئ وذلك بان يقول تركك او خليت

سبيلها وكذا لا يجوز العزم ذكره التبيين وقال زفر من آخر الطلقات ولو قالت انقضت
عدتها وكذب حلفت اه الفلأقولها مع اليقين ولو تكلمت عدة من باين وطلق قبل وطئ فحليف
مهرها م وعدة مستقبلة من اخذها وقال زفر لها نص المهر والمعدة ولا عدة عليها وقال
محمد لها نص المهر والمعدة ولا عدة عليها وقال محمد لها نص المهر وعليها تمام العدة الاولى
لزفر وهو الفيلسوف اه العدة الاولى بطلت بالنزوة ولا يجب العدة بعد الطلقة التامة ولا كما
المهر لا قبل الدخول ومحمد يقول كذلك خيرا ان كان العدة الاولى واجب بالطلاقة الاولى لكنه لم
يظهر حكم حال النزوة التامة فاذا ارتفع بالطلاقة التامة ظهر حكمها ان الوطئ قبض منى
مقبضة من يد بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة فاذا عقد عليها ثانيا تاب القبض الاول
عن القبض المسبق بالتمكيد ولا عدة على ذمة طلقا ذى ان لم يجب معتقدهم من اخذها وعندها
يجب مطلقا ولا حريه خرجت البنا سلة ومحمد معتد البنا خلاف ذلك في الموت كبر مسلة
حرة او لا قولوا لا عطف على قوله حره بترك الزينة وليس المخرج والمصنف والخار والطبيب
والرهن والكل لا يصير لامعة عتق ام لم يعتقها مولاه ونكاحه كغيره الا انظار
النكاح عتق فوات نعم النكاح ولا يخطب معتدة الا نرى قاطبة ابن العباس رضي التوريق
ان يقال اني اريد ان تزوجه ولا تحرم معتدة الرجوع والباين من بيتها اصلا وتحريم
معتدة المنة الموبين وثبتت في منزلها اذ لا نفقة لها فيجوز ان تزوجه بخلاف المطلقة
لان النفقة دار عليها وتعتد منزلها وقت الزفة والموت الا ان حرها او خافت تلك
مالها او الانواع او لم يجد كرا البيت ولا بد من سكنة بينهما في البابين وان ضافة المنزلة عليها
فالاول خروجها وكذا في سفر حسن ان بينهما قارضا في الجلوله ان جعل القاطن امرأة نفقة
تقدر على الجلوله فوجس ولو ابانها او مات عنها في سفر وليس بينهما وبين مهر مسير سفر
رجعت وان كانت بينهما وبين مقصدة نكاح فثبت فانها التحفة وان كان من كل جانب اقل من
مرة السفر كان لها الجواز ليس في اناء السفر عكس الاول اه اذا كان بينهما وبين



يجعل

احد له

في النكاح
ان كان الزوج
معتدا بالطلاق
فان كان له
مهر فله الرجوع
والمهر هو ما
عقد به الزوج
على الزوجة
في النكاح

وبين مهر مسير سفر وبين مقصدة اقل مضت ذكره المصنف ولا فرق في مهر العوريتين
كونها موضوعا لطلاق لا فاقته وكذا في غيرهما فصح صاحب التحفة وكذا ان كانت نكاحا من كل
جانب ان لم يكن له مهر محرما حرم او لا والعود احمد قال في التحفة وان كانت موضوعا لايصال الاقامة
وتخاف على نفسها او مالها فان شادت مضت وان شادت رجعت لاستراء الامر بها لكن اذا بلغت
الى وفي الموضوع الذي يصلح للاقامة فبطلت الخلاف الا في ذكره وان كانت معتدة بمهر محرما او لا
من اخذها خلافا لها في الاول اه في التحفة اقامت في ذلك الموضوع واعتدت ولا مضى عنده
قولها ان لم يكن له مهر فله الرجوع وان كان له مهر فله الرجوع مضى في كونه
النسب والحضانة من قاله ان نكحها في طلق ففكها فولدت لنفس ستة من نكحها لزم وجوب مهرها
واما النسب فلا فركه وهو مقصور لانها لما ولدت لستة استمر من وقت النكاح فقد ولدت
لاقل من زمان وقت الطلاق فليان العلوق قبله حال النكاح فان قيل لا مائة للوطئ في هذا
العقد لوقوع الطلاق قبله حال النكاح فان قيل مما عزم عليه فوجب ان لا يثبت نسب
من قلنا هذا هو القياس وهو قول زفر وقول محمد وفي الاستحسان يثبت وهو قول محمد الا في
لان النسب يثبت له لثبانه وقد امكن ذلك بان يجعل كانه تزوجها وهو نكاح لها فوافق
الانزال اليك ثم وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكمه حكم النكاح يعقده فصار كمن تزوجها
المشقة وبينهما مسير ستة في وقت بولدت لستة اشهر من يوم تزوجها لانها كان العقل وهو ان
يصل اليها بخطوة كرامة واما المهر فلا يثبت النسب من تحقق الوطئ من حكمه وهو اقوة
من الخوة فتأكد المهر ليقال له ينبغي ان يجب عليه مهران مهر بالوطئ ومهر بالنكاح كما اذا
تزوجته امرأة في حال ما يطأه كما عليه مهران لان نفقة موجب ما ذكره في نكاح ثبوت النسب
على الوطئ ووجوب العدة على تقدير حرمة ونسب ولم يعتد الرجوع وان جازت الاكثر
ممكنين ما لم تقربا نفقة العدة لاحتمال العلوة في العدة لجواز ان يكون معتد الطهراما
لواوت بان نفقة لها ثم ولدت وبين وقت الاقرار والولادة اكثر من سنتين لا يثبت النسب

ان كانت عدة
بينها وبينها
في مهرها
فان كانت
سواء كان
مهرها

ان كانت عدة
بينها وبينها
في مهرها
فان كانت
سواء كان
مهرها

ان كان الزوج
معتدا بالطلاق
فان كان له
مهر فله الرجوع
والمهر هو ما
عقد به الزوج
على الزوجة
في النكاح

في اقل من سنتين

على ما ياتي انه انما ثبت اذا كان بين تينك المدينتين اقل من نصف سنة وبانت في الشهر
لانقضاء العدة ويثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مرجحا
بالشك وراجع في الاكثر لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه من انقضاء الزمان في غير
بالوطى مرجحا ومثبتة بالوطى على معتدة الرجعي وهي المطلقة طلاقا بانيا وثلاثا
ولدت لاقبل منها اي من سنتين من وقت البينونة الى وقت الولادة لاحتمال قيام الولد
وقت الطلاق فلا يتبين بزوال الزمان فيثبت النسب حينها طوا وان ولدت لتمامها لا الا بعد
ومحتمل على وطئها بشبهة في العدة ومراعاة اي ثبت نسب ولد مطلقة مراعاة وهي حبيبة
تجاسر مثلها وكسرها يحتمل البلوغ ولم يظهر بلوغها بعد ان كانت لاقبل من تسعة اشهر من وقت
الطلاق وتسعة لان لم تدرك الحمل لا بد من هذا القيد وقد اجمع في البداية وغيره من الكتب
ثم ان المسئلة تحتاج الى بسط وتفصيل وقد اولى حق صاحب الحقايق حيث قال طلق رجل
امراة الصغيرة بعد الرضخ بها فولدت فهذا لا يخلو ما اذا اقرت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر
او لم يقر الطلاق رجعي او بانيا فان اقرت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ثم ولدت لاقبل
من تسعة اشهر من اقرت بثبت نسب ولده عند الخطا في اقراره وان ولدت لآخرتها لا
يثبت وهو من علوق حارث والرجعي والبانية من كسوا وان اقرت بالحمل فان كان بانيا
يثبت الى السبع وعشرين شهرا ويصير مرجحا اذا ولدت في الثلثة الزائدة على السنين اما
اذا لم يقر بشئ فعند ان يكون سكوتا في اقراره بالحمل حيث لم يقر بانقضاء العدة بمضي ثلثة
اشهر وبلوغه قد يكون بالحمل فيسعين فيثبت في البين الى سنتين وفي الرجعي الى سبعة
وعشرين وعند ان يكون سكوتا في اقراره بانقضاء العدة بثلثة اشهر لتعينها عدة
للصغر فان جاءت بلاقبل من تسعة اشهر من وقت الطلاق يثبت ولاكثر منها لا يثبت رجحيا
كأنه او بانيا قال في رعاية الرعاوية والبيانات لصاحب الخط الحلاف الذي ذكره في صغيرة
يقوم عن الحمل اما صغيرة لا يقوم منها الحمل فتقول كقولها قال في الكلام ومعتدة اطلقها

٣٤

المعتدة

ليشأ له معتدة الوفاة ومعتدة الطلاق رجحيا كأنه او بانيا او ثلثا اقرت بمضي العدة وولدت
لاقل من نصف سنة اي من وقت الاقرار على ما ذكره البداية لا من وقت الطلاق في يوم لان
لان مدار ظهور الكذب بيقين على حاله ومنهنا بشرط آخر ذكره في الكلام وغيره وهو ان يكون
الولادة لاقبل من سنتين من ذبانت وفي الرجعي كيف مكان ولتصغرها اذ لا يعلم بطلان
الاقرار لعدم ظهور الكذب بيقين لاحتمال الحوادث بخلاف الاول ومعتدة ظهر
حجلا او اقر الزوجة بان كانت من طلاق رجعي او باني او صدقها الوتره وولدت لاقبل
من سنتين لا بد من تقدير مضي ثلثة اشهر من الولادة ومن كون الولادة لاقبل من سنتين في ثبوت
النسب لان قيام الزمان وقيا بعد انقضاء العدة ان كانت ما وفاة او بنت ولادتها تجز
تامة اي بشهادة رجلين او رجل وامراة من اعدته وقال لا يثبت نسب بشهادة القابلة اعلم
ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في هذه الصورة كلها على ما عليه صاحب
ملحق البحار واشهر البراءة البداية بقوله والتعيين يثبت بشهادتها وانما الخلاف في ثبوت
النسب بمجرد شهادتها في قل يقبل بشهادة الرجلين ولا يستعان بالنظر الى الصورة اما كونه
قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا ضرورة كانه شهود الزنا ومنكحة انت بمسنة
اشهر اي من وقت النكاح اقرب الزونة او سكنت فان ثبوت ولد المنكحة لا يحتاج
الى الاقرار وان حرم ولادتها بثبت بشهادة امراة عليها اي على الولادة فتلاعن ان
نفاه اي مجرد كنه ان وجوب اللعان لا يتوقف على ثبوت النسب لانه لا يجب بالقذفية الحاصل
بنفي نسب من سوا بنت او لاقبل منها لا نسب عطف على قوله تسعة اشهر فان اذ كان
بين النكاح والولادة اقل من تسعة اشهر لا يثبت النسب الا بالحج وان ولدت وادعت
النكاح عند تسعة اشهر والزونة الاقل صدقت اي العقل لها وهو انه لان الظاهر شاهد
لها فانها تلد ظاهرا من نكاحه لا من سفاهة ويجب ان يستلحق عند ما خلا قال لان
الاختلاف في النسب ومنهنا السنة المختلف فيها وموضعها كتاب الدعوى ولو علوق

ان تحول مع الى منزله او الى حيث يريد من البلدان وقد اوفاهما مراهرا فلا نفقة لها لانها ناشئة
وانفاقه بغير حق لانها اذا منعت نفسها بحق كما اذا لم يعطها المهر المجل لم تكن ناشئة وجوب
بين او حتى ذكره الحنفية في ادب القاضي ومريفة لم تزف ومقصود كذا انفاق كذا
لان المعصية بطوعا داخل تحت هذا الشدة وجازية لاسم ولو كانت مع طهر نفقة الحظر
السفر والاكرام وعليه موكرا نفقة قادم واصلها انفاقا لئلا اذ لم يكن لها خادم لا
يستحق نفقة الحادم في ظاهر الرواية فقط هذا عندنا وقال ابو بون علي نفقة فادما
احد ما لمصلح الراض والآخر لمصلح الطارئة وما يقوله الواحد يعوم بما وقالوا انما نفق
نفقة الحادم اذا كانت من بنات الاشرف ولم يأتها بطعام مريفا لاسم اسرار رواية
الحسن عن ابن حنبل وقوله الامم ترجع على ما قال محمد يجب على المعسر نفقة الحادم ولا يفرق
بينهما لغيره عن الجرجاني انفاق لا يوجب الزكاة فلا في فان القاضي يفرق بينهما بالبر
على النفقة ان طلبت الزكاة وما فيها اذا كانا حاضرا وثبت عسار عند القاضي واما اذا
كان غائبا فالفرق عند عدم ايقان حتما عن النفقة ولو كان موكرا لا يفرق عن النفقة
صريحه بهذا في غاية فلا يرد عليه في الضر من ان الجرجاني قال لا يفرق حال الغيبة لجواز ان يكون
قادرا فيكون هذا التركة الانفاق لا للرجوع عن الانفاق ويؤمر بالاستدانة عليه في الاستدانة
على ذكر الحنفية ان يشترط طعاما بالنسبة ليقضي التي من ماله الزوجه ومن فرضت عسار
فايسر نفقة يباري نفقة الزوجه حال كونه موكرا وان كان تقديرا باعتبار حالها
ايضا فلا ينافي لما مر ان طلبت وتسقط نفقة مرة مضت الا اذا سبق فرض قاض او
رضيا بشئ فمجيء للمعنى ما دام الجيبين فان مات احدهما او طلقها قبل قبض سقط الفرض
وقال ان في لا يسقط بالموت بل يصير دين عليه الا اذا استدانته من قبل من من ظهر
ان قايده الاستدانة ليس ان يمكنها احالة الغريم على الزوجه فقط كما يوجب جارة الهدايا
ولا تسترد ماله من خضها بالذكر لكان الخلاف فيها ويظهر الحكم في غير الطريق الاولى

البيع

بالط
لو لم يرد
لا لو لم يرد
ص

الاولى بموت احدهما من الزوجين وقد جعل لها نفقة شهر او سنة ولم تكن المدة بعد النفقة
قائمة او مستهلكة يسترد بقدر ما بقي من المدة عند محمد وعندنا لا يسترد شيئا ولو كان النفقة ما كثر
من غير استهلاك لا يسترد شيئا من الحقايق ونفقة عسر العسر عليه ببيع فمرا ان لم تقدر على
لان حواء النفقة لانها عين الرقبة مرة بعد اخرى او اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما بيع مرة في
النفقة ببيع ثانيا وكذا ثانيا لثا ورابعا وفي دين غيره ببيع مرة والفرق ان النفقة تجدد في
كل زمان فيكون ديناً اخر فادنا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون ويجب كسنا في بيت ليس في
احد من اهل وولده من غيره الا برضاها وببيت مفرد من دار لخلق كذا ولا منق والديا وولده
من غير من الدخول عليها بناء على ان البيت في يد اهل البيت من الدخول فيه امن النظر اليها وكذا
من شأوا الا ان يكون في ذلك فتنه بان يحالف عليها الفادله ان يمنعه من ذلك ايضا ذكر في
البدايه وقبل لا يخرج من الحرة الى الابوين ولا من دخولها عليها كل جهة وفي محرم غير ما كثر
هو الصحيح كذا في الهداية والكاية وعليه الفتوى ويفرق نفقة عسر العسر الغيب وطفله وابوينه
من جنس حقه كالرأهم والدنايد والطعام والكسوة التي يسوتها بخلاف ما اذا لم تكن من
جنس حقه كالزوجه التي تختار له ما يبيعها لتعرف الى النفقة والى هذا اشار بقوله فقط كذا
الابوين يجوز لهما بيع عرو من الولد الغائب عند ابن حنبل كذا ولا يفرق من لهما القاضي ويفرق
في نفقة ما بالمعروف ذكره في الخطة عند مودع او مضارب او مديون ان اقره وبالسبب
لم يقبل بالكلية لاختصاصه باحدة الصور او على القاضي ذلك بخلافه اي تخلف من يطلب النفقة
انه الغائب لم يعط النفقة ويكفي اي باخذ منه كفيلا وانما اخر التكليف لانا القاضي يحلفه او لا
ثم اذا طعن بعطية النفقة وياخذ منه كفيلا لابقامة بينة عليه اي على السبيل لا يفرق من القاضي النفقة
لهم باقامة البينة ولا ان تخلف ما لا فاقامة بينة اي على الكسوة ليؤمن عليه بامر بالاستدانة
عليه ولا يقضي بآي بالكلية لانه قضاء على الغائب وقال زفر يقضي بالنفقة لبالكلية ذكر في
الحيط وعندنا في يكون يقبل البينة ويؤمن ولا يقضي بالكلية وذكر في المعسر في خوذ في وفي

صورتها كما في كتابي بيان حكمه دون وفوقه وان كان ذلك انما تدان حكمه

وفي الحائنة نكاحا في قال لما نحنا قوله اي يوسن مثل قول زفر وعمل القضاة اليوم
على هذا الحائنة ولطقة الرجعي والباين والمفرقة بلا معصية كمن فرقت بخيار العنف والبطوة
وحرم الكفاة والنفقة والسكنى ان ما دامت في العدة وفي نفقة معتدة الباي اذا لم يكن
حاملًا خلافا لما في حديث فاطمة بنت قيس ولما قولهم للمطقة الثلث النفقة والسكنى ما دامت
في العدة واما ما قيل في رد عمر بن عبد العزيز عليه انه لا يصح تعليل القولين وانما جوا باعني في الحكم
ثم انه حديث فاطمة البائية اصلها فاطمة الى ردة وانما قلنا انه لا يكلف اصلها لانها لما لم تزل
بيت عدتها فصار تارة تارة في الاختيار في تعليل المسئلة القابلة للنفقة للناشرة
وبوافقه ما ورد في الصحيحين وقد نقله المصنف في المصارف وقد تقرر ان المعتدة اذا نشأت
يسقط نفقتها وسكنها ما لم ينفق لاجل وجوب النكاح برده عن رضى امه الجواب عن احتجانه بالحكم
به لان الاحتجاء بما قد عكسوا به في سقوط نفقة الناشرة على ما ارشدنا اليه انقالا لمعتدة
الموت المني في صحتها النفقة طاعة والمفرقة بحصين من قبلها كالدرة ونفيع ابن الزو
وردة معتدة الثلث وتكفيها ان لا يسقط لانها لا تفرقة والتكفي في الزمة لانها قد
ثبت قبلها فلا يسقط النفقة الا ان المراجعة لتتوب فتسقط نفقتها كونه وقد مر سقوط
النفقة بالجس ونفقة الصغير والبالغ الزين او الاعشى ذكره في الهداية والبنت ولو
بالغة على الاب ان لم يكن لهم مال والا فالاصل ان يكون نفقة شخص منها لا يشرك
احد كنفقة ابويه وعمره به يعني انما قاله هذا لان في رواية الحنفية والحسن نفقة
الولد البالغ على الابوين اثلاثا وفي رواية كل واحد على الابوين والفقهاء ليس على امه
ارضاة قال في التتمة لو ايت الارضاة وهي متكوه او مبانة لا يجزى ذلك سواء
اخذ الولد لبن الغير ولم يأخذ في ظاهر الرواية وقاله الامام الحلواني وقاله السرخسي
انها تجزى اذا لم يأخذ لبن الغير بخلاف وهو الصحيح وفي الزخيرة اذا لم يكن للصبي والابيه
مال احييت الام على الارضاة وهو الصحيح الا اذا تعينت بان لا يأخذ لبن الغير ولا
يوجد

تحبس

لا يوجد من ترضعه او توجروا ولكن لا ترضع بلا اجرة ولا قدرة عليها وبسائر الاب
من ترضعه يعني اذا لم ترد الارضاة ولم تنصن له عند ما معناها اذا ارادت ذلك لان
الحضائنه لها ولو لم تكن جرم متكوه او معتدة من رجعي ان ترضعه لم تجز لان الارضاة
مستحق عليها وبانته قاله اسنن والوالدات يرضعن اولادهن وهو امر بصيغة
الخير وهو اكدر الا انها اعذرت لاحتمال عجزها قاله اسنن لا يمكن ان ينف الا وسعها
فاذا قدمت عليه بالاجرة ظهرت قدرتها فان الفصل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه
وفي المستوعر روايتان وفي رواية لا يجوز وفي اخرى جاز لان النكاح قد زال وجه الاول
انما باق في بعض الاحكام ولا رضاء بعد العدة او لانه من غير ما هو سواء كانت في طهر او
في العدة او بعد ما هي احق من غيرها الا اذا اطلبت زيادة ابراهيم الام احق بارضاة
الولد بعد انفقاء عدتها ما لم تطلب اكثر من اجرة الغير لانها السفق وانظر للصبي فكانت
اولا فان التقت اكثر من ذلك لم يجز الاب عليها دفعا للمفارقة عنه قاله اسنن لا تقنات
والدة بولدها ولا مولود له بولدها اي لا تقنات به باخذ الولد منها ولا بفار هو بالزنا
اكثر من اجرة الغير وقاله اسنن وانما تقنات به فستره من اقرى وانا رضىب الغيرة ترضع
بغير اجرة او بدون اجر المثل والام باجر المثل فالغير اولى قلنا قاله في الحائنة والظهير
ارادت العمة ان ترضي الصغير بغير اجر من غير ان تمنع الام عنه والام ترضي ذلك قاله ام احق
بالولد وانما يبطل حينها اذا حكمت في اجر الرضاة باكثر من اجر متكها والصحيح ان يقال
للام اما ان تسكن الولد بغير اجر واما ان ترضع الى الغير العمة واذا تقرر هذا فالحكم
المذكور بقوله الا اذا اطلبت زيادة اجر على غير ما هو الصحيح وعلى المولى سبيل العدة هذا
احتجنا رصاحب الهداية وقاله في مختار صاحب النوازل الغنوي عليه وفي الخلاصة
الغنوي على ان النصب نصاب الزكاة واقصر عليه قاضي فان نفقة اصول الفقراء بالسوة
بين الابن والبنت ويعتبر في القرب والجربة لا الارث في من لبنت وابن ابن عاتبت

للضر

بيع المحجب حرم من الارث بالالة ونفقة كل فقير من ذوي رحم صغير او حرم او
 اعلى او انشأ اعتبر النفقة الكل كما مر ان الاصل ان نفقة الانسان في ماله نفسه صغير كان
 او كبير اسما كان او موقفاً لم يخرج عن الكسب وهو بالزمانه والعنف الذكر والانشأ
 عاجزة على كل حال فلذلك اطلق على قدر الارث لان التخصيص على الوارث في قوله
 وعلى الوارث من ذلك تنبيه على اعتبار المقدار ووقاية الهداية لان النعم بالنعم
 وفيما فيه على مستغنى عن قريب ويجوز عليه ايضاً حق شفعة ويعتبر فيها اهلية الارث
 لا احراره لانها لا تنظم الا بعد الموت لان المنع الاحراز المحقق اذا مضى له بل لما ذكره الهداية
 ان المعسر اذا كان له مال واولاد لم يكون نفقته على حاله وميراثه يحوز ابن عمه يعني ان بقيا
 بعد موت نفقة من له احوال منزقات عليهن انما ساكنة ونفقة من له مال واولاد
 على حاله ولا نفقة مع الاختلاف بين الزوج والاصول والزوج واجبة الزيادة
 ما قبل ولا على الغير الا لها وللزوجة ولا على الا لهما لانها فيما تقدم عنى عنى على من تملك
 فيه ووقت على وجوه الدلالة وبيع الاب عرض ابنه الكبير غيباً بالابن الصغير لان الصغير
 لم يبع عتقاً وايضاً ومن قيد الغيبة اذ لو كان حاضراً ليس له بيع عرضة ايضاً بالاتفاق هذا
 كله مفهوم من الهداية لا عقارة العقار الصغيرة وقيل كل ماله الاصل من دارا وضيقه
 من المغرب لنفقة اذا باع ابوه متاعه نفقة جازعته وهذا مستحسن وان باع العقار
 لم يجوز وقال لا يجوز ذلك كله وهو التمسك بالالة لا نفقة لها بالنظر في ما بالبلد رشيداً ولهذا
 يملك حاله حرة ولا لابلاب ولاية الحفظ في ماله الغائب وبيع المنقول من باب الحفظ ولا
 كذلك العقار لان محض نفسه واذا جاز بيع الاب فالنعم من جنس حقه وهو النفقة فلم
 الاستيفاء منه كما باع العقار والمنقول على الصفر جاز لكان الولاية ثم ان باخر منه
 نفقة لان من جنس حقه ولا دلالة فيما ذكر على ان جواز بيع الاب متاع ابنه الغائب حاجته
 الى النفقة كما سبقه الى بعض الافهام وانما دلالة على انه ذلك لشكل المصلحة الى الايمان ان فعله

على وزن معوف
 ما احبته آفة ج

في النفقة
 النفقة على الزوج
 النفقة على الزوج
 النفقة على الزوج

صدر المرد

مسألة في النفقة

فعله ولا يمنع القاضي واما ما قيل في تعليل ما ذكر ان لابلاب ولاية تملك ماله الابن عند الحاجة
 وانما لا يبيع العقار لانه معد لانفاقه مع بقائها وهو الزراعة وولاية الاب نظرية
 ولا نظرية بيع العقار فليس بشئ لان ما ذكر انما يصلح وجها لعدم ولاية الاب على بيع عقار
 ابنه الغائب لاجل الحفظ والكلام فعدم ولاية عليه عند الحاجة اليه لبقاء نفسه وما ذكر
 لا يصلح اذ لا يملك ان ينفق لانه لا يملك لابلاب في بيع عقاره كذلك لا يملك ان يستهلكه
 واذا جاز ذلك لفروقه بقاء نفسه فلم لا يجوز بيع عقاره لشكل الفروقة لا ليدل له عليه
 انما لم يجز بيع متاع الابن الغائب لهذه المصلحة لانه يلزم به العطاء على الغائب فلا يجوز
 بخلاف النفقة فانها واجبة قبل العطاء وانما فقهاء القاضي اعانة ذكره في غاية البيان
 وعلم منه ان المراد عدم الجواز قضاء لاديانته قد دفع ما قيل اذا كان لابلاب حال غيبته
 ابنه ولاية الحفظ في المانع لمن البيع بالدين والالام يبيع ماله لنفقة اذ لا ولاية لها الاصل
 في الشرف في حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر ومن قال لان تملك ماله لابلاب مخصوص بالاب
 لقوله يوم انت وما لك لا يملك فقد اخطأ في التعليل انتهى ولم يصيب في الاول فقام وضوح
 لابلاب لو انفرد على ابويه بل امر قاض الا بولان لو انفقا ما لم عند الحاجة هذا هو الاصل في الالام ايضاً
 تملك ماله الابن عند الحاجة اذ لم يخرج الى البيع بان يكون من جنس حقه واذا قضى بنفقة غير
 الغير وصفت مدة سقطت لان نفقة تجزأ باعتبار الحاجة وقد وفقت الغنية عن الماشي
 قال في الزينة ان نفقة ما دون الشهر لا تسقط لانه لو سقطت بمعنى المدة اليسيرة لما حكمهم
 استيفاء ما فقروا والغافل بالشهر اذا استدان باذن القاضي في يهردها على الغائب
 وانما لم يقل الا ان باذن القاضي بالاستدانة اذ لا بد بعد ذلك من الاستدانة ونفقة المحلوة
 على سببه فان اتى كسب وانفق وانما يجزأ من اهل الاستحقاق وبيع ايضاً حقه
 وليس له ابطال حق المحل لان الشئ يقوم مقامه والابطال الى خلف كلام ابطال **كتاب**
العقار عنوان الكتاب بالعقار دون الاعانة لينظم سائر الفصول الآتية ذكره

يمكن تأنيث الضمير
 باعتبار الضمير

يعني

او اعترف لوجه الله تعالى او للشيطان او للمسلم او لمكرك او كرك او اضاف عتقه الى ملك
 نحو ان ملكك جذا فمحر او شرط نحو ان قدم فلان فعبده حر ووجد ان الشرط عتق عليه
 بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التعلق لما عرفت ان شرط كعبد حر في ذم المالك
 قال الزاهر في شره القدره هذا اذا خربها راعيا والمحل بعقده لا يبيعه بعتقه والولد
 يبيع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتدبير اعلم ان عتق الولد في بطن امه
 لا يعتق مستقلا ولا يعتق بعقده امه بل يعتق مستقلا والاول هو المذكور والاولى على الثاني
 لا يخرج من ان يكون له عتقه تابعه لا يعتق امه الا لا يكون تابعا لها بل يكون معتقا لها
 والاول هو المذكور بقوله لا يبيعه بعتقه ومن خواص العتق على الوجه المذكور ان لا يعتق المحل ما لم
 يولد له مشروطا به يكون بين الاعتان والولادة اقل من سنة اشهر وكحق هذا الشرط
 لا يعلم ما لم يولد ولذا ذكر في الولد دون المحل ثم ان عتق المحل على الوجه الاول لما كان في ضمن
 عتق امه لا يعتق مستقلا يمكن اعتبار التبعية فيه من هذا الوجه وذلك لا ينافي اعتبار عدم
 التبعية فيه من الوجه قدرناه فافهم في الهداية وخبره من ان يبيع بعتقه لا يخرج عن وجه الصحة
 ولما كان الاعتان المطلق للام متعلق للمحل ايضا فاعتق على الوجه المذكور صحيح ان يقال لا يعتق
 قصدا فلا يمكن الجزاء ولا الى ماله الاب واما القول بان يعتق اصاله فلا ريب لها وجها
 وانما ذهب اليه قاله لزمه ان عدم الجزاء ولا يمتنع عليه وقد عرفت ان ابتداءه على اعتاقه
 قصدا اعلى عتقه اصاله والفرق بينهما دقيق فافهم وولد الامه من زوجها ملك سيدة هذا اذا
 لم يكن الزنا منورا وانما ولد المورور حر بالقيمة على ما ياتي في موضعهم وولد من مولاة حر لانه
 مخلوق من ماء فيعتق عليه **باب** عتق البعض ان اعترف بعقده عبده حر وسعى
 فيما بقي لاصحابه ان شاء المولى فانه يخرج بينا تكليف السعاية عليه وتخليصه باعتاق الباقي
 صرح بذلك في البسوط وهو ان يعتق المحل البعض بعد ما تعين في حق السعاية باختياره
 المولى كالمالك بل راد الرق الى المحل وهو كونه محلا للتملك والتملك بالبيع وغيره فانه

٩٣
 فانه زايلا بخلاف الرق نفسه فانه غير زايلا عند ان ضيف لوجهه وقال لا يعتق
 كله اعلم ان العتق حصوله للمحل لا يتجزأ عندنا وعند الشافعي ان كان المعتق موكرا
 لا يتجزأ وان كان موصيا يتجزأ حتى يعتق ما عتقه ويبقى الباقي رقيقا بقاءه ويشترى
 واما الاعتان ففعل في قولنا ضيف يتجزأ في حاله اليه والعارف لا يتجزأ في العتق
 طالبين والمخبر به ان المحل في فعله حكم الاعتان لا يتجزأ قاله الامراء ان حكم الاعتان
 ماذا فتقول انه انزاله ملك المحل عند ولا شك ان المحل في فعله انزاله ملكا يتجزأ
 فيثبت حكم الاعتان في قدر ما اضافه اليه واشترط فيه ويبقى كل المحل رقيقا كما كان
 فان الاعتان لا يؤثر في الرق عند وعند ما حكم الاعتان اثبات العتق بازاله
 الرق الذي هو عند والمحل في فعله العتق وزوال الرق لا يربخ غير متجزأ فافهم
 الى البعض اضافة الى المحل فيزول الرق عن المحل من الحقائق ولو اعترف شريك
 حظه اعتق الآخر اذ رزق فروج العتق من التدبير والكتابة فيه فان الشريك ساكن
 ان يتصرف فيه بهذه التفهيمات او يستعاه او ضمن المعتق موكرا الى حاله لو كان المعتق
 موكرا فيه حظه الغير يرجع الى الآخر لا موكرا والولا لهما ان اعترف او اكتمس و
 للمعتق ان ضمنه ان شرطه ولا يمتنع للمصدرية اذ لا خيار للمعتق في الفعان ويرجع به
 الى بالضم ان على العبد وقال لا اضمنا غنيا الى الآخر نفيس المعتق عند ما حال كونه غنيا
 والسعاية فقير فقط والولا للمعتق لما مر ان الاعتان لا يتجزأ ولو شهد كل من الشريكين
 بعقده الاخر في عبارة الهداية اشارة الى شرط الانكار في المدعى عليه يعني الشريك
 الاخر فانه معتبر في تعيين السعاية على التقادير كما ياتي في هذا شرط آخر لا بد منه وهو
 التخليف ذكره الاقطع في شره القدره والعبارة المذكورة ساكتة عن سعيهما
 في حظه والولا لهما وقال السعي للمعسر لا للموسر اذ على اصلهما الفعان مع الياس
 والسعاية مع العار فان كانا معسرين يجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية

ما ذكره كتاب العبد المشترك من المداينة البيع والشراء والاستخدام وامثالها ^{عناق}
وتوابعها فالتدبيرات البيع ولا يضمن المدين بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكي
مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق النفيض واما المولا فقلنا للمدين
وثلاثة المحققين وقالوا لا يضمن مدبره لشريكه لان التدبير كالاعتاق لا يخرج عن حيزه وادبه
احد من صار الكل مدبرا له فيضمن ثلثي قيمته لشريكه موكرا او محررا لانه ضمان على كل فلا يختلف
بالصار والبارخلاف ضمان الاعتاق لانه ضمان جنابة ولو قال به ام ولد لشريكه وانكر
خدمه يوما وتوفقت يوما ولا سحابة عليها للمكر ولا سبيل للمكر من اعنذ وقال ان شاء المكر
المستعج الجارية نصف قيمتها ثم تكون حرة كسبيها لانه ما لم يصدق صاحبه انقلب قرار
عليه كانه مستولدا فيمنع الخدمة ونصيب المكر على ملكه في الحكم فيخرجه الاعتاق بالسعاية
ولان المقر لو صدق كانت الخدمة كلها للمكر ولو كذب كان له نصف الخدمة فثبت ما هو
المحقق وهو النصف والخدمة للشريك انما هو ولا يستعاض لانه تبرع عن جميع ذلك
بدعوة الاستيلاء والضممان والاقرار بامونة الولد يضمن بالاقرار بالنسب وهذا امر
لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن ان يحصل المقر المستولد وذكره الاصل رجوعه الى كون
قوله انه حنيف ولا قيمة لام ولد فلا يضمن غنى اعتقها مشتركة بهذا ايضا وقالوا لا يضمن
بغيره لانه مال لية ام الولد غير متقومة عنده ومتقومة عنده ولو قال له عبد من عنده من ثلث
له احدا كحرفه واحد ودخل اخر فاعاد اى كلام المذكور ومات بلايين عنق من ثبت
ثلثة ارباع ومن كل من غزا نصفه هذا عند اصم واما يكون وعند محمد ربعه ومن دخل ومن
غزا كالمولا لا يضمن من الخزانة نصفه بالايجاء لان الايجاب الاول دابر بينه وبين
الثابت فنصيب الخزانة منه نصفه ويعتق من الثابت ثلثة ارباع بالايجاء نصفه بالايجاء
الاول لانه مأمور بوجبه بالايجاب لانه حقره بغير النصف لانه قد استحق نصف الحرية
بالايجاب الاول فباع النصف المستحق بالكلية نصيبه فاصاب المستحق بالاول

اسهم

بالاول لغاوما اصاب الفارغ بقى فيكون له الربح واما الداخل فيعتق ربعه عند محمد
لان الايجاب الكمال اربع بينه وبين الثابت وقد اصاب منه الربح فكذلك يصيب الداخل الربح و
قال لا يعتق نصفه لان قيمته هذا الايجاب النصف لكونه دابرا بينهما ولكن نزل الى الربح في حق
الثابت لا كحققة النصف بالايجاب الاول والاعتاق الداخل من ثبت في النصف وان
قاله مريضا ولم يخرج وارثا ولا مال له سواهم وقيمتهم سواء جعل كل عبد سبعة كسهم عنق عنده
وعتق من ثبت ثلثة ومن كل من غزا سبعا وعنده محمد كل ستة كسهم عنق عنده وعتق من
غزا سبعا ومن ثبت ثلثة ومن دخل سهم وسعى كل باقية على القولين ويصح الثلث والثلثان
اي اذا كان القول المذكور منه مرض الموت لم يخرج وارثا ولم يخرج من الثلث يخرج بين سهام العتق
وهو سبعة على قولها لانا نجعل كل رقبة على اربعة كما جئنا على ثلثة الارباع فنقتل بعنق من الثابت
ثلثة ومن الاخرين من كل واحد منها سبعا فيبلغ سهام العتق سبعة والعتق في مرض الموت
وصية ومحل نقاذة الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة منعت ذلك فيجعل كل رقبة على سبعة
وجميع المال اربعة عشر ومن يعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ومن الباقين من كل منها
سبعا ويسعى في ثلثة وعنده محمد يجعل كل رقبة على ستة لانه يعتق من الداخل عنده فنقصت
سهام العتق بسهم وصار جميع المال ثمانية عشر وبانه يخرج ما مر وان طلق كذلك قبل وطى
اي ان كانت له ثلاث زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطى على الصفة المذكورة ومات
قبل البيا نوا في هذه المسئلة الخلاف قبل الوطى لكونه الايجاب الاول موجبا للبينة فما اصاب
الايجاب الاول لا ينعى محلا للايجاب الكمال فيغيره المحقق لعتق سقطة اربع مهر من خرجت
وثلثة اثمن من ثبتت ومن دخل لان بالايجاب الاول سقط مهر الواحدة مقصفا
بين الخارجه والثابتية فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الكمال سقط الربع مقصفا
بين الثانية والداخل فاصاب كل واحدة الثلث فسقط ثلثة اثمن مهر الثانية بالايجابين
وسقط ثمن المهر الداخل ثم قال بعض المشايخ هذا قول محمد واما عندنا فيسقط من مهر

الايجاب الثاني

الدار اربعة وقيل قولها ايضا وعلى هذه الرواية والفرق لهما ان الكلام الاول انما يعتبر
 بتقليد حق الدار اربعة حكم يقبل التعديل واما في حكم لا يقبله يكون تخييرا بالنسبة اليه فثبت الرد
 في الكلام الثاني المسمى بعدمه في حق فبعض خلاف العتق فانه يقبل فلا يكون الكلام الثاني
 مترددا فيثبت حكم الوطى والموت بيان كنه طلاق الميم اي قال له زوجتيها حد بكما طلق فوطى
 احديهما او مات احديهما فكل منهما بيان ان المراد به الاخرى اما الوطى فلانه لا يحل الا في الملك
 واحديهما قد زال عنها الملك بالطلاق فكان بالوطى مستيقنا للملك في الموطوءة فثبتت الاخرى
 لنزول الطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشء من وجه فلا بد من محله كوت وبيع و
 عتبه وصدقة وتدريب واستيلاء في عتق ميم اي ان قال له اخرها حر فانت احدهما او باع
 احدهما او سول احدهما فكل من التفرقات بيان ان المراد هو الآخر لان الاعاق انزال للملك
 فالبيع وكونه يدل على ان الملك باق في المبيع فلا يكون مراد بالاعتاق واما الموت فقد مر بيان
 قائله في الحاشية ذكر التسليم في الهبة والصدقة في الهبة وقيل اتفاقا يعني لا يخفى ان الاقدام
 عليه دليل على ابقائه لا يبرأ من ان يبيع الا ان الملك فلا يتوقف دلالة على العتق دون ووطى
 فيه من اعنقه وقالا سدا ايضا بيان انه لا يحل الا في الملك فثبت على ان الموطوءة ملك فلم يكن
 مرادة بالاعتاق ولان الملك ثابت فيها وبهذا كان له ان يستحدها وسد لان العتق الميم
 معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله وباقول ولا يبرأ منه ابنا فانت حرة ان ولدت
 ابنا وبنتا ولم يزل اوله عتق نصف الام والبنت والابن عتق لان الاول ان كان هو الابن
 قام بعتق بالشرط والجارية يكونا بعتا لهما اذ الام حرة حين ولدتا وان كانت البنت
 لم يعتق احد فعتق نصف الام والبنت واما الصلح فبقرينة الحالين فلهذا يكون عتقا
 ولو شهدا بعتق احد عبد م بطلت سزا عند خطا فلهما واصل هذا ان الشهادة على
 عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عنده والدعوى من الجاهل لا تتحقق فلا تقبل
 الشهادة وعندهما تقبل فتقبل الشهادة المذكورة وان اقدم الدعوى الجاهل

لا ينفك عن
 الاعاق

الجاهل الدعوى الا انه وصية اي ان شهدا ان عتق احد عبد م في مرضه او شهدا على
 تدبيره في صحة او مرضه واديا الشهادة في مرضه او بعد الوفاة تقبل كتحسانا لا التدبير
 حيث ما وقع لا وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية والخبر في الوصية انما هو الموصى لان
 نفقة يعود اليه وهو معلوم وعند خلف وهو الوصي او الوارث ولا يعتق بشيخ بالموت فيها
 فصار كل منهما خفيا متعينا ولا اشكال في الدليل الاول من حيث ان المولى ينكر تدبيره عتق
 او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال ان المفق مو
 الموصى او خلف لان كونه مدعيها حكمي باعتبار ان النفع يعود اليه لا حقيقي فلا يتا فيه الحكم وهذا
 في نفسه والامر في هذه المسئلة فتاوى نعم برز على الدليل ان مخصوص بما اذا ادعى الشهادة
 بعد الوفاة ثم انه لا يجازى القليل الجلي فلا وجه لاطلاق الاحتشاش عليه قائله في محقق المحيط وان
 شهدوا بعد موته انه قائله في حياته احدا حر فلا رواية فيه واختلفوا على قوله لا خلاف طريق
 الاحتشاش قبل طريق الوصية يقبل وعلى طريق الشيوع يقبل واليهما يقبل مطلقا جواز ان
 يكون معلولا بالعلتين فيعتدى باحدهما في حق امتناء العتق وقيل في طلاق احدهما انه
 انما قال ابو حنيفة بقبول الشهادة بهما لان الطلاق ولو في الميم بحرم الفرض عند ذلك
 لا يقبل بقبول الشهادة في عتق احده امية بعين مارة عتق احد عبد م وعتق الامه
 ان حرم الفرض خلفت في عتق احد امية تفريغ على ما دل عليه قوله ان حرم الفرض بطريق المظن
 فافهم **باب** الخلف بالعتق يعتق باه دخلت فخل عبد م يومئذ من لم يمت
 دخل ملكه خلفه او قبله وبلا يومئذ من لم وقت خلف فقط مثل كل عبد م او ملكه حر بعد عتق اي كما
 يعتق من لم وقت خلف فقط في قوله كل عبد م او ملكه حر بعد عتق اي يعتق عند بعد العتق
 لا المحل بكل مملوك ذكر حر وان ولدته لاق من نصف سنة اي وان تعين وجوده وقت الخلف
 وانما قيد بالذكر لان عتق الاطلاق عنه يعتق الام ويتبع المحل ودر كل عبد م او ملكه حر
 بعد موت من لا يوم قائله لان ملكه بعد ان لا اضاف العتق الى الموت فمن حيث انه ايجاب

العتق يتناوله المملوك في الحال ويغير مديرا من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا
 يتناوله من ملكه بعده ولا يغير مديرا حتى يستحق العتق فيجوز بيعه فان مات عتق ائمه
 له وقت البيع ومن ملكه بعده من الثلث اما عتق الاول فلان مديروا ما عتق التا فلان
 اضافة العتق الى الموت من حيث انها ايجاب بعد الموت يغير وصيته فينتا وله ما يملكه بعد
 هذا العتق لان المعبر في الوصايا الملك حاله الموت ومن اعنى على ما لم يمتد رستعت
 على فائدة هذا القيد او بان يقال انت حر على التا او بالت فقبل عتق والمال عليه دين
 صحيح حتى يصح الكفالة بخلاف بدل الكتابة على ما سياتي في موضعها والعتق عتقه بالاداء
 بان يقال اديت الى كذا حر ما دون ليمكن من اداء المال ان ادى عتق لا مكاتب و
 تقيد ادائه بالجلوس على بان وبذا لا يرجع المولى عليه ان ادى مما كسبه قبل التعليق
 لا ما بعده وعتق في طاعة اى حال ادائه مما كسبه قبل التعليق في حال ادائه مما كسبه بعد
 وان على بينه وبينه اى بيع المولى وبين المال بان وضعه في موضع يتمكن المولى في اخذه
 مقبل بقوله وعتق اى يعتق وان كان الاداء بطريق التخييل فانه كحصوله بالاداء ادى
 بفضله اى لا يعتق ان ادى بعضه وان نزل قابضا في فضله فقا بضا في فضله اراو
 بهما ما ذكر من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض وانما قال هذا
 لان عند بعض المشايخ ان اداه البعض بطريق التخييل لا ينزل المولى منزلة القابض
 لكن المختار انه يكون قابضا لكنه لا يعتق لان شرط العتق اداء الكل ولم يوجد
 فلم يعتق بهذا لان شرط العتق اداء الكل ولم يوجد فلم يعتق بهذا لان لم يهر
 قابضا في حق البعض قلنا التبيين سدا اذا كان الحال معلوما وان كان مجهولا
 بان قال ان اديت الى دراهم فانت حر لا يجزى قبض المال لان مثل هذه الجملة لا يكون
 في المعايضة فيكون عينا محضنا ولا جبر فيها وان انت حر بان بعد موتى ان قبل
 بعد موته انما عتق القيد بعد الموت بان ايجاب العتق اضعف الى ما بعد الموت

٩٧
 بعد الموت وانما عتق القيد بعد نزول الاجاب واعتقه الوارث او القاضى او الوصى
 لان العتق تاخر عن الموت والعتق من تاخر عن الموت لا يثبت الا باعتاق واحد من مولا
 كذا في غاية البيان عتق به اى بالت والاى ان لم يوجد مجموع الامر من فلا اى لا يعتق اما
 عدم عتقه على تقدير عدم امر التا فلان العتق من تاخر عن الموت لا يثبت باعتاق الوارث
 وما يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فلان الكلام في العتق بالت
 لا بالعتق مطلقا وذلك لا يوجد برونه قبيل العبد بعد موت المولى ولو حرره على خدمته
 فقبل عتق وخدمته سنة اى وجب عليه الخدمة سنة وان مات مولا قبلها اى فبقية الخدمة
 يجب قيمته اى قيمة العبد وعند محمد قيمة خدمته لبيع عبد منه بعين فملكك تجب قيمة وعند
 قيمتها الخلافة الاولى مبنية على الخلافة الثانية ووجه البناء انه لا تغدر تسليم العبد
 بالملك لا يتعذر الوصول الى الخدمة بموت العبد فصار نظير الهال لا معا وخدمته ما لان
 العبد مال في حق المولى وفي اعتقها بالتا ان تزوجتها ان فعل وابنت عتقت ولائى
 على امره لان اشراط البدل على الغير لا تجوز في العتاق بخلاف الطلاق ولو قال عتق اى بدل
 على توبة المسلم على لها قسم على قيمتها ومهر اى مهر مثلها ويجب حصته القيمة لانه لما قال
 عتق تقضى الشراء اقتضاها اذا كان كذلك فقد قابله الا ان بالرقبة شراء والبضع
 شيئا فانقسم عليها ووجب حصته مسلم له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضع ولو
 نكحت فحصة مهر اى حصته مهر مثلها مرة في جهريه في مال يقر عتق وفيما قال وما اصحاب
 قيمته كسقط في الوجه الاول وهو المولى في الوجه الثاني **سادس** التدبير هو في
 الشرع تعليق مطلق موت المولى والاستيلاء به في الشرع طلب الولد من الامه وام الولد
 المستولدة ومما من الاسماء التي حررها بماء الشرع من العموم الى الخصوص كذا في التيمم والنجس
 ومما اعتق عتق وبر مطلق اخر به عن المقتدة وهو ما قيد فيه الموت بقيد لا يكمل بوقوعه
 مع عادة خوان مت من مرضى سزا فمحرر باذنت فائدة حراوانت له من وبر من او

اوانت مبرر او دبرك اوانت الى ما سنة اومت في وقت من هذا الزمان الى ذلك
الوقت ما سنة فانه مطلق معنى وان كان مقيدا لفظا اذا كان الغالب مائة قبل
هذه المدة بان كان في ابن ثمانين سنة مثلا وفي خلاف لابي يوسف لا غلب مائة قبلها فلو
لا يباع ولا يوهب خلافتا في فان عند مجوز انتقال من ملك الى ملك ويستخدم و
يستأجر والامة نوطا وتكلم وان مات سيد عتق من ثلث ماله ويسعى في ثلثه ان لم يترك
خبره وفي كل ان المسترق دية لان التدبير وصية لانه نزع مضاف الى وقت الموت والحكم
عز ثابت في الحال فينفذ من الثلث ويبيع اى بيعه وجميع ما يوجب انتقال من ملك
الى ملك ان قال له ان مات في سفر او مرضي من هذا الى سنة او نحوها مما لا يغلب وقوتها
وعتق ان وجد شرط كعتق المديون يعتق من الثلث كما يعتق المديون المطلق منه و
امة ولدت من سيد او من زوجها فكلها ام ولد له في الاخير خلاف زفر وان في حكمها
كامله الا انما تعتق عند موته من كل ماله ولم تسر لديه ولا يثبت نسب ولدا له الا ان
يقرب فان اقر فولدت اخر يثبت نسب بلا دعوة وانتي بنفيم اعلم ان الفرائض اما ضعيف
وهي الامة او متوسط وهي ام الولد وقدر حكمها او قوتى وهو المنكوح فثبت نسب ولدا
بلا دعوة ولا ينفى بالنقي بل للعاه او اقوى وهي المعتدة فيثبت نسب ولدها
ولا ينفى اصل عدم اللعان وام ولد الزنى اذا اعلنت نسبه فيعتق وتعتق بعده
اي بعد السعاية وقال زفر يعتق في الحال والسعاية دين عليها ان عرض عليه الاسلام
فانه وهي كالحرة اي تبيح ام ولد كانت ان عرضت فاسلم وان ادعى ولدا له مشتركة
اي بين المدعى والاخر يثبت نسبه لانه لا يثبت النسب في نصفه لمصادفة ملكه ثبت في
الباء ضرورة انه لا يخرج لان كسبه وهو العلوق لا يخرج ان الولد الواحد لا يتعلق من
مادر طين وهي ام ولد من اب لا نفاق لان الاستيلاء لا يخرج عندها وعنده يغير
ام ولد له لم يمتك نصيب صاحبها بالصفاء وموالاته ذكره بقوله وفي نصف فتمت

91
90
فيها ونصف عترة لانه وطى جارية مشتركة اذ الملك ثبت ملك الاستيلاء فيعتق فيه
الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب او استول جارية ابنه حيث لا يجب عليه العتق لان
الملك مناه ثبت شرط الاستيلاء فيتقدم فصاروا اظنا ملك نفسه وانما كان ذلك
لان ماله من الحق لا يكتفى بالاستيلاء لانه حق ملك لاحقية ملك واحقه ولهذا يجوز له
ان يزوجه بخلاف الشريك فان له حقيقة الملك في النصف فيلحق لصحة الاستيلاء فلا يلحق
الى النقل لاقية ولدا لان النسب مستند الى وقت العلوق والصفاء يجب في ذلك الوقت
فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق بعتقه على ملك الشريك وان احياه معا فهو منها
خلافتا في فان عند رجوع الى قول الفايق وهي ام ولد لهما وكل كل بعض
عتق على قدر حصته ونفاصا ان تباويا ويرث حق كل ارث ابن لانه اقر له ميراث وهو
حصة حق وورثا منه ارث اب كسوا انما في النسب لاستقوا ان ادعى ولدا منه كما تبين
لانه عترة لانه لا يتقدم الملك لانه من الحق كان لصحة الاستيلاء ونسب الولد
وقيمة لانه من ولد المخور حيث اعتد ليل وهو ان كسب كسبه فلم ير من برقة فيكون
حرا با لقيمة ثابت النسب من الاميرة لا يغير الامة ام ولد له لانه لا يمكن له في حقيقة
ان صدقة كما تبين وحيث ان يوسف انه لا يعتبر تصدقة اعتبارا بابا ووجه الظاهر
القارة ان الموطن لا يملك العتق في اكسب كما تبين حتى لا يملكه والاب يتملك بملكه فلا يخرج
تصدقه والاى وان لم يصدق كما تبين لا يثبت نسبه الا اذا ملكه بصدقه فانه ما ثبت
نسبه من لقيام الموجب وزوال المانع **كتاب** الايمان هو اى اليمين
في الشرع عقد قوي به عدم الخلف على الفعل او الزكاة اعلم ان اليمين نوعان نوع عرفي
اهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم المنه ويحسمون ذلك فاما الايمان لانهم لا يخصصون ذلك
بالسوء في الشرع هذا النوع من اليمين لا يكون الا بالله والنوع الاخر الشرطي والجزاء
وهو يمين عند الفقهاء على ما فيها من معنى اليمين وهو المنع والايجاب ولكن اهل اللغة

لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم والمصداق ببيان النوع الاول فقال
القسم ثلث عموس باثم وهو حلفه كاذبا بعد اسواءه كان على فعل او تركه او على خبره
في اذ قال والله اني لافعل كذا او لافعل كذا او لافعل كذا او لافعل كذا او لافعل كذا
وهو حلفه على انك وكفر فيه فقط خلافا لثا في فانه يكفر عند ذكره الغموس ايضا ان حثت و
لا تاتى للسبب والاكراهة الحلف والحث يعني يجب الكراهة وان كان الحلف او الحث
سواء او اكراهة خلافا لثا في والمراد منه ما يصح النسيان لانه لا يتصور في الحث وان لم
يتصور في الحلف وهو بالله او باسم اخر سواء تعارف الناس الحلف به او لا في الظاهر
من مذهب اصحابنا وهو الصحيح ذكره في التبيين كالرحمة والرحم والحكي او بصيغة يحلف
بالعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقوان والكعبة ولا
بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمة وعلمه ورضاه وعباده وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله هو
يعني باعتبار النفاذ في الله لعمرك وعمره والبقاء من صفات الذات فانه قال والله
الباء من الميسوط وايم الله قال محمد معناه ايمان الله به جميع اليمين تقديره وايمان الله
ان النون سقطت عند كثرة الاستعمال للتخفيف وهذا هو مذهب نحوي الكوفة واما البصر
معناه والله وايم صلته وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واستشهد وان لم يقل بالله
فيه خلاف لفرع على نذر او عيى او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل هذا فهو كقروان
لم يكفر اتفاقا لانه لا يعلق الكفر بالفعل المذكور فيكونا عينا بسبب التعليق وعدم
الكفر بذلك الفعل منسبة الدلالة على عدم صحة التعليق ويلزم عدم صحة اليمين فانه في
عدم الكفر ذلك اليوم قد مضى بما ذكره وانما يكون عينا لانه لا يعلق الكفر بذلك الفعل
فقد اعتقده واجب الامتناع وقد امكن القول بوجوده بغيره يجعله عينا كما تقول
في تحريم الحلال علفه بالحق او انت اي لا يكفر بسواءه على الكفر بفعل ما هو او مستقبل
وعند محمد بن مقل ان كان يعلم انه كاذب يكفر لانه يعلق الكفر بما هو موجود والتعليق

99
والتعليق بالموجود تخيروه عني ان يكون ان يكفر اعتبارا لماضي بالمستقبل والصحيح انه ان كان
علما ان عينا لا يكفره الماضي والمستقبل وان كان جاهلا وعنده ان يكفر بالحلف في الغموس
او بما يشترطه الشرط المستقبل يكفر فيها لانه لا يقدم عليه وعنده ان يكفر ففرضي بالكل وقال
الثاني لا يكون عينا كذا في التبيين وسوكتي خوارم يعني قوله لعمر الله مبتدا وبين خبر
واغلام يقل قسم ما عرفت ان القسم خض بالقسم الاول من اليمين وبعض ما ذكر ليس منه حقا
وصحة الله قال الحانية وصحة الله يعني عند الله يكون وقال ليس يميني وهو رواية عنه وقوله حق
يعني اتفاقا وحق فيه خلاف والصحيح انه يعني ان اراد به اسم الله تعالى وحرمة وسوكتي خوارم
تخذي يا بطلا لانا صيغة المصداق في اللغة الفارسية مشتركة بين الحال والاستقبال وانما
يختص بالاول بزيادة لفظي وهذا هو الفرق بين قوله سوكتي خوارم وقوله سوكتي
خوارم حيث كان الاول عينا دون الثاني وان فعله فعليه عتبه او سخطه السخط لا يكون
الامن الكبر والعظماء ودون الاكفاء والنظر والغضب يستعمل في النوعين فيكون اعم
من بقائه سخط السلطان ولا يقال كخط الحجاج من فوايد خوارم زاده اول عتبه او اناراه
او سارقا او شاربا خمر او اكل ربا او حروف القسم الباء والواو والياء ويضرب الله
أضله وكفارة عتقه رقبته او اطعام عشرة مساكين كافي الظهار او كسوتهم كلهم ثوب يسره
الترديد فلم يخرج السراويل الا اذا كان قيمة قيمة طعام عشرة مساكين فانه لا يخرج عن الطعام
باعتبار القيمة وانما يخرج عنها الحق الثلثة المذكورة وقت الاداء يعني وقت وجوده
لا وقت ارادته ولا على ذلك ما ذكره الميسوط من ان اذا صام المحرم المكفر يومين لم وجب
في اليوم الثالث ما يطعم او يكسولم يحرم الصوم وعليه الكفارة بالطعام او الكسوة
صام ثلثة ايام ولا خلاف لثا في ولم يخرج قبل حث ان قدم الكفر على الحث لم يخرج
خلافا لثا في لانه اذا جاء بعد السبب وهو اليمين فاشبه التكفير بعد الجرح ولنا ان التكفير
الكفارة بسبب الجناية ولا جناية واليمين ليست بسبب لانها مائة غير مفضية بخلاف

الحرج لا يفتن ثم لا يستر ومن المكين لو قومه صدقة كذا في الهداية وفيها من الجناية
على الكفارة لا عليها والعبرة للعلل لا للحكم فالوجه ان يقال ولنا ان اليمين ليست بسبب
لانها ما نهت فاتها انعدت للبر والكفارة على تقدير الحث فلا يكون اليمين سببا لها بل
السبب الحث واليمين شرط فلا يقدم على الحث وخلاف الثالث فحين في الكفارة الثانية
ووجه الفرق ما لا وعليه في كتب الاصول ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه
حلفت ان لا تكلم به ان حلفت في المسبب كحلف على ان لا يفعل لانه منهي عن الإقدام
على المعصية ولا يرفع النهي عنه وكفر ولا كفارة في حلفه كما في رواه حث مسلما ومن حرم
ملكه بالحرم يعني بسبب اليمين لانه يحرم الحلال الى الله تعالى الى العبد كنهه بغير مخطورا
بسببها والخطا من الحرمة كما ان المأكل احضى الى الحلال ولذلك قاله وان استقام
كفر ولم يقل وان استحل كراهة ما لم يمتنع من الحلال في حلفه على ما مر
وقال ان في الكفارة عليه ومن نذر مطلقا ان يحرق معلق بشرط نحوته على صوم هذا
اليوم او مطلقا بشرط بريد كان قدم غايبي فوجد وفي وعالم بريد كان زينت
وفي او كراهة هو الصحيح رواية ورواية اما الاول فلا بد من رجوع الى حقيقته عما نقل عنه
في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء سواء علقه بشرط بريد او بشرط لا بريد ذكره
في المبسوط واما الثاني فلا بد ان علقه بشرط بريد فحينئذ اليمين وسواء منع كنهه بظاهر
نذر فيجب الا يقال ان كان الشرط امرا حراما كان زينت مثلا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير
تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف لانا نفعل لا دخل بخصوص الفعل يكون حراما في
التخيير وانما ذلك عن التعليق بشئ لا بريد حراما كان او صلا فلا يلزم كونه الحرام
موجبا للتخفيف وانما يلزم ذلك ان لو كان بخصوص الفعل او حرمة مخرجه في الجواب
التخيير ولا بأس بوجوب التخيير اذا لم يكن مرتبا على الفعل الحرام ومن وصل ان شاء
السر في حلفه بطل قال ما لم يلزم حكم اليمين والنذر **باب** حلف النفس من حلف

في حلف النفس من حلف
في حلف النفس من حلف

حلف لا يدخل بيتا حث بدخل صفة الابنوة البيوت دون الصفات فيدبر فيها
بين وبين السر والابدين في القضاة ذكر في المبسوط والكعبة او مسجد او كنيسة او
بيعة او دهرية او طلبة باب دار لان البيت موضع اعد لليقوتة قاله في حلف بيت
لا يدخله الموضع كما لا يدخله داره فحلف دارا حث لا يحث انما هو لو حلف فقال ان
لا يحث في الوجهين او وقت على سطحه وقيل عرفنا عرفنا عرفنا لا يحث انما هو لو حلف فقال ان
على السطح قاله الفقهاء ابو الليث في النوازل ان كان الحالف من بلاد الحج لا يحث ما لم
يدخل المار لان الناس لا يعرفون ذلك دخولا لوجعل مسجرا او قاما او بيتا
او بيتا او دخلا بغيرهم الحرام حيث لا يحث لانهم يبقون دارا أصلا وكذا البيت
ودخله من غير مسجرا او بيتا حث لا يحث لانهم لا يحث لزوال اسم البيت ووجه
الفرق بين مسكني الدار المعروفة والمنكحة ان الدار اسم للوصة والبيت اسم للوصة وهو
بمنزلة الوصف لان قيامه بالوصة ولهذا يدخل في البيع من غير ذكره في الدار
معينة كما لا يدخل هذه الدار لا يعتبر فيها الصفة والصفة في المعين غير معتبرة الا اذا
كانت الدار حثية كما لا يدخل هذه الدار لا يعتبر فيها الصفة والصفة في المعين غير
معتبرة الا اذا كانت شرطا او مكيمة واجبة الى اليمين كما اذا حلف لا ياكل من الرطب
فانه يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما صار حراما لم يحث لان هذا الوصف يصلح داعيا
الى اليمين لمن يفرضه اكل الرطب وصفه كونه الدار مبنية لا يصلح داعية الى المنع عن
الدخول وليس شرط طمعه كونه فلا يعتبر فعلق اليمين بالاصل دون الوصف
واما اذا كانت الدار منكرة كما لا يدخل دارا يعتبر فيها الصفة ويتعلق اليمين بما
يعرف به كونه دارا اذا غاب عما يعرف بالوصف وذلك هو البناء لان كل مسجرا
لا يسمي دارا بهذا التفصيل المستحكم بنا تحقيق المقام واتسع عنه الكلام ونفخ
ما هو المرام من وصف الدار ونظير ان الفرق غير واد وان من توهم ان المراد من
صدر الرطب

في حلف النفس من حلف
في حلف النفس من حلف

في حلف النفس من حلف
في حلف النفس من حلف

الوصف توصيف المثار اليه بصفة كما لا يتكلم هذا الشايب فقدوم ثم ان المراد في
 البيت على خلاف هذا فانه اسم لا ياتي فيه والعوضه انما يصير ماله بالبيتوتة بالبناء
 من اصل وذا لا اسم او صاف وتوابعه فالبيت ليس ببيت بعد تديم سوا كان
 متوقفا كما لا يدخل هذا البيت او متوقفا كما لا يدخل بيتا وتعلق اليمين بعينه فلا يحث
 بدخوله بعد ما صار محررا اذ لو اخرجته وهذا الفرق اضحى ما تحيل بعضهم في البيت وظهر
 ان ما وجد في من سقط الحياء او هذا المار فوقف في طاق باب له لو اخل كان خارجا
 او لا يكنها وهو ساكنها او لا يسر وهو لا يسر او لا يركب وهو لا يركب فاذن في النقل
 انما قال سزاو لم يقل فانتقل مع انه اخبر واظهر لان المعبر هو الشروع في مقدمات النقل
 لا النقل نفسه قال في المسوط ان كان في طلب سكن آخر فبيع ذلك يوما واكثر لم يحث
 في البيع من الجواب لانه لا يمكن طرده الاستعانة في السكن فيبيع ذلك القدر مستثنى لما عرفت
 من مقصوده اذ لم يزره في الطلب والزرع والتزول بل لا يمكن له ان يتركه ونزل لان
 المعبر فيها ايضا في الخلاص من الحث هو الشروع في تحصيل الشريط فيما لا حصوله
 قال زفر في حث لوجوه الشريط وان قل قلنا اليمين شرعت للبر فزما تحصيل البر
 مستثنى ولا يدخل فعقد فيها انما يحث في هذه الصورة لانه لا يدخل هو الانتقال
 من الطارئة الى الدار اصل فامكث فيه ليس بدخول فخللان السكن والبي والركوب فان
 للدوام فيها حكم الابتداء الا ان تحركه تقدر الاباء تحركه في حرف الجر هذا شايخ
 سابع ثم يدخل في لا يسكن هذه الدار والبيت او الحلة لا يدخل في وجه كل بيت سزاو الا انما
 ويجتمع الا ما لا يتاقي به السكن المروءة عنه انه حنيفه انما يحث اذا تركه بعض استعته
 فيها الا انما يشا بخنا قالوا سزاو اذا كان الباقى بها السكن اما بقاء استعته او قطعه
 حصير او تدفيرا لا يتاقي ساكنها فلا يحث كذا في المسوط وفي التبيين قال محرم بعين
 ما يقوم به السكن لا ما وراء ذلك ليس من السكن قالوا هذا اقص وارفع بالناس وقال

في قوله لا يسكن هذه الدار والبيت
 او الحلة لا يدخل في وجه كل بيت
 سزاو الا انما يشا بخنا قالوا سزاو
 اذا كان الباقى بها السكن اما بقاء
 استعته او قطعه

المعنى فاكل فاكل بين المرفيق متعذرا لاهور كما نعيم والاستغاف اكل الشئ
 الياس بالكت والشواء بالحم والبطيخ بما يطبخ من اللحم والسمك بالسمك بكس
 في التنايز وبياء في حصة عملا بالعرف فان معنى الايمان عليه والشم بسم البطيخ
 وقال يتناول بسم الظاهر ايضا والخبز بخر البر والشعر قال في المسوط وان
 حلف لا ياكل خبزا فاكل خبزا حنطه او شعير حنث لانه خبر حقيقة وعرفا واه اكل
 خبزا غير مما لم يحث الا ان يقيم لانه لا يستحي خبزا مطلقا ولا ياكل ذلك عادة في عامه
 الامصار وهذا مخرج في انه لا حجة لعادة مخصوصة ببعض البلاد ولهذا لم يقيد
 المعنى قوله لا خبز الارز بما قيد بعضهم بقوله ببلاد لا يعتاد وصاحب الهداية
 بعدما اجره الكلام على وفوق ما في المسوط حيث قال وذكر في خبز الحنطة والشعير
 لانه هو المعتاد في غالبه البلدان قال ولو اكل خبزا الارز بالعراق لم يحث لانه غير
 معتاد عندهم حتى لو كان بطرستان في بلد طعاهم ذلك لم يحث فثا فحقن آخر
 كلامه اولا ثم ان موجب اعتبار القيد المذكور عدم اطلاق الجواب وخبر الشعر
 ايضا لانه ايضا في بعض البلاد لا يعتاد والفائدة بالتقاء الشمس والبطيخ
 لا اللعب والرماد والرطب والقنا والخيار وقال اللعب والرماد والرطب
 فائدة ايضا والشرب من دجلة الشرب ايضا في الشئ الى جوفه بغيره مما لا يتاقي
 فيه الهشم والمضغ في حاله ايضا ذكره في المسوط بالكره منها تنبيه الكره عنده
 ان يحض في الماء ويتناول بينه وبين من حوضه ولا يكون الكره الا بعد الخوض
 في الماء لانه من الكره هو من الانسان ما دون التزكيت من الدواب اللعب كذا
 في الفتاوى الظهير فلا يحث لو شرب منه بانا وهذا عنده وقال اذا شرب
 بانا وحث لانه من المتعارف المفهوم ولم ان كلمة من التبعيض وحقيقته في الكره
 وهي مستحيلة ولهذا يحث بالكره اجماعا فنفعت المير الى الحجاز وان كان متعارفا

سواء إذا كان الخبز على الشرب من دجلة وأما إذا كان على الشرب من نهر يكون من عنده لا ابتداء
الغاية وعندهما للتبعية والمحذ لا يشرب من ماء وذلك إذا نهى الله من جنس المشروب
فلا يربح المحذر إلى الجواز ما كان من أوزة النهر ورجح أبو حنيفة الأولى نظر إلى أن ابتداء الغاية
أصل التبعية على ما نقله الرضخ من المبرور وجد القاهر والرخشكة فكان من لم ينقل عن معناه
الأصلي ورجحنا نظرنا إلى المتعارف بخلاف الظن من ماء وتختلف الوالي بكل رأي في كماله
ولا يثبت أي تفيد تخلف الوالي رجلا ليعلم بكل من في البلدة كماله ولا يثبت والفرب وكسوة
والكلام والاضطر عليه بالحياة لا الغنى لا معنى الظهور بتحقيق ذلك في الميت
والقريب أي تفيد القرب بما دون الشهرة ليقضي فيه إلى قريب والشهر بعيد
وما اصطبح به فادام قال ابن الأباري إذا دام ما يطيب الخبز ويصلح ويتلذذ به إلا كل
وسوم المايح وغير المايح وأما المصبيح فيختص بالمايح وهو ما يغنى فيه ويؤتى به كذا في
المعرب وسلفية على عموم الأوامر قاله وكذا الخ لا الشواء خلافا لغيره فإنه قال كل ما يؤكل
مع الخبز غلبا لغوا دام كالماء والبيض ونحوه ولا يثبت في لا ياكل من سائر البساق كل طيبه أو
من هذا الرطب أو اللين اللين ليس بما كوله بل مشروب إلا ما اتخذ منه ما كوله فأكبره
أو شربا أو سوا ذلك لا مأواه أو سوا فاكل رطباً فإنه الميسر لأن الرطب والكم
من جنس البساق لا قد يتبع من تناول أحدهما ولا يتبع من تناول الآخر فإن كانا من الصفتين
يصلح دأبه إلى اليمين بتفيد اليمين ببقاء ذلك الوصف ونزله منزلة الأسماء أو لما فاكل
سواء طرأ به أو ما كان وفيه خلاف ما كان أو لما أو شفا فاكل القير ولا في بشره رطباً فإنه
كما سبب فيها رطب الكبار عنقود النخلة وحش لوط لا ياكل رطباً أو سوا أو لا
سواء فاكل من ثبات الرطب المذب بكسر النون الذي أكثر رطب وشكى قليل منه بسر
والسر المذب بكسر ساءه وقاله أبو يوسف لا يثبت في الرطب بالسرا المذب ولا في
السر بالرطب المذب ومحمد بن أبي يوسف فيما ذكره الهداية ومع أبي حنيفة فيما ذكره الميسر

أي أكل رطباً فنبأه أو بسراً فنبأه

في الميسر والابتداء والأسرار وغيره أو لا ياكل لما فاكل كبد أو كرشاً لأنها من جنس حقيقة
فإن يؤمن من الدم ويستعمل استعماله وقاله صاحب المخطط من عادة أهل الكوفة و
أما عرفنا فلا يثبت بأكلمها لأنها لا يعدل لها أو لم خنزير أو لم أناسه لأنهم حقيقة
الأنعام وذاك الغنابلي أنه لا يثبت بأكلم الخنزير والأوى قاله في الكفاة وعليه الفتوى
والغذاء الأكل أي المأكول من طلوع الفجر إلى الظهر والعشاء منه إلى نصف الليل وسحر
منه إلى الفجر وإذا لبست أو أكلت أو شربت ونوى عينا أو أن نوى ثوباً معيناً أو طعاماً
معيناً أو شراً معيناً لم يصدق أصلاً أي لا قضاء وديانة لأن النية إنما تنجز في الملفوظ
والثوب وما يقسم به غير مذكور تنقيصاً والمقتضى لا يحوم له فلغاية التخصيص
فيه ولو ضم ثوباً أو طعاماً أو شراً أو قال نويت شيئاً أو شئاً أو شيئاً أو شيئاً أو شيئاً أو شيئاً
لا قضاء لأن اللفظ عام فنية التخصيص صحيح إلا أنه خلاف للظاهر وأما أن الرقيق إنما
قال حقيقة لأن المأنة عادة ليس بشرط عندنا ثبوت الثلاثة خلافاً للفرقة انقطاع
الحلف سواء كان بأسراً أو بالطلاق أو بالعاق وبماؤه ممكن بشرط بناء خلافاً لآل
فمنها من طعن لا يشرب من ماء هذا الكول اليوم ولا ما فيه توجب على أطرافه الأولى ولا
تأثير لقوله اليوم في هذا الخلاف إنما تأثر في الخلاف في الثانية فإنه إذا لم يذكر فيها
المعقد المذكور بحث في قولهم جميعاً على ما يفهم عنه قوله وإن أطلق فكذلك الأول
دون الثاني وجه الفرق عندنا أنه المطلق يجب البركة فربما تكن موسعاً بشأن لا يتقو
مرة عمره فإذ فات البركة ما عقد عليه اليمين بحث في يمينه أمانة الموت يجب
البركة الجزاء الأخر من الوقت وعند ذلك لم يبق محليته البر لعمد المكان فلا يجب البر
فيه ويبطل اليمين أو كان نقب في يومه تفرج على الخلاف في الثانية لا يثبت خلافاً له
فإنه يثبت عندنا فيما ذكره صور في المطلق إلا أن الحث في المطلق في الحاله وفي
الموقت بعد معنى الوقت تفصيل التحليل من الطرفين يطلب من الهداية والفرق

بين التفرقة بين الوجه الذي ذكرناه فانه من وانه حتى بعض الناطق به وان اطلق
فكرانه الاول وهو انما هو وجه الفرق قد مر بيان وفي بعضه من السماء او ليقبل
ذمها او ليقبل فلا ناعا بما عوته انعقد لا مكان الروح حيث للبحر عادة وفي خلاف
لنفر لا مروان لم يعلم فلا اذ يرد العقل المتعارف وهو متبع بخلاف ما اذا علم
فانه يرد قتل مجرد احياء اسرى وهو ممكن ومن شجرة وخنقها وكفها
وقطن ملك بعد ان ليست من غزاة فذكره فخره ونسج وليس هذه قوله قطن مبتدأ
ومره جزء ومعنى المدة التصرف بكملة اسم ما يهدى اليها من اعنقه وقال ليس عليه ان
يهدى حتى تعلم من قطن ملك يوم قطن وظام ذهب حتى لا ظم فضة وعند ما عقد
لم يرتفع على خلافا له وبه يفتى لانه سمي به القرآن لانه مبني الايمان على العرف لاني القرآن
بما لا الخلق به على الانفراد معناه ومن حلف لا بياض على هذا الزمان فقام على قوام
فوقه حنث لمن جعل فوقه فرائض اخر لانه الزمان تبع للزمان لا الزمان اخر اوله
لاجل على الارض على عابا او حصر فوقه لانه طس على الارض وكلمه تبع لم يكن
حلف لا لجل على هذا السير فجل على السباط فوقه لانه الجلوس على السباط فوق السير
طوس على السير بخلاف جلوسه على السير برأه فوقه لانه مثل الاول فقطح النسب عنه ولا يفعل
يفع على الابد يفعل على مرة يعني انه كان على الزكاة ترك ابد او اكله على الفحل بربيعه
مرة وعلى المشي الى بيت الله الى الكعبة يجب حج او عمرة مشيا وذم ان ركب ولا مشي
بعلية اخره والزماب الى بيت الله ان الزمان الحج او العمرة بهذا اللفظ غير متعارف
ولا يمكن ان يجازها باعتبار حقيقة اللفظ لانه ليست بقرينة مقصودة او المشي الى الحرم
او المسجد الحرام هذا عند وعند ما يجب حج او عمرة بنيهما او الصفا والمروة ولا يعتق
عبد قال مولاه ان الحج العام كانت حرة فاشترى بخره بكونه سزا عندهما وقال عمر يعق
لان هذه الشهادة قامت على معلوم وهو التفتحة بكونه سزا عندهما وقال عمر يعق

لا يجزى لانه لم يجلس على الارض
ولو حال بينه وبينها بك
حنث صح

في قوله لا يجزى لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبينها بك حنث صح

باعتبار سدا الملك وقضاء القاضيه ببيع المدبر موهوم والاحكام على الموهومات فتحقق
النياس عن البيع نظر الى الاصل وبفعل وكلمة او ما موره لا بد من هذا لعدم صحة
التوكيل في بعض ما ذكره على ما اشير اليه المدايه وفي حلف النكاح والطلاق بما له
او بغير مال والاقرضا والاستقراض والا بداء والاستبداء والاعارة والاشتعا
والزيج وضرب العبد والقضاء اي قضاء الدين او اقتضائه والبناء والحياطه و
الكسوة والحمل لان التوكيل في هذه الامور سفي ومعه ولهذا لا يضيها الى نفسه الى
امر وحقوق العبد يرجع الى امره ولو قال نويت ان لا افعل ينشئ بصدق في الزيج
والنكاح ديانة وقضاء وفي البناء ديانة لا قضاء وطعن البيع والشراء والاجارة
والاستجارة والصلح على مال بغير الصلح عن اقراره سببا ان التوكيل في الصلح عن النكاح
سفي محض والخصومة والعسمة وضرب الولد لان العقد ما يقوم مقامه وجد من المبشر
حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان المباشر هو الحالف تحنث في يمينه فلم يوجد ما هو
الشرط وهو العقد او ما يقوم مقامه من الامر وانما الثابت له حكم العقد لان ينفذ ذلك
لان فيه تشديدا او يكون الحالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه لانه يمتنع من علمه ايعتاد
والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد ان ضرب فعل حتى لا ينقل من احد الى آخر الا اذا
صح التوكيل وصحة التوكيل بكونه الاموال فصح في العبد دون الولد واول عبد اشتريته
حوان الشريه عبد اعتق اي لا احتيا به في اوليه الى شراء عبد اخر وان شريه عبد
ثم آخر فلا اصلا لان الاول فرد لا يكون غرضه عن سببا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد
فان نعم وصدقه انه قال اول عبد اشتريته وحده حرة فاشترى عبدين ثم آخر عتق الثاني
لانه اول عبد اشتراه وحده واول عبد اشتريه اومات المشرك لا يعتق هذا
لان الاول لم يوجد والاخر لا بد من اوله وان كان الاول بترته وهدا لقبل والبعد
فان للبعد لمن قبل بخلاف القبل وان شريه عبدا في الصحة لا بد من هذا القيد اذ

انفق اي قاله آخر عبد اشتريته ثم
فاشترى عبدا وامات المشرك لا يعتق

لو كان الشراء في مرض الموت يكون الصنف من الثلث بلا خلاف ثم آخر مات عتقا
الآخر يوم ستره من كل ما له عنده وعند ما يوم مات من ثلثه لان الاخرية لا تثبت الا
بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر
عليه وله ان الموت معروف اما انصافه بالآخرة فمن وقت الشراء ثبت بطريق التبيين
لا بطريق الاستناد كما ينهم من الهداية اعلم ان ثبوت الاحكام اربعة طرق الاول لاقتضا
كثبوت الاحكام بالقرائن الانشائية بلا تعلق ما بينه وبينه وبينه وبينه في
ثافة الحالة ان الحكم كان ثابتا من قبل كثبوت حكم الحبيب بعد تمام ثلثة ايام والثالث الاستناد
وسوان ثبت الحكم بعد زوال المانع مضافا الى السبب الباقى كثبوت الملك للغائب
بعد الغياب مستندا الى الغصب السابق والرابع الانقلاب وهو تبدل الحكم الى آخر
كثبوت حكم البرقي اليقين بعد الخس الى الكفارة ولا يصير الزوجه فارا لو عتق الثلث
اي بالآخر صورته رجل قال آخر امرأة تزوجها طالق فلانا فزوجه امرأة ثم اخر مات
طلعت عند التزويج فلا يصير فارا فلما رثت فارا هذا عنده خلافا لهما فانها تطلق عند الموت
عندما فيصير فارا فترث وبطل عتق بشرى بهذا فهو عتق اول ثلثه بشره متعاقبا
لان البشارة اسم خبر بغير بشره الوجه ويستلزم كونه سارا في العرف وهذا انما يتحقق
من الاول والحق ان بشره معالاه البشارة تحققت من الكل وتسقط الكفارة بشره
اي لهما اي الكفارة وقال زفر والشيخ لا تسقط لان الشراء شرط الصنف فاما
العتق والقراءة وسد لان الشراء اثبات الملك والاعتاق ازالة له وبينهما منافاة
ولهم ان شراء القريب اعتاق لقوله لم ينكر ولد والده الا ان يحده مملوكا
فيشترى فيعتقه جعل نفس الشراء اعتاقا لانه لا يشترط غيره وصار نظيره قوله
سقاء فارواه كذا في الهداية وفي الجسوط في تحقيق تعليلنا ان عتق القريب
ثبت بالقراءة والملك جميعا ومتى تعلق الحكم بعتق ذات وصفتين يحال به على آخرهما

هذا هو الوجه

١٠٧
٥١
ما وجوده لان تمام العتق بآخر الوصفين هنا لكل فيكون معتقا وبهذا يتبين فساد
ما قيل انما جعل القراءة عتقا للعتق والملك شرط ونحن جعلنا على العتق لا بشره
بعد حلف بعتقه اي قال ان اشترى من العبد فهو حر بشره بنية الكفارة لا تسقط الكفارة
لان الشرط قران النية بعتق العتق وهي اليقين واما الشراء فشرط لا يقال قد ذكر
في اصول الفقه ان التعليق عندنا يمنع العتق فاذا وجد الشرط بعير المعلق عليه فيكون
النية مقارنة لعتق العتق لانه لا تغفل قد ذكر في الاصول ايضا ان المعبر مقارنة النية لذات
العتق لا لوصف العتق ولذلك شرطوا الاصلية حال التعليق لاحال وجود الشرط الذي
زمان حدوث العتق والآن من منع التعليق العتق قبل وجود الشرط مقارنة النية
للعتق لا مقارنة لذات العتق ومسئولة عتق عتق عتق ولا بشره مسئولة بطله
عتق عتق عن كفارة بشره صورته ان يقول لامة مسئولة بالنكاح ان اشترى بئرا
فان حره عن كفارة يعني فاشترى بئرا بعتق لوجود الشرط ولا يخرج عن الكفارة لان حرته
مستحقة بالاستيلاء وعتق بان اشترى بئرا في حره من شراء وهو ملكه يوم حلف لا
من شراء فشره خلافا لفران الشراء لا يصح الا ان الملك كان ذكره ذكره في وفيه نظر
وهو ان هذا قول بالاقتضاء وزفر لا يقول به ولهم ان الملك بعير مذكور احزورة صحيحة
الشراء وهو شرط فيستقدر بقدره ولا يظهر في صحة الجراء وهو الحرة الشراء هو ان
يتبعها بيتا ويخصها اي ينعها من الحزونة والانتشار وشرط في الجميع الكبير شرط
ثالثا وهو ان يجامعها هذا عندنا وعندنا مع هذه الثلاثة بشرط طلب الولد حتى لو طلبها
وعزل عنها لا يكون شرايا عنده خلافا لهما كذا في الحقايق وبطل مملوكه في حره ايهات اولا
ومير برة وخبيثة لا كما نبوه لانه اضاف العتق الى مملوك مطلق والملك في الاولين
مطلق كامل رتبة ويراوا انما النقصان في الرق ومكة في المالك ناقص وان كان رقة
كاملا الثبوت رتبة لا يراوا ان يثبتهم لان فيه تعليلنا على نفسه وشرايا وبهذا حرا وهذا

وهذا العبيد ثالثهم وخير الاولين كالطلاق لان اول اثبات احد المذكورين
اذ قد اؤخذ بها بين الاولين ثم عطف الثالث على المعنى لان العطف للثبات في الحكم
فيختص بمحل فصار كما اذا قال احد كذا حر وهذا لام دخل على فعل بيع عن غيره كبيع
وشراء واجارة وخطابة وصبا غنونا واقتضى امره لخصه به فلم يثبت في ان
بعت كل ثوبا ان باعه بلامر ملكه او لا اراد بدخوله على فعل فرب منه لا تعلق به لانه
امر معنوي لا يوقف عليه الامن جهة التكلم وعبرة الهداية مرتبة فيه حيث قال بخلاف
ما اذا قال ان بعت ثوبا كل لان حرف اللام دخل على العين لانه اقرب اليه في
قوله ان بعت كل ثوبا فعبده حر واللام متعلق بالبيع فيقتضي خضا من البيع مخاطب
والفصل لا يختص بغير الفاعل الا بالامر فلهذا اقتضى الامر وان دخل على عين او فعل
لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الغلام ذكره المبرر الذي ان المراد بالغلام
الولد دون العبد لان ضرب العبد محقق البناء والوكالة فصار نظير الاجارة لا نظير
الاكل والشرب والعلام يطلق على الولد قال السدي بنشره بعلام وذكر قاضي
خان ان المراد به العبد المعروف ولان الضرب مما لا يمكن بالعقد ولا يلزم به فانصرف
الى المحل المحلوك بالتقديم والتأخير كذا في التبيين اقتضى ملكه فثبت ان بعت ثوبا
كل هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب وفي ان اكلت كل طعاما هذا نظير دخول على فعل
لا يقع عن غيره ان باع ثوبا او اكل طعاما بلامر علم بذلك او لم يعلم وفي كل عرسه
في فكذا بعد قوله عرسه نكت على طلقت به وجه نيته غير ان ديانة لا تقتضي لانه تقييد
العام بهذا الوجه لما ذكره واما ما قيل فانه قال هذا الكلام ارضا لها فيكون المراد
غيره لانه وجه ما روي عن ابي الحسن ان لا يطلق واجيب عنه في الهداية بانه قد يكون
غرضه الجاسا حين اعترضت عليه الشرع فيما احله ومع التردد لا يصح مقتضا
كما الحق عقوبة مقدرة تجب زاد هذا القيد

لا يقتضي العزم بداهة لشهود ولكن الامام هو الذي يبدأ به فانه انما اى عن الابتداء
احد من لم يقل فانه ابو اذ يكتفي بسقوط اياه واجد منهم مرة في المبسوط او غاب
او مات ولو بعد القضاء سقط ثم الامام بهذا اليه حتما كيف وحضوره ليس بلازم ثم النسخ
وهذا المقرر يبدأ الامام ثم الناس وعنه وكفى وصح عليه ولغير المحض هذا باطلا فانه
يشتمل المستامن ولا حرج عليه وانما اطلق اعتمادا على البيان الآتي كما اطلق في قوله
جلده ما لم يصب لم يذكر قيد الحد اعتمادا على قوله وللمرقيق نصفها وساطا بسوط لان
له لان عليا رحمه الله اراد ان يقيم الحد كغيره وفي عبارة الكسوة لانه على المراد
من الثمرة الغنية وهي ذنبه لا العقدة ينزع ثيابه الا الازار ويتركها بدنه الاربع
وفي القعدة الا فرا لا يوسن يضرب الركن ايضا مرتبة واحدة ووجه قايمة كل حد
بلا حد اي ما يخرج ان يلقى على الارض ويحترق ولاه وقبل من غير ان يحد المستوط الضارب
يد فواركه وقبل من غير ان يحد السوط على العضو بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه راد
على المسحوق فانه قلت به بكون ارادة هذه المعاني من قوله بلا حد قلت نعم فانه المشرك
يتفق المعاني المتعددة اذ كان في موضع النفي ذكره صاحب الهداية في باب الوصية لافا رب
وللمرقيق نصفها ولا يحد سببه الا باذن الامام خلافا لثاني ولا ينزع من ثيابه الا
الزوا والحشى وتحرجا لسنه وجاز الحرا في الرجم لها لانه ولا جمع بين جلده ورجم
ولا جلده ونفي الاسكجة خلافا لثاني فانه غير المحض لوزنه بجلده وبغير رسته عنده
حرًا وعندنا التعرير غير مشروع هذا الا ان يرى الامام المصلحة في ذلك فيفرضه على قدر
ما يراه تعزيرا وسكينة كذا في الحقايق ويرجم مرتين في ولا يجلد حتى يبرأ وطاعه زنت
ترجم حين وضعت و يجلد بعد النقاس لان النقاس نوع من الضرب ويحس كمالا لانه
الا اذا ثبت اه الزنا باقراره فانها لا تجس لان الرصع عند عامه فلا يفيد
الجس **فان** وطي يوجب الحد ولا الشبهة دارية للحد اعلم ان

الشبهة ثلثة اقرب في الفصل وفي المحل وفي العقد ولا يمكن درجته الثالثة في الثانية لان
النسب ثبت فيها ولا يثبت فيها على الجاني وان اعترف بالحرمة وفي الفصل ثبت بالنسب
غير الدليل بالدليل لم يقل بطلان غير الدليل ولعل لان ذلك الظن هو نفس الشبهة وقد افصح
عن ذلك صاحب الهداية فلم يحذر الجاني انا ادعى المحل لم يقل ان ظن انها محل لان العبرة
لرسوخ الظن لا للظن نفسه فانه محذر ان لم يدرع وان حصل له ظن ولا محذر ان ادعى وان
لم يحصل له الظن وفي وطى امة ابوية او عرسه خلا فالزفر فيها وسببه والمرتين المربوطة
في الاصح احتراز عارواية كتاب الرهن المصنعة بثلاث وبطلان عظامه وباعتقاف ام ولد
اعلم ان اتصال الاحكام بين الاصول والفروع قد يجمع اهلا بين ولاية وطى جارية الاصل
كما في العكس ونحو الزوجة بماله الزوجة المفنوم من قوله ووجع عاتقا فاني اى بالخدمة
رضي الله عنها قد يورث كسبته ولاية نفقة الزوجة بماله الزوجة والبسطة بين العبد والمولى
في الانتفاع بماله ورضاه بذلك عادة مغلظة لا اعتقادهم حتى وطى جارية لانه وطى الجارية
من قبيل الاستحرام ولا دخل كونهم مضموريا بالجهل في ظنهم سزاغا وظن في الاعتبار لذلك
الظن وما كنية المرتبة المربوطة ملك يدرتوم حتى وطى المربوطة له وبقاء اثر الملك وهو العدة
لا يبصر ان يورث الاستنباط في حال وطى المصنعة بثلاث والمصنعة بطلاق عظامه والمصنعة
بالاتفاق حال كونها ام ولده وفي المحل بقيام دليله فان لم تكن ذاتا فلم يحذر وان اقرا
بحرمة عليها في وطى امة ولده ومصنعة الكليات والبايع المبيعة والزوجة المهورية قبل
تسليمها والمشاركة الدليل الثاني للحرمة ذاتا قوله مما ادرم انت وما كان لا يبيك وقوله جفت
الصحابة ان الكليات رواجح وكون المبيعة في يد البايع بحيث لو ملكت ينتقض المبيع
ودليل الملك وكون المهر صلة اى غير مقابل بماله ودليل عدم زوال الملك كالمهرية والمك في
الجارية المشتركة ودليل حال وطى ومضى قوله ناف للحرمة ذاتا انا لو نظرنا الى الدليل مع
قطع النظر عن المانع يكون نافيا للحرمة فان ادعى النسب ثبت في هذه لاني الاولى

111
في التقييد والتشجيع من شروع الجاحص الصغير اذا قرب الزنا وهو غير منهم في حق نفسه وان
شهدوا كذلك ان شهدوا وجعلوا الموطوءة لاحد على المشهود عليه لاحتمال ان امراته
او امته بل الظاهر هو ولا على الشهود لوجود النصاب واختلاف طوعها بهذا
عنده وهو موقوف زفر وقالوا بحر الرجل لا نفاة الاربعه عازناه لا المرأة للاختلاف في طوعها
وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما ولا بحر الشهود كما تراو
بلد زناه لاحد عليهما ولا على الشهود كما تراو في الكا خلاف زفر واتفاق جتاه في وقته
واختلف في بلده لاحد عليهما للتيقن بكذب احد الزنيتين ولا رجحان لاحد كما فيرد الجاحص
ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق فيحرم وجود النصاب اذ بدون لا يحرك ذلك الاحتمال
ويرون احتمال الصدق لا يحرك وجود النصاب واسر اعلم بالصواب او شهدوا بزنا
وهي بكر اى ثبتت بارتباطها بشهادة النساء فيندرى بعد الزنا ولا يثبت صدق القذف
لشرطية الرطان فيه او هم فسقة لاحد عليه لان شهادة النساء غير مقبولة ولا عليهم لانهم
اهل الشهادة وهم اربعة او شهدوا على شهود لم يحذر احد لان شهادتهم زيادة شبهة
وهم ما نسبوا المشهود عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة الاصول بذلك والحاكمي للقذف
لا يكون ذفا وان شهد الاصول ايضا بجرمهم لان شهادتهم قد ردت مما وجه برقة
فروخهم في عين هذه الحادثة اذ هم قايحون مقامهم بالامر والتحمل وكفى هذا القدر في
دروا الحذر واما ما قيل انما يرد شهادته الاصول لانهم سمو الى اثبات الزنا بما رغب
م شروع فلا يكون شهادتهم حجة بل سجيحة في اشاعة الفاحشة لعداوة او نحوه
فرد شهادتهم لهذه التهمة فلا يخلو عن المصادرة لان سعيهم الى اثبات الزنا بما رغب
م شروع على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته فبنا ببياننا على ذلك بغيره الى
ما قلنا وان شهدوا عيا او ثلثة او اصدى عبد او محرد وبقدر ترك المسئلة
القائمة او محرد وبقدر لا نفهاهما كما ذكر بطريق الدلالة او وجد كذا بعد الحد

حدوا لهم التصاب او اهل الشهاده تجلوا او ادا فيجب الحد لقوله والذين
يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة شهداء الآية وارسلوا جرحه بجره جلد
بشهادة الشهود في جرحه الجلد ثم ظهر احد الشهود عبدا او محمدا في قذف فارس
الجلد بجره وعنه وقال انه بيت المال لانه ينتقل فعل الجلاذ الى القاضي وهو عام للمسلمين
فيجب الغرامة في مالهم وله ان الفعل الجارية لا ينتقل الى القاضي لانه لم يات به فيقتصر على
الجلاد الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كمالا يمنع الناس عن الاقامة مخافة الغرامة
ودية رجم في بيت المال اهرجم بشهادة الشهود ثم ظهر احد عبدا او كونه فدية البرج
في بيت المال والى رجم من الاربعه بعد الرجم حد الرجم فقط حد القذف وقال
زفر لا يجد انه كان قاذف حتى فقد بطل بالموت وان كان قاذف ميت فهو رجم حكم
القاضي فيورث ذلك شبهة ولهم ان الشهادة انما تنقلب قدفا بالرجوع اذ به تترسخ
شهادته فيجعل لانه قدف للميت وقد انفسحت الحجة فينفسخ ما يثبت عليه وهو القضاء
في حقه فلا يورث الشبهة بخلاف ما اذا قدف غيره لانه غير محض في حقه غير لقيام القضاء
في حقه وعزم رجم الدين وقال الشافعي يجب القتل دوو المال بناء على اصله في شهود
القصاص وقبله قبل الرجم حدوا فقط اهرجم جميع الشهود حد القذف ولا يحد الشهود
عليه وقال زفر ان كان الرجوع قبل الحكم كحد الرجم خاصته لانه لا يصرف على غيره ولهم
انه كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادته بالقضاء به فاذا لم يتصل بقي
قذفا فيجوز وقال محمد انه الرجوع بعد الحكم حد الرجم ولا يحد الباقون لان
الشهادة تآكدت بالقضاء فلا تنفسخ الا في حق الراجع كما اذا رجم بعد الامضاء
ولهما ان الامضاء من القضاء فصا ركا اذا رجم واحد قبل القضاء ولهذا يسط
الحد عن المشهود عليه ولا يرضى على خامس رجم يعني بعد الرجم وان رجع آخر حد او عزم
رجم دية لان المعجزتها من بقى لارجوع من رجم وقد بقي التصاب في الاول وثلاثة اربعة

112
اربعة في الثانية ومن المدينة من قتل المأمور برجمه بان ضرب عنقه مثلا او زكي
بشهود زنى عطف على قتل فرج فظهر واخبر وكفرا فيهما في مسلمي القتل
والتركبة فالضمان على المرمي في قوله اهرجم وعنه ما لا ضمان عليه بل في بيت المال
وبيت المال ان لم يترك فرج اي ضمن بيت المال اذا شهدوا بالبرج فرج قبل الزكوة
فظهر واخبر او خذله وان شهدوا بزنا واقدوا بنظرهم عمدا قبلت اءشهادهم
لانه يبايهم لهم النظر لخل الشهادة وان انكر وطى عرس وقد ولدت منه او شهادته
رجم وامراتاه رجم خلافا للزفر والشافعي فان في مرتعا اصله ان شهدا وتين
بجره مقبولة في غير الاموال وزفر يقول انه شرط في العلة لانه الجنابة تلتفظ عنده
فيصنف الحكم اليه فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادته النساء فيه احتيا للدر
ولهم ان الاحصان عبارة عن الحفص الحيدة وانما منع عن الزنا فلا يكون في معنى
العلة **باب حد الشرب** هو ثمانية سوطا للمر ونصفها للعبد يشرب
الخمر ولو فطرة فمن اخذ برحمها وان زالت البعد المسافة قاله في الذخيرة واذا
اخذ الشهود وهو سكران او اخره وقد شرب خمر او تركها بوجوده قد سبوا الى
مصرفه الامام فانقطع ذلك منه يعني الراية قبل ان يشربوا به الى الامام بخبر وهذا لان الاصل
عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر ما نفعه اقامة الحد ولو ثبتت الراية بالمعاجة او
السكرا فان قال هذا لان الشوط وجودا حدما قاله في ظان في شربة الجاهل الصغير
وكذا لو شهدوا عليه بشرب الخمر وتركها بوجوده او جأ به سكران ثم استأثر على
بواقعة اشارة صاحب السدابة في قوله فان اخذه الشهود وتركها بوجوده او جأ
به سكران ثم استأثر الى حد السكر يقول زایل العقل هو من لا يفرق الارض من السماء ولا
الرجال من النساء وهذا عند وعندهما من بهذي ويخلط كلامه حيرة بهزل وعقل لهما
اكثر المشايخ وعند الشافعي المعبر ظهورا في السكر مشبه وحركة والاطراف وهذا مما

تختلف بالاشخاص فان الصالح ربما يتأمله في مشبه والسكران قد لا يتأمله ويحس
 مستقيما ولو بين يدى النبيذ المحرم ذكره في التبيين واقرباءه بسبب الخواص
 من سائر الاشربة المحرمه نبيذ كان او غيره مودة خلافا لانه لو كان يشترط الاقرار
 مرتين او شهيد رجلان انما قاله رجلا له لم يقبل شهادته النساء وعلم شربه طوعا
 الى لاكره ولا مضطرا شربه الى هوانه الهداية يحدها جبا قاله قاضي خان في شرحه الجامع
 الصغير لا يحرقه ذهاب السكر وان اقرب او شهيدا عليه بعد زوال الدوخة لم يقبل مهيئا
 للبعد اعتمدوا على ما فهمه من قولهم وان زالت لبعده المسافة او بقيت اياها او وجد
 ركبها منه اعلم شربه الخمر باحد من ديني بالاقرار وشهادة او رجوع عن اقراره شربه
 الخمر والسكر او اقر سكران الا لا يحرقه من الصورة اعلم انه لا يحرقه عند حاله اقر
 بعد ذهاب راعيته وعند محمد كحل ان غير شربه في الاقرار فيؤخر ما يقره كانه سائر
 الحدود ولهما اهله شربه الخمر بالاقرار ثبت باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأه عمر وابن
 مسعود وقد شرط قيام الراية في اقامة حد الشرب بالاقرار ذكره في الذخيرة وكذلك
 اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ركبها لم يحرقه عند حاله ولا يحرقه قاضي خان في شرحه
 الجامع الصغير اجماعا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا في حد
 التقادم فيها فعند جماعة فيها انقطاع الراية وعند محمد الشركاني سائر الحدود والممنوع
 من الهداية ان محمد اخذ فيه بالتقليد وهو اخذ بالانزاع وهو قول ابن مسعود ومنه فان
 وجد في الراية الخمر فاجلدوه وفيه انهم صرحوا في موضع بان القيلس لا يدخل في التقدير
 خصوصيا فيما يتعلق بالحدود الى حقه السقوط بالشبهة ولو اردوا ان يكون عرسه الا لا
 يعتبر ارتداد اعدم القصد والاحتقاد وهو شرط فيه وعندنا في بعض ارباب كندر
 ذكره في الذخيرة ونزع ثوبه ورفق جلده كانه الزنا فيتعلق بالواضع الى كسنتين في حد الزنا

حد

باب حد القذف هو اللغو عبا رخصة الرمي مطلقا وفي الشرع الرمي

الرمي بالزنا من قذف محصناته من الكلفا سمي عفيفا عن الزنا وماه معناه
 اشار اليه في البسوط حيث قال واذا تزوج امرأة بغير شهود او في عدة من زونه او في
 او تزوجها وسما مجبوتة ووطئها سقط به احصانه لانه العقد الفاسد غير موجب للحكم ولو كان
 في غير الحكم في معنى الزنا بغيره لوقاه لمراته با زنا في فعله الحد بالاتفاق ولو قال له رجل
 يا زانية فلا حد عليك عند حالنا وفي القيلس عليه الحد وبه اخذ محمد كذا في البسوط
 فادركه اطلاقه انما ينطبق على قوله او برأت في الجبل لان معناه زينبت في الجبل
 قائم كما جاء في نافيها جاء مهورا ايضا فلو قال لعينه زنا في الجبل وقال لعينه صعود
 الجبل خرجت منها وقال محمد لا يحرقه المهور من المصود حقيقة وذكر الجبل بقره
 مراد او لهما ان يستعمل في القاضية مهورا ايضا لان من العرب من يهر الخيل كما
 يلحق المهور وحالة الغضب والسباب تعين القاضية مراد او ذكر الجبل انما يعين
 المصود مراد اذا كان مهورا بل على ان اذ هو المستعمل فيه اولست لا يكل اولست
 بابين فلان هو ابو له من محصنة لا بد من هذا القيد لانه المقدوف بالزنا في الصور
 المذكورين الاتم والمعتبر احصاء المقدوف لا احصاء من يطلب الحد صرته بذلك في
 البسوط في غضب يتعلق بالصور الثالث قاله في النسب في غير الغضب كقول المعاتبة
 او بيا ابن الزانية لمن امة مبيته محضته حدنا بينا سوطا ان طلب الى الحد وسما في بيانه
 من له الطلب لا يثبت بابين فلان هو جده وينسبته اليه او الى عمه او خاله او ربه الى
 زونه امة قاله جابر مجازا فلو نفا ابوتة لا تحرقه كذا النسب اليه وكذا العم والخال و
 الدواب يستحق ابا مجازا وقوله يا ابن عم السماء ويا نبط العرب اذا لا يراد بهما في النسب
 بل التبيين فيما يوصف به وفيه نظر لان حالة الغضب تاتي عن قصد التشبيه فيما يوصف
 به في الاول كما تاتى عن القصد الى معنى المصود في زناه في الجبل والطلب بقذف
 الميت للوالد وولد له والولد وولد له يستعمل مهورا ولد البنت وفيه خلاف محمد في غير

ظاهر الرواية وقال زفر مع وجود الولد ليس لولد الولد ذلك وذكره في الحقايق ولو
 حروما خلا لثالث في مطلقا بنا، عا ان القذف يورث عنه وعندنا لا يثبت لها
 يلحق به العار ولو زفر فيها اذا كان المحرم عبدا او كافرا ولا يطالب احد سبته و اياه
 بقذف اسم وليس فيه ارث هذا تنصيص بما فهم من قوله ولو حروما وعفو واعتنا
 وعندنا في تحريمه في الارث وكفه وهذا بنا، عا ان ما زهد القذف من حق العبد
 يغلب عنه عا حقه اسبقه تقديرا حتى من الحاجة وعندنا العكس لانه حق العبد
 وهو دفع العار راجح الى حق الله تعالى ايضا بنا، عا ان النسبة الى الزنا انما يكون سببا
 للعار لانه الله تعالى حرمة اذا لا يخفى ما هذا المبنى من الخلط بين لالة ما للعبد من الحق يتولاه
 مولاه فيصير حق العبد مراعاه ولا كذلك عكسه لانه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوقه
 الشرع الانبائية وان قاله يازا في فرق يسئل انت حدالم يفعل بلا بهائنا اذا الحاجة
 الى زيادة لا ولو قاله المحرم وهو اصل للشهادة انما قاله هذا لانه اذا لم يكن اهل لها
 لا يكون موجب قذفه لعلنا بل حد افتقد فروت به حد ولا لعلنا لانها قاذفان وقذف
 يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد وفي البراية بالحد بطلان اللعان لما عرفت ان الحدود
 في القذف ليس باهل له ولا بطلان عكسه اصلا فيحتمل للحد اذا اللعان في محله الحد
 وبزينة بل الى اذا ردت بقولها زينة بكن بهر اية لاحد ولا لعلنا لانها صدقة
 فسقط اللعان بتصديقها ولم يفرقا ذمة لان فعل المرأة بزوجه لا يكون زنا كذا في الميسر
 ولا عا ان اقرب ولد فنفي لان النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يبرق ذمة فيجب اللعان
 وحدان عكس لانه الذم بانفسه فيجب الحد والولد فيهما ان يثبت النسب في الصور تبرا
 لا قراره سابقا ولا حقا ولا شي ليس بابني ولا بابنك لانه انكر المولادة اصلا ولا حد
 بقذف من لها ولد ولا اب له الى لعلنا اسرورف لانه اماره الزنا فلا يوجد العفة انه وجد
 في الاول اماره الزنا وهي ولادة الولد الذي لا اب له دوه الكس ولا بقذف من وطى حراما

عنا الزنا واللعان فلو انما قاله لولد الزنا لكان الحد
 بقذف من لا اب له ولا ولد له

حراما لعينه كوطى في غير ملك من كل وجه او من وجه كانت مشتركة او وطى مملوكة حرمت
 ابدا منه الى ما اخته رضاعا ولا بقذف من زنته كزناه ومكاتب مات عنها وفاء لان
 الحد انما يجب بقذف الحر وحرية هذا المكاتب اختلاف الصحابة وقد قذف من وطى
 حراما لعينه كوطى عكره حايضا ووطى مملوكة حرمت موقفة كامة بحسنة او مكاتبته
 حرمة الاولى موقفة الى زمانه اسلامها او كونها كاتبة والثانية الى زمان العجز وعند زفر
 وطى المكاتبه بسقط الاحصان وهو رواية عن ابى يوسف كجوسي نكح امه فاسلم سزاخذ
 خلافا لهما ومنه الخلاف على النكاح الحرام حكم الصحة فيما بينهم او لا ومنهم من بالرفع
 عطف على الفير المستتر فزفر مسلم لم يقل سزاخذم الحاجة الى ذكره فان المسامحة
 واهلها عام محب المقوم لمسلم دخل دار الحرب باسان كمن خضع مهننا نحرني دخل دار
 الاسلام باسان بقرينة ذكره في مقابلة مسلم وكفى حد نجانيات الحد جنسها فاه اختلت
 لا وقا لثالث في ان اختلت المقدوف او المقدوف به لا يتداخل ولا يتداخل لان المطلب
 فيه حق العبد عنده وعندنا لما كان حق الله تعالى غالبا يتداخل اذ المقصود الانزجار
 اما اذا اختلت الجنات فالمقصود من جنس غير المقصود من آخر **مسألة**
 في التعزير هو تاديب دون الحد اصله التطهير قاله الامام الحنفى في آخر باب اما ان
 من كتاب السير الكبير لا يقام على الذمى والمسامحة ما كان محققا حق الله تعالى ولكن يوجه
 عقوبة على ما مضى ونجس في السجن عا قرر ما يرد الامام ولم يقل بعز لا في لفظ
 التعزير ما ينبغي عن معنى التطهير والتعظيم قاله الله تعالى وتقرروه ونوقروه والكارف
 ليس من اهل الزمانعة وتكون سوطا لانه ينبغي ان لا يبلغ الحد واقله اربعون
 وي حد العبد في القذف والشرب هذا حدما وعندنا ان يكون يبلغ به فسه وسبعين
 سوطا وفي رواية عنه وهو قفر زفر يبلغ به تسعة وسبعين سوطا وفي الزخيرة قال
 ابو يوسف التعزير عا قدر عظم الجرم وما يركه الحاكم في احتماله المقروب فيما بينه وبين اقل

من ثمانية وفي الاماكن لو ان قاضيا رأى تعزير ما فقد اخذ بالانزاع فربما اكثر
من ذلك فهو بالجوار وقله ثلث وذكرنا ان ادناه على ما يراه الامام بقدر يعزير
ما يعلم ان يعزير منه لانه يختلف باختلاف الناس من الهداية ومن جسد من ضرب وضرب
استدلنا بوجه التحفيف فيه من حيث العدو فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدى
الى فوت المقصود ولهذا لم يخفف من حيث التفرقة على الاعضاء ثم لزمنا لانه ثابت
بالكتاب وعد الشرب ثبت باجماع الصحابة وما وهم انه ثابت بالقباس فقد وهم
لما قرروا الاصول ان القياس لا يجوز في الحدود ثم لم يثبت لانه سببه متيقن ثم لا يقدف
لان سببه محتمل لا محقق كونه صادقا وعزير بقدر مملوك او كافر بغيره او مسلم المسلم
اذا شتم الذي يعزير ذكره في تار طائفة وانما خفض المسلم هنا بالذكر لانه قوله
يما قاله يا كافرا يا ضيبت يا سارق يا فاجر يا خائن يا لوطي قاله في المسوط
واذا قاله يا لوطي لا حد عليه بالاتفاق لانه نسبة الى نبي مما انبى الله نبيه فلا يكون
هذا اللفظ رخصة القذف فاما اذا افهم بنسبة الى ذلك الفعل فعندنا ان جميع يعزير
ولا يجد لانه نسب الفضل لا يلزم الحد بذكر الفضل عنده وعندنا يلزم حد القذف لانه
نسبه الى فضله يستوجب بمباشرة الحد عندهما يا زنديق هو معرب زنده وزند
اسم كتاب المجوس كذا في الحرب يا لص يا ديوث هو الذي لا حجة له ذكره الجوهري يا وطي
هو الذي يركب امراته او محرمه رجلا فيدعه خالبا يا تاسر رب الخ ويا اكل الربا ابن
العقبة لا يقال العقبة في العرف الخ من الزانية لان الزانية قد تفصل سرا وتأنف منه
والعقبة من مجازهم بالاجرة لانا نقول لذكر الخ لم يجب الحد بذكر اللفظ فان الزنا بالاجرة
يسقط الحد عنده خلافا لهما يا ابن الفاجرة فان الفجور يكون بكل معصية انت ما وى
المصوص انت ما وى الزواني يا من يلعب بالصبية يا حرام زاد معناه للتولد
من الوطى الحرام وهو اعلم من الزنا لا يقال في العرف لا يراد به كل يراد ولد الزنا لانا

110
لانا نقول كثيرا براد به الجزا الخ فلهم هذا لا يجب الحد لا بما حار يا خنزير يا كلب
يا نبي يا قرد يا حجام يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجر المواجر يستعمل فيمن يوجر امه لزنائه
لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤخذ بالزنا يا بغا هذا اللفظ من شتم العوام يتفوهون
به ولا يعرفون ما يقولون يا ناكس يا مسخرة يا محكم بوزن الصفة من يفخى عليه الناس
وبوزن الهمزة من يفخى على الناس وكذا السخرة ونحوه والضابط في هذا ان نسبة
الى فعل اختياره محرم في الشرع وبعد عار اذا العرف يجب التعزير والالاخرة باللعيد
الاول النسبة الى الامور الخفية فلا يعزير يا حمار ونحوه فاه معناه الحقيقي غير مراد به معناه
المجازي كالبلبد وهو امر خلق وباللعيد انما النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزير يا حجام
ونحوه مما يعتد عار اذا العرف ولا يحرم في الشرع وباللعيد الثالث النسبة الى ما لا يعتد عارا
في العرف فلا يعزير يا لا يجب الحد ونحوه مما يحرم في الشرع وحكي الهندواني انه يعزير زنا
في مثل قوله يا كلب يا خنزير لانه براد به الشتم عرفنا وقال شمس الائمة الخسني الامم عنده
انه لا يعزير وقيل ان كان المنسوب من الاشرف كالنساء والعلوية يعزير لانه يعتد به في حق
ويلحقه الوشنة بذلك وان كان من العامة لا يعزير وقاله في التبيين وهذا حسن ما قيل فيه ومن
هذا وعزير قاتل مبرورمه وقاله في نجب الدين في بيت المال ولو عزير زونا وعزير
كتاب السرقة من لفتة اخذ الشيء من الغير على الخفية بحيلة وفي الشبهة
زيدت عليه اوصاف اخر نقت عليها كذا في الحقايق زكناها الاخذ على سبيل الاستخفاء وكذا
في البداية انما قال على سبيل الاستخفاء دون خفية لان الاخذ خفية لا يوجد فيها اذا
نقب الجدار ليلوا واخذ المتاع كسيرة فان لم ياخذ خفية لم يسكن مسكن من يقصد الاخذ
خفية ويحلها ما له مملوك كسيرة في كتاب البيوع ان بين المال والمثل عموما وخصوصا من وجه
وعلمنا ان مملوكك متعقوب قاله في البداية ومنها ان من الشرايط الراجعة الى المسروق
ان يكون متعقوبا مطلقا فلا يقطع في سرقة الخ من مسلم كان السارق او ذميا لانه لا

قيمة الخمر في حق المسلم وكذا الذي اذا سرق من ذى خمر او خمر سرق لا يقطع لانه لو كان
متقوما عندهم فليس بمقتوم عندنا فلم يكن متقوما على الاطلاق بحر بل يشبهه بجلال كبيت
او مندوق او بفاظ كجاس في طريق او مسجد عند ما له قال في البرايج ومنه ان يكون محرزا
مطلقا خاليا عن شبهة العدم مقصودا بالحرز وهو شرطها كونه خارجا عن محتاجا اليه
ونصابها قدر عشرة دراهم مفروبة النصاب عندنا عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته عشرة
دراهم وعندنا ثمانية دراهم ربع دينار وهو درهما ونصف وفي رواية ثلث دراهم
وهو قول مالك كذا في الحقايق وحكمه القطع فان سرق مكنت حرا وعبد قدر النصاب واقربا
مرة هذا عندنا وعندنا يكون لا يقطع الا اذا اقر مرتين ويروي عنه انه اذا جلس بمجلسين مختلفين
لا انه حد يحد حقاسم كذا في الزنا فلا يدينه من اقرار بما حتى يقوم كل اقرار مقام شاهد واحد
كانه حد الزنا ولهما ان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في الاقرار على نفسه
وانما عدل عنه في حد الزنا بالنص على خلاف العيول فلا يقياس عليه وذكر بشر رجوعه الى
القولين او شهد رجلا له وسألهما الامام ما هي لانه ربما يتوهم انه لا احية لا الى الاستخفاء
لما في السرقة وكيف يعلم انه اخرها او تاول من هو خادمه ونحوه يعلم انها متقادمة ام لا
وايضا يعلم انها متقادمة في دار الاسلام او في دار الحرب ولم يعلم انه كان نصابا ام لا
وعن سرق يعلم انه ذورحم محرمان او بينا في قطع وان شارك في جرمها واهاب طلاله
واحد منهم قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم اى واحد من المباشرة لبعضهم فقط وفيه
خلاف لفرق قطع بالسنة والقناة والانبوس والعنديل والقصير والحفر اربعمائة
الزمر والباقي والزرير جد والانا والباب المتخذ من خشب وانما عتده هذه الاشياء
لانها من جنس الخشب المباهج في الاصل فيتوهم انه لا قطع فيها ثم انه المراد بالباب
جزء المركب وانما اطلقه اعطاء على كميته في حكم المركب على خلاف هذه الهداية انما يجب
القطع في غير المركبات اذ كان خفيفا لا يشغل على الواحد عليه لا يتأثر بوجدها في دارنا

114
في دار الخشب وخشيش وقصب وسمل ومبيد الصيد هو الحيوان الممنوع المتوضعا بصل
الطرفة اما بقوايمه او بجناحه فالسمل ليس منه وزرنيخ ومعزة هو الطين الاحمر وزرنيخ
ولا يفسد سريعا للطين والحج وفاقية رطبة ونمر على شجر عطف على ما يفسد لا على لبن
لان المراد منه ما يعم مثل الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا ويبلغ وقاله الثاني يقطع
في كل شيء الا الماء والزب والطين والبرقي وسور رواية عن ابي يوسف كذا في البيهقي
ولنا قول عايشه كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله في الشيء الثابت اى الحيز وقوله
لا قطع في الطير وقوله لا قطع في ثمره ولا في شجر وزرع لم يخصص لعدم الحرز ولا في اشربة
مطربة والآت له وهو صليب من ذهب او فضة وشطرنج وزر لان من اخذها يتأول
الا زينة او الكسر وباب مركب سواها باب مسجد وغيره لانه حرز لا يحز خلافا لثالث في
وصف لا يتأول الزنا او النظر فيه خلافا لثالث في وصفي حرز لانه ليس بماله ولو حلقين
لان الحلية تبع وعملها لو كانت يقطع اذا بلغت الحلية نصابا وعبد لانه غصب او
خداء ودفع لانه المعصوم وما فيه وذلك ليس بماله الا الصغير الا اذا كان يعتبر عن
نفسه لاه والكبير سواء في اعتبار به وقاله ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يقطع
ولا يتكلم ودفع لانه لان ما فيه لا يفسد بالاختلاف في المعصوم هو الكواختر ولا في
كلب وفهد وحيانة وخنس ورنب ونبت خلافا لابي يوسف والثالث في الاخير ومغرم
وما عاتقه كانه بيت المال وما له فيه شركه ومثل حقه حالا او مؤجلا اى كانه له على
آخر دراهم مثلا سواء كانت حاله او مؤجلة فسرق مثلها ولو لم يزد لانه بقدر حقه
بغير شريك وما قطع فيه وهو كماله لا قطع بسرقه من قطع فيها ثم وصلت الى
مالكها ومن لم يتغير عن حالها والقبيل ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف وهو قول
الثاني في لقوله ثم قاله عاودا قطعه من غير فصل ولنا ان القطع اوجب سقوط عصمة
المحل على ما يعرف من بعده ان شاء الله وبرر الى مالك ان عاود حقيقة العصمة بقيت

شعبة السقوط نظر الى الناحية والمكان وقيام الموجب وهو القطع فيه واما الجواب عن
 فنقول قد طعن فيه المصنف والكره في صحة محموله على السبيل بدليل انه
 قال في المرة الخامسة فان عاد فاقبلوه واما الجواب بان المعنى ان عاد الى السرة
 لا الى السرة ولا بشي لان العود الى السرة متحقق في كل النزاع وان تغيرت
 ولا اى سرة فاما ذلك ثم محرم من سوا كانت القوابة قرابة ولا دوا غير الشبهة
 في الحزب ولا في خلافه كما خلاف ما لا اى ما لا ذى ثم محرم من بيت جبرائيل
 بيت الاجنبى لوجود الحزب بلا شبهة وما لم يرضع المرضع الا ان كان
 وان لم يتاثر الارضاء في حال وصنها والمرضعة التي في حال الارضاء ملقة
 ثديها المصبي كذا في الكشاف فن قال ههنا مرضعت لم يصب سوا اسرق من بيتها
 او بيت غيره خلافا لا يثبت في رواية عنه لانه يدخل عليها من غير استئذان وحسنة
 بخلاف الاحت من الرضا لا لعدم هذا المعنى فيها وجه الظاهر انه لا قرابة والحريمة
 بدونه لا محرم كما اذا ثبت بالزنا والتبعية عن شهوة ولا من زوجه وعريس
 ولو من حوزة فاقبله انما قاله هذا تنقيصا للرد على الشافعي فان خلافه فيه ولا من
 سيده او عرس او زوجه سيده ولا من مكانه ومضيفه وبيت اذن في دخول
 يدخل فيه الحمام فلا حاجة الى ذكره وعدم القطع فيه لا خلا لالحزب الا اذا سرق منه
 بل لا يثبت لحرز الاموال والاذن يختص بالنهار واعلم ان الحزب بالفاظ لا اعتبار
 له عند وجود الحزب بالمكان فان اسرق في الحمام شئ ولو حافظ فلا قطع لان الحمام
 حوزة بانه اختل بالاذن بالدخول فلا اعتبار بالحفاظ فيه بخلاف الحافظ في المسجد
 فان المسجد ليس حوزة فاجز الحافظ او سرق شيئا ولم يخرج من الدار او ثقب بيتا
 فادخل فيه فاخذ شيئا وعن ابي يوسف انه يقطع كما اذا ادخل فيه في صندوق
 المصير في واخره القطر بيقولنا ان بيت الحزب بشرط فيه اى له وهو في الدخول

في الدخول وقد امكن الاعتبار والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لان المكان فيه اذا كان
 اليد دون الدخول او دخل عطف على فادخل وتناول اى اخذ شيئا وتناول من هو خارج
 وعن ابي يوسف ان الدخول يد وتناولها الخارجية فالقطع على الدخول وان ادخل الخازن
 يد فقتل ولها من يد الدخول فليهما القطع او طر مضرورة ولم يقل مرة لان الظاهر منه ان
 يكون هناك وعاء آخر غير الكم وذلك غير لازم وعجالة الذخيرة وهي هذه كان ذلك دراهم
 مضرورة يوافق ما ذكره فارجع من كميته فان ادخل يد الكم فمطر قطع وذلك ان كل حوز
 يمكن الدخول فيه فتمسك بدخوله وما لا يبا دخال اليد فيه والاخذ منه والكم ههنا حوز للدرهم
 فنى ادخل يد فيه واخذ فقد تمسك الحزب فوجب القطع والا فلا واما اذ حقه الرباط فبالعلم
 لانه اذا اكل الرباط من داخل بقيت الدراهم خارجة فحصل الاخذ من غير حوز وان حقه
 من خارج بقيت الدراهم داخل الكم فحصل الاخذ من الحزب فيجب القطع وعن ابي يوسف انه
 يقطع في الاحوال كلها لانه حوز بالكم او بصاحبه قلنا الحزب هو الكم لانه يعتمد هو انما قصده
 قطع المسافة والاستراحة فاشبه الجوالق او سرة جلال من قطار او حمالا لان القابض والسائق
 والراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ وقطع اى سارق الجمل او الحمار
 ان كان حافظا ولو تايما عليه لم يقل ان يحفظه بل لان الشرط ان يكون هناك حافظا ولا
 يلزم ان يكون ربه او شيئا الحمل واخذ منه شيئا لان الجوالق في مثل هذا حوزا وادخل
 يد في صندوقه او كعبه او حقيبته او اخرها من مقصورة دار فيها متاعا حراما شيئا لان
 كل مقصورة باعتبار رسالتها حوزة خاصة او سرق ربة مقصورة مما اقرى منها ما ذكر
 والى شيئا من حوزة الطريق ثم اخذه وقال زفر لا قطع فيه لان الاقارب غير موجب للقطع
 كما لا يخفى ولم ياخذوا لهم ان الرى حيلة يعتاده السارق ولم يتعرف عليه بمرتبعة
 فاجز الكل فعلا واحدا واذا اخذه ولم ياخذ له فهو مفتوح لا سارقا وعندنا ان في قطع
 سواء اخذه او زك في الطريق او حمله على حماره او اخذه لانه سارقا يفتان اليه

بسوق ولها بعض السابقة ان تلفت الدابة ولو لم يبق منه شيء بخلافه لا يقطع و
في قوله فاذ استار اليه يقطع بين السارق من زنده ونحوه ثم رجل اليسرى ان
عادوا عاد ثانيا لا وعند الثالث يقطع في الثالث بين اليسرى والراجل اليمنى
لقوله ثم من سرق فاقطعوه فانه عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فانه عاد فاقطعوه
ولنا الاجماع ذكره صاحب الهداية وقد مر الجواب عن الحديث ولو كان صحيحا غير مؤيد
لما انعقد الاجماع على خلافه ويسجد حتى يتوب هذا استحسان ويعتبر ايضا ذكره بعض
المشايخ وان كان بين اليسرى او اليماني او اصبعها سوى الايام لانه لو قطعت اليمنى
وقوة البطش فابتدأ اليسرى يلزم نفوذه من المنفعة وهو في الحقيقة اهلاؤه او
رجله اليمنى مقطوعة او شلاء لانه اذا لم يكن للاثان يد ورجل من طرف واحد فهو لا
يقدر على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه يضع العصا تحت ابطه او رده
الى ماله وان لم يسرق منه او الى المروقة وان لم يكن ماله قبل الخصومة وعن ابن كوف
انه يقطع اعتبارا بما اذا رده بعد الخصومة وبم الظاهر ان الخصومة شرط لظهور
السرقه لان البينة انما جعلت حجة في ضرورة قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة
او ملكه انما قاله ملكه ليعلم ان المراد البينة مع القبض بهن او بيع او نقصت قيمته الى
من حيث السور لا من جهة تغير العين ذكره في الدرر من النصاب قبل القطع قاله زفر
والث في يقطع فيها او سرق فادى ملكه فيه او احد السارقين وان لم يبرهن فيه
خلاف للشافعي او لم يطالب من له حق الطلب لان الخصومة شرط لظهور السرقه
او غاب قبل الاستيفاء لانه من الغنى في باب الحدود وان اقر بهما فيه خلاف للشافعي
فلا يمنع للصورة المذكورة كلها وان سرق وغاب احد صاحبها فشهدا سرقتهما قطع الآخر
وقطع الخصومة في يرضاه فله كودع وغاصب وصاحب ربا او باع دينارا بدينار ربا
وقبضهما فسرقا من يده وقال زفر والشافعي لا يقطع الا لخصومة المالك وسبقه واستاجر

118
وستاجر ومضارب وسبقه وقا بعض على سبب السرقه وحريتها ووصي
وولي ومولى الوقت والخصومة المالك من سرق منهم اعلم ان الدعوى شرط لظهور
السرقه ويقطع اليد وان كان من حقوق السرقه لانه لا شك ان المروقة منه اعرف
بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السرقه المعترف بها ان يكون ملكا لرافع بطريق
الارث او ملكا لزيد ثم عزم وهو غير عالم به ففي تركه المروقة منه الدعوى وكذا في
غيبته مظنة بعدم وجوب القطع قبل اما غيبته المزنية وان كان فيها توثيقها لو كانت
حاضرة ادعت امرا يقطع الحد فلا اعتبار فيه لانها راضية بالزنا فيكون حتمية في دعوى
ما يقطع الحد ويرد عليه ان يشك بسقوط الحد عند وجوبها الخارج لقيام التهمة في
ايضا ثم ان قوله لانها راضية بحمل نظر لامن سرق عطف على الغير المستمكن في قوله ووطئ
من سارق قطع لسقوط عصمته وقطع عبدا قربة وترد الى المروقة ان كان قايما
الى ماله فبذلك المسئلة على وجوه لانه لا يلزم ان يكون العبد مازونا او مجورا او مالا قائما
في يده او ملكه والمولى مصدق او مكذب فانه مازونا يبيع اقراره في حق القطع والماله
قائم في يده او ملكه والمولى مصدق او مكذب فان كان مازونا يبيع اقراره في حق القطع
والماله فيقطع يده ويرد الماله على المروقة منه ان كان قايما وان كان له لاضمانه عليه
صدقة مولاه او كذبه وان كان مجورا والماله له ان يقطع ولم يضمن كذب مولاه او صدقة
واهله قايما وصدقة مولاه يقطع عندهم ويرد الماله على المروقة منه وان كذبه وقاله
الماله مالى قال ابو حنيفة يقطع يده والماله للمروقة منه وقال ابو يوسف والشافعي
يقطع يده والماله للمولى وقال محمد لا يقطع والماله للمولى وبعض العبد بعد العتق
وقاله زفر لا يبيع اقراره في حق القطع مازونا كان او مجورا ويبيع اقراره بالماله
ان كان مازونا وان كان مجورا لا يبيع اقراره بالماله ايضا وما قطع به ان يقر رد ولا
لا يضمن وان تلف به رواتبه ابن يوسف عن ابن حنيفة وهو المشهور وفي رواية

الحق عنه بغير الحق انه يجب الضمان في الاستهلاك وقال ان في بعض من لانها
حقا وقد اختلفت سببا فلا يتبعان فالقطع حق الشرع وبسبب ترك الانتباه عما
نفي عنه والضمان حق العبد وبسبب اخذ المال فصار كاستهلاك مبيد مملوك في الحرم
ولما قوله هم لا عزم على السارق بعدما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان بناء على القطع
لان يتكلم اداء الضمان مستندا الى وقت اخذ قتيلا انه قد ورد على ملكه فثبت القطع
وما يؤدى الى انتقاله فهو المشتق واما ما قيل ان حال السرقة صار المال معصوما
حقا للشرع فلم يبق معصوما كحق العبد فلا يجب الضمان في شكله بوجوب الضمان في
استهلاك مبيد مملوك في الحرم ولا يضمن شيئا من سرقة مرات فقطع لجلها او بعضها هذا
عنه وقال يضمن كلها الا التي قطع لها واختلف فيما اذا حفر ادم وادى السرقة
واما اذا حفرها جميعا وقطعت يده فخصومتهم لا يضمن شيئا بالاتفاق ولا يقطع يده
ما لم يقطع يمينه بسرقة ولو عمدا وقال لا شيء عليه في الخطا ويضمن في العمدا وقال زفر
يضمن فيها وهو القياس وقطع من شئ ما سرقة في الدار ثم اخرجها وعما ان يوسف
انه لا يقطع لانه يضمن الملك وهو الخرافة الحسن فانه يوجب القيمة كلها فتملك المعنوية
ولها ان اخذ وقب سببا للضمان لا للملك واما الملك فثبت ضرورة اداء الضمان كليا
بجحد البدل ان ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة لانه سرقة سنة فخره لا
السرقة تحت على اللحم ولا قطع فيه ومن جعل السرقة دراهم او دنانير قطع ان ساوه
النصيب وقت اخذ وانما يذكر هذا القيد لا مزور عنه ووردت هذا عنه وقال
لا يجب رد ما لا يرد منه مستقيمة عند ما خلا لا وان امر فقطع فلا رد لان الصبيغ
قائم بصورة ومضى وحق المالك في التوب قائم بصورة لا مضى وحق المالك في التوب قائم
صورة لا مضى ولا ضمان لانه لا يحاسب النطق وقال محمد بن زهري ما زاد الصبيغ
فيه 1000 سدره هذا عند ان ضيقه لاه السواد نقصان عنه وكذا عند محمد بن الحنفية

120
ما لم يبيت المال معه لنواب المسلمين وهذا من جملتها وان حصر وادى الكفار
وعو الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية هذا في حق من يقبل منه الجزية وسيا في بيان
انه من هم فان قبلوا فلهم ما لنا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانصاف وكون
عقد كتاب السير لبيان هذا النوع من الاحكام كفي قريته له ولا يقاتل من لم يبلغه الدعوة
فثبت الى الدعوة الجديدة لمن بلغته فان ابوا الى عماد وعو اليه حوربوا بخنيفة
وتحريق وتغريق ورحى ولو تترسوا بمسلم يمينهم لا يمينهم وقطع شجر وافساد زرع
بلا غدر وعقله ولا مثل القدر الجبانة ونقض العهد لا مطلقا اذ لم يكن بطريق التبت
لان نقضه بذلك الطريق مشروع مسنون والجدعة الى اشهر الى جوارها في قوله 6
الحرب جذعة ما لا يضمن النقص فلا اخصاص لجوارها زمانه قيام الحرب والمثلة
اسم من مثله به كالحبب معناه جعله كالا وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وتسويد
الوجه ومثله الفريسي سخت بقوله 6 لا تغفلوا ولا تغدروا ولا تمنعوا اقاؤه الاختيار
والمثلة المنهية بعد النظر بهم ولا باس بها قبله لانه يبلغ في كسبهم واخرهم وقتل غير
مكلف وشيخ فان قاله في الذخيرة وهذا الجواب في الشيخ الكبير الثاني الذي لا يقدّر على
القتال ولا على الصبار ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الرأي والتدبير واما
اذا كان يقدّر على ذلك يقتل لانه يقتال محارب وبصاحبه محرض على القتال وبالا حيا
يكسر المحارب واعى ومقتدر خلا فالت في الشيخ والاعى والمقتدر وامرأة الاممكة
ذكر في المأذون الصبي ايضا يقتل لانه يقتل محارب اذا كان ملكا او مقالا منهم او
معينا بالماله او المراه والاحتيال واجب كقرباء اه لا يقتل الابن اباه الكافر
ابتداء وانما قاله ابتداء لانه اذا قصد الاب قتله بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله يجوز
له قتله فيقتله بالنصب اي لا يقتل غير ابنه فالنصب المصنوع ينتصب بان مقدرة
بعد القاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعدا بعد عدة اشياء من التي يثبت ان يصير

اباؤنا عن قتل ابيه على وجه يقضي السببية لقتل غيره اياه بان يشك في بليته
 الا ان نبي آخر فيقتله اسير الى هراة عبارة الهداية القائلة قال ادر كره امتنع عليه
 حتى يقتله غيره حيث قال عليه وواعنه واخر الاصحح وامرأة الا في جيش بوس
 عليه وصوحو الا جزا لو منهم حال ان لنا حاجة ونذكر ان هو انفع فتقولوا لفظ
 كان حاضرة مواضع الثلثة والنفذ القاء الخبث اليهم بنقض العهد وقبل تبيخاى قولوا
 قبل نذر لو قالوا لم يقتلوا بعدا لعدم الحاجة اليه فان خبا نتم لا يتحقق بدونه
 وصعق المرتد يعني القادر على الحاربة المحتج عن الاخذ على ما دل عليه عبارة
 المصاحفة بلامه لا لانه يكون جزية لانه بعد النزول باسحتهم يكون غنيمة بل
 لانه اخذ المال منهم نوعا تقرير لهم على الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ
 لانه ما لم يعصم ولا يبيع سلا و خيل و حد يرضم ولو بعد صلح اي لا يخل
 ذلك لانه مكروه لانه لا ينبغي ان يفصل ذلك لانه غير مستحب في فهم من الهداية وصرح
 اما حر و حره فان كان لا شر انذروا قرب اه الباشا لذلك الصلح والاعمال
 الذي وسلا دارهم اسير الكافة او تاروا امن اسلم ثم علم باجره ومجنونه وصبي
 وعبد الاما دونين وقال في الاختيار وعامة المشايخ على ان لا يبيع صبي مبيع
 ما ذوه لانه المصلحة الخيرة حقيقة لا يستره اليها الامن كزرة تجزئة وممارسة وذلك
 بعد البلوغ **ما** المختم وقسمته قسم الامام بين الجيشين ما وقع
عنوة او اقراهم عليه تجزئة وخر الا عطف على قوله قسم عطف على احد ما قول
 وقتل الاسارى ان لم يسلموا او استسلموا او تركهم احرار اذ منته لانه يكونوا
 اسير ذمة لنا هذا اذا لم يكونوا من مشركي العرب والمتردين وانما يعرفون لهذا
 البيان ههنا اعتمادا على ما ياتي في موضعهم ونفي منهم وفداؤهم الحق ان يطلقهم بجانا
 سواء كان الاطلاق بعد اسلامهم او قبل اسير الى ذمة التعليق الزه ذكر الهداية

في الهداية وقال ان في تجوز المقتل والغداء ان يطلقهم باخذمال او اسير في مقابلتهم
 قال في الهداية ولا يفاذي بالاسارى عنداء خفيف وقال لا يفاذي بهم اسارى المسلمين
 وهو قوله ان في اما المقادات بما لا ياخذ منهم لا يجوز المشهور من المذهب
 وفي السير الكبير ان لا باس اذا كان بالمسلمين حاجة يستدلا بالاسارى بدر وعرضا
 البيان من ظاهره عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل ومنع الحرب او زارة او بعدا
 ثم انه علم ان في المقتل والغداء نفي روم الى دارهم بطريق الدلالة فلا حاجة الى ذكره
 ولذلك ترك وعرضا بانه شق نقلها واذنحت وحرقت وقال ان في تركي وقسمهم
 ثم خلا قال في الا ابداعا ان لم يكن للامام محولة يحمل عليها الغنائم فيرد ههنا
 ونيسم والرد وورد حكمه كحق تقيبه اه في المختم خلا قال في بعد انقضاء القتال
 لا سوقي لم يقاتل ولا من مات ثم لانه بالاحرار ملك لنا وعندنا في يستتار
 بزيمة الكفار يصير ملكا لنا من مات بعد ذلك يورث نصيبه عندنا ويورث عندنا
 قسطن من مات ههنا وصل لنا طعام وعلف وحطب وورث من شرط الحاجة
 في السير الصغير في لو كان بلا حاجة يكره ولم يشترطها في السير الكبير واخذ المص
 اما السلام والدواب فالحاجة شرط فيها بلا خلاف ولذلك قال وسلا ما به حاجة
 فلا تسمة لا بغير احرار ولا منها ولا يبيعها اه لا يجوز للغانين بيعها ذكره في المبسوط
 ونحوها ورد الفصل الى المختم ومن اسلم ثم احرز نفسه انما قاله احرز ولم يقل
 عصم لان من اسلم في دار الحرب ولم تخزنه الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند
 اه خفيف ويكون محررا من ذمة الهداية وطفل لانه صار مسلما يتبعوا وما لا
 او او دعه محررا مسلما كما اه او ذميا انما قاله حرز او دعه معصوما ليتناوله السلم
 ثم لا ولد كبير او عرس وحملها خلا قال في الاخير وعقار قال ان في مول
 لانه يرد فصار كالمعتقل ولنا ان العقار يداهله الدار وسلطانها اذ هو

من جملته دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة او عبدا مغانا وما له من حر في غضب
وما كان غضبا في يد سلم او ذي فهو في عند خلا فالحق والمحد اختلاف الروايتين
او ودية ويعبر وقت المجاوزة الى العبرة في استحقاق سهم الفارس للفرس
وقت الانفصال من دار الاسلام الى دار الحرب وهو المعنى من المجاوزة للرب
وهو الباب الواحد لغة وبالفارسية درواز اريد به مدخل دار الحرب وعند
التي في وقت القتال فمن دخل دارهم فارسا فنفق نفسه اي مات فشهد الواقعة
راجلا فله سهم فارس من هذا عنده وعند الفارس ثلثه اسهم وهو قوله
ان في وقت القتال فله سهم فارس فله سهم فارس سهم راجل وجواب ان في وقت القتال
ولا يسهم الا للفرس اه واحد فله سهم للفرس والابل وعند ان يكون سهم للفرس
ولا للملوك لم يقل لعبد لصم شمله الكتاب على ما افصحته قوله صاحب الهداية و
الكتاب بمنزلة العبد وصبي وامرأة وذي ورث لهم الرضخ اعطاء القليل والمراد
بهنا القليل من سهم الغنيمة ثم المملوك انما يرث له اذا قاتل والمرأة انما يرث لها اذا
كانت تدرك الطوى وتقوم على المرحن والذمي انما يرث له اذا قاتل او دل على الطريق
والخمس للكيين واليتيم وابن السبيل وقدم فقراء وذوي القربى عليهم ولا يشي الغنيمة
وذكرتها بعض الروايات الخمس للبركة وسهم النبي وم سقط بكونه كالصني وعند ان في سهم
على خمسة اسهم سهم الرسول وم وهو الخليفة وعندنا سقط هذا بكونه سهم كسفا
الصني فانه كان النبي وم ان يصطفي لنفسه شيئا من الغنيمة وسهم ذوي القربى لهم اي
لبنينا ثم وبني المطلب يستوفيه فيه فيقرم وغنيمة ويسم بينهم لذلك مثل حظ الانثيين
له قوله في ولز القربى من غير فضل بينا الفقيه والغني ولنا ان الخلفاء الاربعة المرسدين
ورضوان الله عليهم اجمعين فسعوه على ثلثه على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة وقال صاحب
المر عليه وسلم يا معشر بني ناسم ان الله قد كرمكم عن الناس واوساخهم وعقو صنم

وعقو صنم من النخس وهو النخس من الغنيمة والعوفنا انما ثبتت على علم الناس في حق
معي ثبتت في حق المعوفين وهم الفقراء والنبي وم اعطاهم النفقة الا ترى انه عطف فقال
انهم لم يزلوا معي هكذا في الجاهلية ونسبت بين اصابعه وبهذا تبين ان المراد بالنخس
قرب النفقة لا قرب القرابة فلم يبق بعد مودة ميثا اسر عليه ولم فلا يستحقون بعده الا
بالفقر من قوله الكرمي وقال الطيوي فقيرهم ايضا محروم وجه الاول وقبل هو الاصح ما
روى ان عمر اعطى الفقراء منهم والاجماع انعقد على سقوط حق الاغنياء اما فقراؤهم يظلون
في الاصناف الثلاثة ومن دخل دارهم فاغناهم من الامن لا منعة له ولا اذن لان النخس
انما يؤخذ من الغنيمة وهي ما يؤخذ من الكفر فله رقتا او هذا بالمنفعة وان لم يكن منعة لكن وجد
اذن الامام فله حكم المنفعة لانه بالاذن التزم نفقة بالامراء وفصار له منعة ولا امام ان
ينقل وقت القتال حنا فيقول من قتل قتيلا سماء قتيلا لقرب القتل فله سلب التنفيل
اعطاء شيئا زائدا على سهم الغنيمة والركب يرد على الزيادة او لدية وقطعة من الجص
جعلت لكم الربح مثلا بعد النخس اه بعد ما رفع النخس جعلت لكم ربح البائة او ثلثه او نحو ذلك
لا بعد الاحراز شيئا يبرر الاسلام اذ لم يكونا ملكا للغانين الامن النخس وسلب ما معه
من مركبه وما عليه السلب كل ما ثبتت به القاتل عليه مما هو عدة للقتال او زينة للقاتل
كتيابه وسلاحه وفرسه وكذا خاتمه وسواره ومنطقته في الصحيح كذا في الحقايق وهو للكل
ان لم ينفق خلافا لث في فان السلب عنده للقاتل اذ كان من اهل ان يسهم له الغنيمة
وقد قلنا مقبلا بين الصنفين على وجه المباشرة له قوله من قتل قتيلا فله سلبه ونحن نخل
على التنفيل لا على وضع الشرع لما قال عليه الصلوة والسلام كجيب بن ابي سلمة رضي
ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفس امارك
استنبلا الكفار اذا غلبوا على مالنا واحرزوه بدارهم او سلب بعضهم بعضا واخذوا
مالهم ملكوه بشرط الاحراز بالدار مخصوص بالسلطة الاولى على ما افصح عنه صاحب الهداية

والاسلام م

ولذلك قدما وقاله الثاني لا يمكن الكفار ما لنا بالاستيلاء والاحراز لان النهي عن الافعال
الحسية يوجب النهي لعينه واليدين لا يبعد حكم شرعا وهو الملك قلنا ان الاستيلاء على الاموال
ليس منهيلا لذاته بل بوسيلة العفة في المحل والعفة انما تثبت في حقنا في حق اهل الحرب
لاننا بالخطاب ولا بثبوت له في حقهم لانقطاع ولاية التبليغ والالزام فكان استيلاءهم
على المال واستيلاءهم على الصيد سواء ولو سلم ان العفة ثابتة في حق الجميع الا ان انتهت
بانتها كسيرا وهو الاحراز فانه باليد او بالدار وقد انتهى كلاما بما حرازه من دار الحرب
واذا انتهت العفة سقط النهي فلم يبق الاستيلاء محظورا فصح ان يكون سببا للملك بخلاف
احرازنا لان العفة عن الاسترقاق بالحري المتأخرة بالسلام ولم تنته بالاحراز الموجود منهم
وبغيره نذر اليهم فاخذوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا يرد للنجاة لآخرنا ومديرتنا وام ولدنا
ومكاتبنا وعبدنا فيها اى دار الحرب انما قاله سزالا لم لو اخذوه في دار الاسلام واخروه
بردار الحرب بكونه اجماعا ابقاوا ان اخذوه خلا فلهما في اخذوه لهما ان عمنه كانت حتى
المولى وقد زالت فصار مباحا وفتح في ايديهم وكر انه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا
لان سقوط اعتبار التحقيق يد المولى عليه بملكنا من الانتفاع وقد زالت يد المولى فظهرت
يده على نفسه وصار موصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك فلو ابقاوا بعتا في اخذها الكفار فزنا
منهم رجل اخذ العبد مجانا وغيره بالحق لانه لا يمكن ان يكون العبد الا بقره ويملكونه متاعنا
وقال ابو خذ العبد ايضا بالحق وملك بالقبلة حرمة وما هو ملكهم ومن وجوبنا
ماله في دار الفانيين او في يد غيرهم من مصارف الحق او في يد تاجر شرى منهم ولا
حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا عليهم لان الوجود ان في المذكورين لا يكون الا بعد
ذلك وانما ترك قيد الوجود بما ذكر اعتمدا على انها من قول اخذ بلا شيء ان
لم يسم اليه بين ارباب الحقوق وبالقيمة ان قسم وبالثمن اه شراهم تاجر به وبقية
العرض اه شراهم وبقية اه وبه له وان اسرع ببيعهم ثم كذا اه اسرنا ايضا

ايضا ببيع مرة اخرى فلهن في الاول اخذ من التا بتمتع ثم لسيده اخذ منه بالثمنين
وقبل اخذ الاول لا كيلا ببيع عن الذي اعطاه ولا بخط بارش عينه اى عين العبد
الما سور شيئا اه ان فقيت عينه في يد التاجر فاخذ ارشها لملك القديم ياخذ كل
الثنى اه شرا ولا بخط من الثمن شيئا بازا ما اخذ من الارش وعق عبد مسلم
شرا مسلمانا مناه وادخله دراهم مزاخذة وقال لا يعتق لان الازال كانت
مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقي في يد عبدا وله
ان يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبين الدارين مقام
العلمة وهو الاعتراف بخصه تخلصا له كما يقام معنى ثلث حيفن مقام التزويج فيما
اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب كعبد لهم سلم ثم فجاونا وظهرنا عليهم انما
قاله فجاونا ووه في ذل البنا ليعم ما اذا جاء عسكر المسلمين وهم في دار الحرب
بامان وكافر ادخل دار الاسلام بامان لا يتصرف في تاجرنا ثم لرحمهم وما لهم الا اذا
اخذ ملكهم ماله او جسده او غيره بطل ولم ينه عنه وما اخرج اى بطريق التورث ملكه
ملك حراما لانه ظفر ماله مباح وانما كان حراما للضرر فيصرف به وان اذانه حر في
ذنته وادنته ودينته اذ ذنته كذا في الحرب او اذ ان حربيا او غصب او
عن الاخر وجاهدنا لم يقض لاحد بشي لان لا ولاية لنا على المستامن اذ لا وجه له
اطلاقه بل لانه ما التزم حكم الاسلام فيما عني من افعال وانما قال التزم فيما يستقبل
في حق حكم بيا شره ودارنا وقال ابو بوبن يقضي بالدين على المسلم دون الغصب
لانه التزم احكام الاسلام حيث كان واجيب عنه بانه لا امتنع في حق المستامن
امتنع في حق المسلم ايضا تحقيقا للتسوية بينهما وكذا الوصل في ذل حربيا وجا
مستامين لما ذكرنا وان جاء مسلمين ففني بينهما بالدين لوقفة المدائنة
بتراضيها والتزامها الاحكام بالاسلام لا الغصب لانه الغاصب ملكه فاه

باب المستامن في دار الحرب

قتل مسلم مستامن مثله ثم عدا او خطا وودي من ماله وكفر بالخطا ووجه العمد
 لانها لا تجب للعد عندنا اما الكفارة والدية في الخطا لقوله ثم ومن قتل حيا متنا
 خطا فخر رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وانما تجب ذم ماله لان العاقلة لا قدرة لهم
 على الصيانة ثم يتبين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وانما تجب العمد
 ذم ماله لان العواقل لا يعقل العمد والقصاص قد يسقط للشبهة فلا بد من الدية في
 الخطا من ماله لان العصاة لا يتصل بالكرامة لا يتصل بالدفعة وارحم بالامانة وله
 الاكرام صار يتعالمهم بالغير فلا يجب بقتله دية كاملة وهو الحرق بخلاف المستامن فانه
 ليس بمشهور ورواية وجوب الكفارة ما قرأ من نقى الكتاب ولا يمكن حرقه من سنة
 وبقال ان القتل من سنة او ستمائة لا امام اه بوقت ذك ما دونه السنة كالشهر
 والشهر ما يقع عليه الجزة فان رجع قبل ذلك جاز الشرا محذوف اي فيها او نحو
 والآي وان لم يرجع قبل المدة المفروبة فهو ذمي لا يترك ان يرجع كما لو اشتراه ارضا
 اي ارض خزانة ووضع عليه خراجا لانما الزمة التزم المقام في دارنا وانما قال
 ووضع عليه خراجا لانما تجدد الشراء لا يغير ذمها لانما يشترها للتجارة وعليه خبر
 سنة مستقلة من وقت ومنع الخزانة او نكحت حريمه ذمها لانما التزم المقام
 بتعاله لرواه في ذلك لا اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول وان رجع للمستامن
 الى داره حتى دمه وان اكراموا ظهر عليهم فقتل سقط ذمها كان له على محصوم اي
 مسلم او ذمي واقضى اي صار ذميا ودية لم يحد اي عند محصوم في دارنا وان
 مات او قتل بلا غلبة عليهم فتمت اي الدية والودية لورثته لان الامانة باقية حتى
 ماله مالم يقتل بغلبة اما اذا قتل بها بغير ماله غلبة حرقه من ماله ثم عرسه واولاد
 ووديعته محصوم وغيره فاسلم ثم ظهر عليهم فقتل في اما العرس والاولاد الكبار
 فلعدم التبعية واما غير ذلك فلا ليهمة يده فاسلامه لا يوجب عصمة واليفي

صيانة الدم المحصوم فحين ان يكون ذم ماله
 وفي الاسيرين لفرقة الخطا اي لا يجب عليهم
 الكفارة والخطا وهذا عندنا وقالوا يجب عليهم الدية
 في العمد والخطا

واليفي اسم للمال المصاب من الكفار بغير قتله وان سلم ثم جاء وظهر اى على الدار فقتل
 حرم ووديعته محصوم له اى الحرق في الذم لم وغيره في ذم ماله ثم وورثته
 اى ورثته مسلمون من ماله فقتل مسلم فلا يوجب عليه الا كفارة الخطا اى ان كان القتل
 عمدا فلا يجب شيئا وانه كان خطا فلا يجب الا الكفارة وعندنا في يجب القصاص
 في العمد والدية في الخطا واخذ الامام دية مسلم لا ودية مستامن مسلم من عاقلة قائم
 خطا يتعلق بالصور غير الا بالدية فقط وقتل او اخذ الدية بغير براءين العمد غير
 فلا يبعد لاه الحق للعامة ولا يثبت نظرية وليس من النظر لسقاط حقهم بغير عمن
 المواطنين ارض العرب هو ما بين الغدب الى اقصى حجر باليمن بهذه الى حوال الشام وما
 لم اهل او في عنوة وقسم بينا جيشنا والبيعة عشرة والسواد هو ما بين الغدب
 الى عقبة حكران ومن الثغلة وبقائه من العنت الى عبادان وما في عنوة انما لم يذكر
 تقرير اهل عليه لان ليس بشرط ان يكونا خارجيا وانما الشرط عدم قسمتها بين الغائبين
 صرح بذلك في شره الطحاوي ومكة مخصوصة من الحكم المذكور او صالحهم خراجية بالاجا
 وموات اجنبي معتبر بغير هذا عندنا يكون وعند محمد بن عيسى عا احيى به وخرانما وضع
 على السواد الكلى جريب تبليغ الماء صا لا من برا وشعر ودرهم وجريب الرطبة خمسة
 دراهم وجريب الكرم او النخل متصلة متعقبا ولما سواه كزغفرا وبستانه هو كل
 ارض محوطها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجارها يطبق الجريب ستة ذراعا في
 سبعا ودرعا وكتب الفق ذراعا الكرم سبعة قبضات ودرعا المساحة
 سبعة قبضات واصبع قائم وعند الحاسب الذراع اربعة وعشرون اصبعها
 والاصبع ستة شعيرات مضمة بطون بعضها الى بعض ونصف الحارثا عا
 الطاقه ونقصا ان لم تطق وطيفتها ولا يزداد ان اطافت عندنا يكون وجاز
 عند محمد بن ذنا خزانة الاصل وهو الموقوف يعني ما وضع عمره واما خزانة القسمة

وهو ان يقيم الامام الحارثية بالنصف او بالثلث او نحوهما فلا يجوز الزيادة على
النصف بل على حال ذكره العتبات في ذكوة فتاواه ولا خلاف ان لو انقطع الحاكم
عن ارضه او غلب عليها او اصاب الذرة آفة وجب ان يعطى ما ملكها ويبقى ان
يملك المالك او شره مسلم ولا عشرة خارجه ارضه اي ارض الحارثية هذا عندنا وعند
الشافعية يجب ويكرر العشر بكثر الخارجه وكذا خراج المقتسمه واما خراج المولف
فلا يكرر **فصل الجزية** هي نوعان جزية وضعت بالتراضي فيستدرك حسب
ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الامام وضعها اذا غلب عليهم ما قرعهم على اموالهم
ما وضعت يصح لا يتغير وحين غلبوا وافرغوا على اموالهم توضع على كثرة ومجوس
ووشى عبي في خلاف ذلك في ظرغناه صفة لكل واحد من الثلاثة لكل سنة ثمانية واربعون
درهما يؤخذ في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير ليس ربعها وعند
الشافعية يوضع على كل حال دينار للفقير والغني سوادا على وشى عبي فانه ظهر عليه فمر
وطفله يبنى ولا امرت فانه ظهر على اهل تاجية ارتدوا فتاؤم وجبانهم يبنى فلا
يقبل منها الا من الوثني والمرتد الا الاسلام والسيف وعند الشافعية يسرق سركوا
العرب ولا يكره ان يرب لا يخالط قاتل الربان واصحاب المصالح الذين يخالطوه
الناس فقال محمد بن ابو حنيفة نقول نوضع عليهم الجزية اذا كانوا يقدرون على
العمل وهو قوله اي بكونه قال عمرو بن ابي عمير قلت ل محمد فافقك قاله القيس ما قاله
ابو حنيفة كذا سنة القدورة لا قطع وصبي وامرأة ومملوك وامرأة وزمن
وكذا المملوك والشيخ الكبير وعنه اي بكونه ان يجب اذا كان ذاملا وقبلا لا يكتب
وقد مر خلاف الشافعية فيه وتسقط بالموت والاسلام خلافا لث في فيها وتراحم بالكر
خلافا لهما ولث في ولا يكره بيعته للنصارى وكنته لليهود منها ولهم اعادة
المنهدة وميز الذي في زية ومركبه وسلام فلا يركب حيا ولا يعجل بسلامه



بسلامه ويظهر الكسب هو خيط غليظ بقدر الاصح من الصفوف يشده الذي
على وسطه وهو غير الزنار من الابريص ويركب على سرة كالكاف وميزت نسائهم
في الطريق والحمام ويعلم على دورهم كيلا يستغفروهم ونقص عهد ان غلب على موضع
لحربنا او طغى بدارهم وصار كمرتدة الحكم بحجة بلحاظ لكن لو استسرق والمرد
يقبل لا ان استنوع عن الجزية او رضى بمسلم او قبلها او بت النبي يوم سب النبي لوكاه
من لم صلى دم ذكره الا قطع في شره القدورة وعند الشافعية هو نقص العهد و
يؤخذ من ماله بالغنى تغليظ لم يقبل وتغليظته لانه اراد بالتغليظ ذلك الجليل ذكره
كا ٥ او ان شى ضعف ذكوة من مولا الجزية والخراج خلافا لفرقة في قوله يؤخذ
منه ضعف ذكوة من مولا الجزية والاراضي ونصف العشرة غيرهما يجب فيه الزكوة كولي
القدسي فانه يؤخذ من الجزية والحزاة فقوله يوم مولى القوم منهم انما يعمل به في حرم الصدقة
فيجعل مولى الماشي في هذا الحكم لان الحرمان تثبت بالشبهات ومصرف الجزية والحرمان
وماه التغليظ وهو دينهم للامام وما اخذ منهم بالاحزاب حصا كذا كسند نفقونا نقطة
وجبر الفطرة ما توكه مركبا والمحرط لا من ماله يستد على الضمن وكفاية العلماء و
العقضاء والعالة ورزق المقاتلة وزراريهم ومن مات في نصف السنة حرم من
العطاء لانه صله فلا يملك قبله العقبان ويسقط بالموت واهل العطاء في زماننا الفاضل
والفتى والمدرس **باب المرتد** من ارتد العياض بأسرع من عليه الاسلام
وكشف شهادته وان استعمل حتى تلاته ايام فانه تاب جزاء الشرط محذوف وهو
فيها اي قبل اخذ الحنة اخذوا لا قتل وجه اي التوبة بالتبري عن كل دين سواه
الاسلام او عما انتقل اليه وقتله قبل العرض تركه ندب بلا ضمان لان الكفر مبيح والعرض
بعد بلوغ الدعوة غير واجب وعند الشافعية ان يجب ان يجهل الامام ثلثة ايام ولا يجل
قتله قبل ذلك ويؤله ملكه من ماله موقوف على زوال امره في وقال لا يزول ملكه

كلامه في الطلاق لا لا ينفك الا بغيره الى حقيقة الكل
وتام الرضا والاطلاق بالطلاق

فان لم يحد وان مات او قتل او حرق بدارهم وحكم به عتق مدبر وام ولد وله
دين عليه لانه حكم الميت والدين المأجل بغير حال يموت المدبر ولا وعندك ان يفي
موقوفه كما لا وكسب الملام لو ارثه المسلم ان لم يستصحب عند حرقه بدار الحرب وكسب
رذته فيني سزاخذ وقالا فيما اذا قتل او مات كلاهما لو ارثه المسلم وقال ان في
كلاهما فيني وقفي دين كل حال من كسب نكل اطلاق وقال لا يقضي ديونه من الكسبين
وبطل حكمه ودينه وصح طلاقه وكسب لاده وتوفت مفا وضه ويصم وشراؤه وبينه
واجارته وتبريره وكتابته ووصيته ان لم يحد وان مات او قتل او حرق وحكم به بطل اعلم
ان تصرفات المرتد على اقسام نافذ بالاتفاق كالنكاح والذبح لانه يعتد بالملء ولا ملء له
وموقوف بالاتفاق كالخفا وضه لانه يعتد بالمساواة ولا مساواة بين المسلم والمرتد
ما لم يسم ويختلف في توقيفه وهو باق في ما ذكرناه من موقوف عندنا ونا قد عندنا فانه
جاء مسلما قبل حكم فانه لم يرتد وان جاء بعد وماله من ورثته اخذ ولا يقتل مرتد خلافا
لثاني ونجس في نسبه ووجه نفقه وكسبه لو رثتها فانه ولدت امته فادعاه فهو ابنه
حر برة في المسلم مطلقا كالمساواة بين الارتداد والولادة اقل من سنة اشهر او اكثر
لان الولد يتبع المسلم من ابويه فينتسب اليهم فيكون مسلما والمسلم يرتد ان مات او حرق
ما دارهم وكذا في النفقة الا اذا جاءت لنفسه حوله او اكثر منذ ارتد لان الولد
يتبع الاب لان الاب يحكم على الاسلام فيكونه اقرب الى الاسلام من الام فصار حكم المرتد
وانما قاله لنفس حوله او اكثر لانه اذا ولدته لاقول منه يفتننا بوجوده عند الردة
فيكونه مسلما بتعاليه بخلاف ما اذا جاءت به سنة اشهر او اكثر ذكره النبيين و
ان حكمه بدار الحرب بما لم يظهر عليه فهو فيني يعني ليس لورثته عليه سبيل لان ملكهم فيه
غير ثابت حيث كثرها مع ابتداء فسقط عصمتهم بالحرق وكذا عصمة ماله لانه يتبع
لنفسه وان رجع يعني بعد ما حرق بلا ماله وحكم به فلحق مرة اخرى بما لم يظهر عليه فهو

فهو فيني يعني ليس لورثته عليه سبيل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث كثرها مع ابتداء فسقط
عصمتهم بالحرق وكذا عصمة ماله لانه يتبع للنفس وان رجع يعني بعد ما حرق بلا ماله
وحكم به فلحق مرة اخرى بما لم يظهر عليه فهو لورثته قبل قسمته يعني بين الغائبة لانه لما
طق بدار الحرب وحكم به ملكته الورثة فلما كان القديم ان ياخذ ماله قبل القسمة بغير شيء و
ان قضي بعد لم يرتد كحق لانه اقفى لانه فكا تبرئها مسلما فبذلها والولا والاب لان
الكتابة وقعت جارية والابن خليفة الاب فاذا جاء الاب مسلما صار الابن كالوكيل من
الاب فالبدل له والعقود واقوه عنه ومن قتل مرتد خطا وفلحق او قتل قد بيرة كسب
الاسلام لان الدين لا يكون على العاقل عند عدم النفقة فيكون من ماله فعنده يكون في
كسب الاسلام لان كسب الردة فيني وعند جماعة الكسبين ومن قطع بدهم فارتد
العياذ باسرومات منه او حرقه بدار الحرب فقفني به في اقسام من صفى القاطع
نصف الدين ماله لورثته لان القطع حله محلا معصوما والسراية حلت محلا غير معصوم
فاخرج القطع لا السراية فيجب نصف الدين وانما يجب ماله لان العمد لا يتحمل العاقله و
انما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وان لم يحد من اقسام من ذك
القطع ضمن كلها لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية سزاخذها وقال محمد
ورفع يجب النصف منها لان الارتداد اذا اظهر السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضميمة
مما ثبت ارتد فلحق فاخذ بما لم يقتل قبله لسيده وما بقي لوارثه وجاء ارتد فلحق قوله
في الولد فظهر عليهم قالو لدان فيني والاولد بجبر على الاسلام لا ولدوه رواية الحسن
بجبر ولد الولد ايضا ومن ابنا على ان ولد الولد لا يتبع الجدة الاسلام في ظاهر الرواية
ويتبع في رواية الحسن ووجه ارتداد الصبي يعقق واسلامه وبجبر عليه ولا قتل ان اتى
سزاخذ في حقيقة ومحمد وعنده ان يوسف ارتداد ليس بارتداد واسلامه الاسلام ذكره
في الهداية وعند زفر وهو قوله ان في لا يصح ارتداده ولا اسلامه ولا في حنبه وابو

ومحمد ان عليا رضي الله عنه صباه وصح النبي صلى الله عليه وسلم واقتضاه بذلك مشهور قال
 سبقتكم على الاسلام طرا غلاما بلغت اوان حلي **باب** البغاة قوم ملوك
 خرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود وكشف عن شبهتهم فان تجروا الى التحزوا
 حيزا وما قيل ان كان با روي عن مالو الى فين من المسلمين يستعينوا فليس بذلك
 اذ لا دالة فيما ذكر عليه ولا هو شرط منها مجتمعا حكم لنا فتا لهم بداهة هكذا ذكره
 الاسلام فهو رزاق وهو المذهب عندنا وذكر القدر في تحقير لا بداهة لهم بقتله وهو
 قوله ان في لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفعا وهم ملوك ولنا ان الحكم يدور على دليله
 وهو نفيهم واجتماعهم فان جبر الامام اذا كان يبدوا رتبنا لا يكره دفع شرهم وتجهيز
 على جرحهم بقوله اجبرت الحرب اذا اسرعت قتلهم وفيه ايضا خلاف الثاني ونسب
 موليتهم ان لهم قينة وفيه ايضا خلاف الثاني والافلا اي ان لم يكن لهم قينة لا تجز على
 جرحهم ولا يتبع موليتهم لان قتلهم كان لدفع شرهم وقد اندفع بدونه فلا يقتل لكونه
 مسلما ولا يستحق ذريتهم ونجس ماله ان يتولوا ويستحل لاصحابهم وخيلهم عند الحاجة
 خلافا لث في ولا يجب نفي بقتل باغ مثله ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم طاعة
 القتل فلم يوجب ولم ينقلب موجبا بعده وان غلبوا على مصر فقتل من اهل اخر من قتلهم
 عليهم قتلهم من اذ لم يخرجوا اهل مصر احكامهم فيجب النقصان وبعد الاجراء ينقطع
 فلا يجب وباع قتل عا ولا مدعي حقيقته مصر اعليه اي قال كنت على الحق وانا الآن
 عليه قلة غاية البينة ان شرط الارث ان يكون مصر اعيا دعواه فاذا رجع فقد بطلت
 وبما نفي الارث برئته كعكسه ان كان يرث العادة الباغي فان اقرانه على باطل لا يمتنع اخذ
 ان حقيقته ومحمد وقوله ابو يوسف لا يرث الباغي العادة سواء ادعى حقيقته او اقرانه على
 الباطل وقوله ان في لا يرث العادة ايضا كذا في البيهقي وفي الهداية ان قوله كقول
 ابن يوسف وبسبب السلام من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره والا فلا كتاب

كتاب اللقيط سورة الشريعة اسم من حوله وطرحه اهل خوف من العيلة
 او فرار من اثم الربية مصيبة اثم محرزه غانم وانما سمي لقيطا باعتبار ما له ونفلا
 لا تستعمل له حال كذا في المبسوط رفعه واجب وان خيف به لانه اى غلب على طرفة صناعه
 يجب كاللقطة هذا وفيه ما في الهداية وفي البداية وما حاله الذنب في ان يخاف
 عليها الضيعة لو تركها وما حاله الا باضة في ان لا يخاف عليها الضيعة فيما ذكرها
 لصاحبها من اعتدنا وقوله الثاني اذا خاف عليها الضيعة بجرحه خذوا وان لم يخف
 بسحب اخذوا وهو حاله في رقة ونفقة وجنايته بيت المال وارثه ولا يؤخذ
 من اخذه ونسب من ادعاه ولو رطبيا حريا مسلما لا بد من هذين الشرطين عندنا
 خلافا لث في والتفصيل يطلب من شره القدر ولا يقطع او حمله يصف منها على
 به اى كانه ينفذ نفس الامر فلا حاجة الى ذكر قيد الصدوق قلة شره الطحاوي ان ادعى
 رجلاه نسب فايها اقام البينة يقضي له ولو اقام جميعا يقضي لهما وان لم يفيج البينة
 غير ان احدهما وصف علامة في جده فاصاب والاخر لم يوصف فانه يجعل ابا الوارث
 ولو لم يصف واحدهما فانه يجعل ابنتهما جميعا او جده اعطى عا قوله ولو رطبيا
 وكان حرا اى ان كان المدعى عبدا اثبتت نسبته كذا في اللقيط يكون حرا لان الاصل
 في دار الاسلام الحرية او ذميا وكان مسلما ان لم يوجد في مفرهم اى في مفر الذميين لم
 يقبل ان لم يكن لان العبرة لعدم الوجوه في عدم كونه في وقت الدعوة وذنبا
 اى كان ذميا ان وجريه والواجب في انما قاله هذا لان العبرة هنا للمواجد لا للمدعي
 وهذا ظاهر من الهداية وان خفي عما من قاله ذميا ان وجريه اعلم ان المسئلة على
 اربعة اوجه احدها ان يجده مسلما في مكان المسلمين كالمسيح فيكون مسلما وثانيها ان يجده
 كافرا في مكان الكفار كالبقيعة فيكون كافرا وثالثها ان يجده مسلما في مكان الكفار ورابعها
 ان يجده كافرا في مكان الكفار كالبقيعة فيكون كافرا ورابعها ان يجده مسلما في مكان المسلمين وفي ما بين

الصورتين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط من المبسوط اعتبر المكان لسبعة وفي
بعض نسخ كتاب الدعوى منه اعتبر الواجد وهو رواية ابن سماعين محمد بن لطف البد
وهو بعض نسخ اعتبر الاسلام يعني ايمانا موحيا لاسلامه يعتبر ذلك نظر للصغير وما كان
عليه صرف اليد بامر قاض وقيل بدونه وللملتقط قبض مبهمة وتسلم في صرفه لا التام
تصرف ماله ولا اجازته في الاصح اقرز به عن رواية القدوري في مختصر **كما**
اللقطة بضم اللام ونفي القاف وهي ما يوجد من قبلنا فينلقط من اللقط وهو أخذ الشيء
من الارض وهي امانة ان شهد على اخذه ليرده على ربها الاشهاد ان يقول من سمعته
يشهد لقطه فدلوه على والآية ان لم يشهد ان اخذه للرد فحين ان محمد المالك اخذه
للرد بهذا عندنا وعندنا يكون لا يضمن به القولة فانه اخذه للرد قبل الخلاف فيما
اذا ترك الاشهاد في التمكن فيه ما عندنا به لم يجد من يشهد او خاف ان ياخذ
من ظالم لا يكون هنا ذكر في المبسوط وخرقها في مكانه وجدة اي يبنى او يبرقها في المو
الذي لقاها فيه وفي الجاه فان ذلك اوجب الى الوصول الى صاحبها وحلها في ان كيفية
الاشهاد ان ياخذ ليردها على صاحبها ويكون ذلك توفيقا وهو المذكورة السبعة
لا تطلب بعد ذلك البعج اختلفنا في مدة التعيين والمعي انما خبر مقدرة بمدة معلومة
به هي معتدنة الى راي الملقط نعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقد
محمد الاصل بالحد من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قوله مالك والشافعي سواء
اخذت من الخلد او الحرم وقال الشافعي لقطه الحرم يجب تعريضها الى اية صاحبها
وما لا يبق كالاطعم المعدة للاكل وبعض الثمار الى ان يخاف فساد ثم ينتفع بها فقيرا
والاى وان لم يكن فقيرا تصدق وعندنا في يجوز ان ينتفع بها وان كان غنيا ولو
على اصطناعه وورعه وعمره لم يقل ان كانا فقرا لانها من ماله تصدق فانه لا يكون
الاعلى الفقير واسكنها رجاء القربى صاحبها ومذاقها لا يخاف فساد فانه جاء بها

1201
ربها واجازته فلم اجزاه انما ثواب الصدق او ضمن الاخذ او المكيان ان ملك في يده وان
كان قابلا اخذه ذكره المداينة كما في بيته وجدت لاوقا خذنا في اللقطه بين ان
يكون بهيمة وغيره وعندنا في الشافعي اذا وجد بعير او بقرة او فرسا في الصحراء
فالزكوة افضل وما انفق عليها بلا اذن حكم بفسخه وباذنه ويراعى ربها واجز
القاضي ما لم تنتفع وانفق عليها منه كالمصنف فان قلت ما الفرق بين الابن والفقير
حتى جاز اجازة التام دون الاول قلت لانه اجازة الابن تقر ايضا له على الابن بخلاف
الفقير فانه لا يابق غالبا كذا في غاية البيان وما لا تنتفع له اذن بالانفاق عليها
وسرط الرجوع على ربها في الاصح ان كان اي الامر بالانفاق وسرط الرجوع اصح
والاباها وامر بحفظ عنها اقرز بقوله الاصح عن رواية اخرى وهو ان الامر لانه
يكفي في ولاية الرجوع على صاحبها والنفقة جبر لا اخذ نفقة فان ملكك بعد
سقطت اي النفقة لانها بالحبس صارت كالرهن وهو مضمون لا بالدين هذا على وفق
ما في الهداية وذكر في المداينة انه لا تسقط النفقة عند علمنا الثلثة خلافا لغيره
وفي الترتيب لان الحبس القدوري قال اصحابنا لو انفق على اللقطه بامر القاضي
وجسها بالنفقة فملكك لم تسقط النفقة خلافا لغيره لانها دبر غير بدله عن عين
ولا حكم عمل من فيها ولا تناولها عقد يوجب الفناء وقوله لا اي ان ملكك قبل
الحبس لا تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفوع ولا يجب بلاجه وقوله
ان في وما كان اذا بين العلامة يجب الرجوع **كما** **الابا**
انطلاق الرقيق محررا نرب اخذه لمن يملكه عليه وتركه الفناء احب لانه لا يحتج
على ما ملكه وهو بطله فيجوز ولا كذلك الابن ولراؤه اي راد الابن قنا او مدبرا
او ام ولد من مدة سفر الرجوع وربما وان لم يعد لها اي ان لم يكن قيمته اربعين
درهما هذا قوله اي يونس وقوله محمد ان كنت قيمته اقل من اربعين درهما يفتى

بقية الادوية ان شهد ان اخذ للرق وقال ان لا يجب شي بلا شرط ومن اقل
منها بقطه وان ابق منه من المدة اخذ للرق لم يصح وان لم يشهد فلا يصح لم
وضعي اذ ابق منه خلافا لا يصح فانه الاستدلال ليس بشرط عنده فلا يصح ويصح
المجمل اذ ارقه وعلى المرتبة جعل رهنه هذا اذا كان قيمته من المديا او اقل منه فان
كانت اكثر فيقدر المديا عليه والباقي على الراهن **كما** **المفقود** **بوجه** **اصطلا**
المفقود غايب لم يورثه اى جزه فلا يدرى حيونه وموته حتى في حق نفسه فلا ينكر
عكره وقال مالك اذا سقى اربعمائة نبقا الفاضل بينهما اربعة وثلثه وتقدر عدة
الوقاة ثم يتزود من شاء ولا يقيم عالم ولا يفسخ اجاره ويقوم الفاضل من يقبضه
ويحفظ ماله ويبقى ما يخاف فساد ويغفل عنه وله وابو بوعكره موقوف الحكم
في حق غيره لم يقل ميت في حق غيره اذ باه التزويج الآتي ذكره وايضا لا يقع المعلق
على حوته فيوقف قسم من ماله مورثه الى تسع مائة اختلفت في المدة وقام الرواية
ان يقدر بموت الاقراء وفيه الارفاق ان يقدر بتسعين سنة وعليه الفتوة ذكره في
الحياة وانما كان ارفق لانه اقل للمعايير المعينة والتفحص عن حاله الاقراء انهم ما نوا
او لا غير يمكن اوفيه حرا فان ظهر حيا فله ذلك لم يترك حاله ظهوره ميتا لظهور الحال
فيه وبهذه اى بعد المدة يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فيعتد عكره لموت ويبطل
بيع ما يره الا ان ماله غير من حيا فقد فيه وما وقف له انما يره الغير عند موته
ودونك اى حيوته بالاسمى بقاءنا على حيوته فيستحب ذلك مالم يظهر خلافه واستحقاق
الحال يصح لابقاء ماله على ما كان الا بقاء ماله بكونه ثابته والامتناع عن قسمته
ماله بغيره ورثته ابقاء ماله على ما كانه وفيه تدرج من الغرث ثبات امره لم يكن ثابته
ولان حيوته باعتبار الظاهر وهو يصح له دفع الاستحقاق للاستحقاق فلا يستحق
ميراث غيره ويدفع الاستحقاق ورثته ماله كذا في المبسوط **كما** **الشركة**

الشركة هي الخلط في العقد شركة وان لم يوجد فيه الخلط وهي قربان شركة ملك
وهي ان يملك اثنان فضا عدا عينا باي سبب كان وكل كاجنبى اى كذا لشركة
له فيما لصاحبه وشركه عقد وركنها الايجاب والقبول بشرطها كونه المحقود
عليه قابلا للوكة وعدم ما يقطعها كشرط وراهم سمة من الركن لاجلها فان هذا
يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذا الدرام المسماة ربح يشتركون فيه وهي
اربعة اوجه هذا هو وفق ما في الهداية ويرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون شركة
الصاحب والوجه معا ومنه ولعلنا وليس كذلك فالوجه في التقييم ما ذكره الطحاوي
والكرخي واختاره صاحب الجدي انما على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال
وشركة بالوجه فكل منها على وجهين معا ومنه وعنان معا ومنه وهي شركة متساوية
في المال بوجه المال الذي يبيع فيه الشركة ولا بأس بزيادة مال لا يجره في الشركة والتعرف
بوجه الكفاية من جهة والوكة لا يطلق التعرف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او كلاهما
الكرخي من الآخر وسواء التاوه في التعرف يستلزم التاوه في الدين لان الاختلاف
في الدين يؤداه الى الاختلاف في التعرف فانه الما اذا اشترى خرا او ضررا لا يقدر
المسلم ان يبيعه وكذا من جهة فيفوت شرط التاوه في التعرف ولهذا لم يذكر المحقق
التاوه في الدين الكفاية بذكر التاوه في التعرف وهذا التعرف دقيق لا يمتد الى
امثال الاموال ورتبة في هذا الفن فلا يصح الا بين متحدين حرية وحلا وملة ان لا بد ان
يكونا حريين بالدين ملتصقين واحدة فلا يصح بين مسلم وكافر وتصح بين مسلمين وبين كافرين
وان كانا احدهما مجوسيا فالكفر ملة واحدة وهذا عندنا وعندنا ان يوكف الاتحاد ملة
ليس بشرط وعندنا ان لا يجوز لشركة المفاوعة اصلا وقال مالك لا ادرك مال المفاوعة
ولا تتعد الا بلفظها اى بلفظ المفاوعة او ميان كل ما تقتضيه وهذا ان المعتبر هو الحنفي
وتتضمن الوكة لا والكفاية فكل منهما وكيفية الآخر وكيفية اذ اشترى احدهما شيئا

فلما بيع مطالبته الثمن واخذ من الآخر ومثله كل لها الاطعام اكله وكسوته وكذا
طعام نفسه وكسوته ومذاقهما كما ذكر بطريق الدلالة وكل من لم يدر احد ما يصح فيه
الشركة كالشراء والبيع والاستيجار احتراز بقيد المذكور عما يلزم بسبب لا يصح فيه
الشركة كالجارية والنعارة والخلع والصلح عن دم عمد او عن النخعة وبكفالة باصر
ضمنه الآخر خلافا لهما وبغير الامر لا هو الاصح اي اذ لم يدر احد ما يدر بسبب الكفالة
من غير امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك الآخر وضمان الغصب
والاستيلاء كمنزلهما اي بمنزلة الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف كراهة التبيين
واثر اصدما او وبسبب ما يصح فيه الشركة وقبض او الموهوب صارت عتانا اي
ينقلب اليها وفي الرهن والعقار بقيت مفاوضته اي اهل ملك اصدما سواء كان بالارث
او بالهبة عتانا او عقارا بقيت مفاوضته لانه مال الشركة لم يرد وعتانا وبمسكنة
في كل حجارة او في نوع ولا تنفع الكفالة وتصح ببعض ماله ومع فضل ماله اصدما
وتساوه ماله لا الركن اي يصح باه بشرط ان يكونه الماله مساويا ولا يكونه الركن
ساويا خلافا لفرقوا الشافعي وكونه ماله اصدما وراهم والآخر وتاير وبلاخلط
خلافا لهما مهننا ايضا وكل مطالب بغير مشية لا غير لعدم تقييد الكفالة ثم رجوعها
شريكه بحصة منه ان اذاه من ماله ولا تقيده الا بالنقد والنفوس النافقة قالوا
هذا قول محمد واما عندنا فلا يجوز الشركة والمضاربة ايضا بها والتبر والنقرة انما هي
التاسيس بها التبر ذهاب غير مفروب والنقرة ففقه غير مفروب وقال مالك يجوز بالموافق
والملك او الموزو ايضا اذ اخذ الجني وبالعرض بعد اياه باع كل نصف عرضه
بنصف عرضه الآخر وعقد الشركة وسر الا انه لا يصح صار شركة ملك حتى لا يجوز لواحد
منهما ان يقر في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في الرهن ولا يدر
يعبر نصف ماله كل واحد منهما معناه على صاحب بالثمن فيكونه الركن الحاصل من المالكين

من المالكين ركن ما يضمن فيجوز بخلاف ما اذا لم يبيعا وتاير وبكفالة فيحتمل
مناهما على السواء ولو كان بينهما تفاوت يبيع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به
الشركة وملاك ماله او مال احد ما اي هلاك ماله الشركة او مال احد الشريكين
قبل الشراء بطلها وهو الهلاك على صاحبه قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وبعد
اي بعد الخلط عليهما فان هلك ماله احد ما اي قبله او يشتره شيئا بعد شراء الآخر بما له
فشرية لهما ورجوع على الآخر بحصة من ثمنه اي رجوع المشتري على الذي هلك له بحصة من
الثمن لانه الشراء قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال وان هلك قبل الشراء الاخران وكل
حين الشركة من كانا شريكين لهما شركة ملك ورجوع بحصة ثمنه اي ان لم يشتر احد ما
شيئا وهلك ماله في الشركة الآخر بما له او حقا بالوكلة لانه عقد الشركة فالمشترى شركة
بينهما على ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكلة المحترمة باقية فكان مشركا في
الوكلة ويكون شركه ملك ورجوع على شريكه بحصة من الثمن والا فلا ان ذكر ارجو
الشركة ولم ينص على الوكلة فيقال ان المشتري الذي اشتراه خاصة لان الوقوع على
الشركة حكم الوكلة انما تنضم الشركة فاذا بطلت يبطل ما ضمنها بخلاف ما اذا
مرطبا بالوكلة لا لانه مقصود ولا من شريك مفاوضته وعتانا ان يبيع وبودع و
يضارب اي يدفع الماله مضاربة ويملك بغير الاجنبي بالبيع والشراء والماله في يده امانة
اي ما يرا الوكيل لانه يقبض الماله باذنه المالك لا على وجه البذلة والوثيقة فصار كالودع
وشركة الصنائع والتقليد هذه هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشتركا صانعا
كخياط او صباغ وتقبل العمل لاجر بينهما تحت وان شرط العمل نصفين
والاجر اثلاثا وعذات في لا يجوز هذه الشركة وعند زفر لا يجوز الا عند الحاجة والعمل
ذكره المنظومة وشروطه ولزم كلا عمل قبله احد ما فيطلب بالعمل وبطال بالاجراي
بطالب كل منهما بالاجر العمل سواء كانه العامل اياه او شريكه وبيراء الرافعي بالدفع اليه

عندها وما وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث وينبغي الماله الى ان يظهر له ماله آخر
او يخرج الورثة فان لم يظهر له ماله ولم يخرج الورثة تقسم العلة بينهما انلا ثلثه للوقت والثلثان
للورثة وقوله في الصحيح روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الحسن القدوريه حيث مر في محقره بزوال الملك بالتعليق
بالموت قانه الكاره لوعلقه بموته يكون لازما بالاجماع ولكن عذره يكون رقبته ملكا للورثة
اوله وعندهما لا يكون مملوكا لاحد وان نقول يجوز ان يكون مملوكا لاني الحسن من الملك الزايله
في صورة التعليق ملكا للعرق لا ملكا للرقبة فانما قد تغيرت في ملكها فانه مملوك للمولى رقبته
لا بد الا ان يحكم به قاضي استثناء من عدم زوال ملك الوافق لاسيما عدم لزومه كما نؤمن لما
عرفت انه لا يلزم في الصورة السابقة ايضا اعلم ان الخلاف بينه وبين صاحب جريدة موضعين
احدهما زوال ملك الوافق بالوقت وقد تعرض لمخلص والمكالم لزمه وسكت عنه قانه الحقا بق
الوقت لا يلزم عذره الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه لانه مجتهد فيه والثاني ان يخرج
مخرجه الوصية فيقول او وصيت بعتلة دارى هذه او بفعله جعلتها وقفا فنفسه فوا بطلتها
على المساكين وعندهما الوقت لازم بغير هذه التكاليف والناس لم ياتوا بقوله في هذا
للاثر المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمحابه ربه ونظام الناس وذكره التيمم والعهود ان
الغنى على قولها ولقد احسن من قانه لا حجة لهم في ذلك على الامام بين الناس في اخذهم بقولها
بما شاءوا من وقت الخليل يوم لان في الزوم لا الصلة في المذهب الصحيح والوجه لا بد له
على الزوم ولئن سلم انه لا يصح عنده فعدم الصلة غير مستوفى لافزاده بل يصح المضاف والمحكوم
يجوز ان لم لا يجوز ان يكون الوقت للوجود من نكل الافراد وكيف يصح الطعن على سبيل
التابعين بان لم يشهد الوقوف في الحسن مع انه حج خفا وخفيين حج لهما الصلابة
والا في مسجد بنو كذا في مصلى البناء فيه ذكره قاضي قاضه فينا واولا في زوطية هذا عندنا خلا
لاني يؤمن واذن للناس بالصلوة فيه وصلى واحد جعل ارضه سجدا ففقدان حنيفه ومحمد
لا يكون سجدا بدونه التسليم غير ان عند محمد بن التسليم اذا صلى واحدا ذنوبه واحد الروايتين

الروايتين عن ابي حنيفة ورواية اخرى عنه بشرط الحاجة وعند ابي يوسف اذا
بناء على هيئة المساجد وخلق بينه وبين الناس يكون تسليمها والصلوة ليست بشرط
للزوم كذا في قاضي خان وان جعل كنه سدا بالمصالح وان جعل لغيره اي لغيره
وجعل وسط داره سجدا واذن للصلوة فيه فلا لفقد شرط افراز الطريق وعند ابي
يزول بنقل القول لم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت انه يزول بالفعل ايضا وعند
محمد بن بشر السليم وذكره المسجدا لاذن المذكور اتفاقا قانه غيره بنصب المتوفى
وسليم اياه ففهم وقت مشاء يتبع عند الاول دون الثاني في خلاف المذكور
اتفاقا بناء على ان القسم من تمام القبض وانما قال يقسم لانه اذا كان محال لا يحل القسم
لا يصح الوقت في المسجد والمقبرة عند الاول ايضا وفي غيرهما يصح الوقت عند الثاني ايضا
فالخلاف فيما يحل القسم قانه في المحيط ابو يوسف كان بضيقة في امر الوقت غاية التضييق
اولا مثله ان حنيفه ثم رجوع ووسع غاية التوسيع حتى لم يشترط القبض والافراز ومحمد
توسط بينهما ولهذا فتي به عامتهم وجعل غلظ الوقت او الولاية لنفسه وشروط ان
يستعمل به ارضا اخرى اذا شاء وكذا لو شرط ان يسعها ويستعمله بغير مكانها
ذكره في الخلاصة عند ابي يوسف خاصة وبطلان مع ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في واقعات
قاضي خان وذكر الانصار في وقته وينبغي للحاكم اذا رفع اليد ولا منفعة الوقت ان
يأذن له في بيعها اذا رآه انظر لاهل الوقت ذكره الاجتلس وذكره المنتقى عن محمد
اذا صار الوقت محال لا ينتفع به المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشتره بغيره وليس
ذلك الا للقاضي بشرط تمام ذكره عن مؤيد وقال ابو يوسف هو بدونه واذن انقطع
صرف الى الفقراء وضع وقت العقار لا المنقول خلا فاهما قانهما قالا لا يجوز وقت الكراع
والسلاخ والضيعة بقره والكرش والأكست الحرف وعند ابي كل ما يمكن الانتفاع
به مع بقاء اصله ويجوز بيعه كجوز وقفه وعند محمد خلا لاني يؤمن وقف منقوله فيه

تعاين كالقاس والمز والقدوم والمنشأ والجنازة وبقائها والقدر والمرجع
والصحن وعليه كثر فقهاء الأصناف وعن نفرين يحل في وقت كسبية الحاقها بالبايع
وهذا صحيح وإذا صح الوقت لا يملك ولا يملك لما مر أن يزول عنه الملك ولكن يجوز
المشاة عندنا بوقت القسمة في المشتريات يغلب فيها جهة التملك لا في الإفراز
ومع هذا يجوز أبو يوسف قسمة المشاة وجعل جهة الإفراز غالبية الأوقات فانه وقت
نصيب من عقار مشترك يجوز للواقف ان يتسمم مع الشريك وان وقت نصف عقار
كله له فالقاضي يتسمم مع الواقف ولا يتسمم بين مصارفه ويبدأ من ارتفاع الوقت بعمارة
وان لم يشترطها الواقف ان وقت على الفناء وان وقت على معين وآخره الفقهاء في
انه مال قائم امته او كانه فقير الحالم وعمره باجرة ثم رده الى مصرفه ونقصه يصرف
الى عمارة او يوزع لوقت الحاجة اليه وان تعذر صرفه اليها بيعه وصرف ثمنه اليها والله اعلم
كما البيع هو عقد يتفق فيه مباداة ماله بماله تملك المباداة
توجد بدون البيع كما اذا فقد المالك في احد الطرفين يعتقد بايجاب وقبوله بالتراضي
لانه معتبر في صحة وزومه لانه انعقاده ونفاذه فلا سائر لا اعتبار فيه بالبيع ورجع
انعقاده لفظي ماضى متعدد كما هو واحد كما اذا باع العبد ملكه من ابنه الصغير
وبنشاطه النفس البيع كانه يعتقد بالقول وكنه الايجاب والقبول كذلك يعتقد بالقبول
وركنه التعاطي ذكره صاحب البدائع ثم انه البيع بالتعاطي لا بد من الاعطاء من الجانبين
عند البعض وبكفي من احد الجانبين عند بعض آخره النفس والتعاطي انما قاله هذا لان
عند البعض انما يعتقد بالتعاطي في الحس لان النفس هو البيع والنفس القول
المذكور واما اذا اوجب واحد قبل الآخر بايعا كما ذكره الاخر ومشتريا كما القبول
ثاني شرط العقد كسوا مصدر من البايع او من المشتري في المجلس انما ذكره هذا القيد لان
خيار القبول شرط بقيام المجلس في كل البيع بكل الثمن او تركه انما قاله في كل البيع

133
البيع ولم يقل كل البيع ليتناوله ايجاب المشتري وقبول البايع كما هو موجب
اطلاق لفظي الواحد والآخر الا اذا بينا ثمن كل وكثر لفظ العقد انما قاله بعث
هذا بدم وبعت ذلك بدم فقبل احداهما بدم يجوز وتكرر لفظ العقد لا بد
منه في تعدد الصفقة عند اذ صنف وما لم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب
او قام اتمامه بقول عن مجلس لان الايجاب يبطل بمجرد القيام وان لم يذهب عن
المجلس لدلالة على الاعراض واذا وجد بين الانعقاد لم يقبل يلزم البيع لان
المزتب على وجود ما هو الانعقاد واما اللزوم فامر آخر واما ذلك في الشرط
مخصوصه ان صادفها يوجد والا فلا وليس لواحد منهما خيار المجلس فالت في
وصف العوض المشار اليه مبعا كان او غنما كلاهما عوض عن الآخر والحكم المذكور
مشترك بينهما ولذلك قاله في العوض ولم يقل في الثمن بل علم بقدره ووصفه لاني غيره
اي لا يصح في غير ذلك اليه فانه لا بد من علم بقدره ووصفه واما ذكرهما فغير لازم
ولذلك صح بالثمن المطلق وبين حال شراؤه ذكر كلاهما الى المختص بكل من العوضين
وقدم ما يتعلق بما هو الوسيلة والى اجل علم وبالثمن المطلق الى لم يذكر صفقه
في اذا قيل بعت بعشرة دراهم فان استوفت مائة النقود فعلى ما قدر من اى
نوعه يقع البيع على قدر المبيع الى نوعه كان فيعطي المشتري اى نوعا شاء وان اختلف
فعلى الاروة وفسدته في صورة اختلاف مائة النقود فيفسد البيع ان استوى
رواجها الا ان يبين احدهما اي يبين المشتري في المجلس احد النقود ورضى به البايع
وهذا لا ينافي كون الانعقاد بالثمن المطلق فالاستثناء منصف وفي الطعام
والحبوب الطعام اذا ذكر مقرونا بالبيع والشراء يقع في العرف على الحنظ ووقفا
ولذلك اجمع الى ذكر الحبوب بعد تعميم الفقرة كيلا يجرى ان يبيع بغير جنس وباناء لا
ينكس بالكنس او بغير معين لم يدر قدره وفي صاع واحد يبيع صاعا بكذا

وكلها ان سيجلته ففراها سوار كانت الغنم عند العقد فيكونه البيع بلا خيار او بعدة حال
قيام المجلس في المشتري وقدره الكلي في بيع ثلثه او ثوب كل شاة او ذراع بكذا لانه ينصرف
الى الواحد والواحد منها متساو وقد ثبت على ذلك بقوله وكذا كل معد ومساو وفيه
بحسب وهو ان مبني هذا التحليل على لزوم التفاوت في جوانب الثوب مطلقا وليس كذلك فان
من الثياب ما لا يتفاوت جوانبه ولذلك تسكن في بعضها بلزوم الفرق بالقطع وفيه ايضا كلام
وان باع صبرة على انهما مائة صاع بمائة وثمانين او اكثر اخذ المشتري الاقل كحصة او في البيع
وما زاد للبائع لان البيع وقع على مقدار معين والفرق ليس بوصف هذا اذا لم يختلف ظاهر
وباطنه بالجودة والرداءة وان باع المذروع هكذا اخذ الاقل في كل الثمن او تركه والاكثر لم
بلا خيار للبائع لان الذرع وصف في الثوب الابرة ان عبارة عن الطول والعرض والوصف
لا يقابل شي من الثمن بخلاف الصاع في المكبل فانه قد لا تعبارة عن الكمية المحضه وليس
المراد من الوصف ههنا ما يوجب الحسن او القبح فيما قام به يرفع عن هذا قولهم ان الوزن فيما
يفرضه التعيين وصف وفيه لا يفرق قدره من عدم الاختلاف بينهما في الجواب الحسن في
الحل وان قال كل ذراع درهم بخير اخذ الاقل والاكثر كحصة اذ كان التفاوت بذراع وان
كان بنصف لا يعتد به لكن بخير صورة التقصا لان المزارع وصف وانما اخذ من المزارع
بالشرط وهو مفيد بالذراع في الاقل منه بقي الحكم على الاصل وعند محمد يعتد به فيخير اخذ
كحصة في الصور يتبين الا من ضرورة مقابلة المزارع بالدرهم مقابلة بنصفه بنصفه وعند
ابن يونس يا اخذ ثلثا فمن كحصة الحاكم لان ما فرقه ذراع ببدل ذراع من كل ذراع منه منزلة
ثوب وقتا نقص وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم لاي بيع عشرة اذرع من مائة من دار
هذا عنده وقال في الوجهن لان باع عشرة اشخاص الدار ولم ان في البيع على المزارع
وهو معين مجهول لانه لا يخلو من السهم ولا يبيع عدل على عشرة اشخاص وهو اقل او اكثر
للجمله في حصة الموجود او في البيع ولو بين كل عشرة في الاقل بقدره وخير وفد الاكثر وصح

134
وصح بيع البقرة سنبه ولش في فيه قولان والباقي والارز والسهم في ثلثه قال ان في
لا يجوز بيع الباقي الا حفر والجوز واللوز والفسق في ثلثه الاول انما قاله في ثلثه
الاول ليحكم الحكم فيه اذ كان في ثلثه الكما بطريق الدلالة لولا اطلاق لبيان رالوجع الثاني
وبيع ثمرة لم يبد صلحها هذا على الاصح قد تم رعاية للترتيب الطبيعي واعتقاده فيه قوة الخلا
او قد بدا بقرينة بافهم دلالة وتنقيص على الردلث في ويجز يرفع خلافه ويجب
قطعها في الحال وشرط تركها على الشجر في البيع كاستثنائه وقد معلوم من ان باع ثمرة
واستثنى باطلا معلومة لان الباقي بعد الاستثناء مجهول ولا فرق بين ان يكون مقطوعا و
بين ان يكون على الشجر يشترط اليه ما الهداية من الاطلاق وفي العموم المفهوم من
التعليق المذكور ووجه الكيل والحد والوزن والذراع على البايح ووجه وزنه الثمن ونقد
على المشتري وفي بيع سلعة بثمن هو الثمن درهمان او دينار او لالا السلعة بتعينا
بالبيع والدرهم والدينار لا يتعينا بالاسم ولا بد من تعيينه كقوله درهم او دينار او غيره
وهو بيع السلعة بالسلعة وبيع الثمن بالثمن متى معالته وبما في التعيين في الصور يتبين
وعنده في الاخرى هذا اذا كان كل من البديلين عينا واما اذا كان احدهما دينارا مبيعا كالنكاح
في السلم او ثمنه في البيع بثمن مؤجل فاللزام عقيب البيع تسليم ما هو الحسن فقط **باب**
الخيار صح شرط الخيار لاهد الحاقدين فقط باع كانه او مشتريا ولهما معا ثلثة ايام واقل
لا اكثر فانه من البيع خلا قال ابو يوسف ومحمد الا ان يجوز البيع ان اجاز من الخيار ثلثة
خلا قاله في وان شرطه على ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا يبيع صح والاربعه لا خلا فالحمد
فمن على اصله وكذا ابو حنيفة واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالاشارة الموصفين وذكر انه روي عن
ابن عمر في الخيار الزيادة على الثلث وهذه المسئلة ثلثة ايام في ثمنها وزهد الاشرف لا يردك
بالقبول في ذكر في الكلام في الجاح الا ان ان نقد الثلث جاز ترك الترخيع ههنا واحساب وكذا
فيما سبق لان المشتري المستلتي في العلة انما يبيع ذكر احدى عقيب الاخرى لا يترخيه احدى

على الاخره ولا يخرج مبيع عن ملك بايحه مع خياره فملكه فيها اي في مدة الخيار في يد المشتري
 عليه بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا لان البيع كان موقوفاً فانسخ بالهلاكة
 لعدم المكان النفاذ بدونه المحل فاجتبه مضافاً على سبب الشراء وتخرجه مبيع مع خيار
 المشتري فملكه في يده بالثمن كتعيب فيها فانه نظير الهلكة في الصورتين على ما افصح عنه صاحب
 الهداية عيباً لا يرتفع كما اذا قطعت يده واما اذا كان عيباً يجوز ارتفاعه كما لم يرد في غير
 الخيار اذا رآه المرفق في الايام الثلاثة واما اذا مضت الثلاثة والعيب قائم لزم العقد لعدم
 الرد كذا في الابيضاء ولا يملك المشتري بغيره اذا كان الخيار له وقال يملك وثمرة الخلاف تظهر في
 المسألة المذكورة بقوله فشرع بالخيار لا يفسد بغيره وان وطئها المشتري في ايام الخيار
 يملك ردّها لان يملك بالخيار فلا يكون اجارة الا اذا انقصها به اي بالوطئ بغيره كذا في اوشيا ولا
 يعتق قريبه عليه اراد اذ ارجح محرم ولا من شره قال ان ملكت قنأ فهو حر ولا يعتق
 المشتري في المدة من الاستبراء لان انما يجب بعد ثبوت الملك ولا استبراء على البايع ان ردت
 عليه بخياره لان انما يجب بتجدد الملك ولم يوجد حيث لم يدخل في ملك غيره فكان لم يزل ملك البايع
 ومن ولدت في المدة بالخيار في يد البايع بان الشبهة زوجة بالخيار وهو حامل فولدت في ايام
 الخيار لا تصير ام ولده ويملك الرد وقال لا يملك لتعيبه في ملكه وتصير ام ولده له لو ادعى الولد انه
 ولد والغواش ضعيف وانما قال في يد البايع لان الولادة لو كانت في يد المشتري تصير ام ولده
 له ولو ادعى فيه لو وقع الولادة في ملكه وملكه في يد البايع عليه ان يقبضه المشتري باذنه واودعه
 عنده فيها الى ان المدة لا ارتفاع التعقب بالرد لعدم الملك فلم يبع الا بدراة فملكه بغير ذلك في يد البايع
 ان كان في المدة فهو ملك قبل القبض وقبل الملك وان كان بغيره فهو ملك قبل القبض فيكون
 من مال الخزانة البيع البات وعند من مال المشتري لمصلحة الابراء باعتبار قيام الملك له وبني خيار
 ما دون شراؤه بالخيار ورواها في بعض فقه في المدة لان المال دون ما يملكه التملك تفصيل انما
 لم يملك بسبب الخيار كان رده ببقا الخيار امتناعاً عن التملك والماء ذوناً ولا يملكه فان اذا

اذا سبب له شيء فلم ولاية ان لا يقبله وقال لا يبق له الخيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد
 ملكه فيكون رده تملكاً بغير عوض والماء ذوناً لا يملك ذلك وبطل شراؤه من ذنبي حر بالخيار
 ان ابيع فيها اي ان ابيع المشتري في مدة خياره لئلا يملكه مسلماً بلساق خياره وقال لا يملك الخيار لئلا
 يملكه مسلماً رده لانه ملكها ومن له الخيار يجزيه وان جهل صاحبه ولا يفسخ بغيره خلافاً لابي يوسف
 والثاني في هذا اذا كان الفسخ بالموت واما اذا كان بالفسخ كالاعتاق والبيع والوطئ
 فيجوز بلا علم بالاتفاق فان فسخ وعلم المدة الفسخ والام عقد لا يقال انه شرط العلم فمرا
 لمن له الخيار اذ يجوز ان يحتج صاحبه فلا يصل اليه الخيار مرة واحدة لان قوله يمكن تداركه بان
 ياء خدمته مبيلاً ينفذ حتى اذا بدله الفسخ رده عليه وبورث خيار العيب والتعيب لا الشرط
 والردية خلافاً لثالث في واه السنة وشرط الخيار لغيره في اجازة او تعقب مع ذلك بشرط
 الخيار لا اجنبي انما يثبت بطريق النيابة عن شرط من العاقدين فيثبت له اقتضاء فرضي
 البايع بخياره الغير يقيني رضا بخياره المشتري فمروءة ان الرضى بفصل النائب رضا بفصل الاصل
 وتوقف ثبوت الخيار للغير على رضاه عن غير ما الشرط من العاقدين لا يستلزم نيابته عنه ايضا
 الا يرى ان ثبوت الخيار للحلي من العاقدين يتوقف على رضاه الا خوفاً الاول اولى وان وجد معا
 فالفسخ اولى وبيع عبد من باختياره احد صاحبه ان فضل عن كل وعيتم محل الخيار وفسخ في
 الاوجه الثلاثة الباقية وذلك ان البيع بشرط الخيار اخل في الايجاب الا ان لم يبيع من وجه دون
 وجه ففي صورة الجهرالة في الجملة اعترض به انه ليس بمبيع وفي صورة عدم الجهرالة اصلاً اعترض به
 انه مبيع فلم يلزم جعله قبل ما ليس بمبيع شرطاً لقبول ما هو مبيع حتى يفسد العقد وشراؤه
 احد الثوبين على ان يعين اياتاً في ثلثة ايام مع الا ان لم بشرط تعيينه من احوال رواية الجامع
 وقاله شمس لا يبيع هو الصحيح وفي رواية الجامع الكبر على خلاف ذلك وقاله في الاسلام هو الصحيح
 ولا في احد اربعة ان الرخصة على خلاف القياس لمكان الحاجة وهي تدفع بالثلاثة لا شتمها على
 الجيد الردية والمتوسط واخذ بالشفعة داراً بيعت بجنب ما شرط فيه الخيار رضا لان الاخذ

منه وكيلاً
 رايه فانه اجازة من شرائه

بالشفعة يقتضي اجازة المستفد به وجبا ركن الشرطين بسقط برضا احداهما وكذا خيار
العيب والرؤية خلافا لهما لان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا بسقط بطلان
صاحبه لما فيه من ابطال صفه وان البيع فورا عن ملكه غير عيب بعيب الشرط فلو رده احداهما
رده معيبا وفيه الزام من رزايرو ليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا بر واحد المتصور
اجتماعهما على الرد وعند شرطه بشرط فخره او كتبه ووجدت خلافا فخره او كتبه او تركه لان هذا
مرغوب فيه فيسحق بالشرط في العقد ثم فواته بوجوب التخييل لان من يرضى به دون ذلك اخذ
بجميع النعم لان الاوصاف لا يابى لها شيء من النعم **فصل** في صحة شرطه ما لم يرد خلافا
لثبوت في المشتري الخيار عند رده اي عند الرجوع الى ان يوجد مبطلم وان قال قد صنت
قبلها لم يلق وان رضى قبلها لما تضمنه ايهام تحقيق الرضى قبلها وفساد ظاهره وتكلمه
من النعم قبلها بحكم ان عقد غير لازم في حقه فخلل في الرضا ولا الخيار ذكره في الجامع
الصغير لا لبايعه ويبطل وجبا ركن الشرط بغيره وتقر في لا يفسخ كالاتاق والتدبير
او بوجوب حقا لغيره كالسنة المطلقة الى بدو لا شرط الخيار للبايع وانما قلنا للبايع
لان شرط الخيار للمشتري لا ينافي الاطلافا المراد منها والرضا والاجازة قبل الرجوع
خروج عن صلاحية ان يثبت له الخيار عند رده وما لا يوجب حقا لغيره كالسنة بخيار
العيب والمساومة والربط بلا تسليم يبطل بعده لا قبلها لان هذه الصفات
لا تزيد على رضى الرضا وهو انما يبطل بعد الرجوع والنظر الى وجه الوفاق والصفحة
ووجه الدائم وكفها وقام مرتب مطوع غير معلوم الى موضع علم معلوم ونظره وكذا
او القبط كاف لا نظر روى وعندهما نظر الوكيل بالقبض غير كاف لانه وكله بالقبض
دونا لاقط الخيار ولم انه وكله بالقبض مطلقا فيملك القبض التام وهو ان يقبض
وهو يراه وهذا لان تمام تمام الصفقة وهي لا تتم بقاء خيار الرؤية وشرط
رؤية داخل الدار عامة الروايات اذ اراى صحن الدار فلا خيار له وان لم

وبلزمه يفسد الخيار ويبطل الخيار ويصح بطلان قبل الرجوع
وبغيره فوجهه لان هذه الحقوق تقع في الرجوع

انما قال في
الشرط

لم يرضوا وكذا اذ اراى خارجه الدار وعند لفر لا بد من رؤية داخل البيوت
والصحيح ان ذلك الجواب على وفق عادة اهل الكوفة في رضى اى حقيق لا يابى كون على
تقطيع واحد وما اليوم فصفقات الدور تختلف فالعمل بما قاله زفر في هذا انما
اليه بقوله اليوم ويبيع الا على وشراؤه وخو والخيار بشرطه ويسقط عنه البيع وشتمه
وذوقه فيما يدركه بذلك ويوصف العقار بما يمكن من هذا عندهما وعنده يوكلا
بقبضه فيقبضه له وهو يراه وينظر اليه كذا في شرطه الجامع الصغير للامام الكوفي ومن رآى
احد الثوبين ثم شرهما ثم رآى الاخر فله رد كلاهما او الاخر وحده لئلا يلزم تقرب الصفقة
قبل التمام ومن رآى ثوبا ثم شره فخره او جده منقرا او الا او القبول للبايع مع عيبه
اذا اختلفا في عدم تغيره الا اذا بعدت المدة لان الظاهر ان شرطه لم يشره او لم يشره
اذا اختلفا في عدم رؤيته ومن شره عدلا وقبض فباء منه ثوبا او سب وسلم
لم يرد خياره رؤيته او شرطه بعيب والا صل فيه ان رد البعض يوجب تقريبا
الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز بعده بخور ثم خيار الشرط والرؤية معا
تمام الصفقة وخيار العيب يمنح قبل القبض لا بعد **فصل** في صحة شرطه ما لم يرد خلافا
حيثما تقع تحت عند الخيار رده او اخذه بكل ثمنه لا اسأله واخذ ثمنه ارا عيبا
كان عند البايع والمشتري قبض البيع من غير علم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بقول العلم
به والا باقا ولو الى ما دونه من البول في الفراش وسرقه صغير يعقل عيبا انما
قال يعقل احراز اعمه لا يعقل لانه لم يفت ليس بعيب ومن بالغ عيب آخر
عطف على معمول عاملين مختلفين والمجور مقدم فلو رضى عنهما اي عند العاقلين
في صفته وهو عاقل رده وان حدث عند رده صفته وعند مشتريه كره لا وجب رده
الصغير عيب بلا تفصيل في رضى جنة في صفته عند رده عند مشتريه فيه او في كرهه
والنذر والزنا والقول منه عيب فيهما لا فيهما والكفر عيب فيهما والاستحاضة والنكاح

لا

حينئذ يثبت البيع سنة لا أقل عيب وان ظهر عيب فقيم بعد ما حدث عنده آخر فلم
 نقصان لارده الارضا بايهم كتب شراء فقطع فظهر عيب ولما جاء اهله كذلك فلا يرجع
 بالنقصان ان باعه اذ لم يبيع اهله معيبا فالمشترى بالبيع يكون حابا للبيع فلا يرجع بالنقصان
 وان فاطمة او صبيها احمر فاقبال لكون الزيادة في البيع انفا فيه فان بعثت الا لوانه كلسواد
 نقصان عنده اولت السويق بسمن ثم ظهر عيبه رجع بنقصان لا منشاء الرد بسبب الزيادة
 وليس للبائع اهله لان الامتناع كحق الشراء لا كحق المشتري ولذلك لو راضيا بالرد
 لا يقضي القاضي بالرد وذكره في الحاشية ولو باعه بعد رؤيته عيبه لان الرد قد امتنع قبله
 فلم يكن بالبائع حابا للبيع كما لو اعتقه قبله اياه قبل رؤيته العيب مجانا او دبره او استولد او
 مات عنده فان هذه الصور يرجع المشتري بالنقصان وان اعتقه على ماله او قتله او اكل الطعام
 ولو بعثه من عنده وعندها لو كان يرجع بنقصان ما اكل وبرد الباقي ان رضى البائع والا فلا
 وعند محمد يرجع بنقصان ما اكل وبرد الباقي مطلقا وعليه الفقيه والخلاف فيما اذا اكله الطعام
 زواجا او احد اولادهم لم يكن زواجا وان كان في وعاءه فله رد الباقي بخصته من الثمن في قولهم كذا في
 الحاشية والحاوية او ليس الثوب فخر فلم يرجع اعلم ان الاصل ان امتناع الرمي من جهة المشتري اذا
 كان ينفع مضمونا بطل حقه في الرجوع بنقصان العيب واذا كان لا ينفع مضمونا لا يبطل حقه
 في الرجوع والعنف ليس بمضمون بل دليل ان الشربك المعسر اذا اعتق لم يضمن وكذا التدبير وان
 شربه بيضا او بيطيخا او حيارا او جوزا فخر فوجد فاسدا فله نقصان في المتفع به وكل ثمنه
 في غيره ومن باع مشربة ورو عليه عيب بنقصان باقراره او بينته او تكول رد على باعه اي يكون
 له حق الخصومة مع باعه وان رده برضا لان الرد بالرضا في بيع جديرة حق غيرهما والبائع
 الاول غير مضاف لا يعود الى المشتري الاول المثل المستفاد من جهة البائع الاول لخاصة والرد
 بالنقصان فسخ في حق الكل معاد الى المشتري الاول فقيم ملكه فكان له حق الرد على باعه وقال
 زفر في النكول والافراد لا يرد لان الرد بهما يكون بيعا جديرا لافسخا في حق البائع الاول

كذا
 ٢

الاول لا يحصل بترابها لان النكول والافراد بالبيع سبب الفسخ ومبارزة السبب يكون
 رضى محققا ولان الرد حصل بالنقصان جبر لان الشروع بتراب النكول باذ الجبر والقاضي الرضى
 بالافراد استردا والمبيع جبر فلا بد من ان يجعل فسخا والنكول والافراد ليسا بسبب الفسخ
 لان الفسخ لا يوجد بهما بل بالنقصان لاعتبار اختيار فلا يكون رضا بالفسخ لان الفسخ صار كالفسخ
 بالبينته هكذا ذكره في النكول لا يمتنع البسوط وهذا ظهر عدم الحاجة الى التاويل الذي ذكره صاحب البراهين
 بقوله مع النقصان بالافراد انما افرا فثبت بالبينته وانفع فاما قبله في توجيهه انه اذا
 ارعق القاضي بكونه طابعا اذ المشتري فلا يكون له ولاية الرد على البائع الاول وان بعث مشربة
 وادعى عيبا لم يرجع على دفع ثمنه في كل من التخليل لامن الخلف باعه انه لا عيب او يقيم بينه عطف
 على كل من باعه فيكون اقامة المشربة بينته ودعواه غايته لتعين عدم الجبر كالتخليل لا لعدم الجبر
 حتى يلزم الجبر على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب وانما قلنا ان غايته لتعين عدم الجبر اذ
 يحتمل ان لا يقبل البينة فيجوز المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان يقبل فيبقى عدم الجبر كما كان ونظير هذا
 قوله لا تقضي لاحد الخصمين في تسريح كلام الآخر فاما كلامه الاخر غايته لتعين عدم النقصان
 لانه لا لعدم النقصان حتى يتعين النقصان لانه لا يرد على باعه كلام الآخر وعنده عيبه مشهود
 وفي المشتري الثمن ان كان باعه ان لا عيب ولزم عيبه ان لم يكن البائع عن الخلف وان ادعى اياه
 اقام بينته او لا انه باعه عنده ثم طعن باعه بانه قد باعه وسلم وما ابقا فطال ان يقول في
 هذا الوجه ترك النظر للبائع لان قوله وما ابقا فطعن على الباقي من الغائب اذ لم يعلم منزله
 مولاه او لم يعلم بقدر على الرجوع اليه وهو ليس بعيب او باعه ما لم يحق الرد عليك من دعواه هذه
 او باعه ما ابقا عنده فطال ان يقول فيه ترك النظر للمشتري لانه لا بينة له الا بقرينة المودع و
 المستجر والمستقر والغائب لا الى منزله مولاه مع القدرة على الرجوع اليه ان عيب وكذا
 يستعمل الا باق عنده من المشتري عند البائع وعند مورثه وواهبه مع انه ايضا عيب لا باعه لعدم
 باعه وما به هذا العيب اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع ويحدث بعد البيع قبل التسليم و

للمشترى حق الرد ايضا فينظر بالخلف على الوجه المذكور ولا يابسه لغيره باع وسلم وما به من العيب
اذ يمكن ان ياول البايح كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم معا فينظر المشتري
بمنه ما مر وقد اندفع هذا الاحتمال في الصورة المقبولة بعبارة قط لاها موضوعه لعدم السلب
في الماضي وعند عدم بينة المشتري على العيب عنده بخلاف بايحه عندها انه ما يحتمل ان يبق عنده واذا
نكح عن البين خلف ثانيا للرد واختلفوا على قولهما ٥١ الدعوة شرط حتى يترتب عليه البينة
او الخلف ولم على ما قاله البعض ان الخلف يترتب على دعوه صحيحة وليست بغير الامن ختم ولا يصح
ضمما فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن اثباته بالخلف اما البينة فقد تقام لتفسير ختمها لكن لا يخلف
ليصح ضمها وبشكل هذا بما قالوا في الشفعة من ان المشتري ان لم يقرب بان التي شفع بها مكل الشفع
ولم يكن له بينة على ان ملكه يستحق المشتري ما يحتمل ان ملكه فان نكل ثبت ان ملكه ثم يثبت في خصوصه
الشفعة فالخلف في الصورة المذكورة لانه ان الشفعة والخصوص ولو قال البايح بعد التباين بعين
هذا العبد مع آخر وقال المشتري بل هذا واحد فالقول له مع البين لان القول للبايحين اين كان او
ضمنا كما في الوديع والغصب وكذا اذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض كما مر ولو
اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد به او بالآخر عيبا اخذهما او رداهما ولو قبض
ردا للمعيب خاصة لان الصفقة انما تتم بالقبض وتزول الصفقة قبل التمام لا يجوز وجده ويجوز
وكلي او وزني قبض ان وجد بعضه عيبا رد كل واحد لانه اذا كان من جنس واحد فهو كشي واحد
فيل هذا اذا كان في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين لان غير المعيب من غير موجب زيادة عيب
في المعيب فينظر رد العيب حادث فلا يبيع واما اذا كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين ولو
اشترى بعضه بغير قبض لم يرد باقية لانه لا يفر التبعيض والاختلاف لا يمنع تمام الصفقة
لان رضى العاقبة ولو اشترى قبل القبض فله حق الفسخ في الباء لتزول الصفقة قبل التمام بخلاف
الثوب لان التبعيض يفرضه حق الرد في الباء ومداواة المحب وركوبه لا حاجة رضي ولو رب
لرد او سقيه او شراؤه علفه ولا يرد منه فلا ولو قطع بعد قبضه او قتل بسبب كان عند بايحه

١٣٨
٧٩
بايحه رقة واخذ منه الرد في صورة القطع واما في صورة القتل فلا رد بل اخذ الثمن ثم ان هذا
عنده وقال لا يسلم ان يرد بل يرجع بالنقصان ولو باع وبركان من كل عيب صح وان لم يجد ظاهرا
لثاخي لان البراءة عن الحقوق المحبولة لا تضر عنده وعندنا نفع لعدم انقضاء الى المنازعة
ثم هذه البراءة يستعمل العيب الحادث قبل القبض عندهما خلافا لغيره وكذا في شرع الطحاوي وشيخ
الحجة للرضي **باب البيع الفاسد** كما يذكره مقابلة الباطل كذلك يذكر في
مقابلة الصحيح فيرد ما يبيع الباطل والمراد به هنا هذا المصنف العام وهو المناسب للمقام فلا يغيب
كما سبق الى بعض الاوامر ثم ان عقد الباب للبيع الفاسد ويذكر في بعض الصحيحين على مقتضى
عليه بطل بيع ما ليس بماله عينا بغيره فيه التناهي والابتداء في فوزه الزايل وهو كالم
والهيئة التي ماتت حقت انفسها والحق والبيع به وكذا يبيع ام الولد والمكاتب والمدبر البيع
في هؤلاء بطموقوت ينقلب جائزا بالرضى في المكاتب وبالعقار في الاخرين لقيام المالة ولذلك
فصله بقوله وكذا يبيع ما له غير متقوم المقوم على ما ذكره التلوي من باب عرق وهو بالاحراز
فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمتقوم وشيئ وهو با بقاء الانتقاء وهو المراد به هنا متقيا
كالخمر والخمر بر بالدين انما قاله بالدين وهو الثاني لان الدين اعم منه والمعتبر المقابلة دون
التمتع على ما افصح عنه صاحب الهداية حيث قاله واما بيع المحر والخمر بر فان كان قبيل بالدين
كالدرهم والمراثة ينفذ ببيع باطل وان كان قبيل بغيره فالباع فاسد حتى يملك ما يقابل وان
كان لا يملك عين المحر والخمر يبيع في ضمن الحق وذكاة الميتة وان سعى عن كل هذا عنده وقال
يجوز البيع في الفن والذكاة عند تسمية الثمن على التفصيل وبني الخلاف ان الصفقة لا تسترد
بغير تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما هو في ضمن الحق من غير
خاصة لان المدبر يملك البيع عند البعض فيه خلا في العقد ثم يخرج فيكونه البيع بالخصنة البقاء دون
الابتداء وقاية ذلك فيصير كلام العاقل مع رعاية حق المدبر لكل ضمن الوقت في الصحيح وقد
بيع عينا عرضا كان او خيرا والعرض هو المتاع القيمي بالخمر وعكس حتى يملك المصنف بالقبض

ويجب فحده لكن لا يمكن ان يخلط بطلان البيع فيه ولم يخرج بيع كماله بحد عدم الجواز ههنا بغير البطلان
 لعدم الملك وفيما ذكره بقوله اوصيد والى في خطبة لا يؤخذ منها بلا حيلة بغير الفاسد للعجز عن
 التسليم وصح ان اخذ بلا حيلة الا اذا دخل بنفسه ولم يستمد خطه اما لو استمد خطه فيجوز لان
 السدنة فعل موجب للملك ولا يبيع طرفه الهواء هذا نظير بيع السكك على الوجه المذكور وبيع
 الحبل والفتاة ان كانتا للحمل وهذا البيع باطل لان البيع معدوم او مشكوك والبيع في الفروع
 لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا في القدره ان كان لارادة ان من اجزاء الا دعي والرق غير نازله
 فيه فلا يكون ملكا وفيه خلاف الث في مطلقا ولا في بكون ان كانت امة اعتبارا بالجزء بالكل والوصف
 على ظهر الغنم قال في شره الطيوة ولو بلغ شيئا طاهرا مقصلا بغيره ان لم يكن في غير فله للبايع
 ولا لغيره جازا لبيع الا الصوف على ظهر الغنم فانه لا يجوز البيع فيه كاستحسانا بخبر عبد الله بن عيسى
 رضي الله عنه انه لم يرض عن ذلك والفيلس ان يجوز وجذعه في سقطت بغير الجذع الحقن لان غير
 المعين ببيع لا يعود صحيحا وانه الزاوية في شره القدره وخرجه في فروع الخلق كما في
 الهداية ولم يغيره بما يفرضه البعض لان الحاجة اليه في الكرباس واما الثوب فلا يربح تبعضه عن
 ضرر ذكر قطعها ولا فانا البيع فيها فاسد ويؤيد صحيحا ان قطع الجذع او قطع الزراع قبل
 قطع الشجرة لزوال المنفعة قبل نثره وضربة القاتل وهي ما يحصل من الصيد بغير الشبكة
 مرة عدم الجواز ههنا بغير البطلان والمرا بئرو هو بيع الترخا النخل بمرحله وذهيل فله خصال كذا
 الترخا النخل مثلا بطريق الخوص كليل الترخا بمرحله وذهيل وذا البيع في هذه الصورة لاحتمال الربوا
 او الملاسة والقائم بالمرحله وانه ان يتما سله لزم البيع ان سله المشتري او وضع
 عليها خصاصة او نبذها البايع اليه وذا البيع في هذه الصور لوجود القاي رواه المرحى في الكلاء
 ولا اجارته اما بطلان ببيع فلعلم الملك واما بطلان اجارته فلا ناهي كسره لا كغيره ولا النخل
 لانه ليس بماله لعدم الانتفاع بعينه وقال محمد وان في يجوز اذا كان عمره الا اربع الكوا
 رات بغير اذا كان فيها غسل لان صحة بيعه مشروط بالكوارة بالغنم والتشديد مع النخل

النخل اذا سوي من طاهر وودود القرو بيضه بجمعا بطاعته وعندنا ان يوسف يجوز ان
 ظهر القرو وعنده محمد يجوز مطلقا والابق للعجز عن تسليم وفي انعقاد بيع الاقبو روايتان
 ومختار صاحب الهداية عدم الانعقاد وهو ظاهر الرواية وبه يفتي ابو عبد الله النخل
 وجاء من المشايخ الاصحح هو عندنا في يجوز لعدم المانع وشعر الخنزير لانه نخل الحين
 فيبطل ببيع وان حل الانتفاع به للحر ضرورة ولا شعر الا دعي ولا الانتفاع به كرامته له ولا
 جلد الميتة قبل دبعه لانه ليس بماله وانما يحصل المانية بمنع مكتسب وان صح ببيعهم والا تنفع
 بعد كعظمها وعصبها وصوفها وشعرها ووجرة الشعر للسان وغيره والصوف للغنم
 والوبر للابل وقرنا انما صح ببيع هذه الاشياء والانتفاع بها لانه الموت لم يحل قتلها
 والفيل كالبهيمة حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع به خلافا لمحمد فانه كان خنزير عنده ولا يبيع
 على بعد سقوطه اذ بعد سقوطه لم يبق الا حق التعلي وهو ليس بماله وبيع المسيلة
 ومهنته وصح ان يبيع والبهيمة في الطريق قتلها اريد به رقبته المسيل والطريق فقد ار
 ما يشغل الماء مجمل فلا يجوز فيه البيع والبهيمة وان اريد حق التسيل فانه على الاذن
 في مجمل الماء وان كان على السطح فهو حق التعلي متعلق بعين لا يبيع وحق المرو فيه
 روايتاه وجه البطلان انه ليس بماله ووجه الصحة الاحتياطة اليه وهو حق معلوم
 متعلق بعين باق وبيع شخص على اتمه وهو غير خلاف ما اذا باع كذا وهو
 نعيم حيث ينعقد البيع ويتخير ومنه الزق كما ان الذكر والانثى من بني آدم جنبان
 للنفقة والنفقة هي في الاعراض وفي الحيوانات جنس واحد لفظه التفات وفيها وان
 الاستراحة التسمية اذا اجتمعا في مختلفي الجنس يتصلق العقد بالمشي ويبطل
 لانعدامه وفي تحكمه الجنس يتعلق بالمشي رايه وينعقد لوجوده ويتخير لفظه
 الوصف وشراء ما باع باقى ما باع قبل تقديمه الاول لانه الثمن لم يدخل في
 صفاته البايع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خربها من ملكه

وصار بعض الثمن فتقاصه ببعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربحا لم ينفق
وهو مأمور بالنقص بخلاف ما اذا اشتراه بأكثر من الثمن الاول لان الربح حصل فيه
للمشتري بعد ما دخل المبيع في ضمانه وعند ذلك في يجوز الاول ايضا وشراء ما باع
مشتري لم يبيع بثلث الاول قبل نقد فيما باع لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلته الذي
لم يشتريه فيكونه مشتريا لآخر باقيا قبل ما باع وصح فيما لم يبيع اذا لم ينفق فيه ولا يبيع
الفساد لانه ضعيف لما لا اجتهاد فيه وامر المسلم عطف على الغير المتصل في قوله وصح
وجوز هذا العطف لوجود الفضل ببيع فمروا بغيره وشراهما معا وامر المحرم
غيره ببيع صيده من اعنقه وقال لا يجوز لان الموكل لا يليه فلا يبيع غيره وله ان العاقد
يتصرف بامهليته وانتقال الملك الى الآخر حكمي والبيع بشرط يقتضيه العقد ولا يقتضيه
وكن بلا يملك كالفيل والرسن بالثمن او لا يملك ولكن ورد الشرع بجواز ذلك الاجل والخيار فانه لا
ينفسد العقد لانه ما ورد الشرع به ولا على انهم باب المصلحة ما في البيع هذا التفصيل على وفق
ما في الذخيرة او لا يقتضيه ولا يملك ولم يرد به الشرع ولكن لا نفع فيه لاحد يستحقه سواء لم يكن
نفع لاحد اصلا كشرط ان لا يبيع لان عدم البيع ليس بنفع في حقه بخلاف عدم الركوب
او فيه نفع لاحد مما الا ان متعارف كما اذا اشتريه على ان يخرجه البايع فضلا او يشترط
اي يجعل للغير بشرط ان كان جائزا لمحتسنا للتعاقل وكان مقتضى القياس ان لا يبيع في ذلك
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين او لبيع يستحقه اي يستحق النفع بان
يكونه آدميا فقلل ههنا واجل فيما سبق حين اقتصر على قوله لاحد اهتزازا في كل من الموصفي
عن محل الخلاف فظهر ان وما قيل فظهر ان قوله ولا نفع فيه لاحد ايراد به لاحد من العاقدين
والبيع المستحق للنفع كشرط ان يقطع البايع ويحيط فيها بمثاله كما فيه نفع للمشتري او يستحق
شتمه امثاله كما فيه نفع للبايع او يبيعه او يبرأ او يملك به مثاله كما فيه نفع للمبيع المستحق له
فلا يجوز تزيير على قوله بخلاف شرط لا يقتضيه بيع ربيعي على ان يوزن بظرفه ويظهر عنه

عنه بظرف كذا طال ان مقتضى العقد ان يوزن بازاءه الطرف مقدار وزنه كما في
المسئلة ذكرنا بقوله بخلاف شرطه وزن الطرف عنه وان اختلفا في نفس الطرف
وقدره بان الشري زبنا في رقبته والطرف وهو عشرة ارطال وقاله البايع الزن
غير هذا وهو خمسة ارطال فالعقد المستحق بيمينه وبيع انه الاحكام لانه من توابعا
في دفعه المبيع تبعا له فكسنتنا من العقد شرط لا يقتضيه العقد بل بناء مقتضاه
وفيه نفع للبايع فيكونه منسدا الى النبروز اذ لم يبيننا نبروز المجوس او نبروز السلطان
فالعقد فاسد من الذخيرة والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يعرف احد هذا ذلك
ومزوم الحان والمحصا والدياس والقطاف هو على ما ذكره المختوب قطع العيب فاحسن
والجواب هو على ما ذكره في المحل قطع الزرع والتخل والصوف اي بغير البيع صحيحا خلافا لغيره
والشافعي ان السقط الاجل في الصورة المذكورة فيل حله وفيه العقد بسبب الفادو
الا تراق قاله في شرطه الطي اوله لو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفادو ولا ينقلب الى الجواز
وان قبض المشتري المبيع بغير فاسد اشرط في احكام البيع الفاسد واما البيع الباطل فلا
يفيد حكما فان ملك المبيع بغير باطلا في المشتري قبل ملك الماتة وقيل بغيره بالقيمة كما لمقبوض
على سبب الشراء باذنه باعرا عما ذكر الا انه دون الرضا اذا لا عبرة برضا في البيع الفاسد
على ما استفت عليه في كتاب الاكرام من اود لا لكان اذا قبض في مجلس عنده ولم يبره ذكره محمد
في الزيادة است انما شرط القبض لانه لا يقيد الملك قبله وقيد البيع بالفاسد لان الباطل لا يقيد
الملك اصلا ولم يذكر شرط المالك في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فاد البيع لا يوجب بدو
الشرط المذكور ولا يقال انه يوجب بدو فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لاحد العوضين
في القيمة وهي مذكورة حكما مرتبة في الذخيرة على ان الشرط وجود المالك في العوضين لا ذكرهما
ملكه ولزمه يعني بقدر ما تخر النسخ بهذا المبيع او يخرج عن ملك المشتري مثله حقيقة انه كان المبيع
من ذوات الامثال او من ذوات القيمة ان كان من ذوات القيمة والحق فيها فسخه ما دام في ملك

والسبب في كونها لا يملك الا في وقتها
الجملة من السيرة في حكمها في الكفاية وشرح

المشقة قبل القبض مطلقا أي كيف ما كان الفساد وكذا بعد ان كان الفساد مصلبا
 الفساد أي في أحد العوضين كبسيع درهم بربحيين وان كان بشرط زاي شرط ان يدرى له هبة
 فليس له الشرط بحق النسخ لا يكون الا لما لا الشرط خاصة ودون عليه ذكره شره الطيوي
 ان ولاية النسخ في العاصب الشرط لا لصاحبه لان الفساد يكون محتملا للخرق والاعتباط لا يكون
 قويا فيظهره حق صاحب الهداية الا انه لم يصيب في تعليله حيث قاله لم يتحقق المرافعة في حق
 من له الشرط لان ذلك على تقدير عدم التزام الآخر بشرطه والظلم عام وذكر الكوفي الاختلاف
 فقال في قوله ما يملك كل واحد النسخ وفي قوله محمد حق النسخ لمن له الشرط خاصة ويوافقه
 ما في الذخيرة والتجريد والاضافة وبه اخذ صاحب الحاشية في مبرها انما له اخر وهو ان يكون
 الف بشرط زاي ومن له الشرط غير العاقبة ويتنظم بقصورها فافها المسئلة في قوله
 فان باع المشقة او وهب وسلم او اعتقه في حق عليه فبمته او مثله نفس عليه في شره الطيوي
 فيها اي في البيع والهبة ونحوه في الاجراء في العتق خلافا للاما بين فافها مات هو اي الباسع
 بعد ما خرج ببيع ويسقط حق النسخ لتعلق حق العبد بالبيع التام ونقص الاول في الشرط
 وحق العبد مقدم الحاجة ولا يافه البايح اي لا يافه المبيع بعد النسخ حتى يرد ثمنه لانه يجوز
 بالشيء بعد النسخ فافها مات هو اي البايح بعد ما فسخ البيع فالمشقة احق به حتى يافه ثمنه
 ولا يكون اسوة لعزم البايح وطلب البايح رزق ثمنه بعد النسخ يعني لا لشره رزق
 مبيعه فينصرف به والاصل فيه ان المال نوعان نوع لا يتعين في العتق وكذا لراهم والذناير
 ونوع يتعين كالعقود والجنث ايضا نوعان احدهما باعتبار عدم الملك والآخر لفساد الملك
 فالجنث باعتبار عدم الملك كما في المخصوص بوجوب حقيقته الجنث فيما يتعين وشبهه الجنث
 فيما لا يتعين عند ان حقيقته ومحمد لان ما لا يتعين بالتعين لا تعلق للعتق به بل يتعلق بما لا يتم
 وانما هو وسيلة من وجه فيوجب شبهه الجنث والشيء معتبرة فلا جرم انعدم الطيب لعدم
 الملك في الما ليه جميعا فالجنث لست بالملك يورث شبهه فيما يتعين لانه الجنث لفساد الملك

١٤١
 او من الجنث لعدم الملك ويورث شبهه الشبهة فيما لا يتعين وشبهه الشبهة ليست
 معتبرة فلهذا ينصرف الذي اخذ المبيع بالرزق ولم ينصرف الذي اخذ الثمن بمطاب
 رزق ماله ادعاء فقفي اي فقفي المدعي عليه ذلك الماله ثم ظهر عدمه اي عدم وجوب الماله
 عليه بالتصادف لانه المحقق عليه بدل الدين الذي هو حق المدعي والمدعي باع وبينه ما اخذ
 فاذا تصادف على عدم الدين صار له ان يستحق ملك البايح وبه استحق محموله ملكا فافها
 فلا يؤثر الجنث فيما لا يتعين بالتعين ولو بينه دار شره فافها لزمه فبمته هذا عند
 وعند ما ينقص البناء وشكل ابو يوسف في حفظ الرواية عن ابي حنيفة في رواية المسئلة
 المذكورة وقد نفى محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة وكذا الجنث بفحش ويروي
 بالسكوة وهو ان يزيد الثمن ولا يرد الشراء ليرغب غيره الا اذا زاد الى تمام قيمته
 فانه محذور غير مضموم ذكره في شره الطيوي والسوم على سوم غيره اذا رضى باثنهما
 قبل ذلك فلا باس لغيره ان يشتره بازيد لان هذا بيع من يزيد في القيد المذكور ولا لزم
 على عدم الكراهية في بيع من يزيد وتلقى الجلب المضر بالملك الجلب المحلوب فانه اذا قرب
 من البلد لم يكن مستقبلا له وشراؤه ثمة لانه يوم ان يلقى السطح في يدخل الاوراق رواه
 الطيوي في شره الطيوي في بيع الحاضر للبادي الاصل فيه ما حدث البخاري في صحيحه بكتاب
 العبد ان يباين طائفة من ابي عن ابي عبيد الله قال روى عنه انه لا يلقوا الركبان ولا يبيع
 حاضر لباد فقلت لا يباين عبيد ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكونا سارا وقالا نعم
 في حديث آخر رواه صاحب السنن وذررو الناس يرزق الله بعضهم ببعض طمعا
 في الثمن العالي زمانه الخط صورة ان يرضى الحاضر بسلعة البدوي بان يقول البلدة
 للبدوي دعه سلعته لا يبعها كل بشي غالي ويحبس عنده الى ان يقال في ثمنه فيفوت
 الرزق والرزق على الناس والبيع عند اذاه الجملة لقوله في ذررو البيع وفيه نظر وقد
 ذكر الاذاه المعتبرة في كتاب الصلوة وتزويج صغير عن ذي رحم محرم منه وهذا عند ما

وعند ان يفسد البيع في قرابة المولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في البيع
 بلا حق مستحق فلو كان كذا مستحق لدفع احدتهما بالجناية والرد بالعيب لا يكره
باب الاقالة في فسخ في حق العاقدين ببيع في حق غيرهما فائدة كونهما
 بيعا في حق غيرهما وجوب الشفعة والاستبراء فان الشفعة حق الشفع والاشتراء
 حق المدة وكل منهما في العاقدين وان لم يكن جعلها فسخا في حقهما تبطل وعند
 ابي يوسف في بيع الا ان لا يمكن جعلها بيعا فيجعل فسخا الا اذا تعذر جعلها
 فسخا في حقهما فتبطل وعند محمد في فسخ الا اذا تعذر جعلها فسخا فيجعل بيعا
 الا ان لا يمكن تبطل شرط محدد في جعلها بيعا عند فسخا عند اني ضيفه اذا انما
 على اكثر من الثمن الاول فثأمل فبطلت بعد ولادة المبيعة بعد القبض لعدم
 احكام الفسخ وقال لا تبطل لان جعلها بيعا انما قال بعد القبض لانه اذا
 كانت قبله فهو الاقالة عند وصحت بمثل الثمن الاول وان شرط غير ذلك او اكثر
 منه هذا عند بناء على انها فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول وذلك لشرط
 شرط فسد والاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد فضحت بيها في وبطل شرط
 وعند ما يكون بيعا بذكر المسمى وكذا في الاقالة انما قال اذا نقلا على اقل
 منه وجب الثمن الاول الا اذا تعيب فسخا في ذلك اقل من هذا عند وكذا عند
 ابي يوسف يكون بيعا بالاقل بناء على انها بيع عند وعند محمد يكون فسخا بالثمن
 الاول لانه لو كانت عن بعض الثمن الاول ولو سكت عن الحق وقال كان
 فسخا فهذا اولى الا اذا تعيب فيكون فسخا بالاقل ولم يمنعها هلاك الثمن بل
 المبيع وهلاك بعضه بمنع بقدره **باب** المراجعة والتولية المراجعة المراجعة
 بشرط ان يكون بمنه وفعله اطلاقا لا كونه مثلما لم يشترط في تحقق المراجعة
 في الجملة وان كان شرطها في تحققها على وجه الاطلاق على ما سياتي ثم ان لم يتغير

لم يتغير من كونه معلوما متسابق من ان معلومية الثمن شرط صحة البيع مطلقا فلا حاجة
 لذكره ههنا والتولية ببيع بشرط ان يكون بلا فضل ما ينضم الى الثمن في عرف التجار
 لا بعد فضلا وشرطها على وجه الاطلاق شراؤه بعثلي وذلك ان الثمن الاول اذا لم
 يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراجعة فلا يجوز الا اذا باعه بذلك
 البديل من يملكه او به وبزيادة ربح معلوم في يجوز لا تنقضاء الجارية ولو لم يضمن احد القضا
 والقبض والطرز والعقل والحمل الى ثمنه والاصل فيه ان كل ما يزيد في المبيع او في
 قيمته يلحق به لكن يقولون قام على بكذا الا الشريعة بكذا تحترز عن الكذب وان
 ظهر للشركة حياته في المراجعة اخذته بثمنه او رده وفي التولية حط من ثمنه وعند ابي يوسف
 يحط فيما الا ان الحطة قدر حياته وفي المراجعة قدرها وقد حصرتها من الرزق وعند
 محمد خيرة فيما هذا اذا كان المعقود عليه محلي الفسخ في التولية تبطل حياته ولو لم يجمع
 الثمن ذكره في شره الطحاوي وان شرا ثانيا بعد بيع برزق فان رازق طرأ عنه مازق
 وان استوفى الرزق الثمن لم يراى اذا اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى
 بعشرة لا يبيع مراجعة اصلها عنده وعند ما يبيع مراجعة الفصلين لان الاصل عند
 متجدد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز بناء المراجعة عليه وله ان يشترط حصول الرزق الاول
 بالعقد الثانية لانه يتأكد به بعد ما كان على شرف الزوال بالظهور على عيب الشبهة
 كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا وراى من شري من ما ذروه المحيط دينه برقبته
 اعتبار هذا القيد لتحقيق الشبهة قال الفقهاء ابو الليث في شره الجاهل الضيف
 فان كان العبد لاديه عليه فالشراء باطل لان العبد اذا كان لاديه عليه قال
 لمولاه على ما شري بايضا فافقوا كان الثمن الاول عن الثمن الثاني او زاد عليه ويقولون
 قام على بكذا في ذوه كذا في شري من سيدة لان بيع المولى من عبده المأذون وشراؤه
 منه اعبر عنه ما في حق المراجعة لشبهة مع الخاف في ثم انه ما ذكره اذا لم يبين اما اذا بينا

في المراجعة المراجعة

لربوا التا بعل لا يبيع التا بالمال في سوسن بالفض وان عدما واد وجا حرمها ففاحل الفضل
 لا التا فيجوز بيع قفيز بر قفيز كسعر وبيع حنة اذرع من الهرة ستة اذرع من يد ابيد
 ولا يجوز بيع قفيز بر قفيز شعير وبيع حنة اذرع من الهرة ثمانية من سبعة وعشرون في
 الجسد بانفاده لا يحرم التا والبر والسعر والتم والمكلى والذهب والفضة وزر ابرا
 وان تركها فيها الى ان ترك الكيل في احد الجنبين المذكورين وهو الاربع المتقدمة والوزن في الجنب
 الاخر وهو الاخير ان لقول يوم الخطبة بالخطبة الحديث ويحلى في غير كذا في الحرف فلم يجز بيع البر بالبر
 متا وياوزنا والذهب بغيره متا لئلا يخلط بالبر فيجوز بيعه واعتبر تعين الربوي في غير الحرف بل
 شرط تعين عقد الحرف ما وقع على جنس الاثام يعتبر فيه عوضه في المجلس لقول الام الغنمة
 بالغنمة ما بها ومعناه يرايد ومكواه عافية الربوي يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقابيل خلافا
 لك في بيع الطعام وجاز بيع الفليس بالفليس باعيانها خلافا لمحمد في الثمنية ثبت باصطلاح
 الكل فلا يتطل باصطلاحهما واذا بقيت اثنا لا تعين فصار كما اذا كانا بغير اعيانها وكبيع الدرهم
 بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حتهما انما ثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية للغير عليه فينبطل باصطلاحهما
 واذا بطلت الثمنية تعين بالتعيين فلا يجوز وزنا لبقاء الاصطلاح على العدة اذ في نفسه في حق
 الحرف والعقد فصار كما يجوز بين فلاف النقود لانه لا ثمنية خلقه وتخلان ما اذا كان
 بغير اعيانها لانه يبيع التا بالمال وقد نفي عنه وتخلان ما اذا كان احدهما بغير غيره لان الجنس
 بانفاده لا يحرم والتم بالحيوان لانه يبيع الموزون باليسن موزون وقال محمد لا يجوز الا اذا كان
 التا اكثر لكون الزاير مقابلة السقط والدينق بجنس الرطب بالرطب وبالتمر والتمر والعنب
 بالزبيب كيملا اخره عن الكيل باليوم اختصاه ببعضه وعندنا وسوقه في كذا في لا يجوز
 ان نقض الرطب بالجفاف والبر بطبا او مبلولا بخل او باليابس والتمر والزبيب المنقوع المنقوع منها
 متا وياوزنا في غير كذا في حصة ذلك لانه يعتبر المساواة في اعدل الاحوال وهو المال وما اعتبر في الحال
 عملا باطلاق الحديث المشهور فان تناوله البر والتمر والعنب على كذا في صفة كذا الا ان يابى كذا في كذا

في بيع الثمنين
 في بيع الثمنين
 في بيع الثمنين

تحت المتا واست بالمعيار الشئ وهو الكيل والوزن فخصني حفتين هذا الاصل في بيع
 الرطب بالتمر ومحمد فرق بين سائر الفصول وبين الرطب بالرطب والتمر بالتمر وجهها
 يطلب من الهدايا وكلم حيوان بلح حيوان اخر متافا مثلا وكذا اللبس وكذا اظلم الدق في كل
 العنب ونعم البطن بالالاية او باللم والخبر بالبر والدقيق والاهكاه احد ما نسيتم بقي
 لانه الخبر صاع عدو يا وموزون في كذا ان يكون كيلا من كل وجه وهذا اذا كانا تقديرين
 واهكاه البر والدقيق نسيه جاز ايضا واهكاه الخبر نسيه يجوز عذرا فيكون وعليه الفتوة
 لا يبيع الجيد بالردى من الربوي والسبيل الامتساويا فلا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا
 الفضة بالفضة الامتساويا وان اختلفا جودة وصياغة ويجوز بيع درهم صحيح ودرهميها
 غلته بر درهمي صحيح ودرهم غلته لتحقيق التا في الوزن وسقوط اعتبار الجودة والغلظة
 ما برده بيت المال وياوزنا في التا والبر بالدقيق او بالسويق والدقيق بالسويق متافا مثلا
 ومتا وياوزنا في الزيت والسهم بالكل في يعلم ان الزيت والخل الزمان الزيتون
 او السهم يكون بعض الزيت للشيء وانما اعتبر العلم لانه كونه اكثر في نفس الامر لا يكتفي بالبيان
 يكون ذلك معلوما خلافا لفرقة ببيع كبر وكسعر بكوني بروكة وشعر وبيع درهمين ودينارا
 بدرهم ودينارا بها بجعل كل واحد من الجنبين بخلافه وقال في زفوان في لا يجوز لهما ان في الحرف
 الى خلاف الجنس تغييره لانه قابله للجملة بالجملة ومن قفنية الانقسام على سبيل الشيوع لا
 على التعيين فالتعيين لا يجوز واهكاه في يقي الحرف ولنا ان المقابلة المطلقة تختل بمقابلة
 العود بالوزن في الجنين بالجنس وانما طريق متعين التخييم فيجوز عليه وفيه تغيير وصفه لا اصله
 لانه يقي بوجبه الاصل وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وبيع احد عشر درهما بعشرة
 دراهم ودينارا ذكرنا انفا ويستقر من الخبر وزنا لاعداد عندنا في كون للتفاوت اما
 وبم يقي وعندنا في حصة لا يجوز اصلا للتفاوت الفاضل وعند محمد يجوز بها بائنا كان
 للتعاقل ولا يربوا بين سيد وعبد مثلا اذا كان ماء ذونا ولم يكن عليه دين اذ لو لم يكن

في بيع الثمنين
 في بيع الثمنين

ضرورة
 ضرورة

ما دوننا لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه دين يتحقق الربوا بينهما لا مانع له ليس ملك المولى
عنده وعندنا تعلق به حق الغنم فصار كالاجنبي وسلم وحر في داره لان ما لم يباع في دار
الحرب فبناي طريق اخذ ما لم يباع الا ما لم يكن في غرض ظلالا لا يكون والثاني اعتبارا
بالمستأمن في دارنا **باب** الحقوق والاحتقان برفض البناء والمقتار والعلو والكيف
وهو المستأمن في بيع الدار لا الظلمة وهما باط الذي اهدى طرفه على الدار والطرف الاخر على دار
اخرى او على الاسطوانات في السكة سواء كان مفتوحا الى الدار او الى ومن ومن انما السدة التي
فوق الباب فقدره في الاذكار كل حق بولها او غير فقرها او بكل قليل وكثير وسوقها او منها لانها مبنية
على هواي الطريق فاخذت حكمها سدا عنده وعندنا ان كان مفتوحا الى الدار يدخل من غير ذكر شيء
عما ذكرنا لان من تواجد بها فبالكيف والشجر لا الذرة في بيع الارض ولا الشجر في بيع الشجر الا
بشرطه وان ذكر الحقوق والمرافق والعلو في شراء بيت بلحقه ولا في شراء منزل الا
بذكر ما ذكره في حق كل حق الى قوله او منها والحاصل ان العلو يدخل في بيع الدار مطلقا ويدخل
في بيع المنزل ان ذكر ما ذكر ولا يدخل في بيع البيت اصلا وهذا لان المنزل بين البيت والدار
لانها في ذمة مرافق السكن مع قرب قصور اذا لا يكون في منزلة الرواب فليس به بالدار يدخل
العلو فيه بقا عند ذكر التواضع وليس به البيت لا يدخل فيه برونه ولا الطريق والشرب والمسيل
في البيع الا بذكر ما ذكر ايضا بخلاف الاجارة فانها تدخل فيها بل اذكر ما ذكرنا لانها تعدل لانتفاع ولا
يتحقق بدون هذه الاشياء واما البيع فيمكن ان ينتفع به برونها بان يتجر فيه ويؤخذ الولد
ان استحدثت امة ببيئته وان افرأ من اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل ان استحقها
ببيئته ياخذها وولده لان البيئته حصة مطلقة فيظهر ملكها من الاصل والولادة متصلة بها
فيكون له وان استحقها بافرأ في اليد ياخذها ولا ياخذ ولده لان الاقرار حصة قاهرة يثبت به
الملك في التجريم فزورة وما يثبت فزورة لا يظهره حق الزواجر المنفصلة فلا يكون الولد له اذا
لم يرد الحق له الولد واما اذا اذاعه كان له لان الظاهر له ذكره في النهاية يتحقق قاله اشترى

اشترى فاني عبد فاشترى فاني اظهر حره يجوز ان يكون بدعوى شخص اخر كما اذا ادعى
رجل انه ابنه واقام البيئته عليه قال الامام الحسين في باب الشهادة في الولادة والنسب
المبسوط في هذه الصورة فحق ان ابن له لا بانه دعواه بالحق وجعل حر الا انه الحكم بشبوت
النسب منه حكما باذ مخلوقا من مائة وما واخرجه من فكونه حر ايا لم يقبل برحم الامة وحين
لم يسوا امة في الشهادة لم يظهر اتصال مائة برحم الامة فبقى على الحرية انتهى وما قرناه بتبين
انه لا اشكال في وضع المسئلة وان ما قالوا ان الشهادة على حرية الاصل يتحقق تحريم الفروع
لان الشهود لا يثبتون من تعيين الام ليس بذلك فحق ان لم يرد مكان بايعه وعن ابي يكون انه لا
يرجع لان الرجوع بالمحاوطة او بالكفالة والموجود ليس الا الاخبار كما ذابا فصار كما اذا قال
الاجنبي ذلك ووجه ظاهر الرواية ان الشبهة صار مغرورا من جهة والغور في المحاوطات الى
تتفق سلامة العوضين بحصول سبب اللقطة دفعا للغرور بقدر الامكان ذكره قاضي خاني في شرح
الجامع الصغير وما قيل في وجهه لانه بالامر بالشراء بغير ضمانا للشيء عند نزع الرجوع على البائع
دفعا للغرر من نظره لان موجب اه لا يكون لقوله فاني عبد وخلفه جواب المسئلة وما ذكره الهداية
في تعليل مرز في الحاجة اليه ورجع في الشخص بما ضمن عليه في البيع وان علم الاى ان علم مكان
البائع لضمان على الشخص المذكور ولا ضمانا له ان قال ارتهني فاني عبد فارتنه فاني حر
فلا ضمان عليه اصلا الى سواء علم مكانه الرهن او لا لان الرهن معاوضة وما يجعل سببا للضمان انما هو
الغور في المحاوطات ولا رجوع في دعوى حق مجهولة في دار صوغ على شيئين واستحق بعضهما اذا
لم يدعى ان يقول دعواي في هذا البائة وفهم منه ان جواب المسئلة صحة الصلح عن المجهول على محلي
لان الجاهل فيهما يسقط لا تقتضي الى المتنازع وفهم منه ايضا ان بطلان الدعوى لا يفسد صحة الصلح
ولو استحق كل واحد من العوضين لدخوله لدى في المستحق ورجع خصمنا في دعوى كل واحد ان استحق
منها لوجب الرجوع بغيره عند فوات سلامة المبدل **مسألة** في بيع الفضولي هو

في اصطلاح الفقهاء من يعرفه حق الغير بما اذنه شرعي ما كان باع غيره فغير اذنه فسخ سواء بقي
الحاقدان او لا يبيع الغنول منصف عندنا خلافا لثانيه ولا اجازة ان يبي العاقدان والمبيع و
كذا التي ان كان عرفيا معيناً فبيده بالتعيين لا الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرف قد
يكون دينا على ما يستفاد عليه وهو ان الشئ ملك للمخبر وهو المالك واما ان تعذر بيعه اى بعد الاجازة وله
اى للعقد فسخ قبل الاجازة وفيها للفرع من نفسه فله حقوق العقد ترجح اليه وجاز اعطاء الشئ
من الخاص ان اجيزه لا يجوز لانه لا يملكه برون الملك ولها ان الملك ثبت موقفاً بتصرف
مطلق موضوع لا فائدة للملك ولا فائدة فيوقفه الاعطاء مرتباً عليه وينفذ بنفاذ لا يبيع لان
بالاجازة ثبتت للبائع ملك بارتقا واصحراً على ملك موقوف لغيره ابطله ولو قطع برونه اجيزه فسخ
ما اخذ ذلك قبل الاجازة او بعده للمشتري لان الملك لم يمتد من وقت الشراء فحين ان القطع
حصل على ملكه ومنصفاً بما زاد على نصف ثمنه لان لم يرضه في ضمانه او فيه شبهة بحكم الملك ومن شدة
عبد من غير سيرة واقام بنية على اقرار ببيع او سيرة بعدم امر به اى بالبيع من رارة لا تقبل لان
البينة في حقوق الجاه لا تقبل الا عند صحة الدعوى ولا صحة له منها للتناقض اذا اقام على الشراء
اقراره لصحة واقامة البينة على اقرار ببيع او سيرة بعدم امر به اى بالبيع سواء كان ذلك الاقرار
قبل البيع او بعده مسبوقاً بدعوى عدم صحة وهي منافضة لدعوى صحة ولو اقر ببيع به عند فسخ
اى بعدم الامر وطلب سيرة ردة ببيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار فله سيرة ما بعد
البائع في ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري **ما** **السم** هو مبادلة المال
مواجل بما لا يحل فانه جيل والتجديد والبدلين معتادة في حقيقة اذ بها يتنازع عن غيره من انواع
البيع في ما يعلم قدره وصفته اى سم اذا كان المسلم فيه وهو المبيع مما يمكن ضبط وصفته وعرفه
قدره كالمكس والموزون المثلن احترز بهما العقد عن الدرام والدرنا بوزن الموزون كالتوب مضبوطاً
درهم وصفته والحدوث المقاربات كجوزو البين والفسن واللين والاجر بمليين معينين ووجه السك

في السك المبيع يقال سكم مبيع ومملوء ولا يقال ما ع الا في لغة ردية وانما قيد السك
بالمبيع لان الطرقة تفصيل كساي بيان وزنا وفرباى نوعاً معلومين والطست و
الحقبة والخفين الا اذا لم يعرف اى بالصفة لا فيما لم يعلم قدره وصفته كالم والجوان
لحقى التفاوت وجوز اذ لم يعلم اذا وصف وصفاً معيناً بصفة معلومة وجوز
ان فسخ الجواه اذ ابتها نوعه وسنه وصفته واطرافه كالرلس والاكارع وطود
عدوا والخطب حرماً والحجر والرطب حرراً لانه مجهول لا يعرف طول وعظمت حتى لو
عرف ذلك باله بيتاً الجبل الذي يشهد الخطب والرطبة وبين طول وضبط ذلك
بحيث لا يؤدي الى النزاع جازوا الجوهر والحرز وبصاع ووزن معين لم يدر قدره
وبرقبة وتمر تخلف معينين وفيما لا يوجد من حين العقد الى حين الحل فلا يبيع في السك
الطرقة الا ما حينه اى في وقت يوجب السك في الماء وشروطه بيان جنه كبر او شدة ونوعه
لمسقية ونحوه وهي التي لا تنسب الى الجنس وهي الارض التي تحت خطها من
الماء وصفته كجدر وروى وقدره معلوماً كوكذا الكيل الاجابة منها الى ان يقال لا يتحقق
ولا ينسب لان الكيل عرفهم لا يطلق الا على ما يكون كذلك او وزناً او اجل معلوماً خلافاً
لثانيه واقله سيرة الاصح روى ذلك عن محمد بن روايه الطحاوي عن اصحابنا ثلثة ايام
وقيل اكثر من نصف يوم وعن الكوفي انه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس في مثله
والاول اصح وبه يفتى وقد راس المال وهو الثمن الكلي والوزن والحدوث فان
العقد فيها يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره هذا عنده وقال لا يكتفى بالاستارة
لانه يبيع معلوماً بالي في الثوب وله ان رتباً لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيجوز الى ردة
راس المال فيجب ان يكون معلوماً بخلاف ما اذا كان راس المال ثوباً معيناً لان
العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيان قدره واما ما قيل ربما يكون بعض راس المال
زبوا فلا يستبدل في المجلس فلو لم يعرف قدره لا يدره كم بقي فيه وعليه ان يهنا شرط آخر

ذكره المصنف في شرحه من القدر الذي نقله عن المحيط بدفع هذا الاحتمال وهو ان يكون
 راس المال مضمنا في حصة الاسلام في الجنتين بل بيان راس مال كل منهما تنقسم على خلافه
 المذكورة ولا يتقدم بل ببيان حصة كل منهما من المسلم فيه ومكان ايقافه في حصة المؤمن
 ومثل الثمن والاجرة والقسمه اذا كان المسلم فيه شيئا لحكم مؤتمرا يجب بيان مكان ايقافه
 عنه وقال لا يجب بيان ويصح مكان العقد وعلى هذا الخلاف في الثمن والاجرة اذا
 كان لحكم مؤتمرا والقسمه اي اذا اقسما الدرا وجعلنا نصيب احد كمثلها لحكم مؤتمرا
 وما لا مؤتمرا لحكم لا يتأخر فيه الى بياه مكانه الايقاف بالاجل ولا يخلت قيمته كذا في
 الهدايا وفيه نظر وفيه حيث شاء هو الاصح قال القدر في بوفيه المكان الذي لم فيه وقال
 صاحب الهدايا من ارواها الجاهل الصغير والبيوع وذكر الاجارات بوفيه في المكان شاء
 وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال وفي محيط الرضى يتعين موضع العقد
 وهو الاصح وهو قولهما لان قيمته يخلت باختلاف الاماكن فان قيمته الحافزة المهر اكثر
 من قيمته في السواد وكثرة رغبة اهل المهر وقلة رغبة اهل السواد وبهذا تبين ما ذكره صاحب
 الهدايا في تعليق الاصح ليس يصح وفيه راس مال قبل الافراق شرط بقائه على الصحة فهو
 ينقض صحته ثم يطل بالافراق عن يمينه ولهذا لا يصح السلم مع خيار الشرط ان يفسخ تمام
 القبض كونه مانعا من الانقضاء حتى الحكم بخلاف خيار العيب لانه لا يفسخ تمام القبض
 واما عدم ثبوت خيار الركون فيه فلا بد من مفيد لان دين في النية فكلما رده عليه بخيار الركون
 اعطاه غيره كونه لا يتعين فلا يفيد قسما مائة نقدا وماله دين على السلم اليه لم ذكر بطلان
 حصة الدين فقط لان دين بدين وقسمه في حصة النقود وجوبه في راس المال في المجلس بقدر
 ولا يشترط البطلان لان القبض قبل الافراق شرط البقاء فيكون ضعيفا بل لانه طارعا
 اذا السلم وقع صحيحا الكلي والبطلان الطارعا لا يشترط ضعيفا كان سمي قويا اذا باع
 عبدا في مثل اصدقا قبل القبض بطل العقد فيه دون الاخر ولم يخر الفرق في راس المال و

راس المال مضمنا في حصة الاسلام في الجنتين بل بيان راس مال كل منهما تنقسم على خلافه

في الهدايا

في البطلان

والمسلم فيه بانه يعطى بول احد هاتين آخر كما لشركه كما اذا قال رب السلم الآخر اعطني
 نصف راس المال فيكونه نصف راس المال المسلم فيه لي والتولية قبل قبضته كما
 اذا قال اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه فيكون المسلم فيه كل ولا يشترط بيع السلم
 اليه بركس المال بعد الاقالة حتى لقوله يوم لا تأخذ الاسل ولا تأخذ الا لا تأخذ الا
 المسلم فيه حال قيام العقد وركس مال كل حال انفساه ولو شرا او امر رب السلم
 بقبضه فضا لم يصح لانه اجمع من هنا صفتان السلم وهذا الشرط الكلي
 فلا بد من الكلي مرتين للحدث الذي مر ذكره في باب المراجعة ولو امره بقبضه في حاله لو استوفى
 بترام اشترى من آخر ترا قمار المقرض بقبضه بقبضه فضا لم يصح واهل بعد الكلي لان الرضى
 اعارة فكل من المقبض غير حقه نقدر اكلنا يلزم تعليق الشيء بجنسية فلم يتحقق الصفتان
 بشرط الكلي وكذا في امر رب السلم بقبضه منه في قبضه المشتري من البايع لانه لا يملك
 اليه ثم لنفسه في قبضه لنفسه فكلما لم يبق قبضه لانه في الكلي من ذاب اتم في المقام وهو اخذ
 الكلي عقيب الكلي يقال كان المعطى فاكنا لا اخذ له لنفسه اذ لم يجر فيه الكليان ولو كان
 المسلم اليه في ظرف رب السلم بامر بغيبته او كان البايع في ظرف بينه وبين المشتري لم يكن قبضا
 لانه السلم لم يصح امر رب السلم بالكلي لان حقه في الدين لا العين فامر لم يصح وف ملكه فاسلم اليه
 جعل ملكه في ظرف استعاره من رب السلم وفي البيع لم يصح امر المشتري لانه استعار الظرف من البايع
 ولم يقبضه فلا يصح بغيره فكلما ما يقع فيه وانما قال بغيبته لانه اذا كان حاضرا ينقل فعله اليه
 كما نوه به لانه لو كان حاضرا او كان المسلم اليه بحفرة وخل بينه وبين الطعام نصيبا بضا لان
 التخليه تسليم كرامة البين بخلاف كيلة في ظرف المشتري بامر ذاه اذا اشترى بامرعيه ودفع المشتري
 الى البايع ظرفا وامر ان يكيله ويجعله في ظرف ففعل البايع والمشتري غايبه لانه ملك العين
 بالشاء فامر صاير ملكه فيكون قابضا بجعله في ظرف ويكون البايع وكيلة في امساك الظرف
 فيكون الظرف في يد المشتري حكما ولو كان الدين والعين في ظرف المشتري بان اشترى رجل من آخر

سكن بعقد السلم وكذا بيعنا بالبيع ثم المشتري البايع ان يجعل الثمن في ظرف المشتري او يدركه
بالعين كان قابضا اما العين فليس الامر واما الدين فلا اتصال بعلم المشتري وان يدركه بالدين
لا اي لا يصير قابضا عند ان ينفذ اما الدين فلم يدرى الا ان العين فلا لا يخلط بملكه قبل
التسليم فصار مستمرا عند فتنقضي البيع برضا به لا يكون شريكا له وعندهما هو باختياره
شأنه نقض البيع وان شاء استأركه المخلوط لان الخلط ليس بملكه عندهما ولو سلم الله في
كرو قبضت الله ثم تقابلان ثم ماتت الله بدها في السلم اليه في التقابل ويجب فخر يوم
قبضها على السلم اليه بركة الرب السلم ولو ماتت ثم تقابلان في التقابل لا محنة فخر يوم
المحقوق عليه وهو السلم في ذلك المقتضى اي سلمه في وجهه اي وجهه التقابل خلاف الشراء
بالعين فيها اي الوجهين المذكورين للتقابل ولو احتل عاقل السلم في شرط الرذالة والاجل
فالقول لم يدرى اما اذا كان الحق السلم اليه فبالاتفاق واما اذا كان الحق ربا السلم فكذا
عنده وعندهما القول للاخر وذلك لان من خونه كانه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان
خونه حصونه ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لم يدرى الحق عنده وعندهما للفرق وان كان الحق
والاستعانة باجله وذكر سبيل الاستعمال هو الاستحالة فانه لا يصير سائما فانه استعانة عندهما
وبلا اجل معلوم لا يترتب من هذا القيد لان التاميل باجله غير معلوم لا يخرج الى السلم فيما يتعلق به
ونقمه وطسنت مع بيعا لا عترة الاستعانة ان يقول للصانع كالحقاف مثلا اصبحت في
ما كل خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا فيجوز للصانع على تسليمه بترتيب على كونه بيعا لا عترة و
انما قال على تسليم ولم يقل على علمه لاسيما في المحقوق عليه العين ووجه العمل ولا يرجح الا
خذه والمبيع هو العين لا العلم فان جاء بما منه غيره او هو قبل العقد فخذوه ولا يتعين له الا
باختياره فصح بيع الصانع قبل اختيار الامر لم يقل قبل رؤية الامر لما عرفت ان مدارجته لم
على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية ولم اخذه وتركه لما عرفت ان المبيع هو العين فلم يجز
الرؤية ولم يبيع فيما لا يتعامل كالنوب عطف على قوله ببيعها فقيده المذكور مقدما وهو ان يكون

ان يكون بلا اجل معتبرا ايضا **سائل** شئني بيع الكلب خلافا لثاني
لان بحس العين عنده لا عندنا لا ينتفع به وعن ابيه يوسف انه لا يجوز بيع الكلب العقور
والعقد والسباع عتلت او لا والذي كالمسلم في بيع غير الحيوان والخير والضعف او جرح
في غير موضع الذبح وذبح الجوسي كالحزير فالمستثنى غير مختص بالحيوان منهم من الهديا ومما
في عقد الذي كالمخل والثالث في عقد السلم فالحزير من ذوات الامثال والخزير من ذوات
القيم ومن رزقه من رزقه قبل قبضه واه وطيت فقد قبضت لان وطى الزوجة حصل
بتسليم من جهة المشتري فصار فعله كفعله والا فلا اذ تجرد الزوجه لا يتحقق القبض والكيل
ان يتحقق لان تعيب حكمي فيعبر بالتعيب الحقيقي ووجه الاختصاص ان الحقني كاستيلاء على
المخل وبه يغير قابضا ولا كذا الحكمي فانزقا ومما شري فثا اوداه قال شيخ الاسلام خمر زاده
انما وصفه المسئلة في العبد لانه الدار لان الدار لا يتعرف القاصي لذلك ولا يبيع فان
القبول ان لا يجوز في العبد ايضا الا ان جوزه فيه تحتنا ليقط النفقة عن البايع
ولا يحتار الى النفقة في الدار ومن مهننا يتبادر ان ذكر الشئ بركة القام يصب على
عبية معروفة فاقام بايعة بينة ان باعته فان قبل البينة لا تقبل من غير ختم جاف فلنا نحن
بينت تقام لكشف الحاله للعقضاء والختم مثل هذا ليس بشرط بل ببيع في دينه انما نحن
المبيع لانه يمكن وصول البايع الى حقه بدونه البيع وفيما بطلان حق المشتري وان جهل مكانه
بيع اي بيع القن واذى الثمن ان فعله شئني يملك المشتري وان نقض يتبع البايع اذا
ظهر ثم ان هذا البيع واه كان قبل القبض الا ان لم يقصود انما المقصود احياء حقه
وهذا صفة بيعه ببيع لاه الشئ قد يبيع منها وان لم يبيع قصدا وان شري ثناه وغاب احداهما
فلما فرغ من قبضه وجب ان يحضر الغائب ان باخذ حصته لانه مضطر اذا لا يمكنه الا
بتعيب الابداء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الجس ما يني في المضطر
يرجع واذا كان له ان يرجع عليه كان له الجس عندهما الى ان يسوفي حقه ولو حصل لا يصير

غاصبا وعند أبي يوسف كان متطوعا فيما أدى عن صاحبه لانه قضى وبها غير غير ما فلا
 يرجع عليه وليس له الجبس وبغير غاصبا به فيهلك بالقيمة وان شتره شيئا بالن متعلقا
 ذهب وقضه يجب من كل نصف واما بالن من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل
 ومن النصفه درهم وزر كسبه وزر سبعة قد سبق كتاب الزكاة ولو قضى زينا
 بول جديا صلا به انما قاله جاهلا به اذ لو كان عالما بصفته المستوفى عند القبض يسقط
 حقه بلا خلاف وانفق او نفق اى هلك انما وصوفه فيما انفق او نفق اذ لو كانت قابله بركة
 وبشره الجيا وعندهم فهو قضا وعند أبي يوسف يرد مثل زينة ويرجع تحييده لانه حق
 صاحب الدين براء من حيث الوصف كما يراى من حيث القدر ولا قيمة له اذا قبل بغيره
 المصير الى ما ذكره وقال ابو حنيفة انما يرد الزيف لانه الجدي الجاب له عليه بالنسبة الى
 شئ واحد ومنه لم يجره الشرع وتلك كيف الشرع ليست من هذا القبيل لانها ليست بالنسبة
 الى شئ واحد ومنه لم يجره قوله الاول من ان حنيفة وقوله الاخير من ان يونس ذكره في رهن
 المبسوط وفي الحقايق نقل عن ابو حنيفة انما قاله ابو يوسف حسن وادفع للفرقة فخره للفقوى
 ولو فرقة او باهين طيرة ارضه جلي او كسرت طيرة اى انكسر رجلا انما قاله كسر لانه لو كسرت
 احد يكون له الاخذ وفي بعض الروايات تكتسب اى دخل في الناس وهو ما واه فهو لا يقر
 لاهما جبال الارض لانه الصير على اخذ هذا اذا لم يكن ارضه ممتدة لذلك كصيد تعلق بشبكة
 نصبت للجفاف ودرهم وسكر شتره فموت على ثوب لم يتركه ولم يكت ولو اعد الثوب لذلك
 او كسرت بعد وقوعه عليه فهو له ما جاب الثوب بخلاف ما اذا عتلى النخل ارضه لانه عت
 من انزاله فيملك بها لارضه **كما** المرف هو ما ولد له مال بالكلية
 من جنس الانعام انما زاد لفظ الجنس ليعبر عن المرفوب من الذهب والفضة ذكره غيره زاد
 في فوايده ولم يقل من جنس واحدا من الانعام لانه اذا جاب ليس بشرط والتقابض
 المراد بالقبض في هذا العقد القبض بالبراجم لا بالتخلف قبل الافتراق شرط بانه صحيح قال

في المرف ما ذكره في
 صفح المرف

قال غيره زاد في فوايده ولم يقل من جنس هذا القبض بشرط بقاء العقد على الصلح لا بشرط
 انعقاده صحيح بل عليه قوله وان افتراق بطل العقد والصلح انما يبطل بعد وجوده ولا يصح
 المرف في ثمن المرف قبل قبضه فلو شتر به اى بالثمن الغير المقبوض ثوبا فسد اشره الثوب
 ومن باع امة تعدل الن درهم مع قطع طوق قبضته الن بالقبض وتقدمه الثمن الف باعرا
 بالقبض الن ستة والن ثلثا او باع سيفا حلية حنوه وتخلص بلا فزر بانه ونقد حنينا فا
 نقد ثمن النصفه وهو الن الن بيع الامة والحنوة في الجدي في بيع السيف سكك او قال
 خذ من اذن ثمنها امانة الاول فلا يهرجها يحمل على الصلح واما الثاني فلا ان الخصوص باحد
 الشئ ينسب اليهما قاله ابو حنيفة ومنه المثلوث والمرحان وخروجهما من احدهما فيحل
 عليه لظاهر حاله والافا لظاهر كلامه ان يكون الحق خذ من اذن ثمن كل منهما فان افتراق
 بلا قبض بطلان الحلية فقط ان تخلص بلا فزر والابطال فيها وان غلب على الدرهم النصفه
 وعلى الدرهم النصفه فيها ففقهه وذهب كل فلان يجوز بيع الخالصه به ولا يصح بفضه بعض الا
 مساويا وزنا على ما عرفت في باب الربوا وان لم يغلب سواء غلب الغش او ابانها في
 حكم عرضين فيبيع بالنصفه الخالصه على وجه حلية السيف اكان كان النصفه الخالصه اكثر
 من النصفه الا ان الدرهم وعلم ذلك في ان لم ينزق قابلا قبض والا فلا يصح وبخمس متفاضلا يصح بشرط
 القبض وانما يصح مرفا للجنس بخلافه لانه لم يثبت قبضه وصرفاذا شرط القبض في النصفه
 بشرطه الصفه لعدم التميز والمراد بقاءه صحيحا لا عرفت ان القبض شرط لاصحة اصل العقد
 قبل الافتراق وبقاء المجلس ليس بشرط ولو شتر بالدرهم المضمون او الفلوس الناقصة
 صح وان كسرت قبل تسليمها بطل عند وعندهما لا يبطل ثم انه يجب قيمتها يوم البيع عند
 اى يونس وآخر ما يتعامل به الناس عند محمد فلو لم يقرض فلوسا فكسرت يجب مثلها
 عند وعنده اى يونس يجب قيمتها وعند محمد يوم الكسركا ومنه شتره بنصف درهم
 فلو س او د اى فلوس او قيراط فلوسه القيراط عند الحساب نصف عشر المتقال

صح وعليه ما يباع بنصف درهم او دنانير او قيراط منها اي اشترى بنصف درهم او
دنانير او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا مئة وعاشرون من الفلوس
ما يعطى بمقابلته ذلك الثمن وعند زفر لا يجوز هذا البيع لانه الفلوس عددية وتقديره
بالدنانير وكونه ينشئ عن الوزن ولنا انه الثمن هو الفلوس ومن معلومه ولو قال لمن
اعطاه درهما اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصف الاجبة اي قال اعطني بنصفه
فلوسا ونصفه ما ضرب من الفضة على وزنه نصف درهم الاجبة فذلك البيع للزوم الربا
مخلاف اعطني نصف درهم فلوسا ونصفه الاجبة لانه ذكر الثمن ولم يتم على اجزاء
الدرهم فالنصف الاجبة يمثل وما بقي بالفلوس ولو كرر اعطني مئة الفلوس فقط ولم
يصرح بالدرهم الاجبة لانه كرر لفظ اعطني صارا يبين ومن باع انا فضة وقبض احق
منه ثم افرق مئة فيما قبض منه فقط ولا يبيح الفساد لانه طار واشتركا في الانا لو بين
للمشرك الرد بعيب الشركة لانه التزيط جاز من قبل حيث افرقا عن صاحبه قبل نقد
عن الكل وان لم يحن بعضه اخذ المشرك باقية حصته او رده لانه الشركة عيب قد جاز من
قبل الشرع لامن قبله فلم ولاية الرد ولو لم يحن بعض قطعة نفقة بيعت اخذ ما بقي حصته
بلا خيار لانه البعيع لا يفرق فالشركة فيها ليست بعيب وصرح ببيع من عليه شركة درهم
منه اي من الدرايا دينارها اي بكل العشرة مطلقا لم يفت العقد الى العشرة
التي عليه او دفع الدرايا ونقصا العشرة بالعشرة ووجهه انه يجب بهذا العقد ثمن
يجب تعيينه بالقبض والديا ليس بهذه الصفة فلا يقع المقاصد بنفس العقد لعدم
المجاسة فاذا انقضا يتحقق ذلك في المثل والاول والاضافة الى الدرايا اذ لولا ذلك يكون
المستبدل لا يبدل المرفق والاضافة الى الدرايا تقع المقاصد بنفس العقد والفرق قد ثبت
بطريق الاقتضاء وزفر خالفنا فيه لانه لا يقول بالاقتضاء سزا اذ باع الدرايا بعشرة
مطلقة واما اذ باع بالعشرة التي لم عليه مئة بلا خلاف وتقع المقاصد بنفس العقد

والفرق قد ثبت

والفرق قد ثبت بطريق الاقتضاء وزفر خالفنا فيه لانه لا يقول بالاقتضاء سزا اذ باع
الدرايا بعشرة مطلقة واما اذ باع بالعشرة التي لم عليه مئة بلا خلاف وتقع المقاصد
كفا الكفالة هي ضمان ذمة المذنب الى ذمة المطالب سواء كان المطلوب من
احدهما هو المطلوب من الآخر كما في الكفالة بالماله او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب
من الاصل فيهما هو الماله ومما الكفيل النفس ولفظة المطالبة باطلا في تنظيمها لانه الدرايا
هو الصحيح ذكره في الهداية وعند البعض مضمضة الى ذمة الدرايا لانه لو لم يثبت الدرايا لم
يثبت المطالبة والاول هو الصحيح لانه لم يهدر في الشرع ان يجب دينا ولا يستوفى الا
احدهما لانه متعوض بمسئلة صحيح الكفيل بحسن آخر على ما ياتي بل لانه لا ينظم الكفالة بالنفس
والكفالة بالعين والكفالة بالفعل واما وجوب المطالبة بدرايا غيره فهو وكذا الوكيل
بالشراء ومما يراه بالنفس والماله والاول هو بطلت بنفسه او بما يعبر عنه عن البدل
ونحوه شايخ وبغيت وبعلي او الى انا زعيم او قيل له ويلزمه احضار المكفول به اذا
طلب المكفول له وان لم يحضره حسم الحاكم سزا اذ لم يحضر ولم يظهر عجزه واما اذا ظهر فلا
يجب الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه وبطال ولا يكون بينه وبين المشتغل
ذكره في الايضاح وانه عتق وقت تسليمه لزمه ذلك ويبرأ بموت من كفله ولو كان عبدا
اراد به دفع ثوبه او العبد مال فاذا انقضى تسليم لزمه قيمته وبمفعله الى من كفله حيث
يمكنه محاصنته وان لم يقبل اذا دفعت اليك فانما يبرأ فلا يبرأ ان سلم في برية او في السواد
او في السجى وقد عجز عنه غير هذا الطالب قبل سزا اذ كان السجى سجي فاضل اخر
وان شرط تسليمه مجلس القاضى وسلم في السوق او في ممر آخر برى وقال زفر اذ سلم في
السوق سواء كان في ذلك الممر او في ممر آخر لا يبرأ ببقية رعا نساها وانه الناس في
اقامة الحق وبسليم المطلوب نفسه من كفاية الكفالة الكفيل لانه مطالب بالحضور فكاه له
ولاية الدفع وبسليم وكيله الكفيل ورسوله اليه بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء اسلمت

بسم الله الرحمن الرحيم

التي حكم الكفالة وانما قاله اليه لانه رسول الله لا يجزيه ولا جني ولومات المكفول له فلو
 والوارث سطل به اي مطالبه الكفيل بالمكفول وان كفل بنفسه على انه لم يأت
 به عند افراده من ما عليه ولم يسم هذا الزم ما عليه خلافا لث في انه تعليل سبب
 وجوب المال بالخطر فلا يجوز ان يسبب ولنا ان تعليل وجوب المطالبة لا وجوب المال
 على ما مر فلا يستلزم له بالبيع فبعض كذا في التبيين ولم يبرأ من كفالته بالنفس لعدم
 سبب البراءة وان مات المكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن المال لوجود
 الشرط وهو عدم الاتيان به وما ادعى على من لا ممدراك له في دينه وبينه
 اولا اي بقاء صفة على وجه يصح الدعوى او لم يبين فكل من ينفذ على ان لم يوافق
 عند افضليته المال حتى الكفالة وتجب المال عند الشرط خلافا لما مر في عدم الجواز
 عنده بناء على انه اطلق المال ولم يقل ان على المدعي عليه فبعض هذا الفرق بين بيان
 المدعي المال وعدم بيان وقيل بناء على انه لم يبين المدعي لم يصح الدعوى فلم
 يستوجب احضار المدعي عليه الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز
 الكفالة بالمال لا بتناها عليها فبعض هذا بينا يكون الكفالة صحيحة ولو لم يبرأ
 بالمال المقرر المعروف فانه بينا المدعي فظاهر وان لم يبين فبعض ذلك ان بينا الحق
 البينان باصل الدعوى فبينما صح الكفالة بالنفس ويرتب عليها صحة الكفالة بالمال
 ولا جبر على اعطاء كفيل في حد وهو قصاص من هذا عنده وعندهما جبر في حد القذف لانه
 فيه حق العبد والعصا من لان الغالب فيه حق العبد وكذا الترتيب في حد السرقة
 بهما وله ان يمتنع على الدية فاجبر على اعطاء الكفيل فيها بفضي الدية والوضو
 وليس تنبيه عندهما ههنا ان يجبر بالجس وعين من العقوبة وكذا يامر القاضي
 باللائمة وان يدور معه حيث دار ولو سمحت نفسه به اي لو اعطى برضاه كفيل
 فيها صح قاله البداهة ويجوز الكفالة بنفس من عليه العصاص في النفس وما دونها

وما دونها ويحد القذف والسرقة اذا بذلها المطلوب بلا خلاف بين اصحابنا وهو الصحيح
 ولا جبر فيها حتى يشهد به مستورا او عدل بعينه القاضي لان الجس للتمتع ههنا وتتمتع
 تنبث باحد شرط الشهادة العدد والعدد والوجه الكفالة والبرهان بالحرارة لانه دين
 يطالب به يمكن الاستيفاء بخلاف الزكوة لانه لا يثبت بدلين لما مر في كتاب الزكوة انما
 من الديون بل لانه لا يثبت من الديون المطلقة لسقوطها بالموت واخذ كفيل بالنفس
 ثم اخرجوها كفيلان الى لس اخذت الزكوة للاول والكفالة بالمال تصح ولو جبرها اذا كان
 دينها صحيحا ومراعاة ان لا يكون بدل الكفاية هو ما لا يثبت مع الحفاة ولا يكتفي ذلك في صحة
 الدين لتحقيقه دين الزكوة مع ان لا تصح الكفالة به لا يقال ذلك لفقد وصف الاطلاق
 على ما ذكرنا في القذف وصف الصحة لانه لا تنقل شرط الاطلاق غير فارتفع عن شرط الصحة
 والا لا يصح الاكتفاء به فالوجه ما قبله الدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء او الابرار او المراد
 من الابرار اعيان الحكمي وهو ان يفعل فعلا يلزم سقوط الدين فلا رد النقص دين للمهر
 لان سقوطه عطا وعنه لابن زوجها من قبيل الابرار بالمعنى المذكور نحو كفلت بمالك عليه و
 بما يدرك في هذا البيع من اسمي ضمان الدرك وضمان الاستحقاق لانه يقتضي للمشرع رد
 الثمن اذا استحق المبيع ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بتمتع على بايعه
 اذ جرد الاستحقاق لا ينتقل البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض بالثمن على البايع فلم يجب
 بتمتع رد الثمن فلا يجب على الكفيل او علق بشرط ملام الملائمة تنبث يكون الشرط
 سببا لوجوبه كقولنا ان استحق المبيع او يكونه ممكن من الاستيفاء كقولنا ان قدم فلان
 ولا يلزم ان يكون مكفولا عنه قاله البداهة لان قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة يجوز
 ان يكون مكفولا عنه او معنار به او يكون سببا لتعذر الاستيفاء منه كقولنا ان غاب فلان

الدين الصحيح على ما تقدم من البداهة حيث قاله
 وشيئا ان يكون دينها صحيحا

هذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة لأنها كونه ما تبعت فلانا ذكره لو قال ما غصبك اهل
 هذه الدار لم يترتب بطلانها بعينه ولذا قال فلانا ذكره الزاهد في شرحه او ما ذاب
 اي ما وجب كل عليه او ما غصبك فعلى ما شرطه معناه ان يبيع فلانا فاني ضامن لثمنه لا
 ما اشترت منه فاني ضامن للبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما ياتي وان علفت بحر و
 الشرط والمراذخ والشرط الشرط المحض ما ليس بمتعارف لانه ثبت البيع او جاز
 الخطر لا يبيع الكفالة ان علفت بسبب البيع ونحوه كنزوه المهر لان البيع التعليق و
 يبيع الكفالة كما لا يبيع الناجل ويبيع الكفالة اذا جعل الاجل فيها بسبب الزرع قال القاضي
 ابو زينة الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشروط المحضة لا يقال ان الكفالة لا يبيح
 تعليقها بالشروط تبطل بالشروط العسرة لا تانقول نعم لا تبطل بالشروط العسرة لكن
 تبطل بالشروط الغير المتعارفة وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لنفسه والشرط المذكور
 لا يكون غير متعارف على ما افصح من قاضي فانه في شره الجامع الصغير حيث قال ان الكفالة
 بالماله تبرع ابتداء بمنزلة الوصية لا تبطل بالشروط العسرة معاوضة لان الكفالة
 يرجع على الاصيل بما كفل بعد الاداء اذا كفل بامر فليكون بيعا الزمان والبيع لا يحتمل
 التعليق والوصية تحتمل وقتنا بالشرايين وقتنا باننا يحتمل التعليق بالشروط المتعارف
 ولا يحتمل بالبين متعارف كدخول الدار فان كفل بما كل عليه ضمن قدر ما قامت به بينة وبلا
 بينة صدق الكفيل فيما تقر به حلفه على نفي الزيادة على العلم لا على البتة والاصيل
 في اقراره باكثر من نفسه فقط لا يتعد قوله الى الكفيل لعدم ولايته عليه والاقرار بالغير
 لا يتعد الا اذا كان عن ولاية وللطالب مطالبة من شئ من اصيله وكفيله ومطلبيهما
 فان طالب احدهما فلم يطالب الاخر لان المطالبة بالكفالة لا تنفي التملك بخلاف المالك

المالك اذا اختار نفيع احد الصائين لانه ينفي التملك منه عند قضا القاض
 به فلا يملكه التملك من الله ونقص بامر الاصيل وبلا امره ان امره هو غير صبي محجور
 عليه ويخرج محجور عليه رجوع عليه بما ضمنه حتى لو كان ما ضمنه حيا او اذى زبوا
 يرجع على الاصيل بالجبا وكذا اذا اصاب على جنس آخر لانه مبادلة فملكه فيرجع بجميع
 الالف ويرد عليه ان فيه تملك الدين من غير من عليه وبلا امره وقبله دفعه ٥١
 الدين يحل فابتداء في الكفيل ضرورة صحة التملك وفيه نظر بعد ادائه الى الطالب ولا يطالب
 قبله لانه لا يملك قبل الاداء لانه انعقد بينهما مبادلة حكمية وان لم يلزم يرجع فان لم يلزم
 بالماله فلم يلزم اصيله وان جنى فله حصة لانه كلفه ما لحقه من جهة فباعه بثلثه وان
 ابرء الاصيل او بوزن الماله برك الكفيل سقوط الدين وصفا ظاهرا على اصل من قال ان
 الدين واحد وكذا على اصل من قال انه متعدد لان تعدده حكمي فيسقط باءا واحدا
 ان ابرء هو لا يبرئ الاصيل لانه عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونهما جاز وان
 ابرء الاصيل تارة فخره بخلاف عكسه اعتبارا لالبراء الوقت بالموت بدفان صانع الكفيل
 الطالب من الف على ما لم يبرأ ثم براءة الكفيل ثم برأ جميعا عن الماله باءا الكفيل
 فان صانع عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل لان صانع الصانع ابرء الكفيل عن المطالبة فلا
 يجب براءة الاصيل وان قال الطالب للكفيل برئت الى من الماله يرجع على الاصيل لان البراءة
 الى ابتداء من الكفيل وانتهى وقت الطالب لا يكون الا بالابقاء فكانه قال برئت بالاداء
 الى فبرجع بالماله على الاصيل ان كانت الكفالة باعرا وانما لم يذكر لانها عامتها تقدم وكذا في
 برئت عند ادائه بخلافه لان البراءة يكون بالاداء والبراءة ثبتت الا في ولا
 يرجع الكفيل بالشك ولا في كون انه اقرب بالبراءة الى ابتداء وقت المطالبة ولا في ولا
 فبرجع وهذا اذا كان الطالب غائبا فانه كما هو امر يرجع بالبينة اليه لان الاجل جار من
 جهته كذا في شره الجامع الصغير وغيره وان لم يسقط عنه لاعتنا الاصيل ذكره في

براءة الكفيل والاصيل لانه انما انشاها الى انشاها
 وهي على الاصيل فبرئ من شئ ما لم يبرأ من شئ

الحقائق انما يقع لا يرجح لاشعار السقوط عن الاصيل ولا يصح تطبيق البراءة
 عن الكفالة بالشرط كسائر البراءة ولا يصح الكفالة بما تضرر كاستيفاءه عن الكفيل كالمورد
 والعصام والكفارة والمعان وبالوديع وماله المضاربة والشركة وبالمستأورو
 المستاجر والمرهون اي بما له لكن يصح تسليم بعد القبض الى الراعي والمبيع اراد الكفالة
 بما لينة وذلك لان ماليتها غير مضمونة على الاصيل فانه لو مكن يتخير البيع وتجب رد الشئ
 واما الكفالة بتسليم المبيع قبل القبض فتصح كمن لو مكن لا يجب على الكفيل شيئا بخلاف
 الشئ لانه ربما يمكن استيفاءه عن الكفيل كسائر الديون وانما فقيل انه الاربع على قبله لانه
 من نوع آخر فله صاحب النخبة اما الكفالة بالاعيان فهو انواع ثلثة احدها الكفالة بعين هو
 امانة غير واجب التسليم كالوديع وماله المضاربة والشركة وهي لا تتبع اصلا والى الكفالة
 بعين هو امانة لكن واجب التسليم كالحارية والتسليم المستاجر في المستاجر وكذا العين المضمونة
 بغيره كالمبيع قبل القبض مضمون بالشئ وكذا من مضمون بالثمن بالديار والجواب في الكل وا
 لام و هو ان يصح الكفالة بتسليم العين في مكن لا يجب على الكفيل قيمة العين والثالث العين المضمونة
 بنفسه كالمضروب والمبيع بغير فاسد او المقبوض على سبوم الشراء تصح الكفالة به ويجب تسليم
 تسليم العين ما دام باقيا واذا اهلك يجب عليه تسليم قيمته متى ثبت الغصب بالبيعة او بالاقرار
 وبالحمل كدابة مستأجرة معينة اذا قدر له على تسليم دابة الغير بخلاف الغير المحينة لانه يمكنه
 الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق هكذا قالوا ويرد على التعديل الاول ان موجب ان لا يصح
 الكفالة بتسليم معينة مستأجرة مع انها تصح على ما تراضوا قالوا في ما في البداية وهو ان الاول
 الواجب على الآخر فعل تسليم الدابة دون الحمل فلم يكن الكفالة بالحمل كمن مضمون على الاصيل
 فلم يخبره التا الواجب عليه فعل الحمل دون تسليم الدابة فثبت الكفالة بالحمل كمن مضمون هو
 مضمون على الاصيل في زنت وتخرجه عبد المستاجر لهما بعين كما ذكرنا الرابة وعن ميت مفلس

مفلس من عند وقالا تصح لان الدين كان ثابتا في حياته فلا يفسد الا بالبقاء والبراءة
 او انفسا في سبب الوجوب وبالموت لم يتحقق واحد منهما ولهذا يوافق في الآخرة ولو تزعم
 ان ان بقائه جاز ولا ان كل بدين ساقط لانه كالمات ولم يتركه مالا ولا كفيل لا يفسد
 في حق احكام الدنيا فلا يصح الكفالة به وانما صح التزعم بناء على انه باق في حق صاحبه لان
 سقوطه عن الدين ضرورة فمتقدرا بقدره فيظهر في حق من عليه دونه من له وبلا قبوله في مجلس
 قال في الحقائق كمن يفتي رجل او يمال عن رجل بغيره الطالب جاز عنده وعند صاحبه لا يجوز
 الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيتوقف على اجازته انشئ شرط الصلة مطلق الفعل واما
 فبطل الطالب بخصوصه فانما هو شرط النفاذ الا ان الكفيل من مورثه في مرضه بامر من لا يبرهن
 هذا القيد على ما افصح عنه صاحب الهداية في تصوير المسئلة ويرشد الى التعليل الآتي وذكره
 مع غيبته عزما لان ذلك في الحقيقة وصية ولهذا يصح وان لم يتم المكفول له وبماله الكتابة
 لما تراه ليس بدين صحيح كمن يبيع او يعيد ذكره وفي التوقيع ان كمال العبد بغيره يفتي ان يصح لانه
 يجوز بثبوت مثل من الدين عليه لانه على الكتابة ولا يرجع اصلي بما أدى المكفول وان لم يعطه
 طلبة اء اذا عجز الاصيل فاوى المالة الى الكفيل بامر السيد اه يسترقه وان لم يعط الطالب
 بعد كما اذا عجز اداء الركة لان الكفالة بامر المكفول عنه انعدت سببا لدينين دين
 الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلا الى وقت ادائه فاذا وجد السبب
 وعجز مع الاداء ومكفلا الكفيل فلا يسترد المكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اذاه على وجه
 الرسالة لانه لا تخضع امانة في يده فارتفع الكفيل في اي فيما أدى الاصيل اليه فهو له لا ينفرد
 به ولا يرد الى صاحبه ان كان اى ما رز فيه مما لا يتعين كالمدين والرضا بغيره لانه حلال طيب كما ذكرنا
 انه ملكه والاى اه كان مما يتعين بالتعيين كالمدين الى اى ما رز فيه مما لا يتعين لانه يمكن فيه خست

بسبب ان الاصل حق كسر داه على تقدير ان يقضي الدين بنفسه فيكون حق الاصل متعلق
به وهذا الجنب جعل فيما يتعين بالتعيين بخلاف ما لا يتعين بالتعيين ولذلك لم يكن الرد
اجبة المسئلة السابقة ولا يجب عليه الحكم بذا عنده رواية الجاهل الصغير ولا هو له ولا
يرجع على الذي فقناه وهو رواية عنه وعنده انه يتصدق كليل امره اصيلة بان يتعين لان
العقد لا يتعلق بمقدار فلا يجب بما قدره واما ما قيل ربما يكون بعض راس المال زبوا
ولا يستبدل في المجلس فلم يعرف قدره لا ندريكم كم بقي فربما ان مهننا شرط آخر ذكر الزايرة
في شرطه مخفف القدوري نقلا عن المحيط بن دفع هذا الاحتمال وهو ان يكون راس المال زبوا
منقذاً فلم يخرج الاسلام في جنين بلا بيان راس مال كل منهما تزويج على الخلاف المذكور ولا
ينفدين بلا بيان حصته كل الى من عليه ثوبا اي امر الاصيل الكليل بان يشترى له ثوبا باكثر من
قيمة ليقضي به دينه بطريق العينة مثله ان يستقر من ثا عشرة فيتأ على عليه ويبيع
منه ثوبا بياوي عشرة فثمنه ثمانية رغبة في الزيادة فيبيعه المستقر بعشرة
ويتم ثمنه وتجب عليه للبايع ثمنه عشرة الى اجل يسمى بما فيه من الاعراض عن الدين الى
العين وهو مكره لما فيه من الاعراض عن مرة الاقرض من مطوعة لشئ النفس ففعل فهو له اي
الثوب للكيل وما ربحه بايعة خلية قبل هذا ضمانه لما يخشى المشتري نظرا الى قوله على وهو فكر
وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فكذلك لا البيع غير متعين وكذا الثمن لهما لما راد على الدين
وكيف ملكه فان شئ المشتري وهو الكليل والرياء الزيادة عليه لانه العاقد ولو كلف
بما ذاب له او بما قضى له عليه وغاب اصيلة فقام مدعيه ببنية على كليله ان له على اصيلة كذا ردت
لان المكفول به مال مقضي به وهذا في لفظ القضا وظاهر وكذا في الاخرى لان معنى ذاب نقر وهو
بالقضا او مال يقضي به وهذا ما مضى اريد به المستقبل والدعوى مطلق عن ذلك فلا يقع وان
اقام بنية ان له على ذير كذا ومنه كليله بامر هذا ابتداء مسئلة لا تعلق له بما قبله ففني عليها ويكون

ويكون للكيل حق الرجوع على الاصيل خلافا لفرق لانه لما انكر كان زعمه ان هذا الحق غير
ثابت بل المدعي ظلم فلا يكون له ان يعلم غيره قلنا الشرع كذب فبطل زعمه وفي الكفاية
بلا امره على الكليل فقط ولو ضمن الدرك بطل دعواه بعدد لانه ترغيب للمشتري في الشراء
فيكون بمنزلة الاقرار بمكسب البايع فلا يصح دعواه بعد ذلك وانما اطلق الدعوى لم
دعوى الشفعة ولو شهد اي كتب شهادة وضم لالا الشهادة ليست فيها
ما يدل على انه اقر للبايع بالملك اذ البيع يوجب من غير المالك ان يوجب من المالك ولعله
كتب الشهادة ليحفظ الواقعة وليتبرأ البيع حتى اذا اراد فيه مصلحة اجاز وقوله
وظم وقع اتفاقا باعتبار رعا دهم قالوا ان كتب باع ملكه او بيعا فذا هو مكت
شهد بذلك بطلت لاه شئ منه يكونه اقرارا باه البايع قد باع ملكه او باع بيعا
نا فذا فاذ ادعى الملك لنفسه بعد ذلك يكونه منقضا ولو كتب شئ دعه على اقرار
العاقد بالا لعدم التناقض ولو ضمن العهدة انما بطل هذا الضمان لان العهدة
قد جازت لمعان التمكن العديم وللعقد والحق والتدرك والنجاة فلا يثبت احد
بالشك فلا تاثير في تمام هذا التعليق لعدم صحة الكفاية بالعهدة بحسن الفهم لكونه ملكا
للبايع او خلاص هذا عنده انه عبارة عن تخلية المبيع عن المستحق وتسلم الامانة
فهو خرقا در عليه وعندهما هو بمنزلة الدرك وهو تسليم المبيع او ثمنه فصح فالحق ر
راجع الى التفسير والمضارب الثمن لرب المال اي باع المضارب وضمن الثمن لرب
المال والوكيل بالبيع لو كلف انما لا يجوز فيها لان الثمن امانة عند المضارب والوكيل
بالبيع فالضمان تغيير حكم الشرع ولا حق المطالبة لهما فيصيران ضامنين لنفسهما
او احد البايعين حصته صاحب من ثمن عبد باعاه بصنفه بطل لانه لو صح الضمان

اي اقام البينة ان كليله بلا امر يقضي القاضي
بما لا على الكليل فقط

مع الشركة يصير منها لنفسه ولو صح لتعيب صاحبه يؤدى الى قسمه الدنيا
 قبل نفسه وهذا لا يجوز وبصفتين لا لانه لا يشركه كلفه النوايب وما اما محقق
 كلفه النهر واجر الحارس وما يوظف لخدمته الجنى وغير ذلك واما بغير حق كما يجب ان
 في زماننا والكفالة بالاولى صحيحة اتفاقا وفي الثانية خلاف والفقهاء على الصحة فانها
 كالديون الصحيحة حتى لو اقرت من الاكابر فله الرجوع على ما كان الارض والغنم الزرع
 بينهما وبين النوايب اذ الغنم ما يكون راتبا والنوايب ماليسى يراى كذا قيل
 وان قال صحت الى شهر صرف هو ان الطالب انصافا الى اقرانه كلفه بدرا عن فلان
 وادعى الاجل فصدقه المقر له وهو الطالب في الكفالة وكذا بدرا الاجل كانه القول قوله
 المقر لانه اقر له بغير حق بعد شهره او مطالبة المقر له بدعيه في الحال وهو ينكر
 في هذه القول قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر له الدين وكذا بد
 في الاجل حيث يكون العقلا فيه قول المقر له لان المقر له بالدين ثم ادعى حقا لنفسه
 وهو الاجل فلا تقبل قوله بلا بينة **باب كفاية الرجلين**
 ويا على اثنين كلف كل عن الآخر ما لم يرجع على شركه الا بما ادى زايدها النصف
 لان الوقعة المؤدى على عليه كفاية ولو كلفا بشئ عن رجل باهره ثم كلف كل من اى
 بعد ما كلفا بشئ عن الاصل كلف كل واحد من الكفيلين عن صاحبه ما لم يرجع
 البشئ يرجع عليه اى يرجع كل منهما على صاحبه بنصف ما ادى وان قل لان الكل
 كفاية ههنا فلا رجحان ثم يرجع على الاصيل بكل لاني اذ عياها عنه وبنه
 ما به احد منهما بنفسه والاخر نيابة وان شاء يرجع على الاصيل بكل ما ادى لانه كلف

دينام

١٥٤
 ٩٧
 كلف بكل المال باهره اذا تكفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين
 على التعاقب ثم كلف كل واحد منهما عن صاحبه بالرجوع واما اذا تكفل كل واحد
 منهما عن الاصيل بجميع الدين على التعاقب بالنصف ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه
 في كفاية الاصل في الصحيح لا يرجع على شركه بما ادى له من زرع النصف وكذا
 لو تكفل عن الاصيل بجميع الدين معان كلف كل واحد منهما عن الاصيل بالرجوع متعاقبا ثم
 كلف كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فان ابرء الطالب احدهما اخذ الآخر كله لان
 كلاهما كفيل بالكل عن الاصيل ولو شئت المفاوضة فخرت الدين ايا شاء من
 شركهما بكل واحد منهما لا عرفت ان الشركة المفاوضة تنقض الكفالة ولا يرجع احدهما
 على صاحبه الا بما ادى زايدها النصف لا من جهة الاصل راجع على جهة النيابة
 كفاية كانت او وكالة فلا يختلف الحكم بكون المؤدى هو المشتري او صاحبه بعد ان
 كونا بعقد لا بد من وحدة العقد ونسبة وجه الاحتسان على ما تنقذ عليه و
 لذلك اجتزأ صورة المسئلة واما تعيين الاجل بان يقال الى سنة مثلا فلا حاجة
 اليه وكفى كل عن صاحبه باهره يرجع كل عن الآخر بنصف ما ادى من الاحتسان
 والقبلى ان لا يجوز لان فيه كفاية المالك والكفاية ببدل الكتابة وكل واحد
 بالتفرد بطعن الاجتماع اولى فصار كما اذا كانت كتابتهما بعقد باهره
 الاحتسان ان تفرق الانا بحج نقيض بقدر الامكان وقد امكن نقيض ههنا
 الكفاية بان يجعل المال كله على كل واحد منهما حتى المؤلى وفي حق نفسه وعق
 الآخر معلقا باذنه فيطالب المؤلى كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل

لا يحكم الكفالة فيهما اذ عتق وعتق الآخر بتعاليهما ولدا المكاتب لكن كل واحد
 منهما كفيل في حق صاحبه لان المال في الحقيقة مقابل بهما حتى انقسم عليهما فصار
 كفالة باعليه اصالة وكفالة المكاتب باعليه جائز فكل واحد منهما اصيلا في الكفالة
 كفيل عن صاحبه في حق صاحبه بالكل ولا تنظر الكفالة الا في حق صاحبه لان ضرورة تقدر
 بقدر ما فيكون مطالبته المولى كل واحد منهما حكم الاصل لا يحكم الكفالة فاذا ادى احدى
 شيئا ونقص عن الكفيل البدل فيقع نصف ذلك على صاحبه كاستوائهما فيرجع به عليه بخلاف
 ما اذا كانت كفايتهما بعقد لان عتق كل واحد منهما آبا و اجداه المال على حدة وهو
 صحيح في نفسه فلا حاجة الى تفصيل بما ذكرنا من الطريق فلا يوجد وجه الاحتسان فيبطل
 الكفالة بحكم القياس فانه اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح و لو ان باخذ هبة من مال
 يعتقه منه اصالة ومن المعتق صفنا ورجع المعتق على صاحبه بما اوى عنه لا صاحبه
 عليه بما اوى عن نفسه لان غير المعتق اصيلا فلا يرجع على الآخر اذ اوى والمعتق
 كفيل عنه بامره فيرجع به عليه وماله لا يجب على عبده حتى يعتق حاله على من كان كفيل
 به مطلقا غير متفرق من المولى والتاميل لان المال حاله على العبد لوجود السبب
 وقبول الزمة الا انه لا يطالب لهرة اذ يرجع صاحبه ملك المولى ولم يرض بتعلقه
 به والكفيل غير محسوس ولو ادى رجوع عليه بعد عتقه ان كان بامره ولو مات عبده
 كفله برقبته واقيم بينة انه لم يعبه اذ رجع رقبته عبدا فكفل بها آخر فان العبد

العبد فاقام الملك بينة انه لم يعبه كقبلة قيمته اذ على المولى رقبته على وجه كلفها
 قيمته وقد انضم الكفيل ذلك وبعد الموت بقي القيمة واجبة على الاصيل فكذا
 على الكفيل بخلاف ما اذا ادى مالا على العبد فكفل آخر برقبته فان العبد فاقام
 فان في تلك الصورة لا يثبت على الكفيل لبرائة الاصيل كما اذا كان المكفول بنفسه قراو
 ان كفل سيد عن عبده او هو غير مدبون قيد به تصحى الكفالة فان كفايتهما للمدبون
 عن مولاه لا يصح عن سيده فصنف قاضي لا يرجع على صاحبه لان الكفالة وقعت غير
 موجبة للرجوع لان احدهما لا يستوجب دينه على الآخر وقال زفران كانت الكفالة
 بالامر يرجع كل منهما على صاحبه لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع المانع وهو
 الرق فزال قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلا ينقلب موجبة له بعد ذلك

كتاب

الحالة التي نقل الدين
 او المطالبة من ذمة الا ذمة الاول عند اية يوصى كذا في التبيين نص بالدين لا بالدين
 برضى المحتال والمحتال عليه ولا حاجة الى رضى المحتال ذكره محمد في الزيادة وما
 اشترط القدوري للرجوع فلا ينقلب موجبة له عليه فلا اختلاف في الرواية
 واذا تمت الحالة بالقبول برى المحتال من الدين هذا عندنا بولس وعند محمد لا يبرأ
 الا من المطالبة ما تراه فلو لم يرجع عليه اي على المحتال عليه برقبته الا اذا توبه
 حقه بموت المحتال مفلس او حلقه منكره حالة لا يثبت عليه هذا عندنا وقالوا بما

وورد ما في هذا الكتاب من النظم
حالة كسار

ههنا مقام بل العالم لا مقام بل المجتهد يرشده اليه خلاف الشافعي ويختار
الاقرار والاولى وعند الشافعي لا يصح تقليد الفاسق والجاهل وما قاله كان
احد زمانه وفي زماننا الاحتياط فيما قلنا لا في اشتراط العلم والعلة
سواء باب القضاء ولا يطلب القضاء ولا باس في الدخول فيه لم يقل
وضع الدخول فيه لا الصحة لا بد له على عدم الكرامة لمن يثق عدله وكره لمن
خاف عجزه او خيفه يكتفي احد هاتين الكرامتين على القدوري ومن قلده سال
ديوان قاضي قبله ومن اخر ابطاله فيها الصكوك والسجلات والزم مجوسا
اقرحوا لانه الاقرار ملزم لامنا انكره الا بينته وان اخبره المعزولة لانه بالعرف
الحق بالرعايا وشهادة الفرد لا تكفي والا اى وان لم تقم البينة على الجوس المنكر
يتادع عليه ايا ما ان كل من له حق على فلان بن فلان الجوس فليحضر مجلس
القضاء فان حضر ضمهم جميعا وبينه وبينه وان لم يحضر تاق عليه ايا ما على حسب ما
يرك له ثم تخليه بعد اخذ الكفيل لاحتماله ان يكون مجوسا الحق الغائب وعمل في
الودائع وغلة الوقوف بالبينة او باقراره في البذل لا نقول المعزولة
لما امر الا اذا اقر ذو اليد انه سلم منه الى من القاضي المعزول وصديق
بلا عين قاضي عزله وقال له زيدا اخذت منك الفاقصيت به لعمرو ودفعت
اليه ولو قال قاصيت بقطع بركة في حق وادعى زيدا اخذه وقطعه ظما واقر

واقر بكونهما في قضاءه لانه لا اقر بكونهما في زمان قضاءه والظاهر ان
القاضي لا يقلم فالقول للقاضي وكذا اذا لم يقر بكونهما في زمان قضاءه
بل قاله انما فعلت هذا قبل التقليد او بعد العزل هو الصحيح وهو اخصا
في الاسلام والصدر الشريف لانه يستند فعله الى حاله معروفة منافية
للضمان وقال الامام الرضوي القول قوله المدعى لان هذا الفعل حادث
فيضناف الى اقرب اوقاته ولا حرجا زعن محل الخلاف قاله واقر بكونهما في
قضاءه ويجلس للمجلس جلوسا ظاهر حتى يعلموا انه جلس لقطع الخصومات المصلحة
من الاعيان ونحوه في مسجد وعند الشافعي يكره جلوسه في المسجد الجامع
اولى من اذا كان الجامع في وسط البلد وان كان في الطرف يختار مسجدا
اخرى في وسطه تيسر للناس ولو جلس في داره واذا للناس الدخول
جاز ولا يقبل مدينة التكبير للتقليد الامن ذي رحم محرم او عما اعتادتها وانه
قد راحه اذا لم يكن لها خصومة ولا يحضر دعوة العامة لان الخاصة وما
لوعلم المصنف ان القاضي لا يحضر لا يتخذ لاجل القضاء ويدخل
في هذا الاطلاق قريبه وهو قول الشيخين خلافا لمحمد فيما ذكره
الطحاوي وقول الكل فيما ذكره الخصاص وبشهاد الجازة ويعود

ويجوز المرفق ويسوء بين الحقيقتين جلوسا واقبالا ولا يبارا احدهما ولا يضيفه
ولا يشير اليه ولا يلقيه حجة ولا يفهم في وجهه ولا يميزه اطلاق المزايا ولم يقيد
بقوله مع لانه منتهى في مجلس الحكم مطلقا لانه به بمثابة القضاة وكذا تلقين
الشاهد بقوله ان شهد بكذا وكذا او استحسنه ابو يوسف فيما لا يمتنع فيه وذلك
فيما لا يستفيد بتلقيه زيادة علم وتجنب الخصم مدة راحة مصلحة في الصحيح
اختلفت الروايات في تقديره والصحيح ما ذكره لا اختلاف احوال الاشياء من
في ذلك بطلب ولي الحق ذلك ان اشنع المقرعن الايقاف بعد امر القاضي به
اذ لم يعرف ذلك في اول الوهلة فطعمه طعم في الامهال فلم يستفد المال او
يثبت الحق بالبينات فانه تجسس كما ثبتت لظهور المثل بانكاره فيما لزمه
بعقد كهر اى الحق وكفالة وبر لا على ما حصل له كمن مبيع وفي نفقة عرس
وولد لاني دينه لا يحبس في دين الولد وفي غير ذلك لا نحو الديار وارثن
الجنايات ان ادعى فزها الا اذا قامت بينة بفسده واسم اعلم
كتاب القاضي

كتاب القاضي الى القاضي ان شهدوا على خصم حاكم بها وكتب به وهو
السجل وان شهدوا على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه وهو
الكتاب الحكمي وكتب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة ويقبل فيما
لا يقطع بشبهة ولا يفهم عنه انه لا يقبل في حدوده ولا حاجة الى ان يقال
اذا شهد به عنده لا سيما ما يعين عنه كالدين والعقار والنجاسة والنسب
والمخضوب والامانة والمضاربة المحمودين اعتبرنا الاجز من قيد الجحود
لانها اذا لم يحد الاجتنان الى كتاب القاضي واذا اجمدا اصارا مخصوبين
وذا المخصوب يجب القيمة ويها دين فيجوز فيه الكتاب الحكمي وانما يقبل فيما ذكر
اذا احتيا به الى الاشياء بآثارها فاهم الرواية وعن ابو يوسف انه يقبل في العبد
دون الامة لغلبة الاباق فيه ووثقها عنه يقبل فيما بشرابط تعرف في موضع
وعن محمد بقوله فيما نقل مطلقا وعليه المتأخرون ويجب ان يقرأ على من يشهدهم او
يعلمهم به ويختم عندهم ويسلم اليهم ويدفع اليهم كتابا آخر غير محتوم و ابو يوسف
لم يشترط شيئا من ذلك واكتفى بشرط ان يشهدهم ان يذكروا به ويختمه وفي
رواية عنه ان الختم ايضا ليس بشرط و هو اخذ الامام الحسن بن سعيد العلم
ان الكتاب يدفع الى الشهود وعندهما وكذا عندنا ابو يوسف في الرواية فلا يقال
ان الختم ايضا ليس بشرط واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا كخبرة خصمه
وبشهادة رجلين او رجل واحد ان لم يشترط الغدور في ظهور العدالة للفتح وبه
اخذ المم ومن الهراير والصحيح انه يقضي الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الحنفية لانه
ربما يحتاج الى زيادة الشهود وانما يكتمهم اداء الشهادة بعد قيام الختم والقدر
ان يقول نعم لا يكتمهم اداء الشهادة الا بعد قيام الختم كمن فتح الكتاب لاني انا قيا
انما يات في قضاة عليه والفرق واضح فاذا شهدوا له كتاب قاضي فلا يقرأ عليه في محكمة

ان قيل فان شهدوا كذا في كتاب القاضي اذ لا وجه للقاضي
فهذا ولها موقع حسن في كلام صاحب الهمدانية كونه
مستوفى فيه بما في قوة الاجال فان كتاب القاضي
على نوعين فذكر احدهما كان ذكره الاخر في نسخة
تفسير حاله حسن تصديق باوادة التفسير

باب في ان لا يقبل الا على ما
يؤثر به على القاضي
وسئل لم يقبل الا بشهادة

قال الزيلعي وعنا ان يكون لا يشترط على الشهود
الا نقل الكتاب والشهادة على كتاب فلان وهذا
صريح فان الكتاب يدفع اليهم في الرواية المذكورة

وحتم وكذا البتة في القاض وفرض الخصم والزم ما فيه ان بنى الكاتب قاضيا فيبطل بغيره
 وعزل وحججه عن الالهية قبل وصوله وكذا المكتوب اليه الا اذا كتب بعد كونه والى كل من
 يصل اليه من قضاة المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الى قاضين معينين حين
 ابتلى بالقضاة وحسنه كثير من المشايخ تسهلا للامر وان مات الخصم بنقض القاضي على
 وارثه وصح قضاء المرأة الا في حد وقود اعتبارا بربها وادها ولا يستلحق قاض ولا وكيل
 وكبير الامن فوض اليه في المفوض نائبه لا ينعزل بعزل وموته موكل بل هو نائب الاصل فحق
 صورة التوكيل بالذكر لان الوكيل ينعزل بموت الموكل بخلاف نائب القاض فكانت موضع
 اشتباه فيقال بان المفوض ليس بوكيل خفيف بل الموكل من فوض اليه التوكيل وفي غيره لا غير
 المفوض ان فعل نائبه عنده او اجازوا فافق هذا لانه اذا فعل كخضوره بقتل الفحل الب
 وكذا اذا فعل بغيره ووصل الخبر اليه فاجاز او كان الوكيل الاول قد ركن في الوكيل في صح
 اذ يتقدم الشئ حصل را به وبعمل را يك بوكيل في اذن الموكل لو كبر عشر ما ذكر من العبارة
 كما ان بوكيل غيره ويحق حكم فافق لم يفرح حكم احراز من الحكم لان الحكم فيه غير مبرور لم يعين
 بقوله اخر ليعلم حكم بنسبه فيذكر في مختلف فيه تركه التقييد بقوله في الصدر الاول لانه مع كونه
 خلافا للاصح لا يجمع قوله والاجماع على اصل الشئ غير مخالف للكتاب الذي لم يخلت
 في تاليف السلف من القضاة وكل من ترك التسمية عند فاته مخالفت لقوله في ولا تاكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه والسنة المشهورة من القضاة محل المطلقة ثلثا بشكاه الزوجه انك لا
 وطى فانه مخالف لحديث التيميلة وهو مشهور والاجماع من القضاة وكل من تركه النساء فان
 الصحابة قد اجماعوا على ما اذا كان الاختلاف في نفس القضاة وفيما اجمع عليه جمهور
 لا يعتبر خلافا لبعض القضاة في العقود والنسوة ولو بشره في زور بنقض ظاهر او باطنا
 فلو اقام بيته في زور او تزوجها وحكم به حلالا وطهرها ولها التكنين ويشترط على ما ثبتت عليه اثنا
 ان يكون الحرف بلا فاذا كانت تحت زوجه او كانت معتدة لا قبل الاشياء ولا بشرط الشهود

الشهود في النكاح الذي ينشئه القاضي لانه مقتضى صحة القضاة وما ثبت قضاة
 لا تراعى فيه شرائط القضاة المجتهدين بخلاف من ذهب لم يقر بخلاف رايه ان يكون
 الكلام في المجتهدين خاصة وليس كذلك ناسيا قال ابو الليث في العميون لو ان قاضيا فوضم
 اليه في امرين الامور مما فيه اختلاف وهو مذنب في ذلك المذنب ونسب مذهب وقفي بخلافه فان
 ابا حنيفة قال يفتي هذا الحكم ولا يرجع عنه وقال ابو يوسف يتردد ويقتضي بما كان رايه في ذلك
 ويقتضي بما كان رايه في ذلك وذكر القاضي الامام في الشئ الاجتهاد في الشئ في ادب القاضي قوله
 محمد بن ابي يوسف او عامرا لا ينفذ عندهما العدة روايتا عنه وقال لا ينفذ في العرجين
 وبه يفتي في ذكراه الهداية وفيه الفتوة في النفاذ ذكره في الكا في ولا يفتي في غيب الا بحضرة
 نائبه حقيقه سواء كان بانائه كالكبير تركه المهم لظهوره او بانائه الشئ كوصي القاضي
 او حكما بان كان ما يدعى في الغائب سببا لا محالة ذكره في القيد في الحقائق وقايد في الاحراز
 مما يزيل في مسيئة صورة رجل كشرى جارية ثم ادعى ان مولاه زوجه من ثلث الغائب
 وارا درة بعيب الزواني لا يقبل منه لاحتماله انطلقها وزواله العيب لما يدعى على
 الحاضر من ان يفسد صورة يطلب تفصيلها من المطولات وان كان شرطها اذا ادعى عبد
 على مولاه انه علق عتقه بتطبيق زيد زوجته واقام بيته على التطبيق بغيبه زيد لا يقضي
 من المتأخرين من قال في الشرط ايضا يفتي في السبب منهم في الاسلام في البرزوخة
 والصحيح انه لا يقضي ولا حاجة الى ان يقال ان لا يقضي على الغائب في صورة الشرط اذ كان
 فيه ابطا حقه اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد في الدار يفتي لان عبارة
 تدل على ذلك ولا تظاهر ويترفع ما لم يتم ويكتب ذكر الحق لان في الاقراض مصلحة لهما
 المال محفوظا مضمونا والقاضي يدر على الاستحسان والكاتب ليحفظ في كتاب الوصايا
 من مجمع الفتاوى والقاضي انما يكتب الاقراض اذا لم يكن ان يشترطه بالتمسك اما اذا استنه
 فلا يترك الاقراض لا يفتي في الشرط اذا كان في المالك مضمونا انتهى وان اقرضه الوصي في لانه لا يدر على الاقراض

بمنزلة الوصي في اصحاب الروايتين لوجه عن الاختلاف وضع الحكم الخصمين من صلح قابضاً ولا مما حكم
بالبيعة والتكليف والافراد اجابوا باقرار احد الخصمين وبعدالة شرا حال ولا يات لان اجابوا
في قيام مقام شهادة رجلين بخلاف ما اذا اخرجنا حكم لا نقضاً ولا يات به والتجاذبوا احد من
الرعابا وكل منهما ان يرجع فبطل حكم ولا يصح حكم الحكم والمولى لا يصلح وفرع وعرضه لا يقع
الشهادة لهم ولا الحكم في حدود الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح فابحوز استيفاءه بالصالح
بحوز فيه الحكم وما لا فلا واستيفاء الحد والعقد لا يجوز بالصالح فلا يجوز بالحكم ودون العاقل
في دم خطأ لانهم لم يحكموا وان حكم بطل القائل لا يصح ايضا لان مخالط حكم الشرع الا اذا
ثبت القتل باقراره لان العاقلة لا تعقل ووجه في سائر المجتهدات كما حكم في الكفريات بانها
رواجع وفتح البين المضافه وغير ذلك وذكر المجتهد ليدل على خبره بالطريق الاولى ولا يفتي
برد فعل التجار الصوام كان القاضي الامام ابو علي النخعي نقول نعم هذا الفصل ولا يفتي
كيلا ينظر في الجاهل الى ذكر فياوده الى يندم مذهبنا واذا رفع حكمه الى قاضيه ان وافق
مذهبهم امضاه والا بطل اذ ليس حكم الحكم حكم المولى ان المختلف فيه يصير مجعاً على
سائر المشتبه ليس لصاحب سفير عليه علوان يندم سلفه او يفتي كوة بل ارضى الآخر
هذا عنده وعند حاله ذلك ولا اهل رايعه مستطيله ينسحب منها مستطيله غيرنا فتنه باب
في القصوى الى المشتبه من الاولى ومنه مستديرة لرفق طرفاً الى انضطرطاً بالاستطيلة والراد
بطرفاً ثانياً سعياً ولا يلزم ان يكون من رقت دابرة او اقل دل على ذلك تصوير شمس الايتم
الحنفي الحلواني حيث قال في كتاب الشفعة من محيط سكة غير نافذة بيعت فيها دار
قاهداً شفعاً لانهم لم يتركوا في حقوق المبيع فان كان فيها عطف فان كان متجافاً صاحب العطف
اولى بما بيع في عطفهم لانه بسبب الترتيب يصير العطف المرتبة كما انفصل عن السكة لان بهيات
الدورة العطف المرتبة بخلاف بهيات الدورة السكة فصار العطف المرتبة بمنزلة سكة اخرى
فصار سكة في سكة ولهذا يكنهم نصب الدرة اعلام وان كان العطف مذكوراً فكل سواء
لان العطف المذكور اعوجاجه في بعض السكة فيكون لا يميز بين السكة لان بهيات الدورة لا يميز بسبب الاعوجاج فكانت سكة

سكة واحدة لهم ذكر من ادعى به في وقت نسل بينه فقال قد جحدتها فاشترتها من اوليها
ذكر واقام بينه على الشراء بعد وقتها تقبل وقبله لا جواب القبول وعدم تنظيم الصورين ان
ما اذا قال جحدتها فاشترتها من وما اذا لم يقبل ذلك ثم ان عدم القبول في الصورة الاولى
لا ينافي بين الدعويين لانه مشترك بين الوجهين وكما يمكن التوفيق في احدهما بتوسط
المجحد كذا يمكن التوفيق في الآخر بتوسط الاقاله بل للثنا فضل بين الدعوى والشهادة لانه ادعى
الشراء بعد الهبة وشهد الشهود على الشراء قبلها وعبارة السيد ابراهيم في ذلك وانما عدم
القبول في الصورة الثانية فلان دعوى الهبة اقرار بان الموهوب بكل لواهب وقت الهبة
فلا يبعد دعوى الشراء قبله بخلاف دعوى الشراء بعده لانه يترتب عليه وقت الهبة فانه في التبيين ولو لم يذكر
لهما تاريخاً او ذكر احدهما ينبغي ان يقبل بينهما لان التوفيق يمكن بان يجعل الشراء متاخراً
او متى ان زيد الشراء جارية وانكر ونكر المدعي خصومه وافتقر تركه بغير بدل على الرضا
بالشئ كما سلك الجارية ونقلها الى منزل واستخدمها حل له وطالبها لانه تحذر بها بيع حصول
الثمن من المشتري فقات رضاه بنسبة بنسخه لما ترقى كتاب البيع انه عند تحذر استيفاء الثمن
يبعه القاض ولو كان يجوز التحذر سبباً بنسخه لما احتج بالبيع القاضى بل لا تترتب مضم
ان جميع العقود ينسخ بالبحر اذا وافق صاحبها بديل على الرضا به غير الشك فانه لا ينيل
النسخ وصدق المرفق بنسخه درهم الادمن ذكر جنس الثمن في صورة المسئلة لان تمام الفرق بين
السوق واختيارها موقوف عليها فان خروج السوق من جنس الدرهم لامن جنس الدرهم
لامن جنس العشرة مطلقاً ثم ادعى انها زبوف او بهرجة الزبوف ما زينة بيت لنوع قصور
في جودته الا انه يجوز فيه المعاملة بين التجار والبهرجة ما برده التجار لرد افضيته وانما اتى
بإدانة الزاني للدلالة على الفصل بين الافراد والدعوى فانه لا بد منه تمام الجواب في بعض
صور المسئلة كما استفت عليه الامن ادعى انها سوقة لان اسم الدرهم ينسحب على الزبوف والبهرجة
دون السوق وهو ان كلهما في اوصافهما وجهاً فلهذا يترتب عليه ثوبه ولا من اقر بقبض الجاهل هو حكمه

او بالاشتغال لان الاشتغال عبارة عن قبض الحق بوصف التمام ثم في قوله قبضت وراهم جياداً
 لا يصدق في دعواه الزبوف مطلقاً سواء كان موصولاً او منفصلاً وفي ما ذكره اقرانه قبض
 الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى انها كانت زبوفاً ينظر ان كان منفصلاً لا يصدق وان كان
 موصولاً صدق لان قوله جيا ومنه فلا يجزم انما هو غير خلاف غيره لانه ظاهر ان قبضه لا يوجب
 وقوله ليس في قبضه شيء للقبض ان يظهر اقراره وبره في قبضه لا يجزم ان قبضه من الخصم
 لغو وان قال المدعي عليه عقيب دعوى ما لم يكن كسراً على شيء قط فاقام البينة على انه هو
 على القضاء او الابرأ قبلت هذه خلافاً للرأي لان التناقض وان التوفيق ممكن لان خبر الحق
 لانه الواضح فقط برونه الزعم ايضا قد يقف وبراهمه وان زاد على انكاره ولا اعترض
 ردت لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين قضاء وبراءة بدون المعرفة في غير الاسلام
 البردوى في شره الجامع الصغير وذكر القروى في هذه المسئلة عن اصحابنا ان بينة
 العضاة يقبل لان المحجب او المخدرة قد يارب بعض وكلائه بارضائه ولا يعرف ثم
 يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق وقال القاضي خان في شره الجامع الصغير
 فعلى هذا لو كان المدعي عليه يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينته لانه لا يمكن التوفيق
 من هذا الوجه وبه نظر لان معنى المكان التوفيق على ان يكون احدهما ممن لا يتولى
 الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعي عليه مخصوصه منهم وتصور القدر في
 المكان التوفيق فلا يرد على ذلك ثم قال في الشرح المذكور وودلت
 هذه المسئلة على انه اذا امكن التوفيق بين الكلامين توفيقاً من غير دعوى التوفيق ومن

١٩٣
 ١٠٤
 ٢٦
 ومن اقام بينته على ان اوارا والرد بعيب ردت بينته بايعة على ابراءه
 من كل عيب اقامه البينة لا يكون الا بعد انكار الخصم فلا حاجة الى ان يقال
 بعد انكاره بايعة ثم انما من مساكن الجامع الصغير وصورة في هذه ومن ادعى
 على اخرائه باعاً جاريته فقال له لم ابعها منك قط فاقام البينة على الشراء فوجد
 بها اصبعاً زائدة فاقام البائع البينة انه بريء اليه من كل عيب لم يقبل بينة البائع
 ولم يذكر فيه خلافاً بين اصحابنا وذكره الحنفية في آخر باب ادب القاضي
 واثبت فيها الخلاف فقال لا تقبل بينة البائع على البراءة في قوله انما لا وقال
 ابو يوسف تقبل وجه قوله اما يونس ان هنا ايضا يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول
 لم يكن بيننا بيع ولكن كما ادعى البيع سالته ان يبرأنا عن العيب فابراأنا
 فلما امكن التوفيق قبلت البينة لعدم التناقض فيما اذا للصورة التي
 ذكرها المصنف لا يمكن ان يكون موضع خلاف لا بأس لان وجهه لا يتشبه فيها انما
 تشبه في الصورة المنقولة عن الجامع الصغير ومن لم يعرف بين الصورتين
 لم يكن على بصيرة ومنهم من قال في تحليل خلافه لان التوفيق ممكن بان لم يبعها هو
 وانما باعها وكيله وبراءة عن العيب فيكون صادقا في يصح الصورة المذكورة
 وهذا ايضا ان يكون موضع خلاف واما التعليل على مسئلة الدين فلما وجهه كما لا
 يخفى وذكر انشاء الله في آخر فصل الفصل كتاب الاقرار بالمال وغيره تعريب
 حكم يبطل حكمه وهو قياس وعندنا اخره وهو احسان ووجهه انه استثناء
 ينصرف الى ما يليه لان الفصل للاستيفاء وكذا الاصل في الكلام الاستيفاد
 وله ان الحكم كينفي واحد حكم العطف ولو ترك فرضه قالوا لا يلحق به ويحيز
 كفصل السكوت ذي مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته
 لا بل قبل صدقوا وعند زفر القول قولها لان الاسلام حاد فيضات الى

صدر
 زيل
 في ما لا يشترط فيه
 في ما لا يشترط فيه

صدر
 في ما لا يشترط فيه

حيث قال ان كان عدلا عالما بتبطل قوله لانعدام نية الخطاء والخيانة وان كان
عدلا جاهلا فاسقا يستفسر فانه احسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان
كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
كنا الشهادة والرجوع عنها هي الاخبار بالشئ عن مشاهرة وعيانه
ولا يشك في هذا الشهادة بالسامع لان اعتبارها استحضاراً وتعرفات الشرع يكون
على وفق القبلين وشرط مفهومها الشرعي ان يكون في مجلس القضاء بلفظ الشهادة
وذكره النبيين ولا يلزم ان يكون كحق الغير على الاخر كما في الشهادة على الفرقة من قبلها
قبل الدخول ثم ان الاخبار اربعة اربعة لانتم رابعها الاثنا ذكره في شرح الطحاوي
وقال كل من ادعى على ما في نفسه فهو مكر وجب بطل المدعى اشارة الى ان
الكلام فيما يتوقف على الدعوى اعلم ان الدعوة ليست بشرط لان صحة الشهادة
ولان وجوبها مطلقاً ثم ان كلام من الوجوب والطلب يوجد دون الاخر اما الاول
في الطلاق البائن وعنف الامة والدينق واما الثاني في غير ذلك من مختارات
النوازل يقول ان كان في الحكم من قبيل شهادتهم يسعد ان يمنع منها وكذا اذا
خاف على نفسه من جور جابر او غيره او لم يذكر الشهادة على وجهها او كان استمدعى
باطل وسرّاً بالحدود والبراء افضل الا ان السرة فان فيها يقول اخذ السرة
يعني ان السر افضل من جميع ما يوجب الحد الا ان السرة فان فيها يجب الكشف
كس على وجه لا يجب الحد ولا يضيغ المال لان القطع والضمان لا يجتمعان ونصابها
اذا واما ما يمكن لم يغل وشرطها ما سببها ان المرأة ليست بشرط الولادة واختيارها
لثلاثة اربعة رجال والقود وبأية الحدود ورجلان وللجارية والاستمالة لم يقل
والولادة لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عند ما خلا قال على ما
مر في باب ثبوت النسب واما شهادتها على الاستمالة فيقبل بالاجماع في حق

بعضها باب ثبوت النسب حيث قاله واذا تزوج الرجل امرأة في بيت بولده سنة اشهر
فصلها عن غيره الزوجة الولادة ثبتت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان قاله
وقال لا يطلعن اذا ولدت فان طلق فثبتت امرأة على الولادة لم تطلق عندها
بعض ثبت الولادة وان كان الزوج قد اقر بها قبل طلق من غير شهادتها عند امرائه
بعض ثبت الولادة بقوله امرأتين وعندها يشترط شهادة القابلين

سيرة الحكماء
في خبرهم في قوله لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء

بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء

والوقت كذا

بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء
بعضهم يقول لا تبطل الا ان يعاين سبب الحكم لثبوت الخطاء

فعليه ان يقول اخذ فان ثبت المال
ولا يجب الحد لاسرقة اذ يجب
الحد ويضيغ المال

مما جاء في الخبر والرسالة

لم يبق الرجل

يعدله

الختم

ا

الصلوة وانما قلنا في حق لان في حق الارث لا يقبل عنده خلافا لهما ويجوز ان
فيما لا يطلع عليه الرجل الا يعلم ان الشرط عدم اطلاع الجنس امرأة ويقبل فيها
شهادة رجل واحد ايضا لانه لا يقبل فيها شهادة المرأة كان الرجل بالطريق الاولى
ولغيره ما لا كان او غير ما له وفي التاخرات الشافعية كثره ورضاع وطلاق
ووكالة ووصية رجلان او رجل وامرأتان وشرط لكل العدالة قال اصحابنا
انها شرط القبول للشهادة وجود اعيان الاطلاقا وجوب الاشرط اصل القول حتى
يثبت القبول بدونه وقال الشافعية انها شرط اصل القبول كراهة البداهة ولفظ
الشهادة اعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظ شهادة كطهارة الماء والموت
ورؤية مهلا رمضان لا يكون الواقع من قبيل الشهادة الشرعية بل من قبيل
الاخبار فلا يقبل ان قال اعلم او يتقن ولا يثبت قاض من شهادته لا يتغير عن
عدالة بلا طعن الخصم فيه الا ان حدوده وقود وقا لا يثبت في الحكم وعلنا وب
بغية زماننا ويكنى سرّاً تحت راعن الفتنة قال محمد بن زكرية العلانية بلا وقتنة
وكفي للزكية موعده في الاصل قبل لابران يقول هو عدل جازي الشهادة اذ العبد
والحدود اذا تاب فربطه والاصح ان يكتفى في قوله لثبوت الحرية بالدار كذا في
الحانة قول لثبوت الحرية بالدار يعني ان الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية
فهو جبارته جواب عن النقص بالعبد وبالله عن النقص بالحدود ولا يصح
تعديله بقوله موعده في صدق التعديل لم يثبت ثبوت الحق لانه امر آخر والتعديل
به قد يرتب عليه وقد يتخلف عنه وكفي واحد للزكية السرة لابران هذا القيد لانه القيد
شرط في زكية العلانية اجماعا ذكره الخلفاء وتدرجته الشافعية والرسالة الى
المكينة والاثبات احوط عندها وعند محمد يجب اثباته بيمين لفظ
الايجاب والقبول او اقرار او حكم قاض او راء عصب او قتل او شهادته وانما

كشفاً
فيما لا يطلع عليه الرجل الا يعلم ان الشرط عدم اطلاع الجنس امرأة ويقبل فيها
شهادة رجل واحد ايضا لانه لا يقبل فيها شهادة المرأة كان الرجل بالطريق الاولى

وذلك انه لا يثبت في حق الارث لا يقبل عنده خلافا لهما ويجوز ان
فيما لا يطلع عليه الرجل الا يعلم ان الشرط عدم اطلاع الجنس امرأة ويقبل فيها

شهادة رجل واحد ايضا لانه لا يقبل فيها شهادة المرأة كان الرجل بالطريق الاولى

ولغيره ما لا كان او غير ما له وفي التاخرات الشافعية كثره ورضاع وطلاق

ووكالة ووصية رجلان او رجل وامرأتان وشرط لكل العدالة قال اصحابنا

انها شرط القبول للشهادة وجود اعيان الاطلاقا وجوب الاشرط اصل القول حتى

يثبت القبول بدونه وقال الشافعية انها شرط اصل القبول كراهة البداهة ولفظ

الشهادة اعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظ شهادة كطهارة الماء والموت

يشهد عليه فلا يشهد عليها من سبغ شهادته ولا يشهد على الشهادته لانه ما حمله غيره
ولا يشهد من راه خطه ولم يذكر شهادته قال صاحب المنظومة في مقالة النعمان
ولا يعمل الشهود والقضاة بالخط اذ ينسون والرواة وقال لاله ان بعضي ويشهد
وبرواه اذا علم انه خطه على الحقيقة قاله في العيون يقتضي بقولهما من الحقايق وفي
شراء التبيين سدا عنه لانه الخط يشبه الخط قاله لم يجوز لكل واحد منهم ان
يعمل بالكتاب ان يتقن به وان لم يتقن الواقعة توسعة الامر على الناس وقال ابوس
يجوز للرواة ان يعمل به لدلالة الظاهر وكذا القاض لانه عاجز عن حفظ كل حادث
لكثرة اشغاله وليس للشاهد ان يشهد برؤيه خطه ما لم يذكر الشهادة ولا بالتابع

بلا عيان الا ان النسب وطريق معرفة النسب اه بسبع انه فلاه بن فلان من جماعة
لا يتصور تواترهم في الكذب عنداءه وعندهما اذا اجبره عدلان انه ابن فلان
لا يحل له الشهادة على النسب والفقير ابو بكر الاسكاف كان يفتي بقولهما وهو
اختيار النسب كذا ذكره القاضي الامام ظهير الدين والموت وروى ابن سماعة عن م
اذا اجبره واحد عدل بالموت وسئل ان شهد به والصحيح اه الموت بمنزلة النكاح
وغیره لا يكتفى فيه بشهادة الواحد وكذا المهر ذكره الحاكم الشهيد في المتقى والنكاح
والدخل ذكره قاضي خان وغيره وولاية القاضي واصل الوقت وانما قال اصل الوقت
لان شرطه لا يحل فيه الشهادة بالتسامح اذا شهد عنده لم يقل اذا اجبره لا
من قال بكفاية السماع من العدلين بشرط ان يكون الاخبار بلفظ الشهادة كذا
ذكره الخصاص رجلا ان اورجل وامراتا من العدو لم يقل عدلان اورجل وامراتا
لان الظاهر منه تخصيص شرط العدالة بالصف الاول ولا يخفى فساد ثم ان مقر
الاستثناء عما ذكره يفتي باعتبار التسامح في الولاية هو الصحيح وعندنا من يعتبر فيه
ايضا لانه بمنزلة النسب ويشهد راي جالس مجلس القضاء بوظف عليه الخصم

[illegible]

الاستحسان فيما عدا الوقت انما هو شخصي لمصلحة
 السبيل او خاص من الناس في بعض الاحكام
 على ان لا ينافي القواعد العامة ولا يفتقر الى
 دليل الى الخلف ولا يعطى في الاحكام
 فخر دقا الحكم على مقتضى اعتبار كونه المهور
 في احوال المال
 بخلافه في المصلحة
 بسبب كل واحدة
 بيان المصلحة داخل في اصل الوقت

وذا الحانية لو كان المسجد اوقاف والقيم اراد ان يشتره
كان قلبه فان كانوا يشرونه حصيدا قلده ان يفصل
ذلك والا فلا مرسوم

انه قاض ورجل وامراه يكتنان بيتا بينهما انبساط الازوانه انها عرسه قوله رجل وامراه
عطف على قوله انه قاض فهذا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم
فان جالس معمولي راه وان قاض معمولي شهد وشيئ سواه الاوتي انما استثنى
الاوتي لان له يد اعلى نفسه فيدفع به الغير عن نفسه والمراد من تعبير عن نفسه
ولم يعرف بالرفا ذكره صاحب الهداية في يد شخص ان له قاله قاض خان في شرا
الجامع الصغير ولا يشترط انضمام التصرف اليها لان يد التصرف قد تكون بغير ملك
ايضا فيجعل نفس اليد وليا فان فسر للقاء في شرا وثبت بالتسامع او بحكم اليد بطلت
لان اليد مع انها تحتل جعلت حجة للشهادة لكان الضرورة فاذا نسب الشهاد
الى اليد والشهادة محتملة ايضا يزود الاحتمال فلا يقبل كذا في شرا الجامع الصغير
لقاض خان ومن شهد انه يشهد وقن زيد او صلى عليه قبلت لا لان معانيه الموت
لا يكون الامن واحدا واثنين لانه علم جواز الشهادة بالتسامع على الموت بل لانه
الاعجوبة في مثل ذلك ان تلبس عادة فحضور الدين وكذا الصلوة المعانة على ان افصح

الحق قولوه وبيان باب العبد و عدم تقبل الشهادة من أهل الاسوار
وقال ان في لا تقبل لانه اغلظ وجوه النسق ولنا انه فسق من حيث الاعتقاد
وما اوصيه فيه الاتيين به الا الخطا بينهم قوم من غلاة الروافض يعتقدون
الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لتسيعتهم واجبة والزم على من
وان خالفه وحي المستامن والمستامن على مثله وفي العكس خلافا لثاني وما كل
في الصور المذكورة ان كان من داروان كانا من دارين كالشركة والروم لا تقبل
اتفاق وعدو بسبب الدين ومن اجنب الكبار قال في الفتاوى الصغرى
ذكر الشيخ الامام خوهر زاده في شرحه الشهادات والكبرى ما كان حراما محضا
ببسي قاحشة في الشرع كاللواط وغيره لم يمتنع الشرع قاحشة لكن شرع

عطف على قوله جالس وقوله انها عرسه

فقد العلم اخرج الخوف من القلب
انما من قلة كبر او راه ما ذكره الادريجاني

٢٦
 بيت النجاشي عرفة
 الغنظاء النجاشي عرفة
 تغيب
 ليلان
 لبعضهم
 بعض فدار
 الاسلام
 الحلة لاهل مكة اخ ١٧١/٤

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

21

عليها عقوبة محضه بنص قاطع امانة الدنيا بالحدك لسرقة والزنا وقتل النفس بغير
حق الوعيد بالنار الاخر كما كل ما له اليتيم ولم يصير على الصغار الا الصغيرة
ما حكم الكبيرة بالاحرار عليها وكذا بالغلبة عما افصح عنه الفتاوى الصغرى
حيث قال العدل من يجنب عن الكبار كل ما حتى لو ارتكب كبيرة يسقط عد التوفى
الصغار العبرة للغلبة او الدوام على الصغيرة ليصير كبيرة ولذلك قال غلب صوابه
واما الاجتناب عن الافعال الخسيسة الدالة على الدناءة الى عدم المروة فقد
اكتفى عنه بالتقيد الاول بنا عما ذكره الخلاصة من ان كل فعل يرفع المروة والكرم
فهو من الكبار يبقى مهننا شيئا وهو ان ما ذكرناه ان تفسير العدل لم يكن ذكره في جملة
من تقبل شهادته ونسبها اذ لا حجة ان يذكر على ان شرط قبول الشهادة والا تملك
لانه لا يخل بالعدالة الا اذا تركه استخفافا بالدين قال ابو بكر الرازي لم يقل يرد
بالاستخفاف الاستهزاء لان الاستهزاء بشئ من الشرايع كفر وانما اراد
به التواني والتخاسل والخفى وولد الزنا والخنى والسماء قاله في الاسلام في
شرح الجامع الصغير معناه السامع الذي كان نواحيه السطوة في ذلك العصر
لان الصلوة كان غالبيا عليهم فاما هؤلاء الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم
لان الظلم غالب فيهم ولا حجة وعندهم حرم رضا او مصاباة الامم اعني لا تقبل
شهادتهم الا على شئ من الحق او اذا تحكمت وهو اعنى واداه وهو اعنى بالاجماع
فاذا ما اذا تحكمت وهو بصير فادى وهو اعنى في الحق لا تقبل اجماعا وفي الدين
والعقار تقبل عنده خلافا لهما ولو كان بصيرا عند التحمل والاداء خيرا اعنى قبل
التقضاء فيها الخلاف من المحيط وفي الزخيرة الخلاف فيما لا يجوز الشهادة به بشبهة
والسابع امانة خلافا تقبل شهادته الاعنى بلا خلاف ومملوك ومحدود في قذف
وان تاب وقال الشافعي تقبل بعد ما تاب الامن حدة كفره فاسلم وعده بسبب

لا

الدين اعلم من بعادة انما قال على من يعاذه لانه تقبل له على كس ما ذكر بقوله
ولا اصله وفرعه وزوجه وعمره خلافا لشافعي في الاجيرين وسيد لقنه ومكاتبه
وشركه فيما يشتركانه انما قال لانه تقبل للشرك في غير ما له الشركة واجيره
قبل المراء بالتكليف الخاص الذي بعد فرائضه فرائضه ونقصه نفقته
وقيل مراد الاجير مسانته او مشاهيرته ومختصة مراده المختص في الروى
من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه ليعنى وفي احصائه ككسر خلفه فهو
مقبول الشهادة ونابجه ومغنية ومد من الشرب يعنى شرب الاشربة المحترمة
مطلقا على اللهم بشرط الخصاص في شرب الخمر الا دمان ووجه ان نفس شرب
الخمر يوجب الحد فيوجب رد الشهادة وشرطه شهادته الاصل الا دمان
لانه اذا شرب في الشر لا يسقط عدالة الا دمان امر آخر وادى الا اعلان
بل لا يشرب الخمر ليس كبيرة فلا يسقط العدالة الا بالامر اذ لم يرد ذلك بالا دمان
قاله في الفتاوى الصغرى ولا يسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا
ما ثبت بنص قاطع الا اذا دام على ذلك انتهى وقيد الله ولا حرجا زعن ادمان
الشرب للتدوى فانه لا يسقط العدالة لان الاجتهاد فيه مسانعة ومن يلعب
بالطيور او الطيور او يعنى للناس انما قال يعنى للناس ان يسمعونهم لانه
لو كان لا سماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره لا بأس به
ولا يسقط عدالة في الصحيح او يرتكب ما يحرمه بنفسه ان يستثنى منه شرب
الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر قبله من اوى دخل الحمام بلا ازار او بالكل الربوا شرط
في المبسوط الشهادة بذلك وفي الفتاوى الصغرى الا دمان والشهادة او يقامر
بالشطرنج او بغيره الصلوة به او يلعب بالترجمه واللعب بالشرط ليس
بفسق لان الاجتهاد فيه مسانعة خلاف الرد قاله في الزخيرة من يلعب

لا تقبل شهادته اذ
يقضي في المختص

ما ذكره الدرر

ما ذكره من خصه بغير الخمر يجب

وفي الزخيرة المراء من الا دمان الدوام وذلك
بان شرب وفي نفسه ان يشرب بعد ذلك اذا
وجد ولا يشرب على ان امره حتى لا يصح ان يكون
مردودا او ادمان فقول الشهادة

هذا هو الأصل في
الدين وهو ما لا يخفى
على من عاين من
الدين وهو ما لا يخفى
على من عاين من

هذا هو الأصل في
الدين وهو ما لا يخفى
على من عاين من
الدين وهو ما لا يخفى
على من عاين من

لان التخلية البالي من بعيد واللونان يشابهان او يجتمعان فيكون السواد من
جانب وهذا بغيره والبياض من جانب آخر والآخر يشابهه ويرد عليه انه احتياله في الجواب
الحق والاصل خلاف ذلك وما قيل في دفعه انه حيان للجمع عن التعطيل وانما يجب الحد
منزوعة فتعريف كما لا يخفى ولو قيل ثبت المال لا مكان التوفيق وبسقط الحد
لكن الشبهة ان اوفق للاصول واقرب الى المعقول ولو شهد بشيء عجز او
كنايته بالغ والآخر بالغ ومائة روت لان العقد يختلف باختلاف البدل فيكون على كل
واحد شهادة فرد فلا يقبل وكذا عتق بآله وصلى على قومه وخلع ورثته ان ادعى
العبد والقاتل والعرس والراهن لان المقصود هو العقد وهو مختلف وان
ادعى الآخر فهو كدعوى الدين في وجوبها لانه ثبت العتق والعقود والطلاق
باقرار صاحب العقد الحق في دعوى الدين وفي الرهن ان كان المدعي
هو الراهن لا يقبل لانه لا حظ له في الرهن فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان
المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين فان قلت نعم بقي الدعوى في الدين لكن في ضمن العقد
فيختلف باختلافه قلت انما يعتبر الحصول في ضمن العقد اذا كان دعوى العقد
مقصودا وقد عرفت انه غير مقصود فاذا لم يعتبر حصوله في ضمن العقد لم يعتبر
الاختلاف الناشئ عنه والاجابة كما ينبغي في اول المرة اذا المقصود به هو العقد
ولكن لا بد بعد لان الدعوى به يكون من الاجر وهو يدعي الاجرة فيكون كدعوى
الدين في وضع الثمار بالغ يعني باقل المالكين سواء كان الدعوى من الزوجة او الزوج
وسواء ادعى الاقل او الاكثر في الصحيح استحسانا ومقالا روت فيه ايضا وهو القياس
لان المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجه الاستحسان ان المال في التكاليف
يسع والاصل فيه الحق والازوانه الملك ومن حكم البيع ان لا يغير الاصل ولهذا لا يبطل
بغيره ولا يفسد بغيره وما قلنا لا يختلف بالافق منها كما في الدين ولا بد شاهد الارث

الارث من الجرح بقوله مات وترك ميراثا او الشهادة بان مات وذلك ان يراه او يدرك
يقوم مقامه من المستعير وغيره خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط الجرح ولا ما يقوم مقامه ولا حاجة
الي ان يقال بالاجرة لانها مما تقدم ولو شهدا بغيره في مثل كذا روت اي شهدا انه كان زيد
المدعي من شهوده والحال انه ليس بزيد المدعي عند الدعوى لا تقبل لان الشهادة قامت بغيره
فان البديل متعوض الى ملكه واما من وضمان فلا يمكن القضاة بالجمع ولا يثبت انها تقبل
فان امر المدعي عليه بذلك او شهدا انه اقرب المدعي صح لان المشهود به بهما هو الاقرار
وهو معلوم وجب له المهر لا ينسحب الاقرار وتقبل الشهادة على الشهادة الا انه قد روت
وكتاب القاضي الى القاضي ذكره في اخره انه شرط لها تعذر حصوله الاصل روت او روت
او روت عن اي يوسف كلفي بغيره بحيث يعذر ان يثبت بايده وشهادة عدو عن كل
اصل لا يخبر بغيره هذا او ذاك رجلا ان شهدا على شهادة رجل ثم شهدا ان بينهما
على شهادة اصل اخر في هذه الحادثة تقبل عندنا خلافا لثاني ويقول الاصل الشهادة في
اي الشهادة او الفرع اي يقول الفرع الشهادتان فلا تانا الشهادتين على شهادة بكذا
وقال في الشهادة على شهادتهما بذكر بعض المشايخ فقولوا وزادوا على هذا الاصل
الاقرار فقول اي جعفر الطحاوي الاصل الشهادة على شهادتهما بكذا ويقول الفرع الشهادة
على شهادة فلان بكذا من غير احتياجه الى ذكر زيادة وعليه فتوى الامام الرضائي
وان عدل الفرع اصل صحيح كاحداثا هذين الآخرين ان سكنت عنه نظر القاضي في حاله فان
ثبت عدالة قبل شهادة فزعم هذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة الا
بالعدالة فاذا لم يعرفوا لم يتقبلوا الشهادة فلا تقبل ولا يثبت ان المأخوذ عليهم النقل
دون التعديل لانه قد يخفى عليهم واذا نقلوا لم يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضر بينهم
وشهدوا وان اكثر الاصل شهادتهما بطلان شهادة فزعم ولو شهدا عن اثنين على فلانة
ثبت فلان فلا في قولنا لا خبرنا بعقرها وجاء المدعي بامارة لم يدركها انها ام لا قيل

ما تسمون انما قلناه لان الشهادة على المعرف بالنسبة قد تحققت فالمدعى يدعى الحق
 على الكافرة ولعلنا نعلم ان هذا لا بد من تعريضها للنسبة وكذا الكتاب الحكيم لانه في معنى الشهادة
 الا ان القاضي كما لا يدانته وودور ولا يتفرق بالنقل فاذا اجاب كتاب القاضي الى القاضي
 قيل للمدعى ما تسمون ان هذا هو المشهود عليه وان قال فيها اي في الشهادة على الشهادة
 والكتاب الحكيم بالمفردة لم يجز بل من النسبة الى الفخذة وهي القبيلة الخاصة بغيره عند عدم ذكر
 الجذر وهذا لان التعريف لا يبرهن في هذا ولا يتحصل بالنسبة العامة لانهم قوم لا يخصون
 ويحصل بالنسبة الى الفخذة لانها خاصة او السكينة الصغيرة لانها ايضا خاصة ثم التعريف وان
 كان عام فذكر الجذر عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذة يقوم
 مقام الجذر وكذا ذكر السكينة الصغيرة وفي الجمع ذكر المشايخ بمنزلة الفخذة لانهم ضيعوا انسابهم
 ومن اقروا لم يدع سبوا او غلطا فان قال غلطا او احتطت لا يجز لان العقوبة
 لا تجزى على السامى والمخطئ من الحقائق انه شهد زورا مشهورا لم يعزرا تفقوا ان
 شاهد الزور يعزرا لانه ارتكب كبيرة ليس فيها حد معين غير انهم اختلفوا في تعزيره
 فقال ابو حنيفة في المشهور ان يطاف ويشتر ولا يضرب وقال ابو يوسف وبشرى بالفرج وسهل
 بشرى على قولهما قبل وقيل ولا يشتم وجهه الا بسوء من الحقائق وانما وضع المسئلة
 في الاقرار لان ما عطل ابو حنيفة في نفي التعزير انما يتشبه به وهو على ما ذكره قاضي خان
 في شرح الجامع الصغير هذا لان ما اقر بالشهادة الباطلة طابجا فقد تاب عما فطر
 فالظاهر انه لا يعزروا فلا يعزروا لجزه ونفيه مع الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة
 ومن عطل عن هذا قال انما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لا طريق الى علمها
 سوى الاقرار واما الاعتراف عليه بانه قد علم بدونه كما اذا شهد بكون زيد ابوابا
 فلاننا قلنا ثم ظهر زيدا جانيا وكذا اذا شهد بكونه الهالكي فمضى ثلثون يوما فلم يبرهن الهالك
 فليس يشك لان الشهادة بالموت يجوز بالتسامح وكذا بالنسبة فيجوز ان يقول رابت

وليس في السماء علمه

رابت مقتولا وسمعت الناس يقولون انه زيد واما الشهادة على رتبة هلال
 قال امرئيه اوسع **فصل** لا رجوع عنها الا عند قاض فان رجعا خيرا قبل
 الحكم بها سقطت اي الشهادة ولم يثبتنا وبعده لم يفسخ اي الحكم وضمنا ما التفتاه
 بها اذا قبض مدعا دين كان او عينا انما قال اذا قبض لتوفت الضمان
 عليه وعند الشافعي لا ضمان على الشهود اذا رجعوا اذا لا عبرة للتسبب
 عند وجود المباشرة قلنا تعذر تفحص المباشرة لانه كالمجبر فيعبر السبب
 فان رجح احد بما ضمن نصفه والعبرة للباية لا للارجح فان رجح احد ثلث
 شهودا لم يثبت لبقا نصاب الشهادة وان رجعت امرأة في رجل وامرأتين
 ضمننت ربعا وان رجعتا ضمننت نصفا وان رجعت ثمان من رجل وعشرة
 نسوة فلا عزم وان رجعت اخرى ضمننت التسع ربعا لبقا ثلثة ارباع النصاب
 وان رجح الكل فحق الرجل سدس عنده ونصفت عندها وما بقي عليهن على القولين
 له ان كل امرأتين مع الرجل مقام رجل واحد ولهما ان الرجل الواحد نصف النصاب
 قالنا وان كثرن يقين مقام رجل واحد وان رجعن فقط فنصف اجماعا لبقا
 نصف النصاب وهو الرجل الواحد وعزم رجلا ن شهادته مع امرأة ثم رجعا لا
 لانه لم يثبت بشهادتها بشي ولا يضمن راجع في مهر شهد عليه او عليها يعني سواء
 كان المدعى زوجا او زوجة الا ما زاد على مهر مثلها اما عدم الضمان في صورة
 المساواة فلان ائتلاف لعوض اذا منافع البضع متقومة حال الاطفال واما عدم
 في صورة النقصان فلانها غير متقومة عند ائتلاف واما الضمان في صورة الزيادة
 فلانها اتفاه من غير عوض وهذا اذا كانت هي المدعية للنكاح وهو نكاح ولذا قال
 والدعوى منها فلانها اتفاه على الزوجه فدر الزيادة بلا عوض وفي بيع الا ما نقص عن
 قيمة المبيع ان كانت اي الشهادة على البايع لانها اتفاه قدر النقصان عليه ولا ضمان

فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ قد يكون النقصان برضى البايع ولا كذا قال
ان كانت على البايع وما زاد عليها ان كانت على المشتري لانما اتلفا قدر الزيادة
عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على البايع اذ قد يكون الشهادة برضى المشتري
وإن طلقا قبل الدخول الا نصف مهرها انما قاله في الدخول لان المهر تارك بالدخول لا
بشهادتها فلا اطلاق وضمن في العتق القيمة وفي القصاص الدية وعند الشافعي
يقتضي وضمن الزرع بالرجوع لا اصله بقوله ما شهدته على شهادتي والشهادة
وغلظت وفي الاخير خلاف محمد ولو رجعا الى الاصل والزرع معا عزم الزرع فقط
لان القضاة وقع بشهادته وقال محمدان شأه ضمن الاصل وان شأه ضمن الزرع
لان القضاة وقع بشهادة الزرع من وجه وبشهادة الاصل من وجه وقوله
الزرع كذب اصحيا وغلظت فيها ليس بشيء يعني بعد الحكم بشهادتهم لان ما مضى من
القضاة من لا ينقص بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم
انما شهدوا على غيرهم وضمن المذكي بالكذب خلافا لهما لا شأه الا حصان لا بشرط
محض فلا يضاف الحكم اليه بخلاف التزكية فانها جعلت الشهادة وشهادة وبها قاسا
المذكي على شأه الا حصان كما ضمن شأه اليمين لا بشرط اذ رجعوا لانما صاحبها
العله **كتاب الوكالة** جاز التوكيد وهو تفويض التفريط الى غيره بشرط
ان يملك الموكل اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التفريط لان الوكيل
يستفيد ولاية التفريط منه وبقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره
وقيل هذا على قولهما واما على قوله فالشرط ان يكون التوكيد حاصلا بملك الوكيل كما يكون
الموكل مالكا له فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيد المسلم الذي بشأه الخ وفيل المراءى به
ان يكون مالكا للتفريط نظرا الى اصل التفريط وان امتنع في بعض الاشياء بما رضى
الشيء ويعقله الوكيل ويقصده المراد ان يعرف ان الشراء جائز للبيع وسلب للنهي

لنهي والبيع على كسبه ويعرف الغبن الفاحش من اليسير ويقصد بذلك ثبوت الحكم
او الربح لا الهزل فيصح توكيد المالك البالغ والمأدون عبدا كان او صبيعا عاقلا كالا
منهما لم يقدر مثلهما لان جواز الوكالة غير مشروط بالمثلية في الحرية والرق وصبيعا لم
يقدر بعقله لان شرط مفروغ عنه وعبد المحجورين ويرجع حقوقه الى موكلهما دونهما بكل
ما يعقله بنسبة متعلق بقوله فيصح توكيد المالك او بالخصوصة لكل حق ولا يلزم بلارضى
خصمه خلافا لهما وان شأه في غير الخلاف في الصحة والصحة ان في الزعم حتى لا يلزم
الحكم الحضور في الجواب مخصوصة الوكيل وبقولهما اخذا بواليت و ابو القاسم
الصغار وقال في فتاوى العتاني وهو المختار الموطر مرفق لا يمكنه حضور مجلس
الحكم يقدمه ذكره في الحقايق او غائب سيرة سفر او مريد السفر اذا قال انا اريد
السفر يلزم منه التوكيد بلارضى خصمه كذا في الحاشية او مخدرة قال في الحقايق و
كذا في المخدرة ومن التاخي لهما الرجل بكرا كانت او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا
علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنسبه وبايقا لكل حق ولا يفتا
الا في الاستيفاء وقد لا يندري بالشبهات فلا يستوفى بمن يقوم مقام الغير لما في
ذلك من ضرب شبهة كذا في العتاني وما تقرر في هذا القذف شبهة ان يصدق القاذف
وفي هذا السرقة شبهة ان يدعي المال دون السرقة انما يتشبه في خلافه ان يكون
في صحة التوكيد لا يثبت هذا القذف وهذا السرقة والكلام به هنا في الاستيفاء بعد
النبوت فلا احتياط لما ذكره وقوم بغيبته موكله عن المجلس وقال الشافعي يتعلق بالموطر
فيسلم البيع في الوكالة بالبيع ويقبض في الوكالة بالشراء وثمن مبيع ويطالب بثمن
مشتريه ويخامم في عيبه وشفعة ما بيع وهو في يده وان سلمه الى امره فلا رد بالعيب
الا باذنه ويرجع بثمن مشتريه مستحقا اعلم ان الحقوق نوعان حق يكون للوكيل
وحق يكون عليه والا وكل يقبض البيع والمطالبة بثمن المشتري والمخاضة في

فيه سواء فيجوز التوكيد ويلزم الامر لان يد التوكيد كيد وله انما تعين في الوكالات الا
 تركه انه لو قيل الوكالة بالعين منها او بالدين منها لم يستلزم سقوط الدين بطلان الوكالة
 واذا تعينت كان هذا على الدين من غير من الدين من غير ان يوكلم بقضه وذلك لا يجوز
 قال في النهاية قيد بالاستهلاك لان بطلان الوكالة مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك
 وبشرائش الامور من سببه ان قال يعني نفس الفلان فباع اي اذا قال رجل
 لعبد اشترى منك من مولاك فالعبد ان قال يعني نفس الفلان فباع يقع على الامر وان
 لم يقل فلان عتق لان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع امثالا بانك في التفرع واقضه
 وفي شرائش الامر من سببه بالتوقيع ان قال سببه كسبته لنفسه فباعه يكون اعتقا
 على حال وان لم يقل لنفسه كان الشراء لو كيد عليه اي على المشتري فباعت الالف للستة انك
 عبده وان قال اشترى عبد الامر فأتى امر رجلا بشراء عبدا بالثمن فقال الوكيل فقد
 فعلت ومات العبد عندي وقال الامر بك كسرت لنفسك صدق الوكيل ان كان دفع الامر
 الثمن والاف فلان الامر لان الوجه الاول سوا من يريد الخروج عن عبدة الامانة فيقول
 قوله وفي الوجه الثاني اجره لا يمكن لستيناف وهو الرجوع بالثمن في الامر وهو كيد والقول
 للمتكبر كذا في الهداية ولا يردب عليك ان كلاما من التعليق مخصوص بصورة ولا كيد الوكيل
 بالشراء الرجوع بالثمن على الامر اذا فعل ما امر به دفعه الى بايعه او لا مبني المسئلة على انه
 يجري بين الوكيل والموكل مبادلة حكمه فيصير الوكيل بايعا من موكله فله مطالبة الثمن و
 ان لم يدفع الى بايعه وله حبس المبيع من امره فيقبض منه وان لم يدفع كما ذكرنا فله خلاف
 لزم فان ملك به قبل حبه منه بطلان الامر ولم يسقط منه لان كيد الموكل فاذ لم يحبس بغير
 الموكل قابضا بغيره وبعد حبه كان مضيقا ضمان الرهن عند ان لو كان وضمان المبيع عند
 محمد وهو قول ابي حنيفة وضمان الغصب عند زفر وان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اخلاف
 وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة شركن برجح الموكل على الوكيل

عليه

الوكيل تحت وعند الباتين يعني عشرة وان كان بالعتق فعند زفر يضمن عشرة وبطابق
 الحصة من الموكل وكذا عندنا لو كان الرهن يضمن باقل من قيمته ومن الوكيل وعند
 محمد يكون مضيقا بالثمن وسوخته عنده وليس للوكيل بشرائش عينه سواء لنفسه فلو
 شرى بخلاف حبس عن سببه وبغير النقود اي لم يكن الثمن مستحقا لشركه بغير النقود
 او غيره بامره بخيبته وقيل له في هذه الوجوه لانه خالف امره الامر وبخبرته لانه خالف
 رايه فلم يكن مخالفا وفي غير عينه لو كيد الا اذا اضاف العقد الى ماله امر او اطلق
 وتولى اي قال الوكيل اشترى بهذا الالف وهو موكل الموكل او اطلقه كمن تولى الشراء
 للامر يكون للامر ويظهر الوفاء والسلم بخلاف الوكيل دون امره يعني يجوز التوكيد بعقد
 المرفوع والسلم ويظهر بما ذكره المراد التوكيد بالسلم دون قبض السلم لانه لا يجوز
 فان الوكيل لا يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن له بغيره وهذا لا يجوز وانما لا يبيع
 مفارقة الامر لانه ليس بعاقد والمسحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل وان قال يعني
 هذا الذي بضاعته في الامر الامر اي كسر المشتري ان ذب الامر بالثمن اخذ له لان قوله يعني
 لزمه ان يتركه لان البيع لا يكون له الا بامره فلا يصدق في الشراء فان صدق اي صدق
 زبدا المشتري انه لم يامره لا باخذة لان اقرار المشتري اذ يبرمقة انما قال جبهه لان المشتري ان
 سلمه الى زبدا طوعا يكون بيعا بالتعاطي لان السلم على وجه البيع يكون البيع بالتعاطي
 وان لم يوجد نقد الثمن ومن وكل بشراء من لم يدرهم ثمنه بغيرهم مما يباع
 من يدرهم لزم موكله من نفسه ودرهم هذا عندنا وعندنا يلزمه من ان يدرهم لان الموكل
 امره بغيره الدرهم في السلم ووطن ان يدرهم فاذ اشترى به منوب فقد زاد في حقه وله
 انه امره بشراء من ولم يامره بشراء الزيادة فينفذ بشرائه عليه وشراء الزيادة على الوكيل
 وانما قال مما يباع من يدرهم لانه لو اشترى حكا لا يباع من يدرهم بل اقل يكون الشراء
 واقضا للوكيل بالاجماع لان الامر امره بشراء حكا يباع من يدرهم لا باقل فان

فان امر بشراء عبد بن عيسى بلا ذكر عن نفسي احدهما انما هي هذه الصورة عن الامر لان
 التوكيد مطلق وقد لا يتفق البيع بينهما او بشراهما بالثمن وقيمتها سواء فشرى احدهما
 بنصفه او باقل من قيمته عن الامر وبالكثير لا اى لا يقع عن الامر بل يقع عن الوكيل الا اذا
 اشترى الاخر بيا في الثمن قبل الخصومة لان المقصود حصول العبد بالثمن و
 عندهما ان اشترى احدهما باكثر من النصف قدر ما يتخاين الناس فيه وقد يقع من الثمن
 ما يشترط به البائع عن الامر وان قال شرته بالثمن وقال امره باقل منه فان كان
 اعطاه الالف صدق سواه لانه امين فيه وقد ادعى الخوارج عن الامانة والامر
 يدعى عليه ضمان فسمائه وسوئكم والا فالامر لانه خالف حيث اشترى بالثمن ما لا يساويه
 والامر بثلثا ولا يساويه وان لم يكن اعطاه الالف وسواه اقل منه صدق الامر لم يور
 الخلف لانه لان الامر وقع بشراء ما يساويه الف بالثمن والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
 التصديق بغير الخلف وان سواه مخالفا لان الوكيل والموكل بمنزلة البائع والشركة
 وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجبه الخلف ثم ينسخ العقد الذي جرى بينهما فيلزم
 المبيع المأمور وكذا ان معين لم يسم له ثمن فشراه واختلفا بان قال الوكيل كشرته
 بالثمن وقال الامر بان يقل منه وان صدق البائع المأمور في الظاهر قبل الخلف من الالف
 الخلاف بتصدق البائع اذ هو حاضر فيجعل نقدا وتما بمنزلة انشاء العقد في المسئلة
 الاولى هو غايب فاعتبر الاختلاف والى هذا مال الفقهاء ابو جعفر وقال قاضي قاض وهو
 اصح وقيل يخالفان لان البائع ان استوفى الثمن فهو اجنبى عنهما وان لم يستوفى فهو
 اجنبى عن الامر فلا مداخل وهذا قول الامام انما منصور قال في الهداية وهو اظهر في الحاشية
 هو الصحيح **لا يبيع** ببيع الوكيل وشراؤه ممن تردها دونه له وقال لا يجوز
 ان كان بغير القيمة الامن عبده ومكاتبه هذا على ما في الهداية وفي تنبيه الفتاوى نقلنا
 عن ميسرة السحشي ببيع الوكيل ممن لا يقبل شراؤه له باقل من قيمته لا يجوز عندنا حينئذ

عندنا حينئذ ببيع الوكيل ممن لا يقبل شراؤه له باقل من قيمته لا يجوز عندنا حينئذ
 وفي رواية المضاربة يجوز انما الخلاف في البيع بغير وجه ببيع الوكيل بغير
 قبال وكثر العرف والنية ان بالثمن المأجور من اعطاه وعندنا وهو قول الشافعي
 لا يجوز ببيع بغير ضمان لا يتخاين الناس في مثله ولا يجوز الا بالنقد وحالة اولى
 اجل متعارف لان المطلق ينصرف الى المتعارف ويتقيد شراؤه بغير القيمة وزيادة
 يتخاين فيها ومن ما يقوم به مقوم ان لم يعرف سعرة انما قال هذا لانه اذا كان سعرة
 معروفة بين الناس لا يفتنى فيه الغبن وان كان نكلا واحدا وانما فرق ابو حنيفة
 بين البيع والشراء لان في اعتبار الاطلاق في الشراء خصصة انه يشترى بجميع ملكه
 الموكل وبزيادة وفيه من عظيم وجه ببيع بغير ضمان لان اللفظ مطلق عن
 قيد الاجتماع فيجوز مطلقا فصار كما لو وكلكم ببيع الكلب والمؤذن من اعطاه وقال
 يجوز لان فيه من الشركة الا ان يبيع البائعا قبل ان يختصما فان كان لا يور
 الفرز وبما قرناه تبين وجه اختصاص الخلافة بما يتعين بالشركة وفي الشراء
 يتوقف على شراؤه البائعا ان الوكيل يشترى العبد اذا اشترى نفسه يتوقف
 شراؤه فان اشترى باقية قبل ان يختصما لزم الموكل والامر الوكيل وانما فرق
 ابو حنيفة بين البيع والشراء واما ما قيل ان في الشراء تهمة ان يشترى لنفسه ثم يور
 فيلقية على الموكل والتهمة في البيع فيه وعليه ان الوكيل يشترى شيئا بعينه لا يمكن ان يشترى
 لنفسه الا خلا ولا بعضا وصح اخذه رهنا وكفلا بالثمن فلا يضمن ان ضاع اى الرهن
 في يده او تولى اى بالمال على الكفيل لم يقل ما على الكفيل في من ابراهم الفاسد وهو ان لا
 يفي ما على الاصيل وهو يكون بالرافعة الى الحاكم ما يكتفي ببراءة الاصيل عن الدبها
 بالكفلة او لا يبرى الرجوع على الاصيل من ثمة مثل الحكم به ثم يموت الكفيل مثل
 لورق مبيع على وكيلنا عيب كحدث مثله انما قال كحدث مثله لان في رده على لا يحدث

يتعين

مثله اصلا كما صبح زائدة لا حاجة الى المجتهدين او كقول ردة على الامر وكذا باقرار فيما
 لا يحدث مثله ان روى بقضا، انما قال فيما لا يحدث مثله لانه اذا كان فيما يحدث مثله
 لزوم الا ان له ان يحكم الموكل فيلزم ببينته او كوله ان كان الرق عليه بقضا، والا
 فلا وانما قال ان روى بقضا، لانه ان كانا بغير قضا، ليس له الرق على الخصومة مع في
 عامة الروايات والتفسير يطلب من الهداية ثم ان شرط البينة والتكول او الاقرار
 فيما يحدث مطلقا ظاهر وفيما يحدث في الجملة لكن لا يحدث في هذه الحدة اذا كان تاريخ
 البيع شتمها على القاض او كان العيب مما لا يعرف الا بالنس، او بالطبا، فان قولهم
 وقول الطبيب حجة في توجدها لانه الرق فيمنع الرق فيمنع الرق فيمنع الرق فيمنع الرق فيمنع
 عاين القاض تاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء منها كما اذا كان
 العيب مما لا يحدث اصلا وان باع نسا، فقال له امره امره بغيره فقال
 الوكيل اطلقت صدق الامر لان الامر يستفاد منه ولا دلالة على الاطلاق وفي
 المضاربة المضارب لان الاصل فيها العموم فقامت دلالة الاطلاق ولا يبيح
 تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به دفعة واحدة بان قال وكلتني بفلان
 واما اذا وكلهما على التعاقب جاز لاحدهما ان يتصرف بالتصرف ذكره في غايه
 البيان الا في خصوصية وفيه خلاف زفر ورواية وعارية وغضب كرها
 قاض فان في شره الجامع الصغير وقضا، ودين وطلاق وعقود لم يعقنا
 امانة الخصومة فلان الاجتماع فيها يعني الى الشغب والراء تحتها اليه
 سابقا لتقوم الخصومة واما في الامور الاخر فلعدم الحاجة الى المراه ولا يبيح
 بيع عبده ومكاتب وكافر ذميا كان او حرا بيا لا خلافا في الحرق انما الخلافا للمع
 في المرتد اذ اقامت على ردة نص على ذلك الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير
 ما في صغيره المسلم وشراؤه به اي بحاله الردة والكفر بقطعه ان الولاية باب

في البيع
 في البيع
 في البيع

باب الوكالة بالخصوصية والقبض للوكيل بالخصوصية القبض عينها كان
 او دينا من اظاهر الرواية ذكره قاض فان في شره الجامع الصغير وفيه خلاف زفر
 والقول اليوم على قوله لظهور الحياطة في الوكالة، كما لو كبل بالقبض على امر الرواية
 لانه في معناه ومضاهي الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والقول على ان لا يملك
 كذا في الهداية وقوله في غايه البيان يعني ان الوكيل يتقاضى الدين بملك القبض اتفاقا
 في جواب كتاب الوكالة لكن فتوى المشايخ على ان لا يملك لفساد الزمان وللوكيل قبض
 الدين بالخصوصية خلافا لهما لا الذي يقبض العين لا يكون وكبلا بالخصوصية حجة في
 اليد وكبيل يقبض عبدا ان موكله باعه منه بقر به ولا يثبت البيع هذا اذا كان كاشفا
 والقبض ان لا يدفع الى الوكيل لان البينة قامت لا على خضم فلم يعتبر وجه الاستحسان
 انه خضم في قفريه لقيام مقام الموكل لان البينة قامت لا على خضم فلم يعتبر وجه الاستحسان
 في القبض فيفسر به فيقام ثانيا على البيع اذا حضر الخصم لم يقبل اذا حضر الغائب لان
 حضور نفسه ليس بشرط كما تصرف به وكيله في المرأة والعبد بلا اطلاق وعقود الا بالاثبات
 واحدهما لوقامت جهتها من جهة المرأة والعبد عليه في خضم الخصم ويقوم عليه اي لا يبيح
 الطلاق والعنف في خضم الخصم ويقوم جهتها عليه ومع اقرار الوكيل بالخصوصية يقبض
 المال ان كان وكبلا من جانب المدعي وبوجوبه ان كان من جانب المدعي عليه عند القاض
 وعند غيره لا استحسانا ولكنه تخبر به عن الوكالة هذا عند اي في محمد لهما وعند ابي
 بيع عند غير القاض ايضا وعند الشافعي وهو قول ابي يونس او لا لا يبيع اصلا وهو القياس
 لانه ما مور بالخصوصية وهي شائعة والافراد ايضا فان لانه مسألة والامر بالشيء لا يتناول
 ضده وجه الاستحسان ان التوكيد صحيح فيدخر تحته ما يملك الموكل وهو الجواب مطلقا دون
 احدهما عينا اذا لم يجز له ان يملكه اذا كان خصم محققا والخصوصية يراد بها الجواب عرفا
 مجازا لانها سببه فيعرف اليه تحريا للمصلحة كتوكيد رب المال الذي يبيع تركيبة كقبض بقبض

في البيع
 في البيع
 في البيع

ولو صحح ما صار عاملا لنفسه ومصدق التوكيد بقضائه كان
غزياً يرد دفعه ويثبت الى التوكيد

على المكلف عنه لان التوكيد يعمل بخبره لانه اقرار على نفسه لان ما يعلمه بقضائه خالص حكمه اذ
الديون يقضى بما مثاله لم ان كذب الغائب دفع الغريم اليه ثابته لانه لم يثبت الاستيفاء
حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قوله مع يمينه فيعيد الاداء ويرجع به على التوكيد فيما بقي
في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان يقضى قبضه وفيما مضى لانه
يتصدق بغيره اعترافاً بمحقه في القبض وهو مظلوم في هذا الاخر والمظلوم لا يظلم غيره الا اذا
كان ضمنه عند دفعه يجوز في قوله ضمنه الشك والتهافت وما مضى ما اخذه الطالب ثانياً
الا ما اخذه التوكيد لانه امانة في يده لتصادقهما على انه وكيل والامانات لا يجوز بها الكفارة
وذكره في التبيين او دفع اليه على ادعاء غير مصدق وكان في ثابته في الصورتين ان انكر الغاية
فالغريم يثبت التوكيد ان ضاع المال وان كان اي ان كان مصدق التوكيد فهو عالم بومر
برفضها اي بدفع الوديعة الى مدعي الوكالة لان تصديق اقراره بالغير بخلاف الدين
على ما مر ولو قال له تركها المودع ميراثي لا وارث له مع غيره اي ادعى ان المودع مات
وترك الوديعة ميراثاً له وصدق المودع امره بالدفع اليه ولو ادعى الشراعية لم يجرم بومر
لانه اقرار على الغير بخلاف ما تقدم لانها انفق على موت المودع فلهذا الاتفاق على انه
ملك الوارث ومن وكل بقضائه ما له وادعى الغريم قبضه دابته ولا يثبت له دفع اليه
ويستلحق دابته على قبضه اذا حفر وانكر القبض لا التوكيد على العلم بقضائه الموكول الدين
لانه نائب والنيابة لا يخرج في الايمان قاله القدوري في كتاب التقرير وقاله زفر حلفه
على علمه فان ابي ان خلف حزنه من الوكالة وجه قوله زفر انه البينة لا جازان شمع
على التوكيد لا فيه من لفظا في الخصومة جازان يستلحق ليشكل فيثبت هذا المعنى
ولا يبرؤ التوكيد بحسب قبل حلف المشتري لو قال البايع رضي بوجهه رضي المشتري بالبيع
والفرق ظاهر بين هذه المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين ان التدارك ممكن مثلاً بالترداد
ما قبضه التوكيد اذا ظهر الخطا عند تكوله وبما غير ممكن لان القضاء بالفسخ ما حزن

يقصد

في حقه

انما القصد لا يثبت ما لا يثبت
بومر لا يجرم بومر
الدين

ما حزن على الصحة وان ظهر الخطا عند ادائه كما هو مذهبه في العقود والغسوق ولا يستلحق
المشتره عنه بعد ذلك لانه لا يفيد واما عند ما يجب ان يتجدد الجواب في الفصلين ولا يبرؤ
لان التدارك ممكن عند ما لبطلان القضاء وقبل الاجماع عند ان يكون في الفصلين
ومن وضع الى اخر عشرة ينفقها على اهلها فانفق عليهم عشرة له ثبتي بالان التوكيد بالانفاق
وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكر قبل هذا الاستحسان وفي القياس ليس له ذلك فيصير غير عاقل
القياس والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الاتفاق فيضمن الشراء
فلا يخلو **باب عزله التوكيد** التوكيد عزله وكبه ووقف على علمه وتبطل الوكالة
بموت احد الما وجنونه مطبقاً الى مستوعبها هذا المطبق شهر عند ان يكون وعنه انكر من
يوم وليلة وعند محو حوله لم يقدر به احبها طوا وكافة بدار الحرب مرتد ابدار الحرب والمراد
بالجائز ثبوت حكم الحاكم وكذا يجوز موكلة مكاتباً وجراً ما دونها وانفرد الشريك احد الشريكين
وكل ثالثاً انقرت في مال الشريك فافترقا تبطل الوكالة وان لم يعلم به وكلهم العينة
الثالث المذكورة آنفاً وينفرد الموكل فيما وكله لانه لا نفرت بنفسه تضر على التوكيد انقرت
تبطلت الوكالة فزورة وفي الحاشية ان الموكلة اذا اطلقت واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة
قاله في التبيين لبقاء المحل وبهذا التخصيص وما قبله سواء لم يبق محلاً للنفقة او بقي محلاً
كتاب الدعوى من اسم على خطا والفرع الثاني ثبت فلا يتون
وجمعها دعاوى بغير الواو لا بغير كفتوى وثناوه وهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة
الدعوى لغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه حالة المسألة والمنازعة جميعاً ما هو ذوا
من قولهم ادعى اذا اضاف الشيء الى نفسه بان قال لي ومنه دعوة الولد لانه يضيف
الى نفسه حالة المنازعة لا بغير من بسوط خواهر زاده فان قلت فلا يلزم على هذا التفسير ان يكون
بعض المنكر ومع ذلك لا يطلق عليه مدعي قلت بل اللازم ان يتحقق حقيقة الدعوى
الشرعية في جانب بعض المنكر ومع ذلك لا يطلق عليه المدعي شرعاً لا اعتبار الشرع في المدعي

انما القصد لا يثبت ما لا يثبت
بومر لا يجرم بومر
الدين

شرط زائد او غايته ما يرتب على هذا ان لا يكون الوضع العرفي في لفظي المدعي والمدعى
 عليه نوعيا بل شخصيا ولا بالاسم فيه وكانهم اشاروا الى هذا بعدم توسيطهم اداة
 التعريف بين تنسب الدعوى وتنسب المدعي والمدعى عليه والمدعى من لا يجبر على الخصومة
 يقل اذا تركها كما قال القدوري ومن تبعه لانه غير مجبور حاله في الزكوة والفعل والعقد
 المذكور يوم الاختصاص والمدعى عليه من يجبر عليها ومنهم من قال المدعى من ليس خلان
 الظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد بن الاصل المدعى عليه هو المذكر وهذا
 صحيح لكن الشأن في معرفة النكر والاعتبار في هذا الموضع حتى ان المودع اذا قال ردوت
 الوديعة يكون القول له مع البين لانه ينكر الضمان وان ادعى الرد صورة وهي انما
 تقع في الدين بذكره وقدره ان كان وزنا لا يبدل ابد من ذكر الصفة بانه ردك او جئت
 ومن ذكر النوع نحو خراج القرب او يسا بوري القرب هذا اذا كان في البلد
 نفوذ مختلفة كلها في الزمان سواء اما اذا كان نقدا واحدا او نفود واحدة ارون فلا
 فانه يميز ذلك كما للفظ في الدعوى فلا يجتمع الى البيان ذكره في النهاية وفي العين
 المنفصلة اي الذي تخلف النقل بالاشارة اليه في التزم احضاره مجلس القضاء
 الا اذا تضمن بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الاخرى حضرا كما عنده اوجب
 امينا او تعذر حقيقة بان كان في ذلك او حكم بان كان غايبا ذكره بغير معلوما ولا
 غيره في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر البينة وعند ذكره لاحاجة اليه الشرح الى
 ذلك في الهداية ويقول انه في عطف على قوله بالاشارة اليه بغير حق دفعا لاحتماله
 ان يكون مرهونا او مجبوسا بالثمن في يده وفي غير المنقول وهو العفار بذكر الحد ودفن
 الدار وكذا في الضيعة لا بد من التحديد وان كانت مشهورة عنده وعندهما لا بشرط
 لان الشهادة مغنية عن الاربعة او الثلاثة بخلافه انما لا يكتفي فيه بذكر حد واحد وكذا
 بذكر حدين عندهما خلافا لابي يوسف وهن يقع بذكر ثلاثة حدود قال علماؤنا الثلاثة ثم وقال

امر احادنا والادعاء على من يتسكن في الظاهر ولا يلزم ان يكون م

قيل

وقال زفر لا وجه لكتاب الشروط من البداية والنهاية ونسبهم الى الجدل ان تمام
 التعريف به عند اماره ولو كان الرجل شهورا يكتفي بذكره وبانه في يده لا بد منه لانه انما
 ينتصب خصما اذا كان في يده ولا يثبت اليد فيه الا ببينة لم يقل بنية لانها تنافي مع الاقرار
 او علم الغايه ولا يكتفي بتصديق المدعى عليه انه في يده لما فيه من المواضع ولا يخفى ما فيها من
 الضرر لصاحب اليد واذا ثبت اليد بالبينة او علم الغايه يرتفع هذا التهمة وليس ثمة قبلها
 ما قيل ان الدار اذا كانت في يد رجل امانة فتوضع المدعى وذو اليد على ان ذل اليد يقول
 انها امانة في يده حتى يقيم المدعى ببينة على انها في يد ذي اليد فان سناه على مواضعه الحفظين
 وشاهده زور ولا مدفع لها والمطالبة به عطف على قوله وانته في يده وبهذا يرفع دعوى
 العفار ما ادعى في المنقول بزيادة قوله بغير حق واذا صحت سأل القاضي الخصم عن امان
 اقر ان اقر فيها او انكر وسأل المدعى البينة فقام قضي عليه وان لم يقر بهذا ينظم
 صورتين احدهما ان يقول لا انكر ولا اعترف والاخرى ان يقول ذلك بل يسكت وفي
 الاولى لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف كما في السكوت لساخط قوله بالتعاضن
 ثم عنده بحسب ما يقر او ينكر ذكره العنان في تناواه وفي الثانية يستخلف بلا خلاف
 والمراد بقوله حلفه ان طلب حلفه هذه الصورة فان نكل مرة اي قال لا اختلف او
 سكت بلا آفة قضى عليه بالنكول لم يقل وقضى بالنكول صح لعدم دلالة على انه حلفه ان
 يقضي لكم من شيء ليس حلفه ان يقع ويصح بعد الوقوع كقبول شهادة الفاسق والقضاء
 وعرض البين ثلثا من القضاء احوط ولا يرد البين على مدعى وان نكل خصمه خلافا
 للشافعي فان عنده اذا نكل الخصم يرد البين على المدعى فان حلف قضى له وان ادى
 انقطعت الملازمة وعنده يستخلف المدعى عليه لا غير نكل رد البين على المدعى بدعي
 واول من قضى به معاوية ومخالفة الحديث المشهور بين بدعي مردودة بدالة قوله
 ومخالفة الحديث المشهور فلا يجزئ القائل بان ليس المراد ان ذكر امر ابتداء معاوية

في الدين بناء على خطأ بل المراد انه امر متبدل لم يقع العمل به الى زمن المعاصي لعدم الحاجة اليه ولا يخلت عنه خلافا لهما والقول على قولهما في النكاح من الخاتبة في تلك الصورة ان يدعى رجل على امرأة وهي عليه نكاحا والآخر ينكر ورجعة صورته ان يدعى المرأة في العدة او بعد او هو عليه بعد العدة انه راجع فيها وانكر الآخر وفي رواية اخرى صورته ان يدعى المولى على بعد المدة او هي عليه بعد المدة او قبلها انفا وفيها وانكر الآخر واستلاد وصورته ان يدعى امته على مولانا انما ولدت منه ولدت اقدما او لم يلدت سقطت مسبقا الاغتناء وانكر المولى ولا يجزى في هذه المسئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها يكون اقرارا منه ولا يعتبر بخود ولا يرق صورته ان يدعى رجل على مجهول رقا او يدعى المجهول عليه اني رقبته وانكر الآخر والمراد بمجهول الحال صفة به في الفصل العاديه لا بمجهول النسب كما تقوم ونسب وفي المنظومة وولاد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يخلت في النسب المجرى عندهما اذا كان ثبت باقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة وولا صورته ان يدعى على رجل معروف انه معتقه ومولاه او ادعى المعروف ذلك او كان ذلك في ولاء المولاة ذكر في المعروف في الحقائق وانما يخلت عندهما لان النكول اقرارا والظاهر انه يخلت على تقدير صدقها فاذا امتنع عنه ظهر انه غير صادق في انكاره اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا كان النكول اقرارا والافرار ينكر في هذه الامور فخلت حتى اذا نكل يقضي بالنكول ولا ياتي حنيفة ان المرأة كثيرا ما تنزع عن البهين الصادقة فيبذل شيئا ولا يخلت واذا امكن حمله على البذل لا يثبت الاقرار بالنكاح فيجوز على البذل لان انزاله باذلا او ليلا يغير كذا في رواية الانكاح والبذل لا يجزى في هذه الاشياء ومعناه بهناتك المتع والاعراض عن المنازعة لا الهبة والتمليك صفة بذكر في الهداية ونسب وحدها فحين عدم جريانها في الصور المذكورة انه لا يعتبر فيها فان هذه الحقوق لا يستبانة تناولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكول على البذل يعني الحان معناه

في النكاح المسمى

معناه ولا يلزم ان يرتب عليه فابدية فانه قد يقع ما قبل الم بجر البذل في هذه الاشياء ولا يجعل النكول بذلا فيجوز على الافرار وحدها كان هذا الزنا او حدة القذف او حدة الشرب ولحان هذا لان في وجه الفرق عندهما ان الافرار ينكر فيها لكن النكول اقرار فيه شبهة والحدود يندرج بالسيئات واللحان في معنى الحد وخلت السارق وضمن ان النكاح لم يقطع لان الضمان بعد فيه النكول دون القطع فصار كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان وكذا الزوجه اذا ادعت طلاقا لانه يخلت في الطلاق بالاتفاق فان نكل يثبت الطلاق ويعين المهر وكذا في النكاح ان ادعت هي المالة ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المالة كالمهر والنفقة فانكر الزوجه يخلت فان نكل يلزم المالة ولا يثبت الحمل عنده لان المالة يثبت بالبذل لا بالحمل ونسب اذا ادعى حقا مالا كان كالأرث والنفقة او غير ماله كحق الحضنة في اللقيط والعنق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل يثبت الحي ولا يثبت النسب ان كان نكاحا لا يثبت بالافرار وان كان منه في الخلفات المذكور وكذا انكر القود فانه يستلخ بالاجماع فان نكل في النفس حبس حتى يفر او يخلت وفيما دونها يقتصر فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجوز فيها البذل بخلاف النفس هذا عنده وعند صاحب الميزان الارش في النفس وما دونها لان النكول اقرار فيه شبهة فيثبت به المالة دون العصاص فان قال في بيئته حاضرة في المهر فاذكر هذا العيد لانه لو قال في شهود الا انهم غيب يخلت ولا يكفل كما اذا قال لا يثبت في طلب حلف الخصم لا يخلت وقال يخلت ومحمد مع ابي في رواية من الحقائق ويكفل بنسبه ثلثة ايام فان اني الخصم عن الكفيل لازمه اي دار مع حيث دار ثلثة ايام والغريب عطن على الغني المنسوب لازمه قدر مجلس الحكم الحكيم الى لازم المدعى الغريب الى ان يقوم الغاني عن مجلس الحكم ولا ينفذ الغريب الا الى آخر المجلس فان اتى بالبيئته فيها ولا يخلت ان شاء او يدعيه والخلت بانه لا يطلق والعنق فان اتى الخصم فيلزم بهما زمانا لكن لا ينفذ عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضي عليه بالنكول لا ينفذ بصفاته الى

في النكاح المسمى

اي بذكره ولكن يحزر عن الحطفت كمالا ينكر عليه البين لابلرمان والمكان خلافا للث فيقام
بغلظهما عنده ان كان البين في تاسم اولعان او في ماله عظيم وحلف اليهودي بالله
الذي انزل التوراة على موسى والنقرا في بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي
خلق النار والوشى بالله لان الكفرة بالسهم يعتقدون انه في فان الدهر يؤمنهم لا يعتقدون
سما ولا دلالة في قوله في وليين سبلتهم الاية على ذلك بل لان الوثنى بعد عجز الله ويعتقد
انه في خالعه ولا يخلفون في معادهم ويحلف على الحاصلة في البيع والشكاه بالله ما يبيكم في
قائم او بيع قائم في الحالة في ماسين باين منك الآن وفي الغضب ما يجب عليه ردة
لا على السبب بالعدم ما بيعت ونحوه اي ما كبحها وما طلقها وما غضبه لان هذه الاسباب قد
يقع ثم يرتفع برفع كالاتلاق والاقالة والشكاه الجدير والرهبة فيحلف على الحاصلة لان
لو حلف على السبب ينفر المدعى عليه وهذا لان لو حلف على في السبب كاي بيع ونحوه يكون
كاذبا ولو لم يحلف يجب تسليم المبيع العايد الى ملكه بالاقالة لان لو ادعى المني الطاري
لم يقبل قوله واذا حلف على الحاصلة فقد اوفى المدعى والمدعى عليه حقهما علمنا ان مقصود
المدعى من دعوى البيع ونحوه بثبوت الحكم ومنه ان كان ابقا حقهما كان اولى من ابقا حق
احدهما وان تواء الآخر من عندنا وعند ان لو حلف على السبب في جميع ذلك لا عند
تعرض المدعى عليه بان يقول انها القافي فيدفع الانسان شيئا ثم يقيم في حلف القافي
على الحاصلة وعنه انه ينظر القافي الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب يحلف على السبب
وان انكر الحكم يحلف على الحاصلة وعليه اكثر الغضا وقال في الاسلام يقولون الى رآه
القافي كذا في كذا الا اذا انكر النظر اي يلزم من الحلف على الحاصلة ترك النظر للمدعى
فيحلف على السبب بالاجماع كدعوى شفعة بالجوار وثقمة مقبولة والخم لا يراهما
بان كان شافيا اذ لو حلف على الحاصلة بام ما يوشق للشفعة او ما له عليه الشفعة
بصدق في عينه في معتقده فينفوت النظر في المدعى وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم

المدعى

مسلم تدعى حقه فانه لا ضرورة الى الحلف على الحاصل لان السبب لا يمكن ان يقع فان
المسلم اذا اعتق لا يستحق ولو قال ان يقول نعم اذا اعتق مسلما لا يستحق فكن مجوزا ان
يعتق حال كونه فيكر رقة بهذا الاعتبار وفي الامم والعبد الحاضر على الحاصل لا يكر
الرفق عليها بالردة والحق في والسبي وعليه ينقض العهد والحق في والسبي فيرفع السبب
فيهما ويحلف على العلم من ورث شيئا في دعاه اخر لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يكلن
على البتات وعلى البتات اي القطع ان وبسبب له او اشتراه لوجود المطلق للبين اذ
الشراء سبب لثبوت الملك وصفا وكذا الرهبة وصح فداء الحلف والصالح منه ولا يكلن
بعد ابد الا انه لم يقطع حقه **باب التحالف** لو اختلفا في قدر الثمن او المبيع
حكم لمن يبرهن وان يبرهننا حكم لثبت الزيادة وهو البايع في الاول والشرة في الثاني
وان اختلفا فيهما كما اذا قال البايع بعث هذا بالعين وقال الشرة بل بعته مع
الاخر بالثمن حجة البايع في الثمن وحجة الشرة في المبيع اولى وان عجزا عن اقامة الحجة في
اى صورة كانت من الصور المذكورة ولم يبرهن واحد منهما بما قاله الآخر بعد ما قيل لكل
واحد منهما اما ان رضى بما قاله صاحبه والا فسخنا البيع عليك في العالم قيل رضي كل
بزيادة يدعيه الآخر والا فسخنا لان شرط التحالف عدم رضى واحد منهما بما قاله الآخر
وحلف الشرة اولا في الصور الثلاث هذا قول محمد اولا وان يبرهن آخر وهو رواية
عن امامه وهو الصحيح لان الشرة اشدهما انكارا لانه يطلب اولا بالثمن اولا لانه
يتجلى فائدة النكول وهو الزام الثمن ولو بدأ يمين البايع بتاخر المطالبة بتسليم المبيع
الى زمان استيفاء الثمن وفيه المقابلة والعرف براء القاضى بايمانه لا استوائهما
يحلف كل على نفي ما يدعيه الآخر ولا حاجة الى ضم اثبات ما يدعيه هو وفي الزيادة ان يحلف
بضم الاثبات الى النفي تأكيد للاصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت
وفسخ القافي البيع اي بعد التحالف بطلب منهما او من احدهما وفيه يفسخ بنفس

غيره والارث لا يقع لما فيه من تحيل النسب على الغير فلا يرث الا عند وارت خروجه من
كان او بعد او المراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع وان اقر بالارث او بغيره
شاركه في الارث بلا نسب لان الميراث حقه فيقبل فيه قوله واما النسب في قبوله فحيلة
على الغير فلا يقبل فيه ولو اقر احد ابني ميت له على آخر دين صفة ميت بقبض ابيه فله
فلا يرث له والنسب الآخر لان اقرار الميراث يثبت له نصيبه **كتاب النفقة**
هو من الشراء عقد برقع الزنا مع اقراره وسكوت والكل يرجع اقرار المدعي
عليه وسكوت وانكاره وانه الاخيرين خلاف الشافعي والاو كبيع ان وقع عن ماله بما له
من غير حبه انما قال هذا لانه اذا كان من حبه فهو حظ وامر او قبض واستيفاء او
قبض وربوا نتج في النفقة ان كان من عقار او بعقار ثم انجر بان الشفعة
لا يختص بهذه الصورة بل تجزى في الاثنية ايضا اذا كان المصلح احده دارا او الرزق
وخيار رؤية وشرط اي يثبت لكل الجارات لكل منهما ونفسه جالبة البذل دون جالبة
المصلح عنه لانه بسقط وشرط القدرة على تسليمه وما استحق من المدعي بر المدعي
حصة من العوض وما استحق من البذل رجوع محض من المدعي وكما جارة ان دفع عن
مال بمنفعة شرط التوقيت فيه ان كانت مما يعلم بانما قال هذا لان التوقيت انما بشرط
اذا كان المصلح عن مثل هذه العبد او سكن الدار وفيما عداه لا بشرط كما اذا صالحه على
كف صبيغ الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع ويبطل سكوت احدهما وبه لا
المحل الى محل النفقة قبل الاستيفاء وكذا ان كان سابق ذكره يكون كالا جارة ان وقع منفعة
من جنس آخر قال في التبيين الابري ان الورثة لو صالحوا الموصي له بالحزنة على ماله او
منفعة جاز في هذا او لكونه معلوما لان لهامدة متناهية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة
اذا كانتا مختلفتي الجنس والآخر ان اي المصلح مع السكوت والمصلح مع الانكار معا وضه
في حق المدعي وفدا بين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما

١٨٨
١٩٢
احدهما اذ مع سكوت او مع الانكار لانه ياخذ على اصل حقه ويعطى المال دفعا للخصومة
وزعم المدعي لا يلزمه وجبة صلح على دار لان المدعي ياخذ عوضا عن المال فيوافق
بريقه وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه اي
بني على ما استحق فيما استحق وما استحق من البذل او سلك رجوع الى الدعوى في كلمة او
بعضه ان استحق كل البذل رجوع الى دعوى الكل وان استحق بعضه رجوع الى
دعوى هذا البذل من المصلح ولو صالح على بعض دار انما قال على بعض دار لم يقبل
على بعض المدعي تخصيصا لو منع المسئلة بالعين لان المصلح عن الكل على البعض
اذا كان في الدين جاز وسببها يدعيها لم يرجع لان بعض الدار لا يصلح عوضا عن
الكل اذ به لا يتم التعليق لبقا احتماله اذ هو وان يكون اخط البعض حقه ولا غطاء
للبناء كما مسألة المصلح عن الدين ببضعة بل لان ما قبضه من عين حقه وحيلة ان يبرر
في البذل شيئا فيبرر ذلك عوضا عن حقه فيما يقبض او يبرر اي يلحق به ذكر البراءة عن دعوى
البناء فان البراءة عن دعوى الاعيان صحيحة وان لم يصح عن الاعيان كما اذا برئ بعض الورثة
عن نصيبه وحق المصلح عن دعوى المال والمنفعة كما صح عن المال والمنفعة على ما مر في الجارية
في النفس وما دونها عدا او خطا والبرق ودعوى الزوجه الفكاك وكان عتقا بما لا
كان المصلح بما لا عن دعوى البرق عتقا بما لا في حق المدعي وفي حق المدعي عليه يكون
لدفع الخصومة لا بزم انه حر الاصل في ذال لانه لا ولا لانكار العبد الا ان يقيم البينة
تقبل ويثبت الولاء كذا في الهداية وهذا مخرج في اختصاص وضع المسئلة بصورة الانكار
وساؤه حكم من السكوت وذلك لانه اذا اقر بانه عبده برقع النزاع فلا معنى للمصلح لعظم
النزاع وحلها ان كان المصلح بما لا عن دعوى البرق عتقا بما لا في حق المدعي وفي
حق المدعي عليه يكون لدفع الخصومة لا بزم انه حر الاصل في ذال لانه لا ولا لانكار العبد
الا ان يقيم البينة تقبل ويثبت الولاء كذا في الهداية وهذا مخرج في اختصاص وضع المسئلة

بصورة الاثر وما حكم من السكوت وذلك لانه اذا اقر بانه عبده برتفع النزاع فاما في المصلح
القطع وخلصا اي كان المصلح بال عن دعوى الزوجه النكاح فخلصا لانه يمكن تصحيحه فخلصا في
جانبه بناء على انه وجب فيها بذل المال لدفع الخصومة وقالوا لا يحل لها التزويج في العدة ان
كان محققا فيها لانه لا يستلزم العدة فان وجوبها مشروطة بالدفوع ولم يعتبر في المسئلة ولم يخرج
عن دعوى النكاح كذا في بعض نسخ القدرى وهو الصحيح فتره به الزايدة في نسخة ولعل
اختار المصنف ووجهه انه بذل لها المال لشركه الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فتره فالتزويج
لا يعطى العوض في التفرقة وان لم يجعل فالحال كما كان عليه قبل الدعوى فلا يثبت فيها العوض فلم
يصح وفي بعض نسخ ذكر جواز المصلح ووجهه بدل المصلح زيادة في مدها ولا عن دعوى جبر لانه
حق الله به لا حق ولا اذا قتل ما اذون اخر عدلا وخلصا عن نفسه وان كان القاتل عبدا لاجاز
صلحته وجه الفرقان رقبته ليست من تجارته فلا يجوز نفقة بها بخلاف عبده فانه من تجارته
فيجوز نفقة فيه والمصنف عن مذهب ثلث باكثر من قيمته او عرف من هذا عنده وعندهما يبطل الفضل
على قيمته بالانتهاب بالناس فيه لان الواجب هو القيمة وهي مقدرة فالزيادة عليها يكون ربوا
مختلفا ما ينتهان بالناس فيه لانه يدخل تحت تقويم المقومين فلا تظهر الزيادة وله ان حقه في
الهاك باق فاعتبافه باكثر لا يكون ربوا اذ لا مجانسة بين العبد والنقود وذكره في البسوط
ثم قال وموضع الخلاف اذا لم يكن القاتل قتيلا بالقيمة اذ لو كان قتيلا لا يجوز بالاجماع
وحي موسى اعتق نصفه وخلصا عن باقية باكثر من نصف قيمة بطل الفضل هذا لا نقا
وجه الفرقان ان القيمة منصوص عليها هنا وتقدر بالشراء لا يكون دون تقدير القاتل
فلا يجوز الزيادة عليها ونه عن مذهب مذهبها ولو صلي بعرضه وان كان قيمته اكثر من
قيمة نصف العبد وبدل مصلح عن دم عبده او مصلح بعض دينه يرد عليه يلزم المولى لا وكيل لان
المصنف عن القود معاوضة بكساف الخف والمصنف على بعض الدين كساف محض فلو كبر
فيه لم يرد مبرالا ان يضمنه الاثنتان منقطع لانه هو موافق بعقد الضمان لا بعقد المصلح

١٨٩
١٨٤
المصنف وفيما هو كسيف بان كان عن سائل بال عن اقراره وما يكون البذل من غير جنس
المصنف عنه فليس بشرط كيف والمصنف عن فرس بفرس جارية وهو كسيف اذ كان عن
اقراره لم يزم وكيله لان الوكيل اصل في المعاوضة الالية وان مصلح فقتوى اي عن جارية
المدرى عليه مع المدعى وضمن البذل او اضافت الى ماله بان قال على الف من مالى او مالا
عبدي كذا او اشار الى نقد او عرض بلا نسبة الى نفسه به بان قال على هذا الف الف
او على هذا العبد او اطلق بان قال على الف درهم ونقدى وان لم ينقد ان اجازة المدعى
عليه لزمه البذل والارذلان العفدة يكون موقوفا وصلي على بعض جنس ماله عليه اخذ
لبعض حقه وحط بها فيه لا معاوضة لان في حمله عليها فداك العقد للربوا فخرج عن الف
حالة على ماله حاله او على الف مؤجل وعن الف جبارا على مائة زبوت كخط بعض الاصل
في الاول وكخط وصفه في التت وسوا بقضا حقه وكخطها في الثالث في هذه الصور يصح
المصنف ولا يشترط قبض البذل ولم يصح عن درهم على دينار مؤجلة لان من له الدرهم لا
يستحق الدين بغيره يمكن حمله على الناحية في كمال معاوضة وهو صرف فلا يجوز تأجيله او
عن الف مؤجل على نصفه حالا لان المعجل خير من المؤجل وموخر مستحق بالعقد فيكون
بازاء ما خط عنه وذلك اعتبارا من الاجل وموخرام او عن الف سودا على نصفه بقضا
لان البين غير مستحق بعقد المداينة وهي زائدة وصفها فيكون معاوضة الالف ثمانية
وزيادة وصفت وهو ربوا او من ائتمرا باده نصف دين عليه عدلا انه بركا ما زاد ان
قبل بركا وان لم يبين عاده دينه هذا عند احنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود دينه لانه
ابرا مطلق وكلمة على وان كانت للمعاوضة لكن مدخلها وهو اداء النصف لا يصح عوضا
لكونه مستحقا عليه فوجوه كالا عدم ولهما انه ابراء مقيد بالشرط فيفوت بفواته وذلك
ان كلمة على وان كانت للمعاوضة فهو محتمل للشرط لوجوده مع المقابلة فيه فيجوز عليه عند تعذر
حمله على المعاوضة فيجوز لتفرقه فان قلت مدخل على ليس بشرط بل مشروط قلت

لا فائدة على تقييد احد جزئ الكلام بالآخر و مرجعه كثر اطما يصح ان يكون مشروطا بالآخر
 سواء كان ذلك مشروطا او لا فانها وان لم تكن داخله في اللفظ على الشرط كذا داخله عليه في
 المعنى وان لم يوقت لم يعد لانه ابرأ مطلق وكذا الوصل من دينا على نصف يرضع اليه غير او
 برهنا فاضل على انه لم يرضع عندها فكل على في هذه الصورة ان قبل برهنا عن الباء فان لم يود في
 الغد فكل على ولا خلاف لهما بهنا لانه ان يهرج الحق التقييد وان ابرأ عن نصفه على ان
 يعطيه ما بقي عند انوارنا ادى الباء او لا فرق بين ما اذا قدم الابرا وبين ما اذا اخره وما
 باطلا في الابرا في الاول لانه اطلق الابرا او لا واداء الباء لا يصح عوضا مطلقا كنه يصح
 شرط فوقه الشك في تقييد بالشرط فلا تقييد وتقييد في ان الابرا حصل موقوفين بالاداء
 حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرط لا يقع مطلقا فلا ثبت الاطلاق
 بالشك من امانة الهداية وهذا البيان اتفق الفرق بين الصورتين وتبين ان محل التعجب عدم
 الفرق بينهما ولو علق مرعا كان ادب الى كذا او لا كذا لا يصح فان تعليق الابرا بالشرط
 مرعا لا يصح بخلاف ما اذا لم يكن مرعا كان الصور السابقة وذلك ان في الابرا مع التعليل في مرعا
 بالرد ومضى الاسقاط حتى لا يوقت على القول والاسقاط لا ينافي في التعليق بالشرط والتعليل في
 فرائضنا المعنيين وقتنا ان كان التعليق مرعا لا يصح وان لم يكن مرعا يصح وان قاله الاخر ستر
 لا اقول على كذا نوحه عن او خط عن ففعل في عليه ولو اعلن اخذ للملح ولو صلح احد في دين
 الشراكة الدين بان يكون واجبا بسبب محض كمن المبيع اذا كان صنفه واحدة وقيمة
 المستعمل المشترك عن نصفه على ثوب ابيع شريكه غير نصفه او اخذ نصف الثوب من
 شريكه الا ان يضمن ربع الدين فلا حق له في الثوب ولو قبض شيئا من الدين شاركه
 شريكه فيه ورجعا على الغريم باق لان ما اعطاه لما كان مشترك بين الشريكين لم يكن للغريم
 ان يقول للذي اعطاه النصف ان قد اوفيت حقك ولو شري بنفسه شيئا الى لو اشرك
 احد الشريكين بنصف الدين من الغريم شيئا ضمنه شريكه ربع الدين لانه صار قايما

بالاداء

قايما نصف الدين بالمقاصة فيضمنه شريكه نصف ذلك النصف وهو ربع الكل وابتاع غريم
 لان حصة في ثمنه باق لان القايض المستوفى نصيبه حقيقه لكن له حق المشاركة فله ان يشاركه
 في الابرا عن خطه انما لا يرجع في هذه الصورة لان الابرا اتلاف لا قبض والمقاصة بين شريكين
 لم يرجع الشريك لانه قايض دينا بالمقاصة لا قايض شيئا ولو ابرأ عن قبض قسم الباء على سبعة
 فان كان الدين بينهما نصيبين او ابرأ احدهما نصف نصيب وهو الربع قسم الباء اثلاثا لانه باق
 له ربع ولا خلاف نصف وبطل صلح احد حارتي سلم من نصفه على ما وضع اي على ما دفع من ركن المال
 لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من استبدال السلم فيه لانه تعرف في حقه فيجوز ان يشاركه
 الدين ولهما ان لو صلح في نصيبه خاصة لزم نسبة الدين في الذمة ولو جاز في نصيبها لا يبرأ من اجازة
 الاخر ولم توجد وان اخرون احد الورثة عن عرض او عقار بمال او ذهب بقضه او على التقديرات
 بهما صلح قبل بدله او لا انما يصح عن التقديرات بهما سواء قل البدل او كثر لانه يعرف الجنس الى خلاف الجنس
 لكن بشرط انه التقايض للمعرف عما مر في موضع وفي تقديراته وغيرهما باحد التقديرات الا ان
 يكون المعطي اكثر من سطر من ذلك الجنس ليكون ما سواه حصة في مقابلتها وما فاضل في مقابلته غير
 الدرهم احراز عن الربوا وذلك لان الصلح لا يجوز بطريق الابرا لان الشراكة اعيان والبرائة هي
 الاعيان لا يجوز لابرأ من التقايض فيما يتايل بنصيب من الذهب والنقطة لانه عرف في هذا القدر
 وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من الزكاة يعني ان اخرون احد الورثة وفي الزكاة ديون بشرط
 ان يكون الدين لبقية الورثة بطل الصلح لانه يتكلم الدين من خيرة من عليه الدين ثم ذكر لصحة
 الصلح حيا فقال وان شرطوا براءة الغنما منه هذا اولى الخيل وهي ان شرطوا الورثة ان يبرأ
 المصلح الغنما عن نصيبه من الدين وبطل ما عني اعيان الشراكة بمال وفي هذا الوجه نوع من فرز
 سائر الورثة حيث لا يكتسب الرجوع على الغنما بقدر نصيب المصلح ونوع نفع لهم حيث
 لا يبقى المصلح حيا فبما على الغنما فتقصان ذلك الفرز بخبر هذا النفع او قصوا نصيب المصلح
 منه تبرعا هذا ثانيا بينها وهي ان يتجمل سائر الورثة فقنا نصيب المصلح من الدين مبترعين

البعض

وسو كحل لهم حصص من الدين على الغرماء ثم يصالحون عما بين يدي الزكاة وفيه فخر النقد فانه
 خبر من النسبة او افرضوه قدر سطر منه فيكون لهم عليه واحالهم بالقرض على الغرماء ووقع
 يقبلون الحوالة ثم صالحوا الكحل وفي صحة الصلح عن تركه جملت على كحل وموزون اختلاف
 قال في ظهير الدين المرعشي لا يجوز لاحتمال الربو او قال الفقيه ابو جعفر يجوز لان ههنا
 شبهة الشبهة ولا عبرة لها وذلك انه محتمل ان يكون في الزكاة من جنس بدل الصلح وعلى تقدير
 ان يكون محتمل ان يكون زائدا على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولما فكر
 ان يعقل حق الجواب التفصيل بان يقال ان كان في الزكاة جنس بدل الصلح لا يجوز وان
 لم يكن يجوز وان لم يدر حال الزكاة فعلى الاختلاف ولو جرت وصي غير الكحل والموزون
 في يد البقيتين في الاصح وجه علم الصحة ان هذا الصلح بيع لا ابراء لان البراءة عن الاعيان
 لا يجوز وان كان بيعا فاحد البديلين مجعلا فلا يجوز وجه الصحة وهو الاصح ان الزكاة اذا
 كانت في يد بعية الورثة فاجبالة لا ينفذ الى المنازعة فيجوز وبطل الصلح والتمس مع دين محبط
 ولا يصلح قبل القضاء في غير محبط الى ينبغي ان لا يصلح قبل قضاء الدين في دين غير محبط ولو
 فعل قبل الوارث لان الزكاة لا يخرج عن دين والدين لا ينقض لان على الورثة قضاء دينه
 ووقف قدر الدين وشم الباء استخانا ووقف الكل قياسا وجه الغلب ان الدين يتعلق
 بكل جزء من الزكاة ووجه الاستحسان لزوم فخر الورثة **كتاب المضاربة**
 هي في الشريعة عقد شركة في الربح بماله من جانب وعلى من آخر وهي تنقسم ايداعا عند الدفع
 يعني دفع الماله على وجه المضاربة وتوكيلا عند العمل وشركة عند الربح واجارة فاسدة
 عند الفناء وفلان له عنده اي عند الفناء وبل اجر مثل علمه ام لا بالغا ما بلغ عندهما
 ذكره في المحيط وعن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية لا يزداد على ما شرط ويبيع الى المضارب
 غاصبا ان خالفه ويستحق ان شرط كل الربح للمالك ويستحق ان شرط للمضارب انما
 قال ويبيع اذا احتمل ان يكون المضاربة غصبا او بعنا عنه او قرضا ولا ينبغي وجه

وجه الغلب فاما في هذا لا ينبغي ولا يصح الا بالبيع به الشركة وبسليم الى المضارب
 وشيوع الربح بينهما فتشددان شرط لاحد كما زيادة عشرة اذ لا يتحقق شيوع
 الربح بينهما وهو شرط الصحة قال في التحفة ومن شرط صحة ان يكون الربح جزءا من الجملة
 فاما اذا عين قدر الاصل لا يصح لاحتمال الربح لا يكون الا هذا القدر فلا يحصل الربح لرب المال
 ومنها انقطاع يدرب المال عن ركن المال ومنها اعلام قدر الربح فكل شرط يؤدي الى جواز
 الربح بنقد المضاربة وان كان لا يؤدي اليها يبطل الشرط ويصح العقد مثل ان يشترط
 ان يكون الوسيط على المضارب او عليها فالشرط يبطل ويبقى العقد صحيحا والمضارب
 في مطلقه ان يبيع بنقد ونسيئة الا بالجل لم يجر اطلاقا بان دفع اليه بالنقد مثلا ولم يزد عليه
 وان بشره وبوكل بهما بالبيع والشراء وبسافر وعن ابي يوسف ان ليس له ان يسافر وعن
 ابي حنيفة انه ان دفعه ببلد فليس له ان يسافر وان دفعه ببلد فله ان يسافر الى بلده ويبيع
 ولو رتب المال ولا تشدد به خلافا للفرق ويؤدى ويرى من ويؤجر ويؤجر ويؤجر
 بالثمن ان يقبل الحوالة على الاسر والاعسر وليس له ان يضارب الا بالان المالك او با عمل براك
 لان الشئ لا يضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه او التوقيف المطلق اليه ولا يؤمن او يستدبر
 وان قيل له فكل اي عمل به يمكن لم يضمن عليها اي على الاقراض او الاستدانة وهذا لان المراد
 من قوله اعلم براك التعميم فيما هو من عادة التجار وليس منها فصار اكل له به والصدقة بخلاف
 المضاربة فانها منها ونظيرة الشركة والخطب بما تشبه لانها منها فلو شرط بالمال بزيادة او نقص
 او عمل بالمال وقيل له فكل اي عمل به يمكن لم يضمن عليها اي على الاقراض او الاستدانة وهذا لان المراد
 المقال وان صبغه احمر حقه بالذكر لعدم الخلفات في كونه زيادة بخلاف السوا فانه نقصان
 عنده فهو شرك بزيادة او دخل اي الصنيع تحت اعلم براك كما تخطه اي كما تخط بما له بخلاف
 الفصارة لانه لا يخطط بشئ من ماله فلا يضمن اي بصبغه احمر بخطب بما له اذا قال اعلم
 براك وله حصصه صبغه ان يبيع وحقه الثوب في المضاربة اي في ماله ان يبيع بزيادة او نقص

المحضصة بركن سمي
 من الربح كما نصت الفتا
 وغيرهما لا يوزن ان يمار
 زيادة من المساهة كالا
 يحق

اطلاقها

المضاربة
 من التفسير

او وقتا او شخصا غير رب المال فان جاوز عن ماله وله ربح ولا يبرئ من ربحه
 او امة من ماله الى ماله المضاربة ولا ان يشترى من يصدق على رب المال سواء
 كان بسبب القرابة او باليمين فلو شترى كان له ماله الى كان للمضارب باللفظ
 ولا من يصدق عليه ان كان ربح ولو فصل ضمن ما تقدم من ماله المضاربة وان لم
 يكن ربح صح فان زاد قيمته عن حصته ولم يضمن شيئا اذا لا صنع له في زيادة القيمة
 وسعى العبد في قيمة حصته منه اية قيمة حصته رب المال من العبد مضارب بالنصف
 شترى بالثمن فولدت له وطهرها فولدت ولدا اسما وبيا الفا فادعاه مؤسرا فصار
 قيمة اى قيمة الولد الفا ونصف سعى لرب المال الف وربع او اعطاه ولدت له مال
 بعد قبض الف نصفين المدعى نصف قيمتها وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر على
 فرائض النكاح لكنه لم ينفذ لفقد شرطه وهو الملك لعدم ظهور الرزق لان ماله المضاربة
 اذا صار عيانا مختلفا الاجناس حقيقة او حكمي كل واحد منها باسوى راس
 المال لا يظهر الرزق به كل واحد يصح ان يكون راس المال لانه يمكن ان يملك ما سواه ويبيع
 سوفقط فارجح ان لو احدى منها كونه راس المال او ربحا فاذا زادت القيمة بعد الدعوة
 صح صارت قيمة الولد الفا ونسبها لظهر الرزق فنقدت الدعوة السابقة وثبت النسب
 وعق الولد لقيام ملكه في البعض ولا يضمن لرب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه
 بالنسب والملك والملك اصدما فضاف اليه ولا صنع له فيه وهذا ان اعتاق فلا بد
 من النكاح ولم يوجد وله ان يستع العبد راس المال ونصف الرزق لانه اجبت
 ماله عنده وله ان يعتق لانه التسع كالحق عند ان يبيع ثم اذا قبض رب المال الف
 لم ان يضمن المدعى نصف قيمة الام لان الف المأخوذ لا يستحق راس المال لتقديم الشفاء
 فله ان الجارية كلها ربح فيكون بينها وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفرائض الثابت
 بالنكاح وتوفت نفقا فافاد الملك فافاد الملك فنقدت تلك الدعوة وصارت ام وليد

امة

ولا يضمن نصيب رب المال لان هذا ان يملك فلا يشترط له صنع ولا يضمن المضارب
 بدفع مضاربة بلا اذن الى ان يملك كما ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو قولهما والى ان يربح
 في رواية الحسن عنه وقاله زفر يضمن بالدفع يعرف او لم يعرف وهو رواية عن ابي يوسف لانه بالدفع
 متطوعا وليس للمضارب ان يضارب وجه الظاهر ان الدفع ابداء وهو يملكه فاذا عمل بيمين انه
 مضاربة فيضمن وجه الآخر ان الدفع قبل العمل ابداء وبعده ايضا وهو يملكه فاذا ربح ثبت
 الشفعة في يضمن كما لو خلط بغيره ولو اذن بالدفع فذبح بالثلث وقد قيل لاي وكان رب المال
 قال للمضارب الاول ما رزقا اسمي بيننا نصفان فنصف ربحي لأكبر سدا لاولي وثلاثة لثاني
 لان الدفع المالك مضاربة فصح لوجه الامر بمن جهة المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع
 ما رزقا اسمي فله بقا لاولي الا النصف فيعرف تعرفه الى نصيبه وقد جعل من ذلك بعد ثلث
 الجميع لئلا يكون له فله بقا الا السدس وان قبل ما رزقا اسمي فله ثلث لان المضارب التمام
 شرط له وهو الثلث بنى الثلثان بين المضارب الاول ورب المال نصفين فنصيب كل
 منهما ايضا الثلث ولو قبل ما رزقت اى ما رزقت من شئ فيني وبينك نصفان وقد قبضت
 ثلثي نصف ولهما نصف لان الاول شرط لثالث نصف الرزق وذاك منقوض اليه من جهة رب
 المال فيسحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الا النصف فيكون
 بينهما ولو قبل ما رزقا اسمي فله نصف او قال فملاك من فضل فيني وبينك نصفين وقد
 دفع بالنصف ثلثي لأكبر ونصف لثاني لاولي لانه جعل لنفسه نصف مطلق النفل
 فنصف شرط الاول النصف لثاني جميع نصيبه فيكون لثاني بالشرط ونحوه الاول بغير شئ ولو
 شرط لثاني ثلثي فملاك لثاني شرطهما وعلى الاول سدس بعينه التمام ماله فيكون بمار شرط له
 وجه شرط لثاني ثلثا ولعبد ثلثا ليعمل معه اى مع المضارب ولثاني ثلثا ويطلب دعوت احدهما
 ولو كان المالك مرتد اختلف لحاق المضارب بداء الحرب مرتد احيث لا يبطل المضاربة لان اعادة
 صحيحة ولا يبرئ لاي اى اى عدل رب المال المضارب لا يبرئ من بيعه فلو علم قلم بيع عرضها

نصيب او ما قبضت لنفسه المالكه قاله
 على ما رزقا اسمي فله

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

ثم لا يتقرر في نفسه ولا في نقد الحاجة الى قيد نقص بل لا وجه له لان النقد لا يغير نقضا الا بالانقلاب من
المشاة ولا وجه لاعتبار هذا القيد بهناك لا يخفى من جنس راس المال ويبدل خلافا له اي يتبدل نقد
خلاف جنس راس المال بان كان احدهما دراهم والاخر كسنانا ولا وجه للاحتراز بقوله ولا وجه له
لانها متحققة بل لان النقد جنس واحد من حيث التسمية ذكرناه التبيين وجه الاستحسان ان الزعم لا
يظهر الاعتدال في الجنس فحققت الضرورة ولولا افتراق راس المال بين الرهن والافتناء ودنه ان كان
رهن اذ يعل بالاجرة والا فلا لانه يستر في العمل ويؤكل للمالك اي بالافتناء لان الحقوق
ترجع الوكيل فلا بد من تكوين المضارب المالك اذا امتنع عن الافتناء لعدم الحاجة وكذا سائر
الوكلاء فانهم يكونون المالك اذا امتنعوا عن الافتناء والبيعان هو الدال والتمسك بهن
لمن يعمل للغير بالاجرة بيحا وشراء ذكرناه المبسوط بحجران عليه اي الافتناء لانها معلان
بالاجرة وما يمكن صرف الى الرهن او الا فان زاد على الرهن لم يضمن المضارب لانه امين وان قسم الرهن
وفسح عقدة والمال في المضارب ثم عقدت فكل المال او بعضه لم يترك الرهن وان لم يفسح لم
يملك ترادوا واخذ المالك له وما فضل قسم ما نقص لم يضمن المضارب لما روي في نفقة مضارب على
معه فماله كدراية اشارة الى انه لا يدخل في النفقة ومنه اعطاه الرواية وعن ابن حنبل انه يدخل فيها
وفي سفره طعامه وشرا به وكسوته واجرة خادمه وسنبل ثيابه واليمين في موضع يحتاج اليه كالحاجة
وركوبه وشرا وكسوته وعلمه فماله بالمعروف ضمن الفضل الى ان النفق زايلا المعروف ضمن
الزيادة ورخص ما بقي به بعد دفعه ومعه فماله الى ما بقي ما ذكره ما دون سفره فماله
ولا يثبت بانه كاسف وان باس به كسوف معه فان بيع اخذ راس المال ما انفق من راس
ماله اخذ من الرهن ما انفق المضارب من راس المال فان فضل شي قسم مضارب بالنصف شرة
بالثابتين وباع بالعين وشرا بهما عدا افتضاء في يده اي ضاع الا لفان في يد المضارب
قبل التسليم لبايع عزم المضارب رجعا لانه ملك المضارب والمالك الباع ورب العبد للمضارب
وباقية له ورأس المال الفان وخمس ماله لان رب المال دفع اولا الف في دفع الف وخمس ماله

ما روي في عين العين الى ان باعه مائة بغير نقد فقام على بالعين فقط اي لا يكره جنس ماله لان الشراء يوثق
بالعين فلا يغير الوضعية التي وقعت بسبب الرهن في يد المضارب خاصة ولان العين وخمسها رهن
المال ولو شرا من رب المال بالف عبد الشراء بنصفه اي شرا رب المال ذلك العبد بنصفه الا ان
راعي بنصفه لان شرا المضارب من رب المال وان كان جائزا فقيمة العدم ومبنى المراجعة
على الامانة فيعتبر اقل الثمنين وكذا لو كان بالعكس على ما مر في باب المراجعة ولو شرا بالف عدا عبد
فصنفه فقل رجلا خطا فخرج الفدا عليه وباقية المالك اي امتنع من الدفع واخذ الفدا اي يعني
ارسل الجناية فبدل بان بقدر المالك والعبد رهن المضارب لان راس المال الف والعبد رب والعبد رب
واذا فدا بخره عدا اخره العبد المضارب اما نعيب المضارب فانه مضنون عليه وماله المضاربة
امانة وتبينها مثاقفة واما نصيب رب المال فلفقضا والقاضي لان فضا والقاضي بانتقام الفدا
عليه لانه يضمن قسمته بينهما والمضاربة تنهى بالنسبة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلثه ايام ولو
شرا عدا بالثمن ومالك الف قبل نقده وقم رب المال ثلثه الى المضارب مرة اخرى ثم انما يكون المالك
في الدفعة الثانية وجميع ما دفع رهن ماله وصدة مضارب قال منى الف دفعة الى والف دفعة
لاما كان قال الكل دفعت كان ابو حنيفة يقول اولا القول يقول رب المال وهو يقول زفر لان المضارب
يدعي عليه الشفعة في الرهن وهو يكره القول يقول الشفعة جميع الما ذكر لان الاختلاف في الحقيقة في
مقدار المقبوض وفي مثل القول يقول الغائب ضمين كان او امينا لانه اعترف بمقدار المقبوض اي
صرف ما كان اختلفا معه الى مع الاختلاف السابق في مقدار الرهن لان الرهن يستحق بالشرط
وهو يستفاد من جهة واثم فقام حجة على ما ادعى من فضل قبلت لان البينة لا تثبت ولو قال
من مع الف هو مضاربة زير وقد ربح صدق زير اي مع البين ان قال بفضا عدا لان المضارب يدعي
عليه ليقوم علم او شرط من جهة او يدعي الشفعة في الرهن وهو يكره لوقال المالك عنت نوعا صرف
المالك لانها انفعاء التخصيص والاذن يستفاد من جهة **كتاب الوديع**
الوديع في الشريعة اما تركت للحفظ واما اللفظ مشتقة من الودع وهو مطلق الزكاة فلا

المضارب اي هو المدين ان كان الاصل في المضاربة
التمتع والاطلاق والتخصيص بما روي في الشرائع
التي تارة الاصل في التخصيص وهو ان يكون في المضاربة

كثرتها

المودع ان يملك الى بلا يتصرف به بنفسه وامنه لم يقل وجاله لان الدفع الى العبد له انما يجوز
بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونها الا قالنا الدخيرة لودعها الى امين من امثاله
فليس داعيا له يجوز عليه القول والسفور بها السفور بخروجها الى السفر وهو قطع الشك
كذا انما الصحاح فكلما ما مصدران وانما اختار الاول لانه اراد بيان جواز الخروج عن موضع
ودفع المودعة اليه في ذلك الموضع عند عدم التهيؤ والحفظ فان من عنده او كان الطريق محفوظا
فما في ذلك الموضع من اعتبار ابو يوسف ومحمد بن طاهر وان لا يكون له حمل وموتة بغيره عند
محمد بن ابي بكر السافرة اما اذا قرب فلم ان يسافر باذنه في ذكره في الحقائق وقال الشافعي ليس
له ذلك على حال ولو لحفظ بغيره ضمن الا اذا خاف الخوف او العري فوضعه عند جاره او في فلك
اخر وان جسد بعد طلب ربه قادر على التسليم او جده بعد ان بعد طلبه لم يقل مع لان الشافعي
بالجود بعد طلبه لا يجوز عن محمد بن ابي بكر ان يكون الجود عند بعد طلب الظالم ثم انما الاول وان
محمد المودع المودعة عند الموت بصير غاصبا او غلط بما له او مال اخر في لا يجوز ولا يسبب المودع
عليه عند وكذا عند ما وان كان ما بعد عند ان يوسف بحسب الاقل تابع الاكثر اعتبارا للغالب
اجزاء وعند محمد بن كثر على حال لان الجسد لا يملك الجسد او تعدى فليس بغيره او كثر ابناء او
انفق بعضهم ثم ظلم مثله بما بقي او حفظ في دار امره في غير ذلك من وان اخلطت بلا فعله
اشتركا ولو ازال النصف زال ضمانه خلافا لشافعي ومع زوال الضمان زوال ما يوده اليه
عند هلاكه وانما خلافا لهذا لان زوال الحقيقة لا يمكن لان حقيقة الضمان بعد الهلاك وبعد لا يمكن
الارادة ولا يدفع الى احد المودعين قسمة بغيره الاخر خلافا لهما قاله في الحيط منهم من حقق
الخلاف في المكسب والموزون خاصة وقبل الخلاف في الكل والاول اشد بالصواب واختاره
في الردية ولا احد المودعين دفعها الى الاخر فيما لا يتم ودفع نصفها فقط فيما يتم ان كانت
المودعة مما لا يتم لحفظها احتياجا بان الاخر وان كانت ما يتم لا يجوز لاحد من ان يدفعها
الى الاخر لحفظ بل يتسمان في حفظ كل واحد نصفه هذا عند وعند ما يجوز الدفع الى الاخر فيما

ومن دفع الكل للنصف فاقبضه لان المودع لا يضمن عند وعند ما يجوز
الدفع الى الاخر فيما يتم ايضا ومن دفع الكل للنصف فاقبضه لان المودع لا يضمن عند
والدفع الى عياله قد دفع الى من له منه بضمنه والى من لا يضمنه كدفع الدابة الى عبده و
شيء يحفظه الشافعي الى عرسه الا لو امر بحفظها في بيت مسبق من دار حفظ في اخر منها هذا اذا
لم يكن بين البيتين تفاوت ظاهر بان واحد حاسر ظاهر ولذا قال ان لم يكن له دخل ظاهر ولو اودع
المودع في ذلك ضمن الاول فقط ولا يضمن المالك اياها وان ضمن الاخر رجع الى الاول لهما
ان المالك لم يرض بامانة غيره تكون الاول متعديا بالتسليم والى بالقبض فخير بينهما وله ان يضمن المال
من يداين لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفرقه كحضور رايه فلا يضمن منها فاذا فرقه فقد ترك الحفظ
المستزم فيضمنه بذلك واما التسليم فالحالة الاولى ولم يوجد فضع كما اذا التفت الى في حجره فلو
جزء ولو اودع الغائب ضمن اباها وهذا بالاتفاق ولو ادعى كل من الرجلين القاسم ثالث
انه له اودع اياه فكل لهما ان يخرج عن البينة فخلعه القاضي لكل واحد فكل عن التخليص لهما ولا يبا
بدء القاضي بالتخليص جاز والاول عند الشافعي ان يفرق بينهما فبما تسلم المبل وعنده القول الاول
لا يقضي به حتى يخلع لك ليكتشف وجه العفنا، بل هو لهما او احدهما خلافا لما اذا اقر احداهما فانه
يحكم له لان الاقرار جهة ملزمة بنفسه والكفول لا يكون حجة الا بالعفنا، ولهذا لو نكح ثم حلف لا يضمنه
فهذا والله احر عليه لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما سواء كان بغيره او باقراره وذكر حجة

في حقه ويصرف في اللب البها مارقا منها نصف حق كل واحد بنصف الآخر في غيره كما

الحا رية هي في الشرع عليك منفعة بلا بدله وقال الكوفي وانما دفعها اياه الانتفاع بكل
الغير ونحن نقول انها ينبغي ان تكون له مأخوذة من العربة وهي العطية في الثمار بالملك من غير
ثم استعمل في المنفعة كذلك فاقضت عليك ولهذا انصفه بل فقطع والمنفعة قابلة للملك لو صيرت خادمة
العبد وتبع باعترافه وتحتل المحنة اسم العطية التي يتنفع الانسان بها زمانا ثم يرد على صاحبه
كذا انما البراءة واذا اراد بها الربية افاد ملك العين والآبى على اصل وضعه فحق على العارية والطهارة

بأن يقرر ملكك منفعة دارك
والاعتقاد الاعانة ينفذ
الامانة لاستعارة ملكك
كما في ذلك حيث ينفذ
بخط الامانة مع انما يملك
المنفعة

ارضي وحملك على دابتي واخذت منك عبيد وداري لك عبيد وجعل سكني الدار له
 الدار منفعتها المطلوبة منها عادة فقد اتى بفتح العارية وعمرى سكنى اى دارى لك عمرى سكنى فعمري
 منصرف مطلق لفعل مخزون تقديره اعمرها لك عمرى والعمرى جعل الدار لاجل مدة عمرى وسكنى فعمري
 ويرجع المعبر فيها من شئ ولا يضمن بلا تعدد ان يملك خلافا لثاني ومحل الخلاف ان يملك في غير حالة
 الانتفاع اذ لو ملك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يضمن بالاجماع وكذا لو ملك فيها بلا انتفاع
 اذ لو ملك في احد قوليه وفي قوله الآخر يضمن كذا في الحقايق ولا يوجب ان الشئ لا يضمن ما فوفه فان
 اجرا فصليت ضمنه المعبر ولا يرجع على آخر او المسافر عطف على الفقيه المنصوب في ضمنه ويرجع
 على موجه ان لم يعلم انها عارية دفعا لفر الغرور بخلاف ما اذا علم ويعار ما اختلف استعماله او لان
 لم يعين منفعته ان اعار بشئ ولم يعين من يتففع به فليس يعبر ان يعير سواها اختلف استعماله
 كركوب الدابة او لم تختلف كما حمل عليها وما لا يختلف ان يعين من يتففع به فان لم تختلف استعماله
 يعير وان اختلف لا وكذا الموجه ان المسافر ان يعير مطلقا ان لم يعين الموجه من يتففع به وان
 يعير ما لا يختلف استعماله فقد ان عينه وعند من قال العارية الانتفاع بكل الغير للسبب
 الاعارة لان المبادر له لانك لا باحة نظرات من كل المتافع فان لم ان يملكها غيره فن استعماله
 دابة او المسافر مطلقا ان يحمل ويعير له اى للحمل ويركب وايا فعل تعين وضمن لغيره وان
 اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع بما شاء اى وقت شاء وان قيد ضمن باختلاف
 الى شرط فقط التقييد اما ان يكون في الوقت فقط او في النوع فقط او فيهما فان عمل على موافقة
 القيد فظاهر وان خالف فان كان الخلاف الى مثل او الى غير لا يضمن والى شئ يضمن وكذا
 تقييد الاجارة بنوع او قدر الى وافق او خالف الى مثل او غير لا يضمن والى شئ يضمن وروى
 الى اصطبل ما كره او مع عبده يقوم على دابته او لا هذا على الاصح تسليم فبالسلك بعده لا يضمن
 كركوب مستعار غير نفيس الى دار ما كره فان سدا تسليم بخلاف التمسك بالجوهر حيث لا يرد الا الى
 المعبر بخلاف رد الوديعه والمغصوب الى دار ما كره فان هذا لا يكون تسليم بل لا يرد من

مع ص